جامعة الفيوم
كلية الخدمة الاجتماعية
قسم التنمية والتخطيط

رسالة دكتوراه بعنوان

أثر بناء القوة على صنع سياسة الرعاية الاجتماعية
دراسة مطبقة على المجلس الشعبي المحلي لمحافظة الفيوم

ضمن مقتضيات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية
تخصص التنمية والتخطيط

إعداد الباحث

أحمد عبد الحميد سليم عبد الغنى
مدرس مساعد بقسم التنمية والتخطيط

إشراف

أ.د/ محمود محمد محمود
أستاذ التنمية والتخطيط
وعميد كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة الفيوم

أ.م.د/ أحمد عبد الفتاح
أستاذ التنمية والتخطيط المساعد
ورئيس قسم التنمية والتخطيط
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة الفيوم

١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م

الباب الأول

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول
مدخـــل الدراسة

مدخل الدراسة:

تحتل سياسة الرعاية الاجتماعية موقعاً هاماً في الوقت الحاضر في أولويات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ،على أساس أنَّ سياسة الرعاية الاجتماعية تهتم بإشباع الحاجات الإنسانية لأفراد المجتمع، فهي تستهدف تحسين نوعية الحياة والمساواة والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والخدمات والموارد.

ومن المؤكد أنَّ عملية صنع سياسة الرعاية الاجتماعية عملية جماعية تحتاج إلى إيجاد شراكة وتعاون بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وبناء القوة وجماعات المصالح في كل مراحلها بداية من تحديد القضايا والحاجات المجتمعية إلى صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها؛ وقد يؤثر بناء القوة على إصدار القرارات التخطيطية حيث يتاح له الفرصة في توجيه العملية التخطيطية خاصة على المستوى المحلى، وقد يكون عقبة في تحقيق أهداف التخطيط الاجتماعي، وقد يوجه عمليات التخطيط لخدمة مصالحه الذاتية.

الأمر الذي يتطلب إجراء مزيد من الدراسات عن بناء القوة في المجتمع وتأثيره على مراحل تخطيط الخدمات الاجتماعية وصنع واتخاذ القرارات الهامة في المجتمع وخاصة المرتبط بصنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

والدراسة الراهنة تحاول تحديد أثر بناء القوة على صنع سياسة الرعاية الاجتماعية خلال مراحلها المختلفة في محاولة وضع تصور مقترح من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية لتفعيل دور بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

وقد تضمنت الدراسة الراهنة بابين رئيسيين، **الباب الأول** والذي يتضمن الإطار النظري للدراسة ويشمل خمسة فصول نظرية، يتناول **الفصل الأول** صياغة مشكلة الدراسة وأهميتها وأهداف وتساؤلات الدراسة، ويتناول **الفصل الثاني** نظريات ومداخل دراسة القوة في المجتمع حيث عرض الباحث مفهوم القوة والمفاهيم المرتبطة بها، ومظاهر القوة ثم النظريات المفسرة لبناء القوة ، والمداخل الأساسية لدراسة بناء القوة في المجتمع ، والمصادر الأساسية للقوة وأخيراً أنواع القوة في المنظمات الاجتماعية ،ويتناول **الفصل الثالث** سياسة الرعاية الاجتماعية حيث عرض الباحث مفهوم السياسة العامة ومفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية ، وأهمية وجود سياسة الرعاية الاجتماعية ثم عناصر وركائز سياسة الرعاية الاجتماعية ثم عرض الباحث لمتطلبات تفعيل سياسة الرعاية الاجتماعية وأختتم الباحث هذا الفصل بالعلاقة المتبادلة بين سياسة الرعاية

الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، بينما يتناول **الفصل الرابع** بعض تجارب الدول المتقدمة والنامية لسياسة الرعاية الاجتماعية في محاولة لاستخلاص مجموعة من الدروس المستفادة من هذه التجارب للمجتمع المصري، فقد عرض الباحث لتجارب كلٍ من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كأمثلة للدول المتقدمة ثم عرض لتجارب ماليزيا وتونس وكندا كأمثلة لتجارب الدول النامية التي حققت معدلات نمو مرتفعة في الفترة الماضية، واختتم الباحث هذا الفصل بأهم ملامح التجربة المصرية في مجال سياسة الرعاية الاجتماعية ، بينما تناول **الفصل الخامس** بناء القوة وصنع سياسة الرعاية الاجتماعية حيث عرض الباحث النماذج المختلفة لصنع سياسة الرعاية الاجتماعية ودور بناء القوة في مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، ثم عرض الباحث للمشتركين في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، واختتم الباحث هذا الفصل بالسياسة الاجتماعية في ضوء المتغيرات العالمية الراهنة.

وتضمن **الباب الثاني** الجانب الميداني للدراسة الراهنة والذي يحتوى على ثلاث فصول هي **الفصل السادس** والذي تناول الاستراتيجية المنهجية للدراسة حيث عرض الباحث من خلاله نوع الدراسة والمنهج المستخدم وأدوات جمع وتحليل البيانات ومجالات الدراسة " البشرى والمكاني والزمني" وأخيراً عرض الباحث لأهم الصعوبات التي واجهته وكيفية التغلب عليها، بينما تناول **الفصل السابع** عرض وتحليل وتفسير البيانات والذي يتضمن خصائص مجتمع البحث وأثر بناء القوة على مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية والنتائج المرتبطة بدليل الملاحظة والنتائج المرتبطة بدليل تحليل محتوى مضابط جلسات المجلس بينما، يتناول **الفصل الثامن** النتائج العامة للدراسة والتصور المقترح لدور الخدمة الاجتماعية في تفعيل دور بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية وأخيراً عرض الباحث لأهم القضايا التي تثيرها الدراسة الراهنة.

واختتم الباحث دراسته بعرض المراجع العربية والأجنبية التي استخدمها في إجراء دراسته ثم ملاحق الدراسة والتي تتضمن أدوات البحث التي استخدمها الباحث وأسماء السادة المحكمين لأدوات الدراسة وأسماء السادة أعضاء المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم وأخيراً عرض الباحث ملخصا الدراسة الراهنة باللغتين العربية والإنجليزية .

الفصل الثاني

نظريات ومداخل دراسة بناء القوة

تمهيد

أولاً : مفهوم القوة

ثانياً: مفهوم بناء القوة

ثالثاً: القوة والمفاهيم المرتبطة بها

رابعاً: مظاهر القوة

سادساً: نظريات دراسة بناء القوة

سابعاً: المداخل الأساسية لبناء القوة

ثامناً: أنواع القوة في المجتمع

تاسعاً: المصادر الأساسية للقوة في المنظمات الاجتماعية

خاتمة .

تمهيد

تُعد القوة ظاهرة عامة في شتى جوانب الحياة الاجتماعية، فكل فعل اجتماعي وكل علاقة اجتماعية تنطوي على عنصر من عناصر القوة، الأمر الذي جعل مفهوم القوة يحظى بمناقشات واسعة ويتعرض للدراسة والتحليل من مداخل ووجهات نظر متباينة خلال مراحل تطور الفكر الاجتماعي السياسي ، وقد يرجع ذلك إلى ضرورة وجود قوة في المجتمع قادرة على فرض النظام وضبط سلوك أعضاء المجتمع وتنظيم العلاقات الاجتماعية واتخاذ القرارات الهامة بالمجتمع.

وفى ضوء ذلك، يحاول الباحث في هذا الفصل الاقتراب من ظاهرة القوة حيث يبدأ الباحث بعرض مفهوم القوة والمفاهيم المرتبطة به مثل مفهوم الهيبة والسيطرة والمكانة والسيادة، ثم يعرض الباحث لمظاهر القوة " السلطة والنفوذ"، ثم ينتقل الباحث إلى عرض النظريات الأساسية التي تناولت دراسة القوة في المجتمع" نظرية الصفوة – النظرية التعددية– نظرية الطبقة" حيث حاول الباحث توضيح أهم الافتراضات التي تقوم عليها كل نظرية وأهم الانتقادات التي وجهت لها، ثم تناول الباحث المداخل الأساسية لدراسة بناء القوة " مدخل السمعة أو الشهرة– مدخل اتخاذ القرار – مدخل المناصب" موضحاً الأسس التي يقوم عليها كل مدخل وأهم الانتقادات التي وجهت إليه مع تعقيب عام حول هذه الاتجاهات، ثم عرض الباحث لأهم المصادر الأساسية للقوة واختتم الباحث هذا الفصل بعرض أهم أنواع القوة في المنظمات الاجتماعية.

أولاً: مفهوم القوة:

القوة – لُغوياً – نقيض الضعف، والجمع قَُوَى[١] وُقَوَّى والقوة مبعث النشاط والنمو والحركة، ويقال رجل شديد القوى أي متين الخلق. [٢] وقد تستعمل القوة في البدن تارة، وفى القلب تارة، وفى المعاون من الخارج تارة، وفى القدرة الإلهية تارة أخرى. [٣]

وقد ورد لفظ القوة في القرآن الكريم ثمانية وعشرين مرة [٤] وتفسر على خمسة أوجه هي العدد، الجد والمواطنة ، والبطش ، والشدة، والسلاح والرمي. [٥]

وينظر معجم العلوم الاجتماعية للقوة باعتبارها السيطرة على الآخرين والتحكم فيهم، والتدخل في حريتهم، وإجبارهم على العمل بطريقة معينة . [٦] بينما يشير قاموس علم الاجتماع للقوة على أنها القدرة على فرض الإرادة أو هي قدرة شخص أو جماعة على التأثير وممارسة النفوذ على سلوك الآخرين عن طريق وسائل معينة. [٧]

كما يقدم قاموس اكسفورد الانجليزى Dictionary The Oxford English (OED) معاني مختلفة ومتنوعة لكلمة القوة " Power " ولكنه يركز علي ثلاث تعاريف لها كثيراً ما تستخدم في مناقشات الحياة الاجتماعية وهى: [٨]

أولاً: تعرف القوة كتقدير لمدى التحكم في الآخرين ، حيث ينظر للقوة باعتبارها القدرة على جعل الآخرين يفعلون ما نريد منهم فعله، أي قدرة الفرد على التحكم والسيطرة في الآخرين وقيادتهم.

ثانياً: تعرف القوة بأنها القدرة أو السلطة الشرعية أو حق بعض الأفراد في التحكم في الآخرين، مثل امتلاك الشرطة القوة على المواطنين ، وهذا المعنى يركز على شرعية السلطة أو القدرة علي عمل شيئ ما.

ثالثاً: تعرف القوة بأنها القدرة على التأثير أو إحداث تغيير في العالم المحيط، وهذا المعنى أكثر عمومية وشمولية حيث يرى أن كل أفراد المجتمع لديهم القوة، ومن ثم يكون لديهم القدرة على تغيير المواقف حتى لو كان هذا التغيير طفيف.

---

(١) لسان العرب لابن منظور: مادة (قوى) الجزء ١١، بيروت، دار إحياء التراث، ١٩٩٩م، ص ٣٦٣

(٢) مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٩٢م، ص ٥٢٢.

(٣) مجد الدين محمد بن يعقوب : بصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الجزء الرابع ،القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٢م ص ص ٣١٤ – ٣١٥ .

(٤) حسين محمد الشافعى: قاموس الألفاظ القرآنية " دليل أبجدي لجميع ألفاظ القرآن الكريم" ،القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٣م. ص ص ٥٩١ – ٥٩٢ .

(٥)عبد الله الحسين بن محمد الدفعانى: الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز، الجزء الثاني ، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٥م، ص ١٦١

(٦) إبراهيم مدكور: معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م، ص ص ٤٧٠ – ٤٧١

(٧) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م، ص ٣٤٢

(8)Streve Taylor: Sociology" Issues and Debates" London, Macmillan, 1999, pp74- 75.

وإذا اتجهنا صوب الكتابات النظرية في العلوم الاجتماعية نجد أن **المنظور الماركسى** يرى أن القوة تقوم على أساس اقتصادى أي أن مصدر القوة هو السيطرة الاقتصادية وبالتالي فإن المجتمع الرأسمالى ينتج لنا في النهاية طبقة مسيطرة اقتصادياً تملك القوة وطبقة أخرى خاضعة ليس لها درجة من القوة لأنها لا تملك شيئاً من وسائل وأدوات الإنتاج، وبمقتضى ذلك تتولى الطبقة المسيطرة اقتصادياً مقاليد القوة في المجتمع بينما تنحصر مهمة الطبقة المحكومة في طاعة الطبقة المسيطرة وتنفيذ قراراتها.

ولعل أبرز الآراء في هذا الصدد هي آراء " **كارل ماركس** " [*٩] والذي يعرف القوة بأنها القوة المنظمة التي تمارسها طبقة على طبقة أخرى خاضعة لها. [١٠]

نتيجة لمكانة الطبقة المسيطرة في النسق الاقتصادي، باعتبار أن العامل الاقتصادي هو العامل الأساسى الموجه لحياة المجتمع، والمسئول الوحيد عن إحداث التغير الاجتماعي[١١]

ويفهم مما سبق، أن **الفكر الماركسى** يربط بشكل وثيق بين القوة والاقتصاد على أساس أن الطبقة المسيطرة اقتصادياً هي نفسها الطبقة المسيطرة اجتماعياً وسياسياً، كما يذهب أصحاب الفكر الماركسي إلى أنه لمعرفة توزيع القوة في المجتمع، ينبغي علينا تحديد من يملك وسائل الإنتاج ويسيطر عليها، وبالتالي نستطيع تحديد من هم الأقوياء في المجتمع، ومن يسيطرون على كافة مجالات الحياة الأخرى.

وعلى خلاف ما تقدم، يأتي أصحاب **الفكر البنائى الوظيفي** مؤكدين على أهمية العوامل الشخصية والسياسية والثقافية في تحديد مفهوم القوة بجانب العامل الاقتصادي باعتباره ليس العامل الوحيد والأساسي في تحديد مفهوم القوة، فمثلا ينظر " **ماكس فيبر**"[•] للقوة باعتبارها قدرة الشخص أو الجماعة على حمل الآخرين على تحقيق أهدافهم على الرغم من المقاومة". [١٢]

كما تعرف القوة بأنها القدرة على التحكم في أفعال الآخرين من خلال بعض الأساليب التي تتراوح بين استخدام القوة المفرطة والمفاوضات والوعود بالمكافآت أو بالمميزات الاجتماعية والخدمات. [١٣]

(*٩) كارل ماركس karl Marx (١٨١٨م– ١٨٨٣م)، ثورى سياسي ومنظر اجتماعي، ولد وتعلم في ألمانيا وتزوج وعمل صحفياً ثم هاجر إلى باريس ١٨٤٣، وطرد من فرنسا ١٨٤٥، واستقر في لندن ومن ابرز أعماله في علم الاجتماع: العقيدة الألمانية بالاشتراك مع انجلز ١٨٥٤، مقر الفلسفة ١٨٤٧ والحزب الشيوعي ١٨٤٨م، رأس المال ١٩٦٧م. وتركزت كتاباته حول " الاغتراب والعلاقة بين الحياة الاقتصادية والمؤسسات الاجتماعية واهتم بالصراع في المجتمع الرأسمالي".

(١٠) محمد على محمد : أصول الاجتماع السياسي" السياسة والمجتمع في العالم الثالث"، الجزء الثاني الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م، ص ٧.

(١١) طلعت إبراهيم لطفي وكمال عبد الحميد الزيات: النظرية الاجتماعية في علم الاجتماع، القاهرة، دار غريب، ١٩٩٩م . ص ١١٤

(•) ماكس فيبر(١٨٦٤ – ١٩٢٠) عالم اجتماع ألماني، درس في جامعة برلين، وتخصص في دراسة القانون وعمل أستاذاً للاقتصاد ثم أستاذاً لعلم الاجتماع، وقد عارض الحتمية الاقتصادية لماركس ومن أهم مؤلفاته " الأخلاق البروتستانية وروح الرأسمالية"و "نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي".

(12) Diana Kendall: Sociology in Our Times, Wadswarth Tnomson Learning. Mexico. 2001. P.450

(13) Robort perrucci, Dean D.knudsen, Sociology, West publrshing company, New yourk, 1983, 459

وفى هذا الإطار، ينظر للقوة باعتبارها القدرة على حمل الآخرين على فعل أشياء ضد رغباتهم وأرادتهم، والتي لا يريدون أن يفعلوها بدون استخدام القوة[١٤]

واتساقاً مع هذه الرؤية ينظر " **ماكيفر Maclver** "[•] للقوة بأنها القدرة على ضبط سلوك الآخرين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بواسطة استخدام مختلف وسائل الضغط المتاحة [١٥].

كما يعرف " **والتر بكلى**" **Waltar Buclley** " القوة بأنها الرقابة أو التأثير الذي يمارسه شخص أو جماعة على أفعال الآخرين لتحقيق هدف معين دون موافقتهم، وقد يكون الهدف ضد رغباتهم ويستخدم في ذلك آليات عديدة منها العنف أو إصدار الأوامر والتعليمات أو الإشارة إلى الجزاءات والعقوبات. [١٦]

وفى نفس هذا السياق، يعرف" **رالف دارندروف Ralf Darendorf** [•] القوة بأنها " قدرة الفرد من خلال علاقاته الاجتماعية على تنفيذ رغباته وتحقيق أهدافه على الرغم من المقاومة"، كما يؤكد على أن مصدر قوة الفرد يكمن في امتلاك القدرة على توقيع العقوبات فالأفراد الذين هم في مراكز القوة عادة ما يكون لديهم القدرة على إصدار الأوامر وتوقيع العقوبات[١٧].

ويعرف " **هنتر Hunter** " القوة باعتبارها قدرة يستحوذ عليها بعض أفراد القيادة الآخرين خاصة في توجيه الخدمات والأنشطة الموجودة في المجتمع . [١٨]

" كما تعرف القوة أيضاً" بأنها قدرة شخص أو جماعة على تنفيذ رغبة أو سياسة وعلى ضبط سلوك الآخرين أو التأثير فيه سواء أرادوا التعاون أو رفضوه.[١٩]

وإزاء ما تقدم، فإن مفهوم القوة يشير إلى القدرة على فرض الإرادة وحمل الناس على تحقيق رغبة ما أو تنفيذ سياسة معينة، ومعنى هذا أن القوة في جوهرها هي قدرة الفرد أو

([14]) Leigh L.thompson: The Social Psychology of Organizational Behaviou, Psychology press, New Yourk, 2003 PP.351-352.

(•) ماكيفر" maclver"(١٨٨٢م – ١٩٥٦م) عالم اجتماع أمريكى، تعلم وحصل على الماجستير والدكتوراه في انجلترا ثم هاجر إلى أمريكا وشغل منصب أستاذ علم الاجتماع في عدة جامعات منها كولومبيا وهارفارد، ومن أهم مؤلفاته " المجتمع المحلى" ، " علم الاجتماع"

([١٥]) سامية محمد جابر: علم الاجتماع المعاصر، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٩م، ص ٦٠

([١٦]) محمد على محمد: أصول الاجتماع السياسي، الجزء الأول، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥م، ص ٣٢٠

(•) رالف دارندروف "Ralf Dahrendrof " ولد في (١٩٢٩م) وهو أحد علماء الاجتماع القلائل الذين برزوا في الحياة السياسية عمل سفيراً في ألمانيا في الحزب الديموقراطي الحر، اشتغل مشرفاً في مدرسة العلوم السياسية والاقتصادية في لندن وعمل أستاذا لعلم الاجتماع في جامعة توتستاتز في ألمانيا، وعرف رواندروف بأنه ناقد لكارل ماركس في كتابه عن الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي عام ١٩٥٩ واهتم بالصراع الاجتماعي في كتابه " خارج عن اليوتوبيا" .

([١٧])سلوى الخطيب : نظرة في علم الاجتماع المعاصر، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ٢٠٠٢م ، ص ٥١٥

([١٨]) طلعت مصطفى السروجي وآخرون: السياسة الاجتماعية، القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي بجامعة حلوان، ٢٠٠٣م، ص ١٥٩ .

([١٩]) السيد حنفى عوض: السياسة والمجتمع، الإسكندرية، مطبعة خضر، ٢٠٠٠م، ص ١٦١

الجماعة على ممارسة السلطة أو النفوذ تجاه الآخرين والضغط عليهم ومراقبتهم والتحكم فيهم وضبط سلوكهم والتأثير في أفعالهم وتوجيه جهودهم نحو آفاق معينة بهدف تحقيق غايات معينة وقيم محددة سواء كان ذلك عن رضى واقتناع أم جبر وقسر[٢٠].

كما تعرف القوة بأنها القدرة على تعبئة وتحريك الموارد المختلفة لتحقيق غايات مرغوب فيها وأهداف مشروعة يسعى إليها المجتمع، هذه القدرة تمكن حائزها فرداً أو جماعة أو هيئة أو مجتمع من الهيمنة على هذه الموارد وتوجيهها.[٢١]

إن المتأمل في الطرح السابق لتعريف القوة يمكن أن يلاحظ أن القوة تشير إلى قدرة شخص أو جماعة أو منظمة أو أية وحدة اجتماعية أخرى على تنفيذ إرادتها على شخص أو جماعة أو منظمة أو أية وحدة اجتماعية أخرى حتى ولو كانت الأخيرة تعارض تنفيذ ذلك أو تتبنى رغبة مختلفة، كما أن القوة ترتبط بإمكانية التأثير في سلوك الآخرين وتوجيه هذا السلوك لتحقيق أهداف معينة فالشخص الذي لديه القوة والسيطرة يستطيع أن يغير من نمط سلوك الشخص الذي يسيطر عليه .[٢٢]

ويذهب " **كلارك Clark** " إلى وضع مجموعة من المؤشرات أو الأبعاد التي تمثل مفهوم القوة وتتضمن هذه الأبعاد ما يلي[٢٣]

١- ممارسة القوة تتضمن نوع من أنواع التفاعل الاجتماعي بين الأشخاص أو الجماعات الموجودة في المجتمع.

٢- ممارسة القوة تتضمن الفعل واللافعل، فهي تتضمن تنفيذ قرارات أصحاب القوة كما أنها تتضمن عدم تنفيذ قرارات معينة.

٣- تمثل الشرعية أحد الأبعاد الهامة التي لا يمكن تجاهلها عند دراسة القوة بمعنى أن ممارسة القوة لابد وأن تستند إلى شرعية من قبل أفراد المجتمع.

٤- ممارسة القوة تتضمن أن يقوم الأفراد أو الجماعات الخاضعة بتعديل اتجاهاتها أو سلوكياتها وفقاً لرغبات أصحاب القوة.

ويشير " **جاك ناجل Nagel jack** " إلى ضرورة وجود متغيرات أساسية عند وضع مفهوم القوة وهى: [٢٤]

---

(٢٠) السيد عبد الحليم الزيات: التحديث السياسى في مصر " دراسة سوسيولوجية"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠م، ص ٣٢.

(٢١) محروس محمود خليفة: بناء القوة والصفوة والسياسة الاجتماعية في العالم الثالث، بحث منشور في المؤتمر الدولي حول الخدمة الاجتماعية والمستقبل في الدول النامية، القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ١٩ – ٢٧ يناير ١٩٩٢ م، ص ٣١ .

(22) Paul spicker, Social Policy" Themes and Approaches", Prentice Happ, New yourk, 1995, PP.95.96

(٢٣) محروس محمود خليفة : بناء القوة والصفوة والسياسة الاجتماعية في العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٨ – ٢٩

(٢٤) إبراهيم فؤاد الشيخ: القيادة وبناء القوة في الريف ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩ م . ص ٨٧ .

١- مقدار القوة : بمعنى عدد الأفراد الذين يمارس شخص معين عليهم القوة .
٢- مجال القوة : بمعنى عدد القضايا التي تدفع هؤلاء الأفراد إلى تغيير مواقفهم أو تعديلها .
٣- أساس القوة: وهى القدرة التي تدفع هؤلاء الأفراد إلى تغيير مواقفهم .
٤- فاعلية القوة: وهو مدى التغيير الذي لحق بوضع الآخرين.
٥- اتجاه القوة: وهو اتجاه القرارات التي يتم اتخاذها، ورد الفعل تجاه هذه القرارات .
٦- وسائل القوة: وهى الوسائل المتاحة للوصول إلى تحقيق الخضوع أو الطاعة.
٧- تكاليف ممارسة القوة: بمعنى ما هي الفرص التي يتم التخلي عنها للوصول إلى الطاعة من الآخرين.

ومن العرض السابق، يمكن للدارس – في حدود إطلاعه – أن يستخلص مجموعة من النقاط المشتركة التي يكاد يجمع عليها كثيرٌ من الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية وهى :

١- أن القوة بالمعنى العام تعنى القدرة على فرض الإرادة ، وممارسة النفوذ على سلوك الآخرين، وأن ممارسة القوة قد تولد بالضرورة بعض أشكال المقاومة، ولعل أهم ما يميز هذا التصور أنه لا يصور القوة على أنها شيئ ثابت وإنما يصور القوة على أنها عملية دينامية ترتبط بالفعل ورد الفعل في إطار العلاقات الاجتماعية
٢- أن للقوة أشكالاً متعددة منها السلطة والنفوذ كما أن حائزي القوة يستخدمون وسائل متعددة منها التفاوض والمساومة والإجبار والتهديد .
٣- القوة لا تقتصر على القوة الشخصية التي تظهر في العلاقات الثنائية بين الأفراد، ولكنها تظهر أيضاً في قدرة المجتمع على تعبئة وتحريك الموارد من أجل تحقيق أهداف خاصة بالمجتمع ككل.
٤- القوة ضرورية للنسق الاجتماعي باعتبارها هامة لاتخاذ القرارات الهامة من أجل صالح المجتمع، كما أنها تفرض النظام في المجتمع، وفى النهاية هى التي تحدد المسار الذي يتخذه النسق الاجتماعي.
٥- القوة قد تكون ظاهرة أي نافذة المفعول، وقد تكون كامنة بحيث يستخدمها الشخص صاحب القوة حينما يريد فرض إرادته على الآخرين.
٦- للقوة جوانب ومجالات متعددة مثل: القوة السياسة والاقتصادية والعسكرية تعمل وتتفاعل معا داخل المجتمع.

ومن الأهمية بمكان أن تذكر هنا، أنه على الرغم من الاتفاق على النقاط السابقة بين الباحثين إلا أن الخلاف ما يزال قائماً حول الشكل الذي تتوزع به القوة في المجتمع وأشكال القوة في الواقع، وكيف تتشكل جماعات القوة، وما هي أشكال الصراع والتعاون بين هذه الجماعات ؟ وكيف يتم ممارسة القوة داخل المؤسسات الاجتماعية؟ وكيف يؤثر بناء القوة في عملية إصدار

القرارات الهامة في المجتمع؟...الخ الأمر الذي يتطلب منا مزيداً من البحث والدراسة للمساهمة في الإجابة عن التساؤلات السابقة.

ثانياً :مفهوم بناء القوة Power structure

يشير مفهوم البناء Structure إلى وجود نوع من الترتيب والتنسيق بين الوحدات التي تسهم في بلورة كيان متماسك يمكن اعتباره بناءاً متمايزاً، ومن ثم فإن بناء القوة يشير إلى الشبكة الكلية لعلاقات القوة الرسمية وغير الرسمية، والتي تضم مختلف الجماعات الموجودة في المجتمع.

ووفقاً لما سبق ، يعرف بناء القوة بأنه شبكة من علاقات القوة الرسمية وغير الرسمية في مجتمع معين، والتي تحدد القرارات والأفعال الكبرى، أي أن بناء القوة يتضمن أكثر من القادة الرسميين، فهو يضم الأفراد المؤثرين أو ذوى النفوذ وكذلك جماعات المصالح. [٢٥]

والمدقق للنظر في التعريف السابق يلاحظ أن بناء القوة في المجتمع لا يقتصر على القادة الرسميين الذين لديهم الحق الشرعي في إصدار الأوامر واتخاذ القرارات التي لها صفة الإلزام بالنسبة للآخرين وقدرتهم على توقيع الجزاءات وفقاً للقانون، بل يضم أيضاً أصحاب النفوذ وجماعات المصالح التي تقع خارج المناصب الرسمية والتي لا تقل تأثيراً عن بناء القوة الرسمي.

ويذهب " **ماركس**" إلى أن توزيع القوة في شكل بنائي يستند إلى حد كبير على توزيع القوة الاقتصادية كما أن تغير بناء القوة في المجتمع يرجع إلى عاملين أساسيين هما: قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج[٢٦]

ويؤكد على ذلك " **برنهام Burnham**" – متخذاً موقفاً ماركسياً– حيث يرى أنه في أغلب المجتمعات التي نعرفها وفى كل المجتمعات المعقدة توجد جماعة من الناس صغيرة نسبياً تسيطر على الأدوات الرئيسية للإنتاج (سيطرة يسميها بحق الملكية Property Right) وهذه السيطرة هي التي تمنح هذه الجماعة موقع السيادة في أي مجتمع وتستطيع بالتالي أن تحول دون وصول الآخرين إلى موقعها، وتسمى هذه الجماعة بأنها الطبقة الحاكمة في المجتمع وتكون لها القوة والامتياز والثروة .[٢٧]

ومن ثم فإن مفهوم بناء القوة عند " **برنهام**" يقوم على التحكم في وسائل الإنتاج والثروة، أي أن الطبقة الحاكمة التي تحتل قمة بناء القوة هي التي تتحكم في الأساس الاقتصادي مما يعطيها القوة السياسية والهيبة الاجتماعية، وبالتالي يكفينا للتعرف على الطبقة الحاكمة أن نبحث ونحدد من يحصلون على اكبر دخل في المجتمع.

([٢٥]) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٤

([٢٦]) شعبان الطاهر الأسود: علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤

([٢٧]) إسماعيل على سعد: علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٩م، ص ص ٢٠٩ – ٢١٠ .

ويتفق " **رالف ميليان R.Miliband**" مع الطرح السابق ويؤكد على وجود طبقة صغيرة الحجم تستحوذ على نصيب الأسد من الملكية والدخل القومي وأطلق على هذه الجماعة الطبقة الاقتصادية أو الطبقة المسيطرة Dominant class وهى تتكون من عديد من الصفوات الاقتصادية، ولكن هذا التعدد لا يعنى أنها منقسمة على نفسها بل إنها تتجمع في طبقة واحدة مسيطرة يتحقق بينها أعلى درجات التضامن والاتساق .[٢٨]

بينما يؤكد " **ماكس فيبير**" على أن بناء القوة يضم مختلف جماعات المجتمع بما فيها الأحزاب السياسية ، وهذا ما أكد عليه " **بوتمور Bottemre** " والذي يعرف بناء القوة بأنه ذلك البناء الذي يتضمن ثلاث مستويات أساسية أولها: الجماعات الوظيفية والتي تحظى بمكانة عالية من القوة، وثانيها: الجماعات السياسية أو الزعامات السياسية، وثالثها الجماعات الأقل حجماً والأقل تأثيراً في المجتمع[٢٩].

وسيراً على هذا المنوال، يذهب" **بارسونز** Parsons [•] إلي أن بناء القوة يتوزع بشكل غير متكافئ في المجتمع خاصة بين شاغلي المناصب السياسية نظراً لتباين الأدوار التي يقومون بها، ويؤكد على أن السبب في ذلك يرجع إلى أن القوة تعتبر سلعة متاحة للاستخدام من كافة أعضاء المجتمع لتحقيق أهداف مجتمعية[٣٠].

ويرجع " **بارسونز**" وجود الترتيب الطبقي وبالتالي تعدد بناء القوة إلى أن الأفراد يختلفون في أوضاعهم الاجتماعية وفى المكافآت التي يحصلون عليها والمراكز والأدوار والوظائف التي توزع عليهم داخل البناء الاجتماعي، مما يؤدى إلى توزيع غير متساوي للهيبة والقوة والمكآفات المادية، ولذلك يوجد دائماً ترتيب اجتماعي واسع لبناء القوة يحقق استقرار المجتمع. [٣١]

وفى ضوء ذلك يؤكد كلٌ من " **دافيز Davis** " و" **مور Moore**" على أن مجتمع اللاطبقيه غير موجود، لأن كل المجتمعات تتميز بوجود بناء لعدم المساواة ولذلك يتعين على كل الأنساق الاجتماعية أن تطور بعض الوسائل التي يتوزع بها الأفراد على الأوضاع والمكانات المهنية التي تتفاوت فيما بينها من حيث أهميتها الوظيفة[٣٢].

([٢٨]) أحمد زايد: البناء السياسي في الريف المصري" تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة"، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢ .

([٢٩]) عبد الغفار الدويك: العسكريون والدولة، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٦م، ص ص ٢٢ – ٢٣ .

([•]) بارسونز Parsons (١٩٠٢ – ١٩٨٢) عالم اجتماع أمريكى، يعتبر من أهم مؤسسي المدرسة البنائية الوظيفية في علم الاجتماع، بدأ حياته متخصصاً في البيولوجيا ثم في علم الاقتصاد وأصبح أستاذا لعلم الاجتماع عام ١٩٤٤ م ثم شغل رئيس قسم العلوم الإنسانية بجامعة هارفارد، ومن أهم مؤلفاته "الفعل الاجتماعى، النسق الاجتماعى، وبنية الفعل الاجتماعى".

([٣٠]) جى روشية: علم الاجتماع الأمريكى" دراسة لأعمال تالكوت بارسونز" ترجمة : محمد الجوهري ، أحمد زايد، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨١م، ص ١٤٨ .

([٣١]) السيد عبد العاطى السيد، محمد أحمد بيومى: علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢ م ص ٢٧٤.

([٣٢]) السيد عبد العاطى السيد: نظرية علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م ص ص ٣١٢ – ٣١٣ .

كما يؤكد" **روبرت داهل Dall**" على أن هناك مجموعة من الأبعاد يمكن عن طريقها تحديد بناء القوة في المجتمع وهى الشرعية Legitimancy والرؤية الواضحة Visibilty والتماسك Comesiveness والنفوذ Infuene

كما يؤكد" **دايفيد ريسمان David Riesman** " على أن هرم بناء القوة في المجتمع يتكون من مستويين : المستوى الأعلى يقيم جماعات المصلحة Interest Groups " بحيث تسعى كل جماعة لحماية سلطاتها المشروعة بتجميع أفعال الجماعات الأخرى التي تهدد سلطتها (حيث لا توجد جماعة حاكمة عليا بل إن بناء القوة يظهر في التفاعل بين جماعات المصالح)، أما المستوى الأدنى من هرم القوة فيضم الجماهير أو الجموع الأقل تنظيماً والتي ترتبط بجماعات المصالح في مناورتها عند تهديد حقوقها المشروعة(٣٣).

ويحدد "**داهل**" نوعية الفاعلين actors وهما الإنسان المدني والإنسان السياسي ويطلق على المجموعة الأولى الشرائح اللاسياسية، والمجموعة الثانية هي الشرائح السياسية، وبذلك يؤكد على أن بناء القوة يضم الفئة الثانية من الصفوات السياسية. (٣٤)

ويتفق مع ذلك " **ريزمان Rasman** " حيث يرى أن القوة تتوزع بين عدد من الجماعات والنظم الفرعية بصرف النظر عن التقسيم الدستوري للسلطة إلى تشريعية وتنفيذية وقضائية أو توزيعها بين الحكومة والمحليات وأن داخل هذه التقسيمات توجد قطاعات متنافسة تضمن عدم هيمنة جماعة واحدة أو مجموعة من الأفراد على عملية اتخاذ القرار. (٣٥).

كما يعرف بناء القوة بأنه ذلك النمط الذي يتوزع به النفوذ بين الأشخاص والنظم والتنظيمات والأفكار داخل المجتمع، على أساس أن القوة تنتشر داخل المجتمع تتقاسمها منظومة عريضة من الأفراد والجماعات ذات الحضور المؤثر في المجتمع وليست وقفاً على طبقات أو فئات معينة. (٣٦)

ويشارك " **وليام دوموف W.Domhoff** " في هذا الجدل ويقدم إسهاماً خاصاً في دراسة الصفوة والقوة، حيث انتهى إلى القول بأن الصفوة البرجوازية في المجتمع الرأسمالي والتي يتشكل منها بناء القوة تتميز بأنها صفوة صغيرة الحجم تحظى بالجانب الأكبر من ثروة المجتمع يسعون للانضمام إلى عضوية المؤسسات المؤثرة في المجتمع بالإضافة إلى عضوية المؤسسات التي تتحكم في إصدار القرارات السياسية. (٣٧)

---

(٣٣) إسماعيل على سعد : علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧، .

(٣٤) عبد الغفار الدويك ، العسكريون والدولة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥ .

(٣٥) بت هس وآخرون: علم الاجتماع، ترجمة: محمد مصطفى الشعيبى، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧٨.

(٣٦) السيد عبد الحليم الزيات: التحديث السياسي في المجتمع المصري، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٥ .

(٣٧) عبد الغفار الدويك: العسكريون والدولة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣ .

ويؤكد على ذلك " **ديفرجيه**" حيث يذهب إلى أن أعضاء بناء القوة لديهم القدرة على تطوير الأساليب التي تمكنهم من الحصول على طاعة المواطنين باستخدام الإقناع أو الإكراه الأدبي أو المادي [٣٨]

استناداً إلى مجموعة التعريفات التي تعرض لها الباحث لمفهوم بناء القوة " Power structure " يستطيع رصد الاتجاهات الأساسية لتحديد بناء القوة على النحو التالي:

١- يرى أصحاب الفكر الماركسى أن بناء القوة يقوم على علاقات الملكية ومن ثم العلاقات الاقتصادية في المجتمع وعلى ذلك يدور بناء القوة حول الطبقة المسيطرة اقتصادياً والتي تملك وسائل وأدوات الإنتاج (تعريف ماركس، برنهام، وميلياند)

٢- يرى أصحاب الفكر البنائى الوظيفي أن بناء القوة قائم على علاقات بنائية تحدد العلاقة الوظيفية داخل النسق العام وهذه العلاقات قائمة على الاتفاق والتكامل. (تعريف بارسونز، ريسمان، دافيز وبوتومور)

٣- يرى أصحاب الفكر الصفوى أن بناء القوة قائم على حتمية وجود صفوة تحتل قمة بناء القوة وتستند في ذلك على خصائص تنظيمية أو إدارية أو اجتماعية. (تعريف دموهوف، وتعريف ديفرجيه)

٤- يرى أصحاب الفكر التعددى أن بناء القوة يضم مختلف الجماعات في المجتمع على أساس أن القوة منتشرة بين عدد كبير من جماعات المصالح وهناك توازن بين مختلف هذه الجماعات بحيث تمارس تأثيراً على الدولة(تعريف روبرت داهل، ريزمان)

وانطلاقاً مما سبق، وفى ضوء التوجهات النظرية السابقة سوف يحاول الباحث وضع تعريف إجرائي يتناسب مع أهداف الدراسة الراهنة والاستراتيجية المنهجية التي تقوم عليها وذلك كما يلي:

١- يضم بناء القوة أصحاب السلطة والنفوذ والكلمة المسموعة في المجتمع.

٢- ينقسم بناء القوة إلى أعضاء رسميين وغير رسميين .

٣- لديهم قدرة على التأثير في اتخاذ القرارات التخطيطية المرتبطة بسياسة الرعاية الاجتماعية.

٤- لهم اهتمامات ومصالح قد تتفق أو تتعارض مع المصالح العامة لأفراد المجتمع .

٥- يؤثر بناء القوة في أفراد المجتمع وبالتالي في المشاركة في برامج ومشروعات التنمية والتخطيط لحدوثها.

القوة والمفاهيم المرتبطة بها :

يرتبط مفهوم القوة بالعديد من المفاهيم الأخرى والتي قد تستخدم في بعض الأحيان كبديل لهذا المفهوم والتي من أهمها.

([٣٨]) وحيد عبد المجيد: الأحزاب المصرية من الداخل(١٩٠٧ – ١٩٩٢) ، مرجع سبق ذكره، ص ١٤ .

١ – القوة والهيبة Prestige

ترتبط الهيبة برؤية أفراد المجتمع للمكانة الاجتماعية التي يشغلها الفرد بحيث تعكس شرف شاغل المكانة داخل الجماعة، وهذا يمثل بعداً هاماً في التدرج الاجتماعي، ويرجع الاهتمام الأول بمفهوم الهيبة لعام ١٩٢٠ م لـ" **وارنير**" في دراسته عن الطبقة الاجتماعية في أمريكا، كما أن الهيبة ترتبط أيضاً بنسق القيم السائدة في المجتمع ومدى إدراك أفراد المجتمع لأهمية الوظيفة التي يشغلها الفرد في البناء الاجتماعي للمجتمع.(٣٩)

ويذهب البعض إلى أن الهيبة ترتبط بالتقدير الاجتماعي الذي يحصل عليه الفرد ويصاحبها بعض مظاهر الاحترام والتقدير، كما أن القوة تعطى للفرد الهيبة مما يمكن معه اعتبار أن الهيبة هي إحدى المظاهر الأساسية للقوة. (٤٠)

وقد ترتبط الهيبة بمدى تأثير الشخص بأقواله وأفعاله في المحيطين به، وقد تكتسب الهيبة بوسائل مختلفة تبعاً لظروف المجتمع ومدى ثقافته، ففي المجتمعات البدائية كانت ترجع إلى الشجاعة والقوة، أما في الوقت الحاضر فقد ترتبط بالأسرة أو العائلة أو المال والثروة أو الوظيفة الاجتماعية التي يشغلها الفرد في البناء الاجتماعي.

٢ – القوة والمكانة Status

تشير المكانة في العلوم الاجتماعية إلى وضع معين في النسق الاجتماعي بحيث تتضمن التوقعات المتبادلة للسلوك بين الذين يشغلون الأوضاع المختلفة في البناء الاجتماعي، أو هي الوضع الذي يشغله الفرد أو الجماعة في ضوء توزيع الحقوق والواجبات داخل النسق الاجتماعي وقد اختار " **لينتون Linton**" مصطلح المكانة ليصف به وضع الفرد في المجتمع وحدده بأنه " مجموع الحقوق والواجبات". (٤١)

أي أن المكانة ترتبط بالمركز الذي يشغله الفرد في البنيان الاجتماعي بحيث يرتبط بكل مركز أدوار محددة يقوم بها الفرد طبقاً للقواعد السلوكية المقررة. (٤٢)

والمكانة قد تكون مكتسبة أو موروثة فالمكانة المكتسبة تستند على المهارات والقدرات الشخصية ويحصل عليها الفرد بجهوده في مجال المعرفة واستخدام قدراته الخاصة وخاصة المكانات المهنية مثل الطبيب والمعلم . أما المكانة الموروثة فهي لا تعتمد على قدرة أو مهارة أو إنجاز فردى وإنما تقوم على وضع موروث في المجتمع لعوامل مرتبطة بالأسرة أو الجنس أو السلالة يكتسبها الفرد تلقائياً حسب قيم وثقافة المجتمع .

---

(٣٩) معن خليل : معجم علم الاجتماع المعاصر، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ص ٣٤٥.

(٤٠) أحمد زكى بدوى: معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٧ .

(٤١) عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧٢

(٤٢) أحمد زكى بدوى: معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٦

وتستخدم المكانة بشكل متوازي مع الهيبة على أساس أن المكانة الاجتماعية تشير إلى موقع مناسب لشخص على معيار متميز يستطيع الأشخاص مشاهدته أو ملاحظته، أو على تدرج القيم الاجتماعية، وقد استخدم" فيبر" مكانة الجماعة على أساس أنها تمثل أحد عناصر التدرج الاجتماعي متميزة عن الطبقة الاجتماعية ليصف من خلالها جماعات معينة متميزة عن باقي الجماعات الاجتماعية في المجتمع من خلال التحديد الاجتماعي لمعايير المكانة مثل الطائفة أو العائلة. (٤٣)

٣- القوة والإجبار Coercion

يشير مفهوم الإجبار أو القهر في العلوم الاجتماعية إلى فرض النظام والضبط على سلوك الأشخاص والجماعات عن طريق قوة خارجية سواء عن طريق العنف أو التهديد وقد ينظر إليه على أنه الوسيلة التي تلجأ إليها الدولة من اجل تدعيم النظام والمحافظة على استقراره .

وكما يشير مفهوم الإجبار إلى حمل فرد على العمل أو التصرف بالقوة بشكل لم يكن ليختاره لو ترك حراً فيه وهو ضروري في مجال الضبط الاجتماعي إذ أن المجتمع لن يترك الحياة الاجتماعية بدون ضوابط تنظم هذه الحياة في كل شأن من شئونها بحيث يكون الإجبار قائماً على قوة القانون أو قائماً على الأعراف والعادات والتقاليد. (٤٤)

وينظر للإجبار على أنه عنف مادي أو معنوي يتعرض له طرف ما سواء لإرغامه على فعل شيئ معين ضد رغباته أو لمنعه من فعل شيئ كان يريد تحقيقه ويأخذ أشكالاً ووسائل مختلفة مثل التخويف أو التهديد أي أنه قد يأخذ شكل التخويف المادي أو المعنوي.

أما الإجبار الاجتماعي فيعنى التأثير الذي تمارسه جماعة أو مجتمع على أعضائه لإخضاعهم لقوانين الجماعة ومعاييرها، ولمنعهم من فعل كل ما هو مضاد لنمط معيشية الجماعة أو قيمها وتقاليدها. (٤٥)

ويعرف الإجبار الاجتماعي على أنه فرض النظام والضبط على سلوك الأشخاص والجماعات عن طريق قوى خارجية سواء عن طريق العنف أو التهديد، وقد يكون قهر فيزيقى أو مادي، وينظر إليه في العلوم الاجتماعية على أنه الوسيلة التي تلجأ إليها الدولة من أجل تدعيم النظام والمحافظة على استقراره(٤٦).

وعلى ذلك فإن القهر أو الإجبار يهتم بتلك القوة التي تستند إلى تطبيق الجزاءات والعقوبات أو التهديد باستخدامها، وقد يستخدم القهر بطريقة شرعية أو غير شرعية، والقوة

---

(٤٣) معن خليل: معجم علم الاجتماع المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٠.

(٤٤) إبراهيم مدكور: معجم العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

(٤٥) سامى زيبان وآخرون: قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، رياض الريسى للكتب والنشر، لندن ، ١٩٩٠م ، ص ٣٦١ .

(٤٦) عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤ .

المجتمعية نادراً ما تلجأ إلى القهر إلا في ظروف استثنائية، فإذا كان النظام السائد في المجتمع مقبولاً من جانب الأعضاء بوصفه شرعياً فإن القهر في هذه الحالة نادراً ما يستخدم لتحقيق الطاعة وإنما يلجأ المجتمع إلى السلطة الرسمية أو النفوذ. (٤٧)

وعلى الرغم من أن القوة تمارس من خلال مختلف المؤسسات المجتمعية إلا أن الدولة هي التي تحتكر الاستخدام الشرعي للعنف أو القهر، فالدولة وحدها هي صاحبة الحق في استخدام العنف والقهر لتحقيق الصالح العام وتنفيذ سياستها فهي المسئولة عن تنفيذ القواعد الاجتماعية وتحقيق العدالة. (٤٨)

٤- القوة والسيطرة Dominance

يستخدم هذا المصطلح " السيطرة" للدلالة على التأثير الذي تقوم به مراكز القوة لممارسة نفوذها على الآخرين وينطوى هذا المفهوم على وجود مركزين أحدهما يمتلك القوة ويمارس تأثيراً والآخر يستجيب خضوعاً. (٤٩)

وقد استخدم" **جرامسى**" هذا المصطلح ليصف كيف تهيمن طبقة على طبقة أخرى، وقد يستخدم القهر والإلزام كآليات ضرورية في فرض الهيمنة أو السيطرة، وتقوم القيم بدور هام وجوهري في هيمنة هذه الطبقة، كما يرى أن الحكومة تعتبر أداة رئيسية لقوة الإلزام والحصول على الرضي خاصة في المجتمعات الرأسمالية.(٥٠)

وقد ترتبط السيطرة بقوة الدولة وقدرتهاعلى إنتاج وتوزيع وتداول الثروات الأساسية والمرافق العامة مثل وسائل الاتصال والمواصلات وإدارة المشروعات الصحية والتعليمية وحسن استغلال الثروات القومية، فمن واجب الدولة الإشراف على هذه المشروعات وإدارتها للسيطرة عليها والعمل على تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتطبيق الفوارق الطبيعية، والسيطرة بذلك لا تتعارض مع الحرية الفردية في الإنتاج في المجال الاقتصادي. (٥١)

هـ- القوة والسيادة Soverigty

ترتبط السيادة بالسلطة التي يوفرها الدستور للدولة من أجل إدارة الحياة السياسية على أساس أن السيادة هي الخاصية الرئيسية المميزة للدولة، وهى أساساً مفهوم قانوني يشير إلى القوة العليا بحيث يكون لكل دولة هيئة أو جهاز ذو سيادة لديه القوة التي تمنحه حق ترجمة إرادة

---

(٤٧) محمد على محمد : أصول الاجتماع السياسي" السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الثاني" القوة والدولة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م، ص ١٩ .

(٤٨) المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٤٩) إبراهيم مدكور : معجم العلوم الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٨

(٥٠) معن خليل : معجم علم الاجتماع المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٢

(٥١) مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ومدارسه، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٨م، ص ٣٤٠

الدولة إلى صيغ قانونية نافذة المفعول، وقد تمارس الدولة سيادتها عن طريق القوة أو الإصناع أو باستخدامهما معاً. [٥٢]

وينظر للسيادة أيضاً على أنها قدرة الدولة على ممارسة سلطاتها على الثروة الوطنية والسيادة الداخلية، وهى الحق الذي تتمتع به الدولة في قيادة وتوجيه المجتمع، وفى ممارسة السلطة بهدف تحقيق المصحلة العامة للمواطنين، أما السيادة الخارجية فهي الحق الخاص بدولة من الدول في ممارسة استغلالها أي إنها لا تخضع في قراراتها لسلطة أية جهة خارجية ولا تتعرض لضغط من أي من الدول الأخرى.

ويمكن القول بأن ما يجرى اليوم تهديداً لدور الدولة وسيادتها ليس على المستوى العسكري فحسب، بل تهديداً لمفهوم السيادة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأصبحت الدولة لا تتمتع بالاستقلال الكامل خاصة في الشئون الدولية فمثلاً قضية حقوق الإنسان كانت إلى وقت قريب من الوظائف الداخلية للدولة أصبحت الآن وفى ظل الظروف العالمية الراهنة من الاهتمامات الأساسية للمجتمع الدولي. [٥٣]

ثالثاً: كيان تواجد القوة :

لما كانت القوة تظهر على شكل سلطة في إطار التنظيم الرسمي أو على شكل نفوذ في إطار التنظيم غير الرسمي للقوة، لذلك فإن كيان تواجد القوة داخل المجتمع يظهر في الواقع كما يلي : [٥٤]

١- **كيان القوة الرسمي:** وهى القوة التي يحددها أعضاء النظام لضبط الآخرين" سلطة الوظيفة"، وهى تشير إلى السلطة التي تنتج من تولى منصب أو دور رسمي أي أن القوة هنا ذات طابع نظامي تظهر في التنظيمات الرسمية فتكون مرتبطة بمنصب أو مركز أو وظيفة معينة تعطى لشاغلها الحق في إصدار قرارات لها صفة الإلزام بالنسبة للآخرين، بحيث يمكن معاقبة من يخالف هذه القرارات. وهكذا فإن القوة بهذا المعنى تتضمن درجة من المؤسسية والحقوق والواجبات بناءاً على الوظيفة التي يتولاها الشخص في المجتمع وهى بذلك ليست دائمة مثل سلطة الرئيس أو رجل البوليس....الخ.

٢- **كيان القوة غير الرسمي:** وهى تتضمن التأثير غير الرسمي للقوة، وقد ترتبط بقبول ورغبة التابعين أنفسهم أو الإكراه غير الشرعي، والتأثير هنا يستند على ركائز مثل المهارة في تجميع الناس والمعرفة بجوانب النظام الاجتماعي، وقد يستند على ركائز أخرى مثل الثروة والسيطرة على وسائل الإعلام والاتصال أو الجاذبية الشخصية وغيرها من العوامل المؤثرة

([٥٢]) إحسان محمد الحسن: مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٤

([٥٣]) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، الإمارات ، ٢٠٠٢م ص ٥٣

([٥٤]) فؤاد الشيخ: القيادة وبناء القوة في الريف .مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٤ – ٨٥

في عملية التفاعل الاجتماعي أكثر من اعتمادها على المناصب الرسمية ، وممارسة القوة هنا لا ترتبط بالحق الشرعي في اتخاذ القرارات الملزمة بالنسبة للآخرين وإنما ترتبط بالقدرة على التأثير في الآخرين دون هذا الحق الشرعي.

وفى ضوء ماسبق، ينقسم بناء القوة إلى قسمين رئيسيين هما:

١- بناء القوة الرسمي Formal Power Structure ويطلق عليه بناء القوة الظاهر، ويرتبط هذا البناء بنمط السلطة ويعبر عن التسلسل الرسمي[٥٥] للمكانات والوظائف داخل التنظيم الاجتماعي، والأساليب المقررة للسلطة داخل هذه التنظيمات تستند إلى قواعد شرعية معترف بها توضح خريطة التنظيم الرسمي، بحيث يتضمن هذا البناء الأفراد الذين يمتلكون مراكز الحكم والمسئولية في المجتمع في المؤسسات السياسية والاقتصادية والإدارية وغيرها من المؤسسات الموجودة في الدولة. [٥٦]

٢- بناء القوة غير الرسمي Informal power structure ويطلق عليه بناء القوة غير الظاهر أو الخفي، حيث يرتبط هذا البناء بالنفوذ كأحد أشكال القوة الاجتماعية ويضم أولئك الذين لديهم القدرة على التأثير في الآخرين ومواقفهم وآرائهم وذلك دون الاستناد إلى قوة رسمية لأنهم لا يحتلون المناصب الإدارية، ويمارس هذا البناء الضغط والتأثير على أفراد البناء الرسمي للقوة، بحيث يتم إصدار قرارات في صالحهم.

رابعاً: مظاهر القوة:

يكاد يجمع علماء الاجتماع السياسي على أن للقوة مظهرين أساسيين أولهما السلطة، وثانيهما النفوذ، حيث تستمد السلطة قوتها من القانون، بينما يستمد النفوذ سلطانه من إمكانيات ومواصفات تعود للشخص صاحب النفوذ، وفيما يلي عرض لهذين المظهرين بالتفصيل كما يلي:

١- السلطة :

في قواميس اللغة، سلطان تعنى حجة وبرهان، وتسلط عليهم بمعنى تملك وأصبح ذا سلطان عليهم ، وكلمة سلطة مشتقة من الحروف الثلاثة (س . ل .ط) والسلاطة بمعنى القهر [٥٧]

وتعرف السلطة " بأنها الحق الشرعي في التصرف وإصدار الأوامر في مجتمع معين، ويرتبط هذا الشكل من الحق بمركز اجتماعي يقبله أعضاء المجتمع بوصفه شرعياً، ومن ثم يخضعون لتوجيهات صاحب السلطة وأوامره وقراراته. [٥٨]

---

(٥٥) طلعت مصطفى السرجى تغيير بناء القوة وتطور خدمات الرعاية الاجتماعية في الريف: مرجع سبق ذكره، ص ٥٢

(٥٦) إحسان محمد الحسن موسوعة علم الاجتماع، بيروت، الدار العربية للموسوعات،١٩٩٩م.ص٦٣٤: مرجع سبق ذكره، ص ٦٣٤.

(٥٧) لسان العرب لابن منظور : مادة (سلط) ،رقم الجزء ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٦٥ .

(٥٨) أحمد زكى بدوى: معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية ، القاهرة، دار الكتاب المصري، ١٩٨٧ ، ص ٢٥ .

كما تعرف السلطة بأنها" القدرة على ممارسة النفوذ على فرد أو جماعة ومن وسائلها إصدار الأوامر والنواهي ممن يملكون السلطة إلى الخاضعين لها ومراجعة أعمالهم وإثابتهم أو عقابهم"[٥٩]

ويشير مفهوم السلطة أيضاً إلى الاستخدام الشرعي للقوة، بمعنى أن الشخص ذي السلطة هو الشخص الذي يمارس القوة في إطار مؤسسة معينة ووفقاً لقانون معين ، في حين أن القوة قد تمارس بصرف النظر عن وجود سلطة. [٦٠]

كما ينظر للسلطة باعتبارها قوة ذات طابع نظامي رسمي ترتبط بمنصب أو بموقع أو وظيفة رسمية معترف بها من المجتمع وتخول لصاحبها حق إصدار القرارات التي لها صفة الإلزام بالنسبة للآخرين وتمنحه في الوقت ذاته حق توقيع الجزاءات على المخالفين، وهى بصفة عامة محدودة ومنظمة بشكل رسمي عن طريق مجموعة قواعد عامة وملزمة مستمدة من القوانين [٦١] .

وسيراً على هذا المنوال، يعرف " **بارسونز**" السلطة بأنها مجموعة القوانين التي تحدد استخدام القوة لأعضاء جماعة معينة، ويعنى ذلك أن السلطة تمثل ذلك الجانب المرتبط بمكانة ما في نسق التنظيم الاجتماعي والذي من خلاله يوضع الشخص الذي يشغل هذه المكانة في وضع يمكنه شرعاً من اتخاذ القرارات التي لا تلزمه وحده وإنما تلتزم بها الجماعة ككل. [٦٢]

كما يعرف" **ماكيفر**" السلطة بأنها عبارة عن ذلك الحق القائم الذي يتخلل أي نظام اجتماعي ويعطى الفرصة لتحديد السياسات أو إعلان القرارات بشأن مشروعات معينة أو فض منازعات قائمة. [٦٣]

وتعرف السلطة بأنها القوة الشرعية التي تعطى الحق في تنفيذ المهام وتحقيق الأهداف وإنجاز العمل ومن الممكن أن يمتلك الشخص السلطة بدون أن يكون لديه القدرة على تفصيلها واستخدامها في عمله. [٦٤]

يذهب " **ماكس فيبر** " إلى أن السلطة توفر الحق في التأثير على الأفراد في المنظمات المختلفة، فالمديرون يمتلكون السلطة في أعمالهم ويستخدمونها في التأثير على العاملين بالمنظمات التي يديرونها على أساس أن السلطة هي الحق القانوني الذي توفره الدولة لهم. [٦٥]

([٥٩]) إبراهيم مدكور: معجم العلوم الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٥ .

([٦٠]) محمد الجوهري: المدخل إلى علم الاجتماع ، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤ م، ص ٣٥٦.

([٦١]) جى روشية: علم الاجتماع الأمريكي" دراسة لأعمال تالكوت بارسونز" ، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٨

([٦٢]) السيد عبد الحليم الزيات: التحديث السياسي في المجتمع المصري "دراسة سوسيولوجية"، مرجع سبق ذكره، ص ١٢١

([٦٣]) سامية محمد جابر: علم الاجتماع المعاصر، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠ .

([64]) Leigh L.thompson: The Social Psychology of Organizational Rehavior, psy chology press. New york, 2003, 351

([65]) Joh L.PPerce and ather: Management and Organizational Behavior an integrated perspective" South- Western, Thomson levrning, Canada, 2004, P466

ويتضح من العرض السابق أن السلطة تمثل حقوقاً وصلاحيات ممنوحة لفرد أو جماعة لإدارة أنشطة المجتمع واستخدام موارده لتحقيق أهداف اجتماعية، وتظهر السلطة عادة في التنظيمات الرسمية حيث ترتبط بمنصب أو مركز أو وظيفة تعطى لشاغلها الحق في إصدار قرارات لها صفة الإلزام، كما أن السلطة لا تقتصر فقط على الحق في اتخاذ القرارات ولكنها تتضمن أيضاً الحق في متابعة تنفيذ هذه الأوامر وإصدار التعليمات اللازمة لتنفيذها.

وترجع أهمية وجود السلطة في أنها توجه سلوك الأفراد لتحقيق الأهداف العامة، فمن الضروري وجود هيئة تمتلك القوة التي تسيطر بها على سلوك أعضاء المجتمع بهدف الحفاظ على وحدة وتماسك المجتمع وتأمين استقراره.

ويؤكد" **ماكيفر**" على أهمية السلطة، حيث يرى أن المجتمعات التي تستند على القوة في فرض سيطرتها لن تستمر في وجودها وإذا استمرت فسوف تكون في المستوى الأدنى من الفاعلية مما يؤدى إلى التوتر والصراع المستمر، أما المجتمعات القائمة على السلطة فهي أكثر قدرة على الاستمرار والعمل بفاعلية مما يؤكد على أهمية وجود السلطة في المجتمع .

أ- خصائص السلطة:

تتصف السلطة بمجموعة من الخصائص والتي من أهمها:

١- السلطة ظاهرة اجتماعية:

(لا سلطة خارج المجتمع ولا مجتمع بدون سلطة**)** لما كانت السلطة علاقة مجتمعية تتضمن الأمر والطاعة، وبالتالي فالسلطة لا يمكن تصورها خارج نطاق المجتمع وارتباط السلطة بالمجتمع لا يعنى بالضرورة أن السلطة تقرر ما يريده أفراد المجتمع، وإنما يعنى أن أفراد المجتمع يشعرون دائماً بضرورة وجود سلطة، أي ضرورة وجود نظام، لأنه في غياب السلطة والنظام يصبح المجتمع مجرد تجمع معرض للزوال ومكان لاستخدام العنف الذي تمارسه الجماعات المختلفة. (٦٦)

٢- السلطة ظاهرة نظامية

يذهب" **إميل دور كهايم Durkheim** "(•) إلى اعتبار أن السلطة ضرورية ولازمة لتحقيق التوازن والاستقرار داخل النظام الاجتماعي وذلك لأن السلطة يجب أن تلازم النظام

---

(٦٦) محمود عودة : تاريخ علم الاجتماع، بيروت، دار النهضة العربية، ب ت ، ص ٢٥٤ م

(•) د وركهايم Emil Durkhein (١٨٥٨ – ١٩١٧) يعترف الكثير من العلماء أن أميل دوركهايم هو المؤسس لعلم الاجتماع المعاصر ،عمل في جامعة السوربون في باريس وتأثر بعلماء الاجتماع الفرنسيين مثل جان جاك روسو وسان سيمون، وأكد على المنهج الاجتماعي الذي يتعامل مع الحقائق الاجتماعية في عمله الأول" نظام تنظيم العمل في المجتمع " عام ١٨٩٣م أهتم بدراسة مفهوم التضامن الاجتماعي.

الاجتماعي ولا تنفصل عنه[٦٧] أي أن هناك تلازماً من النظام الاجتماعي والسلطة ، فلا وجود للنظام الاجتماعي دون سلطة ضابطة تحافظ على استقرار هذا النظام وحمايته [٦٨]

٣- السلطة ظاهرة شرعية

حيث تستخدم السلطة في توجيه وضبط سلوك الآخرين بهدف الوصول إلى الأهداف الجماعية وهذا الضبط يجب أن يقوم على الموافقة الصريحة لأعضاء الجماعة وبالتالي فالتعامل الأساسي الذي يميز السلطة ليس كونها نظامية فقط وإنما يجب أن تكون شرعية أيضاً أي قبول الناس لها واعتراف المجتمع بها واتفاق هذه السلطة مع أهداف المجتمع.

وتعرف السلطة الشرعية بأنها السلطة القادرة على جعل قراراتها مقبولة أو على الأقل موافق عليها من قبل الذين توجه إليهم. [٦٩]

كما تعرف السلطة الشرعية بأنها مجموعة القوانين التي تحدد توزيع القوة وكيفية التعامل معها طبقاً لمجموعة من القواعد الاجتماعية المتفق عليها من قبل أعضاء المجتمع. [٧٠] بحيث تتضمن موافقة جانب كبير من أعضاء المجتمع.

(٤) السلطة ظاهرة نسبية :

فالسلطة لا تقتصر فقط على صاحبها وإنما تتضمن أيضاً من توجه إليهم كما أنها ترتبط بعلاقات اجتماعية تتضمن الأمر والطاعة ووجود حاكم ومحكومين مما يجعلها تمتد لكل أعضاء المجتمع.

(٥) السلطة حقيقة بيولوجية:

حيث ترتبط السلطة بظاهرة القيادة وقد أكد علماء النفس على أهمية العوامل البيولوجية في تحديد القادة وقدرتهم على التأثير في الآخرين. كما أن السلطة تحول دون تعدى الفرد أو الجماعة على حريات الآخرين، وهنا يجب التأكيد على أن السلطة لا تلغى حرية الفرد، لأن الحرية لا تعنى الفوضى فهناك حقوق وواجبات داخل النظام الاجتماعي مما يؤدى إلى استقرار وتماسك المجتمع:

الأنماط الشرعية للسلطة:

تكاد تجمع أو بيانات علم الاجتماع السياسي على أن السلطة تنقسم حسب مصدر شرعيتها إلى ثلاثة أنواع أساسية هي كما يلي:

١- **السلطة التقليدية Authority** وهى سلطة تعارف عليها الأفراد حيث تقوم العادات والتقاليد السائدة في المجتمع بدوراً هاماً في وجودها، فهي سلطة وراثية يرثها الفرد عن آبائه وأجداده حتى

([٦٧]) عبد الحميد زيد، شريف باشا: العالم الثالث والسياسة" رؤية سوسيولوجية"، رامتان للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧م ، ص ٤٦ .

([68]) Rout Ledge: Social Policy in Achanging Society, Paul Spicker London, 1998, P 152

([٦٩]) رز بودون وفز بوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد ، الطبعة الأولى، ب ت ، ١٩٨٦م ، ص ٣٧٣

([70]) W. Richard Scott: Organization" Rational. Natural and Open System Rentice Hall, New jersey, 1992,4304

وأن لم يتمتع هو شخصياً بشخصية قيادية ولكن عادات وتقاليد المجتمع هي التي أعطته هذه السلطة أي أنها تستمد شرعيتها من التقاليد والأعراف المتفق عليها في المجتمع [٧١] ومن أهم الأمثلة لهذه السلطة شيوخ القبائل في المجتمعات البدوية والدول التي تطبق النظام الملكي والإمبراطور في اليابان.

٢- **السلطة القانونية Legal Authority** وهى السلطة التي يستمد فيها الفرد قوته من القوانين الرسمية واللوائح وهى سلطة مكتسبة يكتسبها الفرد من وظيفته وهى في ذلك تستند إلى القوانين واللوائح التي تحدد بوضوح الواجبات والمسئوليات لكل من الحكام والمحكومين وتعطى لمن يمتلكون مواقع القوة الحق في إصدار الأوامر واتخاذ القرارات . [٧٢]وهذا النوع من السلطة " سلطة وقتية" بمعنى انه يتمتع بها الفرد طالماً هو في وظيفته ولكنه يفقد كل هذه الامتيازات حين يترك الوظيفة التي كان يقوم بها.

٣- **السلطة الكاريزمية Charismatic Authority** وهى قوة شرعية يكتسبها الفرد من شخصيته ولعل أهم ما تتميز به الشخصية الكارزمية هو قدرتها على الإحساس بتطلعات الناس وآمالهم والعمل على تحقيقها والتخفيف من مشكلاتهم ، وهذا لا يعنى بالضرورة أنها على صواب دائماً بل قد تكون شخصية دكتاتورية ولكنها تمتلك القدرة على التأثير في الآخرين ومن الشخصيات الكارزمية الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس الهندي غاندي والمصلح الأمريكى مارتن لوثر كينج(•) والزعيم الألماني هتلر. [٧٣]

وفى المجتمعات الحديثة تنقسم السلطة العامة للدولة إلى ثلاث سلطات رئيسية هي [٧٤]

١- السلطة التشريعية وهى السلطة التي يناط بها سن القوانين والتشريعات والتصديق على برامج وسياسات الحكومة والرقابة على عمل الجهاز التنفيذي ويتم اختيارهم عادة بالانتخاب الشعبي المباشر .

٢- السلطة التنفيذية وهى السلطة التي تتولى وضع وتنفيذ السياسات العامة للدولة وهى تضم مختلف العاملين في الجهاز التنفيذي للدولة.

٣- السلطة القضائية ويتركز دورها حول توفير العدالة للأفراد والعمل على حسم المنازعات التي تنشأ بين الأفراد أو بين الأفراد والهيئات العامة أو الخاصة في الدولة.

([71])David B.Brinkerhoff, Lynnk. White: Sociology, West publishing company, New York, 1985, P

([٧٢]) عبد الهادي الجوهري: قاموس علم الاجتماع، الجيزة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٣م، ص ١١٧

(•) " مارتن لوثر Marthen Luter " زنجى أمريكي بارز من ولاية جورجيا، قاد حركة تحرير الزنوج وتبنى سياسة بعيدة عن استخدام العنف حيث قاد مظاهرات احتجاج منظمة للمطالبة بحقوق السود ومساواتهم بالبيض وقد لقي مصرعه على أيدي خصومة عام ١٩٦٨

([٧٣]) سلوى عبد الحميد الخطيب ، نظرة في علم الاجتماع المعاصر ،مرجع سبق ذكره، ص ٥١٣ .

([٧٤]) محمد نصر فهمى: علم السياسة ، القاهرة، دار غريب ، ٢٠٠٢م ، ص ٣٦٤ .

ويفهم مما سبق ، أن السلطة بأنواعها المختلفة تمثل بناء القوة الرسمي والتي توجه الأفراد نحو تحقيق الأهداف العامة التي يسعى إليها المجتمع.

٢ – النفوذ

النفاذ – لغوياً– يعنى الجواز، وتقول نفذت أي جزت، ورجل نافذ في أمره، أي رجل ماض في جميع أمره، وأمره نافذ أي مطاع.[٧٥] وعلى ذلك ينظر للنفوذ باعتباره الوجه الثاني للقوة حيث إن القوة داخل المجتمع ليست حكراً على أصحاب المناصب فقط بل هناك أشخاص آخرين يمارسون أنواعاً أخرى من القوة قد تفوق القوة الرسمية وهذا النوع من القوة يسمى بالنفوذ.

ويعرف النفوذ بأنه ممارسة القوة عن طريق تفاعل اجتماعي يستخدم فيه وسائل الإغراء والترغيب والإقناع والهيمنة والإرغام والإكراه دون استناد إلى حق مشروع عن طريق المناصب أو اللوائح والقوانين[٧٦].

ويعرف النفوذ بأنه قدرة الشخص علي إحداث نتائج وتغيرات في البيئة المحيطة أو هو القدرة على إحداث تغيير في الآخرين في اتجاهاتهم وسلوكهم ودوافعهم فهو مرتبط بالتأثير الشخصي أو الذاتي في البيئة المحيطة[٧٧].

وفى هذا السياق ينظر إلى النفوذ على أنه قوة غير نظامية تتمثل في القدرة على التأثير في صانعي القرارات وتوجيه الرأي العام من أجل تحقيق أهداف معينة وهو يمارس عادة من جانب العناصر القيادية التي لا تشغل أية مناصب رسمية في المجتمع وذلك عن طريق عمليات الاتصال والتفاعل الاجتماعي والسياسي التي تباشرها هذه القيادات الشعبية سواء باستخدام أساليب الاستمالة والإقناع والترغيب أو باستخدام أساليب التهديد والترهيب والإرغام غير المشروعة أي أن النفوذ يرتبط عادة بالشخص الذي يمارسه وليس بالمنصب الذي يشغله[٧٨]

ونفهم مما سبق أن النفوذ يستهدف تحقيق أهداف معينة باستخدام وسائل مختلفة منها التراضي والترغيب أو الإكراه والترهيب وذلك دون حق يستند إلى القواعد والقوانين السائدة في المجتمع، بمعنى أن النفوذ يقوم على الشخص نفسه ومدى قدرته على فرض إرادته وتنفيذ رغباته دون الاستناد إلى السلطة التي يوفرها المنصب في المجتمع . [٧٩]

وفى إطار ذلك ينظر أصحاب **الفكر الماركسي** إلى أن النفوذ هو أحد إفرازات البناء الطبقي في المجتمع على أساس أن النفوذ هو قدرة طبقة معينة (الرأسمالية) على إدراك مصالحها

---

(٧٥) لسان العرب لابن منظور : مادة (نفذ) الجزء ١٤ ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨ م

(٧٦) محمد محمود ربيع ، إسماعيل صبري (تحرير): موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول ، جامعة الكويت، ١٩٩٤م، ص ٤٩٦

(77) Joh L.plerce and Ather: Management and Rganizational Behavior" An integrated Perspective" South- Western, Thomson Lerrning , Canada, 2004. P465.

(٧٨) مصطفى مرتضى على محمود : المثقف والسلطة" دراسة تحليلية لوضع المثقف المصري في الفترة من (١٩٧٠ – ١٩٩٥) ،القاهرة، دار قباء ، ١٩٩٨م، ص ٥٤ .

(٧٩) عبد الهادي الجوهري: علم الاجتماع السياسي مجاله وتطوره، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٢م، ص ٢٩٤ .

وتنفيذ رغباتها والتي تتعارض مع مصالح الطبقات الأخرى، فالنفوذ يعنى قدرة الطبقة الحاكمة في التحكم والسيطرة على نمط الإنتاج السائد في المجتمع، وبالتالي لا يمكن تفسيره بعيداً عن العلاقات الاقتصادية والصراع الطبقي بالإضافة إلى وسائل وأدوات الإنتاج بحيث يتضمن الإلزام والقهر والصراع.

أما أصحاب **الفكر البنائي الوظيفي** فينظرون للنفوذ على أنه قدرة اجتماعية قائمة على اختلاف المصالح بين الأفراد مالكي النفوذ وفاقديه، وهو ينتشر بشكل واسع في المجتمع ولا يتركز على الصفوة الحاكمة بحيث يتيح لكافة أفراد المجتمع المشاركة والإسهام بدرجات معينة في اتخاذ القرارات السياسية(٨٠).

وهو في ذلك يستند على حيازة الثروة والتعليم والثقافة والموارد الأخرى وليس على الأساس الاقتصادي فقط (٨١) بحيث يتضمن استخدام مجموعة من الأدوات للتأثير على القرارات الهامة في المجتمع مثل الوعود بالمكافآت أو الضغط والإكراه والتهديد بالعقاب للوصول إلى إحداث التأثير المطلوب في الجماعات المختلفة. (٨٢)

ومما سبق ، يمكن للباحث أن يستنتج مجموعة من النقاط الأساسية التي يجب التركيز عليها عند دراسة النفوذ وهى:

١- هناك وجهان للقوة، الوجه الأول قائم على اللوائح والقوانين وهو ما يعرف بالسلطة، والوجه الآخر قائم على الأشخاص وطبيعتهم وهو ما يعرف بالنفوذ .

٢- هناك بعض المناصب تتيح لأصحابها فرصة للنفوذ، وهنا تكون ممارسة القوة الإضافية نتيجة السلطة والنفوذ معاً.

٣- أن النفوذ لا يمكن تفسيره في ضوء الأساس الاقتصادي فقط بل أنه يجب أن ينظر له في ضوء الجوانب الاقتصادية والثقافية والسياسية السائدة في المجتمع .

٤- يتضمن النفوذ استخدام أدوات متعددة تتراوح بين الترغيب والاستمالة والإقناع إلى الإرغام والتهديد والإكراه.

وفى ضوء ما سبق، يمكن القول أن أعضاء المجلس الشعبي المحلى باعتبارهم بناء للقوة يستخدمون نفوذهم في التأثير على القرارات الهامة في المجتمع، وهم يستندون على حيازتهم للثروة مثل امتلاك الأراضي الزراعية أو الأصول العقارية أو التجارية أو الاستناد إلى درجة تعليمهم وعلاقاتهم الشخصية بالمسئولين التنفيذيين أو الاستناد على مناصبهم السابقة أو الحالية في البناء الاجتماعي بما يحقق أهدافهم.

---

(٨٠) معن خليل : معجم علم الاجتماع المعاصر، عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ص ص ٣٤٣- ٣٤٥

(٨١) عبد الهادي الجوهري: دراسات في علم الاجتماع السياسي، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥م، ص ١٣٩

(82) Robert Perrucci, Dean D. Knudsen, Wes publishing company. New York,1983 . p 46

خامساً:نظريات دراسة بناء القوة:

تكاد تجمع أدبيات علم الاجتماع السياسي على أن نظريات دراسة بناء القوة تتمثل في ثلاث نظريات أساسية هي نظرية الصفوة ونظرية الطبقة والنظرية التعددية، وفيما يلي يحاول الباحث عرض أهم الاقتراحات التي تقوم عليها كل نظرية وأهم الانتقادات التي وجهت لها.

أولاً: نظرية الصفوة "Elitism " [٨٣]

تقوم نظرية الصفوة على فرضية أساسية مؤداها أن تصريف شئون الحكم في المجتمع على اختلاف فرديها تقوم بها صفوة صغيرة من ذوى المكانات المتمايزة والتي تشكل في مجملها القوام الرئيسي بناء القوة في المجتمع . [٨٤]

وفى إطار ذلك يرى" **رايت ميلز Weight Mills**"[•] في كتابة " صفوة القوة" أن شئون المجتمع تدار بواسطة صفوة للقوة تتحكم في السياسة العامة للمجتمع وان القوة تتوزع في ثلاث مستويات على شكل هرم بحيث يمثل **المستوى** الأول قمة الهرم" صفوة القوة" وهى تتألف من كبار رجال الدولة وكبار العسكريين ورؤساء الشركات الضخمة، بينما يتألف **المستوى الثاني** من "متوسطي القوة" والتي تضم الجماعات ذات المصالح المشتركة مثل أعضاء مجلس الشعب، أما **المستوى الثالث** والذي يمثل قاعدة الهرم فهى " عديمة القوة " وتضم غالبية أفراد المجتمع والتي تكون محكومة ومسيطر عليها من قبل المستويات العليا الأخرى[٨٥].

وقد كشف " **رايت ميلز**" عن أن هناك مجموعة من العوامل هي التي تجمع أفراد الصفوة وتجعلهم يعملون معاً لجماعة واحدة والتي من أهمها: [٨٦]

١- التشابه النفسي Psychological Similarity بمعنى أن أعضاء هذه الصفوة تتمتع بقيم واحدة وثقافة مشتركة تجعلهم يتصرفون بشكل متشابه في المواقف المختلفة، لأن الظروف والخبرات المتشابهة التي يمرون بها تجعل بينهم نوعاً من التشابه النفسي .

(*) اشتق مفهوم الصفوة من الفعل اللاتينى Eligere " بمعنى " يختار " وتشير كلمة الصفوة elite في واستخدامها العادي إلى العنصر المختار من ثقافة أو جماعة أو الأفراد الذين يشغلون أوضاعاً معينة ويرى " **بوتومور**" إن الاستخدام الأول لكلمة صفوة elite كان اقتصادياً، حيث استخدم لأول مرة في القرن السابع عشر وذلك لوصف السلع الجيدة وعندما انتقل إلى الميدان الاجتماعي أصبح يشير اجتماعياً إلى الجماعات الاجتماعية العليا، وبالتالي أصبح المدلول العام للكلمة يشير إلى وجود جماعة من الناس تشغل مكاناً مرموقاً في المجتمع

انظر : أحمد زايد : البناء السياسي في الريف المصري " تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، دار المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨١. ص ٣٩ .

(٨٤) السيد عبد الحليم الزيات: في سوسيولوجيا بناء السلطة (الطبقة – القوة – الصفوة) ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠م، ص ١٢٦ .

(•) رايت ميلز Weight Mills (١٩١٦– ١٩٦٣) أستاذ علم الاجتماع، أمريكي الجنسية، انتقد العلوم الاجتماعية، واهتم بدراسة النفوذ السياسي وعدم المساواة الاجتماعية في كتابه(اللون الأبيض) ١٩٥١م، وشرح بناء القوة في المجتمع الأمريكى في كتابه نفوذ الصفوة عام ١٩٥٦م، وطرح تفاسير تاريخية لتطور العلوم الاجتماعية في كتابه " الخيال الاجتماعي " عام ١٩٥٩م، وقاد جدل شديد حول التجريب في علم الاجتماع الحديث.

(٨٥) محمود عوض عبد السلام: توزيع القوة الاجتماعية وأسسها وأساليب ممارستها في كلية التربية جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢م، ص ٧٤ .

(٨٦) سلوى عبد الحميد الخطيب :نظرة في علم الاجتماع المعاصر، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٢م، ص ص ٥١٦ – ٥١٧ .

٢- التفاعل الاجتماعي Social Interaction حيث يشترك أعضاء هذه الصفوة في نفس المؤسسات الاجتماعية ويقومون بالعديد من الأنشطة المشتركة فهم يذهبون إلى نفس المدارس والجامعات والأندية ويمارسون نفس الهوايات ويدخلون معاً في علاقات تجارية مما يوفر لهم نوعاً من العلاقات الاجتماعية.

٣- المصالح المشتركة Common Interests فمن أهم العوامل التي تجمع أعضاء هذه الصفوة معاً هي وجود مصالح واهتمامات مشتركة، فرجال السياسة يحتاجون إلى حماية العسكريين لهم، والعسكريون يحتاجون إلى رأس المال الذى يوفره رجال الاقتصاد لهم، وهكذا نرى أن كل جماعة داخل صفوة القوة تحتاج إلى الجماعات الأخرى لتعزيز وجودها وقوتها في المجتمع، ولذلك فهم يدركون أن وجودهم مرتبط بتعاونهم واتحادهم مع بعضهم البعض، وهذه المصالح المشتركة هي التي تجمع بينهم في طبقة واحدة.

ووفقاً لتحليلات" **ميلز**" فإن شئون المجتمع إنما تدار بواسطة صفوة للقوة متماسكة تسيطر على الصناعة والاقتصاد والسياسة وتمتلك القدرة على التأثير في الجماهير واستقلالها لخدمة مصالحها من خلال وسائل الإعلام والدعاية لكل ما يخدم مصالحها، وبالتالي فإن القرارات الهامة في المجتمع يتم اتخاذها من قبل صفوة حاكمة مسيطرة على بناء القوة في المجتمع ولا تعطي الفرصة للتنافس مع الجماعات الأخرى الموجودة في المجتمع في إصدار مثل هذه القرارات أو صنع السياسات العامة للدولة.

وعلى غرار " **ميلز**" يرى" **دومهوف Domhoff** " أن سلطة اتخاذ القرار في المجتمع تتركز في أيدي صفوة القوة، والتي تأتى على قمة بناء القوة في المجتمع والتي تمتلك معظم المؤسسات الاقتصادية والثقافية والتعليمية في الدولة مثل البنوك والمصانع ووسائل الإعلام والفنادق والمدارس الخاصة، مما يجعلها لها تأثير كبير على قرارات الحكومة وسياستها الداخلية والخارجية، وفى هذا الصدد حاول " **دومهوف**" رصد معالم الصفوة الحاكمة فذهب إلى أن هذه الصفوة تتميز بالخصائص التالية: [٨٧]

١- إنها صفوة صغيرة الحجم تحظى بالنصيب الأكبر من ثروة المجتمع.

٢- أن أعضاء هذه الصفوة يسعون للانضمام إلى عضوية المؤسسات الاجتماعية والسياسية المؤثرة في المجتمع.

٣- تتحكم في إصدار القرارات الهامة باعتبارها تحتل قمة هرم بناء القوة في المجتمع [٨٨]

ووفقاً لهذا الطرح ، يؤكد " **هنتر Hunter** "[•] على وجود صفوة متجانسة تتحكم في أمور المجتمع، وهذه الصفوة تتكون من قله من رجال الأعمال الذين لا يشغلون مناصب عامة

([٨٧])عبد الغفار الدويك: العسكريون والدولة ، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٦م، ص ٤٣

([88]) Diankendall: sociology in Our Times, Wadsworth Thomson Learning, Mexico, 2001, P

ولكنهم يقومون برسم السياسات العامة واتخاذ القرارات الهامة في المجتمع خلال لقاءاتهم واجتماعاتهم غير الرسمية كما أنهم يستخدمون الحكومة المحلية كأداة لتنفيذ مصالحهم الخاصة، وهم في ذلك يحرصون على عدم الظهور على الرغم من ضخامة نفوذهم.

٤- دور الحكومة هنا هو حماية مصالح الصفوة الحاكمة بينما يتمثل دور رجال الدين في تبرير وجود هذه الصفوة ودعمها. (٨٩)

أنماط الصفوة

نستطيع أن نميز بين نوعين أساسيين للصفوة في المجتمع وهما الأنماط البنائية للصفوة والأنماط الوظيفية لها ويمكن تناول هذه الأنماط بالتوضيح كما يلي(٩٠):

أولاً: الأنماط البنائية للصفوة: وهى الأنماط التي توضح كيفية تشكيل الصفوة والقوى الاجتماعية التي تتألف منها ومن أهم هذه الأنماط ما يلي:

١- الصفوة الموحدة Unified elite وهى الصفوة التي لا يختلف أعضائها في الأصل الاجتماعي أو مصدر القوة .

٢- الصفوة المتباينة Divided Elite وهى الصفوة التي يتباين أفرادها في أصولهم الاجتماعية أو مصدر القوة.

٣- الصفوة الوراثية Hereditary Elite وهى تلك الصفوة التي تتميز بالاختيار الوراثى وهى غالباً ما تظهر في نظام الحكم الملكي.

ثانياً: الأنماط الوظيفية للصفوة : وهى التي توضح الاهتمامات المختلفة للصفوة من خلال الوظائف التي تقوم بها والتي نجد من أهمها ما يلي:

١- الصفوة السياسية political Elite أو الصفوة الحاكمة Ruling elite ويمثلها هؤلاء الأشخاص الذين يشكلون القوة السياسية في المجتمع أي الذين يتولون الحكم في المجتمع .

٢- صفوة القوة Power Elite وتمثل مجموعة الجماعات المتداخلة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً والتي تشارك في صنع القرارات وتتحكم بشكل كبير في القضايا القومية .

(•) هنتر من الرواد الأوائل الذين اهتموا بدراسة بناء القوة، حيث قام بدراسته في مدينة Regional city وتركزت الدراسة حول أنماط بناء القوة في المجتمع بهدف الإجابة على سؤالين هما من هم رجال القوة؟ وكيف يعملون معاً؟ وتوصل إلى وجود نخبة قوة تتكون من رجال الأعمال تقوم برسم السياسة في المدينة بما يخدم مصالحها

انظر :

- F. Hunter: Community power Structure Astudy of decisions makers (Chaped Hill University of North Carolina press, 1953 .

(89) John E, Conklin: sociology " an Introduction", Collier Macmillan publishers, London, 1984. P

(٩٠) احمد بيلى : الصفوة العسكرية والبناء السياسي في مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م ، ص ص ٧١ – ٧٣ .

وفى نفس هذا السياق يذهب" **روبرت ميشلز**" إلى أنه عندما تستقر جماعة صغيرة في المراكز القيادية فأنها تكون صفوة صغيرة الحجم تصنع القرارات المؤثرة في المجتمع، وهذا ما يطلق عليه " حكم الأقلية" حيث تتحمل هذه الأقلية مسئولية قيادة المجتمع وفى نفس الوقت توفر لأعضائها مكاناً متميزاً في البناء الاجتماعي للمجتمع[٩١].

وفى ضوء ذلك يذهب " **ميشيلز**" [٩٢] إلى أن التنظيم الاجتماعي للمجتمع يؤدى إلى حكم الأقلية وأطلق على ذلك " القانون الحديدي لحكم الأقلية (الأوليجاركية)، وتتلخص في حتمية وجود نخبة في أي مجتمع تتكون من أقلية تستحوذ على عملية صناعة القرارات المؤثرة في المجتمع ووجود أغلبية محكومة عاجزة عن التأثير في النخبة الحاكمة [٩٣] كما يؤكد " **ميشيلز**" على أن في كل مجتمع (اشتراكي أو رأسمالي) توجد بالضرورة صفوة تتحكم في التنظيمات السياسية والاجتماعية القائمة تسعى دائماً إلى تحقيق مصالحها ولا تلتزم بمصالح الجماهير، ويرجع ذلك إلى أن أفراد المجتمع لا يمكنهم حكم أنفسهم فهم دائماً في حاجة إلى أقلية تقودهم وتسيطر عليهم. [٩٤]

ومن الأهمية بمكان أن نذكر الاتجاهات الرئيسية التي فسرت مصدر قوة هذه الصفوة بالمجتمع وهذه الاتجاهات هي:

١ – الاتجاه التنظيمي: ويقوم هذا الاتجاه على فكرة رئيسية مؤداها أن الصفوة تمتلك القوة لأنها تمتلك قدرات تنظيمية وإدارية لا تتوافر لباقي الجماهير، ومن أبرز رواد هذا الاتجاه" **موسكا**"[٩٥*] والذي يذهب إلى أن الصفوة الحاكمة تتألف من أولئك الذين يمتلكون قدرات تنظيمية وإدارية تتيح لهم القدرة على تنظيم مصالحهم وبالتالي القدرة على حيازة القوة الاقتصادية والسياسية معاً. [٩٦]

في ضوء ذلك يرى " **موسكا Mosa** " أنه على الرغم من أن الصفوة الحاكمة تمتلك بعض الخصائص الهامة مثل الثروة أو التحكم في السلطة العسكرية أو المركز الديني غير أن القوة التنظيمية التي تتمتع بها هذه الأقلية هي أهم هذه الخصائص جميعاً. [٩٧] وفى هذه الحالة

---

(٩١) بيت هس وآخرون: علم الاجتماع ، ترجمة : محمد مصطفى الشعينى، الرياض ، دار المريخ ١٩٩٩م، ص ٤٧٧ .

(٩٢) روبرت ميشيلز Robert Michels (١٨٧٦ – ١٩٣٦) مفكر اجتماعى من اصل ألماني، درس في ألمانيا وايطاليا اهتم بدراسة الصفوة السياسية وصاحب" **القانون الحديدي للقوة**" الذي يؤكد على حتمية وجود أقلية تسيطر على مقاليد السلطة في المجتمع .

(٩٣) وحيد عبد المجيد: الأحزاب المصرية من الداخل (١٩٠٧ – ١٩٩٢) ، القاهرة، مركز المحروسة والخدمات الصحفية والمعلومات، ١٩٩٣م، ص ١٢ . .

(٩٤) شادية على قناوى: علم الاجتماع السياسي، القاهرة، مكتبة الوسيم، ٢٠٠٢م، ص ص ٣٠ – ٣١ .

(*٩٥) **موسكا Mosca.** (١٨٥٨ – ١٩٤١) عالم اجتماع إيطالي، عمل أستاذاً للحقوق الدستورية في جامعة توريتو ثم أستاذاً للحقوق العامة في جامعة روما، كما كان عضواً في مجلس الشيوخ، وتولى وكالة وزارة المستعمرات وأهتم بدراسة الصفوات السياسية واشتهر بنظريته في الطبقة الحاكمة ونظريته حول الدولة والبيروقراطية ومن أهم مؤلفاته كتاب الطبقة العائدة في عام ١٨٩٦م.

أنظر : مجموعة من المتخصصين : قاموس الفكر السياسي : ترجمة انطون حمص، دمشق، منشورات وزارة الثقافة ، ١٩٩٤م، ص ٢٦٩ .

(٩٦) شعبان الطاهر الأسود: علم الاجتماع السياسي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١م ص ص ٩٦ – ٩٧.

(٩٧) أحمد زايد : البناء السياسي في الريف المصري" تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، مرجع سبق ذكره، ص .

يصبح أساس الحياة السياسية سيطرة الأقلية على الأغلبية وأن هذا الوضع لن يتغير مادامت الأقلية هي التي تنظم الانتخابات وتقدم المرشحين وتؤثر في رغبات الجماهير[٩٨].

ويفهم مما سبق ،أن الاتجاه التنظيمي يرى أن المجتمع ينقسم إلى طبقتين طبقة حاكمة وهى أقل عدداً وطبقة محكومة وهى الأغلبية، حيث تقوم الطبقة الحاكمة بكافة الوظائف السياسية في المجتمع مثل احتكار القوة وممارسة النفوذ مما يدعم سيطرتها، وهى تستخدم في تحقيق ذلك وسائل وأساليب قانونية وأساليب تعسفية قائمة على العنف في أحيان أخرى، ويرجع ذلك إلى تمتع الطبقة الحاكمة بقدرات تنظيمية وإدارية تميزها عن باقي أفراد المجتمع.

(٩٨) السيد حنفى عوض: السياسة والمجتمع " دراسات في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية ، مودرن جرافيك سنتر ١٩٩٩م ، ص ٥١.

٢ – الاتجاه السيكولوجى:

ويؤكد هذا الاتجاه على أن مصدر قوة الصفوة يكمن في أنها تتمتع بمجموعة من المواهب والاستعدادات الطبيعية تمكنها من زيادة سيطرتها على الجماهير، كما أن هذه الصفوة تسعى دائماً لضمان مصالحها عن طريق السيطرة على الجوانب الاقتصادية والسياسية مما يجعل من الصعب الإطاحة بها [٩٩] ومن أبرز رواد هذا الاتجاه " **باريتو**" [•] والذي يرى أن أعضاء الصفوة بينهم مواهب وقدرات وميول مشتركة الأمر الذي يجعلها قادرة على اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية مما يمكنها من قيادة أفراد المجتمع، ولكنها تعمل على تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى والتي غالباً ما تتعارض مصالح الجماهير.

وفى ضوء ذلك يعرف " **باريتو Pareto**" مفهوم الصفوة " بأنها مجموعة الذين يظهرون صفات استثنائية ويثبتون تمتعهم بكفاءات عالية في بعض المجالات أو بعض النشاطات" [١٠٠] على أساس أن أفراد المجتمع يختلفون في قدراتهم وخصائصهم فيما يرتبط بمجالات النشاط الإنساني، وهذا يعنى أن الصفوة تمتلك قدرات وخصائص عقلية وفكرية واجتماعية تمكنها دائماً من السيطرة[١٠١].

ويذهب" **باريتو**" إلى أن الصفوة تنقسم إلى قسمين أساسيين هما الصفوة الحاكمة والصفوة غير الحاكمة، فالصفوة الحاكمة هي الفئة أو الجماعة من الناس التي تحتل مراكز الحكم والمسئولية في المجتمع وتمارس قوتها ونفوذها عن طريق المراكز السياسية أو الإدارية أو الاقتصادية أو العسكرية التي تشغلها في الدولة والمجتمع، أما الصفوة غير الحاكمة فهي جماعة أو فئة تمتع بالنفوذ والقدرة على التأثير في مسيرة الدولة والمجتمع، غير أن هذه الجماعة لا تحتل المناصب أو المراكز القيادية ، بل تتمتع بسمعة عالية ومكانة متميزة نتيجة المهارات والمؤهلات العلمية والفنية والإبداعية التي تمتلكها والسمات المتميزة التي يتسم بها أعضاؤها[١٠٢].

ويتضح مما سبق أن الأساس الذي تقوم عليه الصفوة الحاكمة عن أصحاب هذا الاتجاه هو الأساس السيكولوجي فالجماعة التي تمتلك مواقع السلطة والتأثير في أي مجتمع تتميز بخصائص ثابتة عبر التاريخ وهى خصائص وقدرات عقلية وفكرية تستطيع هذه الصفوة استخدامها في السيطرة على باقي فئات المجتمع.

([٩٩]) إبراهيم ابراشى: علم الاجتماع السياسي، عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨م ص ص ١٢١ – ١٢٥

([•]) بارتيو Pareto (١٨٤٨ – ١٩٢٣) مهندس إيطالى واقتصادي وعالم اجتماع، ظهرت أكثر إسهاماته في العلوم الاجتماعية، أهتم بدراسة الصفوة ووضع ترتيباً للصفوات بين أقسام الأجهزة الحكومية وباقي أجزاء المجتمع ومن أهم مؤلفاته كتاب (العقل والمجتمع ١٩١٦)، وكتابه" دراسة في علم الاجتماع العام في جزئين الأول ١٩١٧م والثاني ١٩١٩ م.

([١٠٠]) موريس دوفرجية: علم اجتماع السياسة" مبادئ علم السياسة" ترجمة: سليم حداد: بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩١م، ص ١٦٢ .

([١٠١]) شادية على قناوى: علم الاجتماع السياسي: القاهرة، مكتبة الوسيم، ٢٠٠٢م، ص ٢٤.

([١٠٢]) إحسان محمد الحسن: موسوعة علم الاجتماع، بيروت، الدار العربية للموسوعات ، ١٩٩٩م، ص ص ٦٣٤ – ٦٣٥ . .

٣- الاتجاه الاقتصادي:

حاول هذا الاتجاه الاقتراب من الفكر الماركسى، حيث يرى أن مصدر قوة الصفوة يكمن في أنها تتحكم في وسائل الإنتاج مما يسمح لها بالسيطرة على باقي أعضاء المجتمع وأهم رواد هذا الاتجاه (**ميلز**) والذى يرى انه إذا أردنا ان نحدد الطبقة الحاكمة معلنين أن نحدد الطبقة التي تحصل على أعلى الدخول في المجتمع. (١٠٣)

وفى ضوء ذلك حاول" **مليز**" أن يقارب بين مفهومي الصفوة والطبق، وذلك من خلال صياغة مفهوم" صفوة القوة" ويقصد به الجماعة السياسية التي تتربع على القمة وتتحكم في أجهزة الدولة وفى إصدار القرارات، وهى ليست جماعة اقتصادية بالضرورة طالما أنها تضم بين أعضائها عناصر لا تأتى إلى مراكز السلطة والسيطرة من خلال تحكمها في علاقات اقتصادية.

وجوهر مفهوم" صفوة القوة" هو تعدد مصادر القوة في المجتمع، غير أن تعدد هذه المصادر لا يؤدى إلى توزيع القوة في المجتمع أو حتى إلى تكوين صفوات متعددة وإنما يؤدى إلى وجود صفوة واحدة قوية متعددة الأسس مترابطة البنيان(١٠٤)

ويفهم مما سبق، أن هناك اتفاق بين رواد نظرية الصفوة على أن توزيع بناء القوة في المجتمع يميز بالخصائص التالية:

١- وجود صفوة حاكمة هي الطبقة العليا في الدولة والتي تحتل قمة بناء القوة في المجتمع.

٢- تتحكم هذه الصفوة في معظم ثروات المجتمع ويسيطر أعضاؤها على وسائل الإعلام وأجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

٣- أن مصدر قوة هذه الصفوة يرجع إلى تميزها عن باقي أفراد المجتمع بمجموعة من الصفات بصرف النظر عن نوعية هذه السمات سواء كانت فكرية أو تنظيمية أو إدارية .

٤- إن الغالبية العظمى من المجتمع لا تتمتع بأي سلطات وهى محكومة وموجهة من قبل الصفوة الحاكمة.

٥- قد تنعدم مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات الهامة في المجتمع وقد تنحصر في حدود الجهود التي تمارسها المنظمات التطوعية.

من الأهمية بمكان أن نذكر أن الأسس التي قامت عليها نظرية الصفوة في تفسير بناء القوة في المجتمع قد تعرضت للعديد من سهام النقد، ولعل أهم الانتقادات التي وجهت إليها أنه من الصعب أن نتصور وجود صفوة واحدة قادرة بمفردها على السيطرة بفاعلية على جميع

---

(١٠٣) عبد السلام نوير: النخبة السياسية في مصر(الثبات والتغير واحتمالات المستقبل)، بحث منشور في المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، مركز البحوث والدراسات السياسية ١١ – ١٣ نوفمبر ١٩٩٥ م، ص ٥٤٩ .

(١٠٤) أحمد زايد: البناء السياسى في الريف المصري" تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة"، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨ .

مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية في حين أن الغالبية غير ملمة ولا تمتلك القوة وتخضع طوال الوقت لسيطرة الصفوة الحاكمة.

(٢) النظرية التعددية Pluralism:

بداية ، تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه أن القوة في المجتمع تنتشر بين جماعات المجتمع المختلفة بحيث لا تتركز في أيدي قلة من الأفراد تمارس نفوذها وسلطتها على غالبية أفراد المجتمع ، بل أن ثمة فرصاً متساوية لكافة الجماعات الاجتماعية للتنافس حول اقتسام القوة وممارستها . [١٠٥] والقوة بهذا المعنى ليست ملكاً لجماعة دون الأخرى، بل تتوزع بين الجماعات وفقاً لقدرة كل جماعة من جماعات المجتمع على التأثير في القضايا والسياسات المطروحة على الساحة الاجتماعية[١٠٦].

وفى هذا الصدد، يؤكد" **ريزمان Resman**" على ضرورة وجود فرصاً متساوية لكافة الجماعات الاجتماعية لممارسة القوة بشكل يضمن عدم هيمنة جماعة واحدة أو مجموعة من الأفراد على عملية اتخاذ القرارات وممارسة القوة.[١٠٧]

وفى نفس هذا السياق، يذهب" **بودان**" إلى أن القوة تتوزع في المجتمع بأكمله من القاعدة إلى القمة، مما يتيح الفرصة لأفراد المجتمع بالمشاركة في اتخاذ القرارات الهامة وفى القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويؤكد" **داهل Dahl** "[•] على وجود نسق متعدد من الجماعات المتنافسة التي تمتلك كل منها قدراً مناسباً من القوة والفرص المتاحة في التأثير على القرارات الهامة على نحو يتفق مع مصالحها، بحيث يكون لكل هذه الجماعات القدرة على منع الآخرين من تهديد مصالحها.

كما يؤكد كلٌ " **من بيترغيل وجيفرى يونتوت**" على أن سياسة الحكومة ما هي إلا نتيجة للمساومة والحلول الوسط بين الجماعات المختلفة في المجتمع، على أساس أن القوة تتوزع بين جماعات وشرائح المجتمع المختلفة وبالتالي فإن جميع جماعات المجتمع وشرائحه قادرة على التأثير بفاعلية على سياسات وقرارات الحكومة. [١٠٨]

وهكذا تقدم النظرية التعددية نسقاً للقوة يلائم تماماً المجتمعات في العالم الحديث التي توجد فيها جماعات سياسية ومهنية ودينية مختلفة يمكن أن تمارس تأثيراً ونفوذاً على القادة

([105]) Winifred Bell: Contemporary Social Welfare, collier Macmillan pubishers, London, 1987. P

([١٠٦]) عبد الحميد زيد، شريف باشا: العالم الثالث والسياسة" رؤية سوسيولوجية"، القاهرة، رمتان للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧م، ص ٤٥ .

([١٠٧]) بيت هس وآخرون : علم الاجتماع، ترجمة: محمد مصطفى الشعينى: مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨٧

([•]) روبرت داهل Robert A.Dahl ، من الرواد الأوائل الذين درسوا بناء القوة، حيث قام بدراسته على مدينة نيوهافن " New Haven" الأمريكية بهدف اكتشاف من يحكم المدينة، والكيفية التي يعمل بها قادة المجتمع وذلك من خلال تتبع القرارات السياسية في المجتمع.

– انظر : Robert A.Dahl: Who Governs ? Democracy and power in an American city New Hoven yale university 1961) .

([١٠٨]) بيتر غيل جيفرى يونتون: مقدمة في علم السياسة، ترجمة محمد المصالحة: عمان، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٩٧م، ص ٥٠.

وبالتالي يؤثرون في عملية صنع القرارات، ويؤكد ذلك "**ترومان Truman**" حيث يرى أن عضوية المنظمات تعد وسيلة أساسية يستطيع الأفراد من خلالها التأثير في القرارات السياسية فضلاً عن الدور الذي تمارسه جماعات المصلحة في الضغط على الحكومة لتحقيق مصالح أعضائها. (١٠٩)

وتأسيساً على ما سبق ، فإن النظرية التعددية " Pluralistic" ترى أن القوة لا تتركز في ايدى جماعة معينة وإنما هي موزعة ومنتشرة في المجتمع مما تتوفر الفرصة للمنافسة على استحواذ القوة أمام الجماعات المختلفة بحيث يمكنها أن تؤثر في صنع السياسة العامة في المجتمع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وأن شرعية القرارات في المجتمع ترتبط بقدرة حائزي القوة من الجماعات المختلفة على الدخول في مناقشة حرة وإثبات مصداقيتهم في التعبير عن الصالح العام . (١١٠)

وفى ضوء ذلك يمكن أن نستنتج الأفكار الرئيسية التي يقوم عليها الفكر التعددى والتي تتمثل فيما يلي :

١- تعدد مراكز القوة في المجتمع لآن القوة منتشرة بين مختلف الجماعات والتنظيمات المتنافسة ولكن هذا لا يعنى أن القوة تتوزع بشكل متساوي بين هذه الجماعات.

٢- تستند كل جماعة من الجماعات في بناء القوة على مصادر مختلفة للقوة فهناك أصحاب المصالح وهناك رجال الاقتصاد ورجال السياسة وغيرهم.

٣- أن مشاركة الجماعات والتنظيمات في اتخاذ القرارات الهامة يتم بدرجات متفاوتة حسب قدرة هذه الجماعات على الوصول إلى مراكز التأثير واتخاذ القرار.

٤- أن بناء القوة غير ثابت في المجتمع حيث لا يمكن لجماعة أن تسيطر على جميع عمليات صنع القرار في كل القضايا وذلك لاختلاف درجة اهتمام هذه الجماعات من مشكلة لأخرى ومن هنا يتم تبادل التأثير بين الجماعات والتنظيمات حسب تنوع المشكلات.

٥- تتعدد الطرق والوسائل التي يتم بها حل النزاعات بين هذه الجماعات ومن أهمها المساومة والتسوية وهناك اتفاق عام على قواعد النظام السياسي في المجتمع

٦- تمثل جماعات المصالح كافة أعضاء المجتمع وبالتالي فهناك حماية لمصالح الجميع.

ولقد خضع الفكر التعددى لانتقادات عديدة لعل أهمها ما يتصل بتصوره المبسط لبناء القوة في المجتمع ومن أهم هذه الانتقادات ما يلي:

١- يتجاهل أصحاب الفكر التعددى الصراع الذي يشهده المجتمع بين الجماعات المختلفة عند صنع القرارات المؤثرة في المجتمع.

---

(١٠٩) محمد على محمد : أصول الاجتماع السياسي" السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الثالث، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨ .

(١١٠) محروس محمود خليفة: بناء القوة والصفوة والسياسة الاجتماعية في العالم الثالث، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢ .

٢- يفترض أصحاب الفكر التعددى أن الحكومة تسعى دائماً إلى تحقيق مصالح جميع أفراد المجتمع من خلال التوفيق بين مصالح الجماعات المختلفة.

٣- يتجاهل أصحاب الفكر التعددى وجود بعض جماعات المصالح التي تسعى لاحتكار القوة، بحيث تنحصر ممارسة القوة بين هذه الجماعات فقط.

٤- أن جماعات المصالح لا تمثل معظم أعضاء المجتمع كما أن الدولة تخضع لنفوذ الجماعات الأكثر نفوذاً ولا تقف موقفاً محايداً كما تزعم هذه النظرية.

ومن الأهمية بمكان أن يؤكد الباحث على أن الدراسة الراهنة تنطلق من النظرية التعددية على أساس أن ممارسة القوة لم تعد حكراً على السلطة الحكومية والقيادات الرسمية فقط، بل أن هناك مجموعة من الجماعات والتنظيمات داخل المجتمعات الحديثة وقد تفوق أصحاب القوة الرسمية ومن هذه الجماعات والتنظيمات الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية والقادة غير الرسميين ورجال الإعلام ورجال الدين وكبار الرأسماليين وأصحاب الشركات والبنوك، حيث أن تختلف هذه القوى والتنظيمات تمارس تأثيراً ونفوذاً على سياسات الدول وقراراتها وخاصة سياسة الرعاية الاجتماعية.

٣- نظرية الطبقة :

تنظر هذه النظرية إلى أن القوة تتركز في أيدي الطبقة التي تسيطر على قوى ووسائل الإنتاج، وبناءاً على ذلك فإنه لتحديد بناء القوة ينبغي علينا فحص البناء الاجتماعي وتحديد من يملك وسائل الإنتاج ويسيطر عليها مما يؤدي إلي فهم بناء القوة في المجتمع.

ووفقاً لهذا التصور فإن القوة ترتبط بشكل وثيق بالأساس الاقتصادي فالطبقة المسيطرة اقتصادياً هي نفسها الطبقة المسيطرة سياسياً فمن يملكون الثروة يتطلعون دائماً إلى القوة السياسية لحماية ثرواتهم ، ومن يملكون القوة السياسية يتطلعون إلى الثروة حتى يدعموا مناصبهم، وبالتالي فالقوة السياسية المؤثرة في المجتمع ما هي إلا أحد وجهي عملة واحدة تمثل القوة الاقتصادية الوجه الآخر لها[١١١].

ومن أبرز الآراء في هذا المجال آراء" **كارل ماركس**" حيث يرى أن القوة السياسية تقوم على أساس اقتصادي وتمارس تأثيرها من خلال الصراع الطبقي بين طبقة تحكم وتملك وسائل الإنتاج وطبقة محكومة لا تملك شيئاً من وسائل الإنتاج[١١٢]، حيث أن الطبقة المسيطرة اقتصادياً تقبض على مقاليد السلطة وتستخدمها لفرض إرادتها على الطبقات الأخرى وبمقتضى

([١١١]) السيد عبد الحليم الزيات: سوسيولوجيا بناء السلطة (الطبقة – القوة – الصفوة)، مرجع سبق ذكره، ص١٢٣ .

([١١٢]) صلاح مصطفى الفوال: علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية" علاقات ومجالات وميادين"، القاهرة ، عالم الكتب، ١٩٨٢م، ص ص ٢١٨ – ٢١٩

ذلك تقبض الطبقة الحاكمة والمسيطرة اقتصادياً على مقاليد القوة في المجتمع بينما تنحصر مهمة الطبقة المحكومة في طاعة الطبقة الحاكمة وتنفيذ قراراتها[١١٣].

كما يذهب "**دومهوف**" إلى أن الطبقة التي تسيطر على المجتمع تتألف من العناصر عريضة الثراء وتتمتع بالنصيب الأكبر من دخل المجتمع وثرواته، وبالتالي بمقدرتها الوصول إلى مواقع القوة والتغلغل في مؤسسات المجتمع ومعنى ذلك أن جوهر القوة يكمن أساساً في السيطرة على مصادرها والتي من أهمها المصادر الاقتصادية [١١٤]

ويقسم " **ماركس**" المجتمع إلى طبقتين طبقة حاكمة تملك أدوات ووسائل الإنتاج وبالتالي تمتلك الفائض الإنتاجي مما يجعلها تتحكم وتسيطر على المجتمع وطبقة أخرى محكومة ليس لها دور في حكم المجتمع وتسيير شئونه. [١١٥] مما ينتج عنه صراع بين هذه الطبقات والذي يعد المحرك الأساسى للتحولات الاجتماعية في المجتمع [١١٦]

ويؤكد " **محمد على** " على أن عدداً ليس بقليل من الدراسات الاجتماعية قد كشفت حقائق تتفق في مجملها مع التفسيرات الماركسية للصفوة الحاكمة حيث أوضحت أن القرارات الهامة تصدر لحماية مصالح أولئك الذين يشغلون مواقع متقدمة اقتصادياً واجتماعياً، كما أن بناء القوة يؤسس نظاماً من القواعد والقوانين تكون خادمة لمصالح الطبقة المسيطرة اقتصادياً. [١١٧]

ويفهم مما سبق، أن نظرية الطبقة تذهب إلى أن بناء القوة في المجتمع يتحدد في ضوء قوى وعلاقات الإنتاج، حيث أن مصدر القوة يأتي من السيطرة على الأساس الاقتصادي في المجتمع، مما ينتج عنه وجود طبقة مسيطرة تملك أدوات ووسائل الإنتاج وطبقة خاضعة ليس لها درجة من القوة لأنها لا تملك أدوات أو وسائل الإنتاج، وهنا تصبح الحكومة خادمة لمصالح الطبقة المسيطرة اقتصادياً.

وفى ضوء ذلك يمكن أن يخلص الباحث إلى مجموعة من القضايا التي تقوم عليها نظرية الطبقة في تفسيرها لبناء القوة في المجتمع وهى كما يلي:

١- إن فهم بناء القوة في المجتمع يقتضى معاً دراسة النظام الاقتصادي وتحديد من يملك وسائل الإنتاج وأدواته، مما يسهل معه تحديد بناء القوة في المجتمع.

---

(١١٣) مصطفى مرتضى على : المثقف والسلطة، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥

(١١٤) السيد عبد الحليم الزيات: سوسيولوجيا بناء السلطة (الطبقة – القوة – الصفوة) ، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٤ .

(١١٥) شوميلبيه- جاندور وكورفورازيية: مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، ترجمة : إسماعيل الغزالي " بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٨م، ص ٦٣ . .

(١١٦) مجد الدين عمر خيرى: علم الاجتماع الموضوع والمنهج " مع تركيز على المجتمع العربى" ، عمان دار مجدلاوى للنشر، ١٩٩٩م، ص ٢٠٠.

(١١٧) محمد على محمد : علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤ .

٢- إن سيطرة بناء القوة على الأساس الاقتصادي يجعله يسيطر على كافة مجالات الحياة الأخرى، فأولئك الذين يمتلكون الموارد الاقتصادية لديهم القدرة على التحكم في القطاعات الأخرى.

٣- إن دور الحكومة سوف يتركز حول مصالح الطبقة المسيطرة اقتصادياً، على أساس أنها هي نفسها المسيطرة سياسياً.

ولقد وجهت العديد من سهام النقد إلى نظرية الطبقة في تفسيرها لبناء القوة في المجتمع، حيث تركزت هذه الانتقادات حول التأكيد الزائد لنظرية الطبقة على العامل الاقتصادي وتجاهل العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية الأخرى، فعلى الرغم من أهمية العامل الاقتصادي باعتباره عنصر رئيسي في امتلاك القوة إلا أنه لا يمكن الموافقة على أنه الركيزة الوحيدة للقوة خاصة في العصر الحديث حيث تقوم العوامل الثقافية والسياسية والاجتماعية بدور أساسي أيضاً في تحديد بناء القوة في المجتمع.

وتأسيساً على ما سبق يمكن المقارنة بين النظريات الاجتماعية التي تناولت بناء القوة في المجتمع كما في الجدول التالي[١١٨]

جدول رقم (١) يوضح الفرق بين نظريات بناء القوة في المجتمع

وجهة المقارنة	نظرية الصفوة	النظرية التعددية	نظرية الطبقة
بناء القوة	توجد صفوة حاكمة تستقر في قمة هرم بناء القوة	بناء القوة يتكون من جماعات مصالح متعددة	بناء القوة يتكون من طبقة مسيطرة تملك أدوات ووسائل الإنتاج
الجماعات الأخرى	توجد جماعات لا تملك أية قوة أمام الصفوة الحاكمة	توجد جماعات منظمة تملك القوة حسب القضايا محل الاهتمام	وجود طبقة خاضعة ومحكومة لأنها لا تملك وسائل وأدوات الإنتاج
وجود القوة	تتركز القوة في أيدي الصفوة الحاكمة	تتوزع القوة وتنتشر بين الجماعات المختلفة في المجتمع	تتركز القوة في أيدي الطبقة المسيطرة اقتصادياً
مصدر السياسات والقرارات الهامة	جماعة واحدة مؤهلة لوضع السياسات واتخاذ القرارات التي تعالج شئون الناس	تتغير السياسات بتغير الجماعات المؤثرة والمتنافسة في تحقيق مصالح أعضائها	الطبقة المسيطرة اقتصادياً تضع السياسات التي تخدم مصالحها وتزيد من سيطرتها
وجود المصالح الاقتصادية .	تتحالف المصالح الاقتصادية والسياسية لخدمة الصفوة الحاكمة	تختلف المصالح لاختلاف الجماعات وتنافسها في تحقيق مصالحها	تتحالف المصالح في أيدي الطبقة المسيطرة اقتصادياً

(١١٨) فقد استعان الباحث في تصميم هذا الجدول بالمصادر التالية:

١- بيت هس وآخرون: علم الاجتماع، ترجمة محمد مصطفى الشعيبتى، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨٠ .

٢- ابراهيم فؤاد الشيخ: القيادة وبناء القوة في الريف، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٤-٢٦.

٣- عبد الملك علوان المقرمى: بناء القوة في المدينة اليمنية، مرجع سبق ذكره. ص ٥٢ – ٥٨ .

والشاهد من الجدول السابق أن نظريات بناء القوة تتأرجح بين ثلاث نظريات أساسية هي:

١- نظرية الصفوة والتي تذهب إلى وجود صفوة حاكمة تستقر في قمة هرم بناء القوة في مقابل جماعات لا تملك أية قوة بحيث تقوم الصفوة الحاكمة بوضع السياسات العامة واتخاذ القرارات الهامة في المجتمع.

٢- النظرية التعددية والتي تذهب إلى أن بناء القوة يضم مختلف جماعات المجتمع بحيث تنتقل القوة حسب القضايا المثارة في المجتمع وبالتالي تنتشر القوة بين الجماعات المختلفة في المجتمع .

٣- نظرية الطبقة والتي تذهب إلى وجود طبقة حاكمة ومسيطرة اقتصادياً في مقابل طبقة خاضعة بحيث تقوم الطبقة الحاكمة بصنع السياسات العامة والتي تخدم مصالحها وتؤكد سيطرتها.

سادساً: المداخل الرئيسية لدراسة بناء القوة على المستوى المحلى

(١) مدخل اتخاذ القرار:

يقوم مدخل اتخاذ القرار على افتراض أن المشاركة في صنع القرارات الهامة الرئيسة في المجتمع هي دليل على امتلاك القوة، وعلى ذلك فإن بناء القوة يتكون ممن يملكون حق اتخاذ القرار، وبالتالي فإن هذا المدخل يتطلب منا تحديد أهم المشكلات في المجتمع أولاً، ثم نقوم بتتبع عمليات صنع القرارات المرتبطة بهذه المشكلات وتحديد من هم الأكثر مشاركة وتأثيراً في اتخاذ القرارات مما يؤدي إلي تحديد بناء القوة في المجتمع[١١٩].

والمثال الواضح لاستخدام مدخل اتخاذ القرار نجده في دراسة" **داهل Dahl**" حيث توصل إلى أن الغالبية من الجماهير لا تشترك في "اتخاذ القرارات" إلا بالقدر القليل ، كما يرى أن تأثير الجماهير قد يكون بشكل غير مباشر عن طريق التأثير في العملية الانتخابية مما قد يؤدى إلى قيام القادة بتعديل سياساتهم بحيث تكون أكثر قبولاً عند الجماهير[١٢٠].

ويذهب " **سمبسون Simpsom**" إلى أن تحليل قرارات الحكومة يكشف لنا عن الاهتمامات والقضايا والقيم الكامنة التي تنطلق منها هذه القرارات ومن ثم يمكن تحديد الجماعات التي تستحوذ على القوة والتي جعلت هذه القيم والغايات تعبر عن مصالحها على حساب جماعات أخرى اقل منها في القوة. [١٢١]

([١١٩]) سويم العزى: المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، الرباط ، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١م، ص ٣٤

([١٢٠]) إسماعيل على سعد: نظرية القوة "مبحث في علم الاجتماع السياسي"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠م، ص ص ٢٤ ٧- ٢٤٨ .

([١٢١]) محروس محمود خليفة: بناء القوة والصفوة والسياسة الاجتماعية في العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠

ويؤكد " **مـارش March**" علـى أن تحديد ودراسـة بنـاء القوة يجـب ان يـتم عـن طريـق دراسة مراحل اتخاذ القرار حيث يمكن قياس قوة الأفراد من خلال مقياس تأثير الأفراد على اتخاذ القرارات.

وقد عالج " **تـورك Turk**" مدخل اتخاذ القرار" مستخدماً مفهوماً آخر هو ما يعرف " الاختيار الجماعي" والذي يركز على أن الشخص الذي يملك القوة هو الشخص الذي يجعل اختيارات الجماعة تتفق في النهاية مع اختياراته أى أن الشخص الذي يملك القوة يقوم بالتأثير على الجماعة بحيث تختار القرارات التي يرغبها .

وتأسيساً على ما سبق، فإن مدخل اتخاذ القرار يركز على عمليات اتخاذ القرار وتحديد خصائص متخذي القرار ومنهم الأدوار التي يقوم بها هؤلاء الأفراد (باعتبارهم بناء قوة) في صناعة القرارات، وكيف يقومون بتوظيف القوة في التأثير على اهتمامات الجماعات الأخرى؟، كما أن مدخل اتخاذ القرار يتيح لنا الفرصة للتعرف على التفاعلات الاجتماعية والتنظيمية المصاحبة لعملية اتخاذ القرار.

وقد تعرض هذا المدخل إلى مجموعة من الانتقادات لعل أهمها ما يلي:

١- إن هذا المدخل يركز على الجماعات التي تمتلك التأثير في اتخاذ القرارات ويتجاهل تماماً الجماعات التي لا تشترك في اتخاذ القرارات في حين أن هذه الجماعات الأخيرة بمقدورها أن تعرقل تنفيذ هذه القرارات خصوصاً إذا ما استطاعت أن تعبئ الجماهير من حولها، وبالتالي فإن القوة قد تظهر أيضا في الجماعات التي تحد من تنفيذ القرارات.

٢- يتطلب هذا المدخل تتبع عمليات صنع واتخاذ القرارات فى مراحلها المختلفة لفترات طويلة حتى يسهل تحديد بناء القوة في المجتمع، وهذا ليس بالأمر الهين على الباحثين حيث يتطلب من الباحثين بذل الجهد والوقت.

٣- إن القرارات لا تصدر في فراغ وإنما داخل إطار ثقافي واجتماعي يتضمن مجموعة من القيم والمعايير الاجتماعية يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند استخدام هذا المدخل، لأن هذه القيم والمعايير يمكن أن توجه متخذي القرار عند اتخاذ قراراتهم.

وعلى الرغم من الانتقادات السابقة التي وجهت إلى هذا المدخل فإن أهم ما يميز هذا المدخل انه إذا ما توفرت لدينا معلومات دقيقة عن عمليات صنع واتخاذ القرارات يسهل علينا تحديد بناء القوة في المجتمع وفى أى مجال من مجالات المجتمع سواء كان اقتصادي أو سياسي . لذلك فالدراسة الراهنة قد استخدمت هذا المدخل لتحديد بناء القوة على أساس أن أعضاء المجالس الشعبية المحلية يشاركون في اتخاذ القرارات الهامة في المجتمع خاصة المرتبط بسياسة الرعاية الاجتماعية، وبالتالي يمكن تحديد اثر بناء القوة (أعضاء هذه المجالس) على مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية وهذا ما تحاول الدراسة الراهنة معالجته.

٢- **مدخل الشهرة: Requtational**

يقوم هذا المدخل على افتراض أن بناء القوة يتكون من الأفراد المعروف عنهم أنهم أصحاب قوة في المجتمع، أى أن القوة هنا تقاس بما يراه ويعرفه الناس عن أصحاب القوة في المجتمع" ويعد " **هنتر Hunter**" رائد هذا المدخل حيث استخدمه في دراسته التي استهدفت التعرف على بناء القوة في مدينة Regional city بولاية اتلانتا الأمريكية، وقد توصل " هنتر" إلى هذه المدينة قدرا بواسطة جماعة محدودة ترسم السياسة العامة لها وتراقب تنفيذها، وهم معروفون لباقى أفراد المجتمع. (١٢٢)

وقد استخدم " **بونجين Bonjean**" مدخل الشهرة ولكن أجرى تعديلاً عليه بإضافة خطوة هامة تتلخص في انه طلب من الأشخاص الذين ذكرهم الإخباريون أن يرشحوا هم أنفسهم أيضاً من يرونه من أصحاب القوة والنفوذ وهذه الخطوة قد تضيف بالفعل أعضاء جدد لبناء القوة(١٢٣).

وعلى الرغم من البساطة والسرعة التي يتميز بها هذا المدخل ف تحديد بناء القوة في المجتمع، حيث يسهل تحديد بناء القوة استناداً على الشهرة التي يتمتعون بها بين باقي أفراد المجتمع، إلا أن هذا المدخل قد وجهت له العديد من سهام النقد لعل من أهمها ما يلي:

١- إن بناء القوة يقاس مما يراه الناس وليس بالنظر إلى خصائص محددة للقوة نفسها وهذا قياس ذاتي وليس موضوعي لأنه لا يقوم على معايير محددة (١٢٤) مما يجعل من الصعب الاستناد عليه منفرداً في تحديد بناء القوة .

٢- إن مدخل الشهرة أو السمعة يقوم على ملاحظة السلوك الظاهر لبناء القوة في المجتمع مما يصعب معه الحصول على صورة دقيقة لكيان القوة، وبالتالي الأمر يتطلب من الباحثين السعي للحصول على معلومات أكثر عمقاً عن بناء القوة.

٣- إن الاستناد إلى شهرة الأفراد وسمعتهم هي فكرة غير صحيحة دائماً لأنها لا تميز القادة وأصحاب النفوذ المشهورين من ناحية وبين القادة الحقيقيين من ناحية أخرى فالشخص المشهور قد يكون من الرموز المعروفة في المجتمع ولكنه لا يتمتع بقوة ونفوذ حقيقي ومنهم من يحوزون على قوة مؤقتة.

٣- **مدخل المنصب الرسمي:**

يقوم مدخل المناصب على افتراض أساسي مؤداه أن الذين يحتلون المناصب الرسمية الرئيسية في المؤسسات الاجتماعية في المجتمع هم بناء القوة في هذا المجتمع، وبالتالي فأنه

---

(١٢٢) إسماعيل على سعد: الرأي العام بين القوة والأيديولوجية، بيروت، دار النهضة العربية ١٩٨٨م، ص ١٣٢ .

(١٢٣) محمود عودة، مريم احمد مصطفى: دراسة في التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعي ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٢م، ص ٢٩٣ .

(١٢٤) فاروق محمد شلبى: المدخل في العلوم السياسية، مكتبة كلية التجارة، جامعة قناة السويس ٢٠٠١م، ص ٣٤٩ .

لتحديد بناء القوة يجب علينا تحديد من يتولون المناصب القيادية الرسمية في المؤسسات الاجتماعية ولعل أهم ما يميز هذا المدخل سهولته وبساطته لأنه يسهل تحديد التدرج الوظيفي في أى مؤسسة، وبالتالي سهولة تحديد بناء القوة في المجتمع بصفة عامة[١٢٥].

والنقد الأساسي الموجه لهذا المدخل انه يربط بين القوة والمنصب الرسمي على أساس أن أصحاب المناصب الرسمية الرئيسية يمارسون القوة التي تؤهلهم لها تلك المناصب وهذا لا يكون صحيحاً في كل الحالات لأن هناك من يمارسون القوة في المجتمع ولكنهم ليسوا من أصحاب المناصب الرسمية، كما أن بناء القوة وفقاً لذلك سوف يتغير باستمرار وفقاً لتغير من يملكون المناصب الرسمية مما يؤدى إلى صعود وهبوط في بناء القوة باستمرار وهذا لا يحدث بهذه السهولة في الواقع الاجتماعي.

ومما سبق يتضح أن المداخل النظرية لتحديد بناء القوة تتضمن ثلاث مداخل هي:

١- مدخل الشهرة ويتضمن تحديد الأفراد الأكثر شهرة في المجتمع على أساس أنهم هم الأفراد المؤثرين في القرارات الهامة في المجتمع.

٢- مدخل اتخاذ القرار والذي يتضمن تحديد القضايا والقرارات التي يتم مناقشتها على المستوى السياسي والاجتماعي وتحديد الأفراد أو الجماعات الذين يؤثرون على صياغة واتخاذ هذه القرارات، وبالتالي تحديد بناء القوة من خلال تتبع مراحل اتخاذ هذه القرارات .

٣- مدخل المنصب الرسمي والذى يتضمن تحديد أصحاب المراكز الرسمية الرئيسية في المؤسسات الاجتماعية، باعتبارهم هم بناء القوة في المجتمع.

وقد تعرضت هذه المداخل للعديد من الانتقادات، والتي تضمنت أن الشخص المشهور ليس من الضروري أن يحظى بالقوة، كما أن الشهرة قد تكون في أحد المجالات مثل الرياضة أو الفن دون غيرها، أما بالنسبة لاتخاذ القرار فإن القرارات يمكن أن تحجب مما يصعب معه تتبعها ومعرفة المؤثرين فيها، أما بالنسبة للمراكز الرسمية الرئيسية فإن هناك بعض الأفراد الذين لا يمتلكون هذه المراكز ويمارسون تأثير على القرارات الهامة في المجتمع، وبالتالي لا يمكن استبعادهم من بناء القوة ومما يؤكد على ضرورة استخدام الباحثين أكثر من مدخل حتى يتم تقليل أو تلافى النقد الموجه لهذه المداخل وهذا يفيد في التوصل إلى نتائج أكثر واقعية بالنسبة لبناء القوة في المجتمع.

سابعاً: أنواع القوة في المنظمات الاجتماعية:

يؤدى تنوع مصادر القوة إلى تعدد أشكال وأنواع القوة بصورة يصعب معها وضع فواصل قاطعة بين هذه الأنواع، كما أدى ذلك إلى وجود تصنيفات عديدة لأنواع القوة فمثلاً يرى "

---

(125) James W. Russell: Introduction to Macrosciology prentice Hall, New jersey, 1996. p 129

اتزيونى A.Etzioni " أن القوة تختلف وفقاً للوسائل المستخدمة لجعل الأفراد يمتثلون لها، وقد تكون هذه الوسائل فيزيقية أو مادية وبناءاً على ذلك تصنف القوة إلى ثلاث أنواع هى: [١٢٦]

١- القوة القاهرة Coervie power

وهى التي ترتكز على التهديد بتطبيق الجزاءات الفيزيقية أى إحداث الألم أو الأذى من خلال تقييد الحركة أو التحكم في إشباع مثل الحاجة إلى الطعام والراحة وغيرها.

٢- القوة التعويضية Remunerative power

ويقصد بها قوة المكافأة على التحكم في الموارد ومراقبتها من خلال توزيع الرواتب والأجور والسلع والخدمات.

٣- القوة المعيارية : Normative power

وهى ترتكز على توزيع الجزاءات من خلال المراكز القيادية وممارسة التأثير على الأفراد المقصرين.

وفى ضوء ما سبق يمكن النظر إلى أنواع القوة كما يلي :

١- القوة الشخصية personality power:

وهى التي تستمد القوة من شخصية الفرد ذاته وما يتحلى به من مواهب عقلية وقدرات تنظيمية تفوق ما لدى غيره من الأفراد تجتذب الجماهير وتدفعها إلى طاعة أوامره، وبالتالي فالأساس الذي تقوم عليه القوة الشخصية هو الجاذبية " الكاريزما" التي تجعل الآخرين ينفذون أوامره عن اقتناع بشخصه. [١٢٧]

٢- القوة القهرية Coercive :

وهى على العكس من قوة الجزاء والعقاب حيث ربما يستجيب التابعون بدون خوف وربما يقصد المدير المرؤوسين لنغفرهم في الأداء وبالتالي سينفذون أوامره نتيجة السيطرة والقهر أي باستخدام القوة القهرية.

٣- القوة الماهرة:

ترتبط بالقدرة على التأثير في الآخرين نتيجة ما لديهم من خبرات خاصة التي يفترض وجودها في القائد أو المدير، وبالتالي فالشخص الذي لديه الخبرة يمكن أن يكون لديه القوة التي تجعله ينال مكانة خاصة، والمثال الواضح خبراء التكنولوجيا وواضعي البرامج، ومع ذلك فأحياناً نجد خبرات الأفراد لا تمتع أو تخلق لديهم دائما القوة اللازمة التي من المفترض أن توفرها لهم.

٤- القوة المرجعية: Referent power

([١٢٦]) سعد عيد مرسى: التنظيم بين القوة والسلطة في علم الاجتماع والسلطة، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١ م، ص ص ٦١٩ – ٢٦٠

([١٢٧]) سويم العزى: المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣ .

ترتبط القوة المرجعية بالقوة الشخصية، على أساس أن القوة المرجعية تعبر عن شخصية الفرد وهي مؤشر لقوته المرجعية، فقد يتأثر كثير من الأفراد بغيرهم تبعاً لشخصياتهم وطبيعتهم الذاتية والسلوكية.

٥- **القوة الإنشائية:**

توصف القوة بالإنشائية لأنها تظهر من خلال المنظمات أى أن القوة لها مصادر ناتجة عن الطبيعة التنظيمية للمجتمع أكثر من كونها ناتجة عن الأفراد.

٦- **القوة القانونية Legitimate power:**

وهى التي تشير إلى قدرة الشخص على التأثير في الآخرين بسبب وضعه في البناء الاجتماعي، حيث وضع القوة يأتي من وضع الشخص ذاته، أي أن النظام الاجتماعي يعطى للفرد الذي يشغل وضع معين الحق في السيطرة والتأثير في الآخرين وإصدار الأوامر وتوقيع الجزاءات وهذا الشكل من القوة هو ما يسمى بالسلطة والذي يتميز بالخصائص التالية:

أ- يتم استخدام القوة ومنحها للشخص بسبب الوضع أو المكانة التي يشغلها وليس بسبب خصائص شخصية.

ب- يتم قبول هذه القوة من جانب المرؤوسين، أى أن الشخص صاحب القوة يستطيع الحصول على الطاعة من جانب المرؤوسين لأن له حقوق قانونية في ذلك.

ج- يستخدم القوة بصوره رأسية وتتجه من القمة إلى القاع في التنظيمات الإدارية.

٧- **قوة الجزاء والعقاب Reward power:** وهذا النوع من القوة يعتمد على قدرة الشخص على توقيع الجزاء على التابعين ونظام الثواب والعقاب يستخدم حسب طبيعة العمل داخل المنظمة، فهو مرتبط بالفائدة الذي يستهدفها من القوانين المنظمة للعمل وعلى القائد توزيع العمل حسب عملهم وقدراتهم[١٢٨].

ثامناً: المصادر الأساسية للقوة في المنظمات الاجتماعية

يقدم بيرستيدت Bierstedt تفسيراً لمصادر القوة في المجتمع ويرى أنها تتمثل في ثلاث مصادر رئيسة هي[١٢٩]:

أ- عدد من الناس (الأنصار) ب- تنظيم اجتماعي ج- الموارد

حيث تتضمن الموارد ما يلي :

- السيطرة على القيم الاقتصادية.
- السيطرة على السلطة السياسية أي شرعية اتخاذ القرارات.

([١٢٨]) أحمد عبدالفتاح ناجى: أسس الإدارة في الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦٦ .

([١٢٩]) عبد الهادى الجوهرى: علم الاجتماع السياسي" مجاله وتطوره" ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٢م، ص ٢٩٥ – ٢٩٦ .

- السيطرة على وسائل الضبط مثل البوليس والقوات المسلحة.
- السيطرة على وسائل الاتصال ومصادر المعلومات.
- السيطرة على الفكر.
- السيطرة على المهارات اللازمة لاستخدام الموارد.

كما يذهب البعض إلى أن المصادر الأساسية للقوة تتمثل فيما يلي [١٣٠]

١- المعلومة. ٢- المال(النقود).
٣- الأنصار. ٤- القوانين.
٥- الموارد الطبيعية. ٥- السلع والخدمات.
٦- شبكة المشاركة. ٧- الوظائف الاجتماعية.
٨- التاريخ.

ونفهم مما سبق تعدد المصادر التي يستخدمها بناء القوة فرض قوته وبالتالي يفرض إرادته على الآخرين، ويتحكم في المفاهيم ويمكن أن نذكر أهم هذه المصادر كما يلي :

١- التحكم في الثروة:

فالثروة تمنح بناء القوة مصدراً هاماً من مصادر القوة في المجتمع فمن يستطيع امتلاك الثروة يستطيع استخدام هذه الثروة في تطويع إرادة الآخرين وتنفيذ مصالحه، ولعل هذه الصورة تبدو أكثر وضوحاً في علاقات الدول في الوقت الحاضر، حيث نجد أن كثيراً من الدول النامية تفتقد للثروة اللازمة وكفاية متطلبات الحياة اليومية لمواطنيها، مما يجعلها تقع فريسة للدول الأكثر قوة اقتصادية تملى عليها شروطها وقراراتها. [١٣١]

وقد تلجأ الدول المتقدمة إلى التهديد بقطع المعونات لدفع الدول الفقيرة أو التي تلقى هذه المعونات إلى الطاعة وتنفيذ قراراتها.

وبالتالي فالمال أو الثروة يمكن أن تستخدم في الحصول على القوة، فمن طريق المال يمكن توجيه الرأي العام والتأثير في رجال الإدارة والتأثير في اللوائح والقوانين القائمة وشراء الأصوات في الانتخابات وممارسة النفوذ على من هم في السلطة السياسية في الدولة.

٢- مركزية الموقع:

إن مركزية موقع بناء القوة يجعل صورة المجتمع بكل مؤسساته تحت سيطرته فالصفوة الحاكمة تصبح مركزاً لتجميع المعلومات والبيانات، وبالتالي فهي ترى وتسمع ما يدور في مؤسسات المجتمع الأمر الذي يجعلها تستخدم هذه المعلومات في تدعيم سيطرتها والمحافظة على مصالحها، باعتبارها مركزا للمعلومات والبيانات حيال كل ما يدور في المجتمع كما أن

([١٣٠]) أحمد عبد الفتاح ناجى: دور الخدمة الاجتماعية في زيادة فعالية بناء القوة لتنشيط الجمعيات الأهلية مرجع سبق ذكره، ص ٧٩ .

([١٣١]) على احمد عبد القادر، كمال المنوفى : النظريات والنظم السياسية، الخبرة ، نهضة الشرق، ١٩٩٤١م، ص ٢٣ .

مركزية الموقع تمنح الصفوة الحاكمة السيطرة على وسائل الاتصال مما يمكنها من فرض النظام عن طريق ما تبثه من معلومات عن النظم واللوائح والقوانين، وقد تلجأ إلى حجب المعلومات لعدم إثارة الرأي العام . [١٣٢]

٣- سلطة القوانين :

تتيح القوانين لبناء القوة القدرة على إصدار الأوامر والقرارات ومتابعة تنفيذها على مختلف المستويات، مما يجعل بناء القوة يستخدم سلطة القوانين كأداة للتحكم والسيطرة، كما أنها تستطيع بناء القوة عن طريق سلطة القوانين والتحكم في اتخاذ القرارات الهامة في المجتمع.

٤- القدرة علي توافر المعلومات والبيانات:

وتعنى القدرة على توفير البيانات والمعلومات واستخدامها فالأفراد الذين يمتلكون البيانات والمعلومات يكونوا قادرين على أداء عملهم وتلبية رغبات العملاء في الوقت المحدد، مما يكون لديهم القدرة على التحكم في المواقف الاجتماعية.

٦- التحكم في تداول السلع والخدمات :

فالقدرة على التحكم في إنتاج وتداول السلع والخدمات العامة تعطى لأصحابها القوة ومرة أخرى كلما كان الوصول إلى الخدمة أو السلعة محدوداً كان احتمال أن الذين يتحكمون فيها أكثر قوة ويشمل ذلك وحال الصناعة والتجارة[١٣٣].

([١٣٢]) إسماعيل على سعد: الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣

([١٣٣]) أحمد عبد الفتاح ناجى: أسس الإدارة في الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦١. .

خاتمة

لقد عالج الباحث في الفصل السابق المحاولات النظرية التي تناولت مفهوم القوة موضحاً المدارس النظرية المختلفة التي تناولت هذا المفهوم، ثم تناول نظريات دراسة القوة موضحاً أهم إسهامات رواد كل نظرية والافتراضات التي قامت عليها والانتقادات التي وجهت إليها مع تعقيب عام حول هذه النظريات، ثم تناول المداخل أو الاتجاهات الأساسية لدراسة القوة خاصة على المستوى المحلى أخيراً تناول مصادر وأنواع القوة في المنظمات الاجتماعية.

الفصل الثالث

السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية

- مقدمه

أولاً: مفهوم السياسة العامة.

ثانياً: مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية.

(أ) وضع المفهوم في التراث النظري الغربي.

(ب) وضع المفهوم في الدراسات العربية.

ثالثاً: أهمية وجود السياسة الاجتماعية.

رابعاً: وظائف السياسة الاجتماعية.

خامساً: عناصر السياسة الاجتماعية.

سادساً: ركائز السياسة الاجتماعية .

سابعاً : متطلبات تفعيل السياسة الاجتماعية.

ثامناً: العلاقة السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية .

تمهيد:

لما كان الحديث عن سياسة الرعاية الاجتماعية يعنى الحديث عن الحياة اليومية لأفراد المجتمع من أمن وسلامه وخدمات تعليمية وصحية، فقد أصبح لزاماً على أي مجتمع يسعى إلى تحقيق التقدم والرقى بأحداث التنمية الإنسانية أن يتبنى سياسة رعاية اجتماعية تستند في تحديد أهدافها على أيديولوجية المجتمع وثقافته التي ينفرد بها عن غيره من المجتمعات وتستند في تحقيق هذه الأهداف على إمكانات المجتمع المادية والبشرية.

ووفقاً لما سبق فقد جاء الفصل الراهن ليتناول سياسة الرعاية الاجتماعية حيث يبدأ الباحث هذا الفصل بعرض أهم التعاريف- في حدود اطلاعه- التي وضعت لمفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية سواء في التراث الغربي أو الدراسات العربية وذلك في محاولة لاستخلاص تعريف إجرائى يتناسب مع أهداف الدراسة الراهنة، ثم يعرض الباحث لأهمية وجود سياسة رعاية اجتماعية ثم يتناول الباحث عرض الركائز الأساسية التي تقوم عليها سياسة الرعاية الاجتماعية ثم الوظائف الأساسية لسياسة الرعاية الاجتماعية، ثم يعرض الباحث لأهم متطلبات تفعيل سياسة الرعاية الاجتماعية، ويختتم الباحث هذا الفصل بالعلاقة بين سياسة الرعاية الاجتماعية ومهنة الخدمة الاجتماعية.

أولاً: مفهوم السياسة العامة:

يقصد بالسياسة في اللغة" القيام على الشيئ بما يصلحه" وساس القوم يسوسهم بمعنى حكمهم ودبر شئونهم، والسياسة فعل السائس، ويقال هو يسوس الدواب إذا قام عليها راضها ويقال الوالي يسوس رعيته. (١٣٤)

(١) لسان العرب لابن منظور: مادة سوس، الجزء السادس، بيروت، دار إحياء التراث ، ١٩٩٩م . ص ٤٢٩

ويقال ساس الأمر سياسة، وسوس الرجل أمور الناس، وترتبط السياسة بالأمر والنهى والإرشاد[١٣٥]

كما تعرف السياسة بأنها" مبادئ وخطط وإجراءات ومناهج عمل وتتبع تنظيم خاص تدعمها أوامر وقوانين قضائية شرعية مباشرة توضح دور الحكومة ومسئولياتها وما تقوم به وما لا يستطاع القيام به".

على ذلك فالسياسة تنظيم أكثر من برنامج واحد ولكنها تعمق مجموعة من البرامج كالقواعد مرشدة للأعمال والأدوار المختلفة في مجال خاص بها، وهى أساس عمل القواعد التي توضح أسس عمل البرامج والمشروعات[١٣٦].

وهذا يعنى وجود دولة أو جماعة يقوم على أمرها حاكم يتولى شئونها، إذن فكلمة" سياسة" في ابسط معانيها العربية اللغوية تعنى" دراسة شئون الحكم والدولة"[١٣٧].

واتساقاً مع هذا التصور فإن مصطلح السياسة في الفكر الإسلامي يعنى "استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجى في العاجل والآجل، والأفعال التي يكون الناس معها اقرب إلى الصلاح وابعد عن الفساد وتدبير المعاش على سنن العدل والاستقامة الإسلامية"[١٣٨].

وتعرف السياسة بأنها" خطة واضحة أو ضمنية معمول بها تستخدمها حكومة أو منظمة كإطار لصنع قراراتها، هذه الخطة هي وحدة كاملة من المبادئ والأوضاع والتشريعات واللوائح والبرامج السياسية والمعايير الاجتماعية والخطط الموجهة للمنظمة والناس الذين تخدمهم"[١٣٩]

وتعرف السياسة أيضاً بأنها" نمط منظم ومحدد من التفكير المبنى على الإعداد المسبق والدراسة، ويعتبر هذا النمط بمثابة موجه لسلوك وأفعال فرد أو منظمة أو دولة أو تحالف تجاه موقف أو مجموعة مواقف لفترة زمنية طويلة"

وفى هذا الصدد، تعرف السياسة العامة للدولة على أنها" إطار عام يحدد تصرفات وأفعال الدولة تجاه الدول الأخرى " سياسة خارجية" وعلاقة الدولة بأفراد المجتمع في كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية [١٤٠]

أن المدقق للنظر في التعريفات السابقة، يرى أن السياسة العامة عبارة عن إطار عام يحتوى بداخله أفعال وتصرفات الدولة الداخلية والخارجية، بحيث يغطى كل ما تفعله الحكومة مع

---

(٢) أحمد عبد السلام : دراسات في مصطلح السياسة عند العرب، قرطاج، الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٨٥م. ص ١٣

(3) Ronald B. Dear: Social welfare Popicy Encyclopedig of Social work . 19th Edition. NASW press Washington, Dc. 1995.vols , P2226

(٤) عبد الفتاح حسنين العدوى: الحكم بين السياسة والإخلاص، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م، ص ١٥ .

(٥) محمد عمارة : الإسلام والسياسة" الرد على شبهات العلمانيين، القاهرة، مطابع الأزهر الشريف، سلسلة البحوث الإسلامية، ١٩٩٢م، ص ١٦

(٦) أحمد زكى بدوى: معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية ، القاهرة، دار الكتاب المصري ١٩٨٧م، ص ١٩٣ .

(١٣٩)أحمد شفيق السكرى: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م.

(١٤٠) أحمد حمزه: السياسة الاجتماعية في نادية زغلول وآخرون: التخطيط الاجتماعي، القاهرة، مطبعة الموسكى، ١٩٩٧م.ص ١٠ .

الدول الأخرى أو مع مواطنيها، إلا أن هذا التعريف لم يوضح نوع هذه الأفعال سلبية أو إيجابية، كما أنه لم يوضح الهدف من هذه الأفعال أيضاً والتي يجب أن تكون توفير الحماية والأمن لمواطنيها خارجياً وزيادة معدل الرفاهية الاجتماعية داخلياً.

وسيراً على هذا المنوال ، ينظر كلٌ من " **لازويل وكابلان**" إلى السياسة العامة باعتبارها برنامج مقترح لتحقيق بعض الأهداف أو القيم المرغوبة، أما عملية وضع السياسة فهي صياغة هذا البرنامج " أو مجموعة البرامج" ووضعها موضع التنفيذ ومتابعتها ثم تقييمها"(١٤١).

أن أهم ما يميز هذا التعريف أنه حدد الهدف العام من السياسة وهو تحقيق الأهداف أو القيم المرغوبة، كما أوضح خطوات صنع السياسة والتي تبدأ بصياغة البرنامج أو البرامج وصولاً إلى تنفيذها ومتابعتها ثم أخيراً تقييمها، إلا هذا التعريف يساوى بين السياسة والبرنامج فالسياسة تتضمن مجموعة من الخطط والتي بدورها تتضمن هذه الخطط مجموعة من البرامج والمشروعات. أي أن السياسة إطار عام تتضمن تحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى في حين أن البرنامج يتضمن أهداف إجرائية عملية قصيرة المدى.

ويعرف " **ديموك** " السياسة العامة بأنها" تعنى مجموعة المبادئ المرشدة أو التي ينبغي أن تكون مرشدة عند اتخاذ القرارات في شتى مجالات النشاط اليومي"(١٤٢)

وتشير الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية إلى أن السياسة العامة هي سياسات الحكومة policies of Government والتي يمكن استخدام كل من التعبيرين للدلالة على مضمون واحد.

وفى نفس هذا المعنى تعرف السياسة العامة على أنها" القرارات الحكومية الأساسية التي تحذو وترسم حياة المواطنين"(١٤٣).

وتعرف السياسة العامة أيضاً على أنها مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين، ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها القوانين والقرارات الإدارية والأحكام القضائية(١٤٤).

والسياسة العامة بهذا المعنى ترتبط بالقرارات التي تأخذها الحكومات والتي يكون لديها الفرصة في الاختيار بين بدائل متعددة، إلا أن الواقع يشير إلى غير ذلك حيث أنه لا يمكن إنكار الدور الذي يمكن أن تلعبه الشركات الكبرى ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع

---

(١٤١) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨م، ص ٣٢٣ .

(١٤٢) السيد عليوه: صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣ م، ص ٨٩.

(١٤٣) أمانى قنديل: تحليل السياسات العامة كأحد مداخل دراسة النظم السياسية، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧م. ص ص ١٠٨-١٠٩.

(١٤٤) فهمى خليفة الفهداوى: السياسة العامة" منظور كلى في البنية والتحليل" ،عمان، دار المسيرة للطبع والنشر، ٢٠٠١م ، ص ٣٧.

المدني، حيث تظهر السياسة العامة باعتبارها محصلة التفاعل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

ومما سبق يتضح أنه على الرغم من اختلاف مصطلح " السياسة العامة" فهناك مدلول مشترك وهو أنها تشير إلى تفكير منظم يوجه قرارات واستراتيجيات العمل في الدولة أو المنظمة، ويمكن للدارس أن يضع تعريفاً إجرائياً للسياسة العامة فيما يلى :

١- السياسة العامة إطار عام ودليل مرشد عند اتخاذ القرارات العامة.

٢- تتخذ السياسة العامة طابع السلطة في التنفيذ بحيث تكون ملزمة لجميع أفراد المجتمع.

٣- تشترك في صنعها التنظيمات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع.

٤- توضح السياسة العامة الخطوط العريضة التى يجب أن يسلكها المجتمع لتحقيق رفاهية أعضائه.

٥- توضح أساليب العمل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

ثانياً: مفهوم السياسة الاجتماعية:

ليس بالأمر الهين تعريف السياسة الاجتماعية ، فبقدر البساطة الظاهرة لهذا المصطلح وكثرة تداوله بين الباحثين ، فإن التعريف العلمي لهذا المصطلح لا يتفق مع هذه البساطة، وقد يرجع ذلك إلى تعدد الموضوعات التي تعالجها السياسة الاجتماعية وتداخلها في الحياة اليومية للناس، ومما يزيد الأمر صعوبة تعدد واختلاف المداخل الأيديولوجية التي يستند عليها الباحثون في تعريفاتهم للسياسة الاجتماعية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى غموض مفهوم السياسة الاجتماعية واختلاطه ببعض المفاهيم الأخرى كالسياسة العامة، والإدارة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية.

ويعرض الدارس فيما يلي لبعض التعريفات التي وضعت لمفهوم السياسة الاجتماعية حتى يمكن التوصل لمفهوم إجرائى لها يتناسب مع الدراسة الراهنة(*)

(أ) وضع المفهوم في التراث النظري الغربي

فى البداية يرى أحد رواد السياسة الاجتماعية الأوائل " **ريتشارد تيموس R.Titmuss**" أن السياسة الاجتماعية " هي خطة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة المواقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات لتلافى متاعب متوقعة أو الحكم في مواقف معينة حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع"(١٤٥).

(*) الدارس اتبع أسلوب" محروس خليفة" في عرض التعاريف المختلفة للسياسة الاجتماعية حيث عرض لمفهوم السياسة الاجتماعية في التراث النظري الغربي ثم المفهوم في الدراسات العربية

- محروس خليفة: السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦م، ص ص ٤-١٧

(١٤٥) طلعت مصطفى السروجى وآخرون: السياسة الاجتماعية ، جامعة حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، ٢٠٠٣م، ص ٩.

والسياسة الاجتماعية بهذا المعنى عبارة عن خطة حكومية وضعت بناءاً على مجموعة من الدراسات العلمية للوقوف على الظروف الحالية في المجتمع من موارد وإمكانيات ومشكلات وأيضاً استشراق المستقبل وتقديره وتحديد مسارات العمل حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع.

وأهم ما يؤخذ على هذا التعريف أنه نظر للسياسة الاجتماعية باعتبارها خطة في حين أن السياسة أوسع مجالاً من الخطة فهي الإطار العام الذي يشمل أهداف استراتيجية عامة، بينما الخطة تتضمن أهداف إجرائية يمكن تحقيقها في فترة زمنية أقل من الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق أهداف الاستراتيجية.

وفى نفس هذا السياق يرى" **مارشال Marshall**. [١٤٦] أن السياسة الاجتماعية هي سياسة الحكومة التي تتضمن مجموعة من البرامج التي تهتم بتحقيق رفاهية ورعاية المواطنين عن طريق إمدادهم بالخدمات والتي تشمل التأمينات الاجتماعية وخدمات الصحة والتعليم والإسكان وغيرها[١٤٧].

وبذلك يتفق كل من " **مارشال**" و" **تتمس**" على أن السياسة الاجتماعية أداة طيعة في يد الحكومة تتدخل من خلالها لتنفيذ مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تقديم المساعدات في مجالات الصحة والتعليم والتأمينات الاجتماعية وهذا يعنى أن السياسة الاجتماعية مسئولية حكومية تخطيطاً وتنفيذاً. [١٤٨]

وعلى غرار ما تقدم يأتي" **ديفيد جل David A.cil** " مستخدماً نفس المنهجية في الطرح حيث يذهب إلى أن السياسة الاجتماعية تعتبر نظاماً مترابطاً تتضمن مجموعة من المبادئ والأسس التي تحقق جودة الحياة لأعضاء المجتمع، كما تحدد طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد كما تحدد العلاقة بين الأجهزة الفرعية والمجتمع ككل[١٤٩].

وفى دائرة المعارف الاجتماعية يرى" **توماس اليوت Thomas Eliot**" أن السياسة الاجتماعية عبارة عن اتجاهات منظمة ملزمة لتحقيق أهداف اجتماعية تتضمن توضيح مجالات الرعاية وتحديد الأسلوب الواجب استخدامه في العمل الاجتماعي.[١٥٠]

([١٤٦])* **توماس مارشال Thomas Marshall** (١٩٧٣– ١٩٨٢) عالم اجتماعي ينتمي إلى مدرسة لندن الاقتصادية، اهتم بدراسة المواطنة والطبقة الاجتماعية ١٩٤٩، من أهم مؤلفاته كتاب السياسة الاجتماعية ١٩٦٥ الذي حلل فيه نمو وتطور سياسات الرعاية الاجتماعية ما بين (١٨٩٠ – ١٩٦٥) كمؤشر لتوسع الحقوق الاجتماعية ويرى مارشال المجتمع الرأسمالي الحديث على انه مجتمع يتضمن عدة تناقضات مثل تناقضات الديموقراطية والرعاية الاجتماعية والطبقة الاجتماعية.

([١٤٧]) ماهر أبو المعاطى على: التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري، الفيوم، مكتبة الصفوة، ١٩٩٩م، ص ٣٠٦

([١٤٨]) عبد الوهاب محمد الظفيرى: السياسة الاجتماعية في دولة الكويت، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٠م، ص ١٠ .

([149]) David A.Gil: Unravelling social Popicy, New Tersey, schenkanon publishing company, 1973, P. 24

([١٥٠]) محمد محمود مهدلى: ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط للتنمية ، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠١م، ص ٦٣

كما تعرف السياسة الاجتماعية على أنها مجموعة التدابير أو الإجراءات التي تتبناها الدولة لمواجهة مشكلة بزاتها وتهتم السياسة الاجتماعية بقضايا مثل الضمان الاجتماعي والصحة العامة والسكان والتعليم وغيرها. (١٥١)

كما تعرف السياسة الاجتماعية بأنها مجموعة القوانين والتشريعات والبرامج والمنافع والمزايا والخدمات الموجهة من قبل الدولة لمقابلة الاحتياجات الاجتماعية وهذه الخدمات تقدم لمختلف الفئات العمرية والسكانية في المجتمع. (١٥٢)

كما يحدد " **بيرنز purns**" السياسة الاجتماعية بأنها تلك الجهود المنظمة التي يقوم بها المجتمع بجميع مؤسساته لمواجهة الاحتياجات الفردية والجماعية.(١٥٣)

ويخرج" **تاونسيد Townsed** " عن الطرح السابق حيث يرى أن السياسة الاجتماعية هي مجموعة أساليب التدخل التي يجب أن تتبناها التنظيمات الصناعية والمهنية والتطوعية والجماعات السياسية لتحقيق أغراض وغايات اجتماعية من شأنها الوصول إلى المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومراعاة توزيع الثروة وتأمين الدخل بما يؤدى لمواجهة الحاجات وتحقيق المساواة في المجتمع.(١٥٤)

وفى نفس هذا السياق يؤكد " **ميشيل هل Michael Hill** " على أن السياسة الاجتماعية لا تتضمن فقط النشاط الحكومي الذي يهدف لإحداث رفاهية المجتمع بل تتضمن أيضاً نشاط المنظمات التطوعية والجماعات السياسية في صنع وصياغة القرارات المرتبطة بالسياسة الاجتماعية. (١٥٥)

وهذا ما أكد عليه"**باروت Leste Parrott**" حيث يرى أن السياسة الاجتماعية ليست مجرد منتج للحكومة فقط ولكنها نتيجة مشاركة أفراد المجتمع والمنظمات والتي تتحمل جزء كبير من خدمات الرعاية الاجتماعية(١٥٦)

كما يرى " **شتلاند Schottland**" السياسة الاجتماعية باعتبارها مجموعة المسارات التي تحدد الجهود والأنشطة القائمة بين الناس بعضهم وبعض وهى التي تحدد العلاقة بين المواطنين والحكومة وتتضمن التشريعات القانونية والقرارات الإدارية وغيرها من القرارات التي تتعلق بسكان المجتمع (١٥٧)

([151]) Lois Bryson, Welfare and the stat, the Macmillan press Hong kong, 1992, p 33.

([152]) Winfred Bell: Contemporary Social Welfare , Macmillan Publishing company, New York, 1994, P 12.

(١٥٣) عبد الوهاب محمد الظفيرى: السياسة الاجتماعية في دولة الكويت، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

(١٥٤) طلعت مصطفى السروجى: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٤م، ص ١٣ .

([155]) Micheal Hill: Understanding Social Policy, Black Well, New York, 1993, pp.7-8.

([156]) Lester Parrott: Social Work And Social Care, Routledge, New York, 2002, P 51 .

(١٥٧) ماهر أبو المعاطى على : السياسة الاجتماعية" أسس نظرية ونماذج عالمية وعربية ومحلية، الفيوم مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٤م، ص ٣١ .

وبذلك فإن" **شتلاند**" يركز على البعد التفاعلي في الجهود والأنشطة بين الحكومة والمواطنين من خلال المشاركة في القرارات التي تخدم أفراد المجتمع، غير أنه لم يحدد الغايات والأهداف العامة التي تسعى إليها السياسة الاجتماعية.

ويعرف "**انتونى هل Anthony Hall**" السياسة الاجتماعية بأنها" عملية تخطيط واسعة النطاق تتعامل مع مشكلة أو أكثر تتصل بحاجات المجتمع أو قطاع أو فئة منه، كما تتضمن إجراءات من شأنها التأثير في حياة الناس وطريقة معيشتهم في المجتمع" ووفقاً لذلك فإن السياسة الاجتماعية تتضمن مختلف الجهود والممارسات التي توجه مباشرة نحو تحقيق رفاهية المجتمع وبالتالي فهي تهتم بمختلف الجوانب مثل التعليم والرعاية الصحية والتشغيل والبطالة وغيرها بهدف تحقيق استقرار المجتمع(١٥٨).

كما يعرف "**رونالد دير Ranld Dear**" السياسة الاجتماعية بأنها تلك المبادئ والإجراءات الخاصة بالعمل الاجتماعي والتي تؤثر على أداء الأفراد أو التي تؤثر في الرفاهية الاجتماعية للأفراد وتتضمن الخدمات الخاصة بالصحة العامة والبيئة والخدمات المباشرة من خلال مؤسسات حكومية وأهلية باعتبارها آلية تستخدمها الحكومة لتحديد وتوزيع الخدمات(١٥٩).

وفى الدراسات الاجتماعية في **فرنسا** يستخدم مصطلح السياسة الاجتماعية حديثا للإشارة إلى أسلوب العمل الاجتماعي بحيث يتم التركيز على الخدمات الخاصة بالتعليم والصحة والأمن والإسكان باعتبار السياسة الاجتماعية جزء هام من السياسة العامة، بينما تؤكد المفاهيم **الألمانية** الحديثة للسياسة الاجتماعية على أنها وسيلة لمساندة الفرد حيث تركز السياسة الاجتماعية على الأسرة والفرد وتهتم بالخدمات الصحية وتأمين الدخل والوظيفة والتعليم والإسكان باعتبارها وسيلة لرفاهية الفرد بمعنى آخر فالمفهوم الألماني يبدو كمؤشر عام للرفاهية على المستوى الفردي(١٦٠)

وأخيراً تعرف الأمم المتحدة السياسة الاجتماعية بأنها مجموعة من الأنشطة المنظمة الموجهة بصفة أساسية لتمكين الأفراد والجماعات من تحسين مستوى معيشتهم وتطوير ظروف حياتهم وتحقيق التكيف مع مواقف الحياة المتغيرة والمشاركة في مهام التنمية. (١٦١)

ويفهم مما سبق أن السياسة الاجتماعية في التراث الغربي خاصة في بريطانيا وأمريكا تتراوح بين أن تكون أداة حكومية رسمية وبين المطالبة بمشاركة الفرد والجماعات في تقرير رفاهيتهم وتيسير أمور حياتهم بحيث تكون السياسة الاجتماعية نتاج تفاعل القوى الاجتماعية المختلفة.

---

(158) Anthony Hall, James Midgley: Social Popicy For Development Sage Publications, London, 2004 pp. 7-8 .

(159) Ronald B. Dear: Social Welfare Policy . Encyclopedia of Social Work 19th Edition, NASW Press, Washing ton , Vol3 , 1995 , P2227.

(160)Catherine jones: Patterns of Social policy. An introduction to comparative analysis" tauistock publications, London, 1995, P15, 14

(١٦١) إقبال الامير السمالوطى: التخطيط الاجتماعي، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٩٤ م ص ٣٤٧ .

(ب) مفهوم السياسة الاجتماعية في الدراسات العربية:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم السياسة الاجتماعية في الدراسات العربية وخاصة المصرية منها وفى هذا الصدد يتناول الباحث بعض هذه التعريفات فيما يلي :

ينظر" **يحيى درويش**" للسياسة الاجتماعية على أنها مجموعة الأنشطة التي يستأنس بها المجتمع في وضع خطط التدخل وتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات الاجتماعية، وهذه الأنشطة تقوم على مجموعة من القيم والعادات السائدة في المجتمع وتحديد وتوزيع الدخل ومستوى المعيشة، وهكذا نجد أن السياسة الاجتماعية تشمل خطط الحكومة وبرامجها في التعليم والصحة والعقوبات والأمن الاقتصادي والرعاية الاجتماعية، كما تشمل خطط الحكومة وبرامجها في التعليم والصحة والعقوبات والأمن الاقتصادي والرعاية الاجتماعية كما تشمل نظام الحوافز والحرمان. (١٦٢)

ويعرف " **عبد المنعم شوقى** " السياسة الاجتماعية بأنها " القواعد والاتجاهات العامة المستمدة من فلسفة الإصلاح في المجتمع والتي يجب مراعاتها عند اختيار ميادين العمل والفئات والمشكلات وكذلك أسلوب العمل الاجتماعي نفسه".(١٦٣)

واهم ما يميز هذا التعريف أنه حدد اتجاهات السياسة الاجتماعية طبقاً لما يلي :

١- فلسفة الإصلاح الاجتماعي التي يتبناها المجتمع.

٢- ميادين العلم وطرق اختيارها.

٣- الفئات التي يجب التركيز عليها في العمل الاجتماعي.

٤- المشكلات ذات الأسبقية.

٥- أسلوب العمل الواجب الأخذ به.

كما ينظر" **احمد زكى بدوى**" للسياسة الاجتماعية باعتبارها " نتائج التفكير المنظم الذي يوجه التخطيط والبرامج الاجتماعية، وتتبع السياسة الاجتماعية من أيديولوجية المجتمع لتعبر عن أهدافه البعيدة وتوضح مجالات البرامج والخطط الاجتماعية وتحدد الاتجاهات العامة لتنظيمها وأدائها، وتؤثر السياسة الاجتماعية على العلاقات الاجتماعية للأفراد وعلى علاقتهم بالمجتمع الذي يعيشون فيه(١٦٤).

ويعرف " **أحمد كمال أحمد** " السياسة الاجتماعية بأنها " مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة وتوضح هذه القرارات مجالات

---

(١٦٢) يحيى حسن درويش: معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر" لونجمان"، ١٩٩٨م، ص ٢٠٥ . .

(١٦٣) منى عويس وعبلة الأفندى: التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق ،القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٤م، ص ١٥٢ .

(١٦٤) أحمد زكى بدوى: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٩٢م ص ٣٩٢ . .

الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود أيديولوجية المجتمع، ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحتوى عدد من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة والمتكاملة[١٦٥].

وبذلك يؤكد التعريف السابق على أن السياسة الاجتماعية مسئولية الدولة التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية العامة بحيث توضح السياسة الاجتماعية الاتجاهات والمبادئ العامة للعمل الاجتماعي والتي يجب أن تتفق مع أيديولوجية المجتمع.

إلا أنه يؤخذ على هذا التعريف أنه لم يشر إلى أهمية مشاركة المواطنين في صنع وتنفيذ السياسة الاجتماعية.

وفى نفس هذا السياق يذهب " **عبد العزيز مختار**" إلى أن السياسة الاجتماعية عبارة عن محصلة التفكير المنظم الذي ينبع من أيديولوجية المجتمع ليعبر عن أهدافه الاستراتيجية البعيدة المدى ويوضح مجالات العمل بالنسبة لجهود وأنشطة الرعاية الاجتماعية كما يحدد الاتجاهات العامة(الملزمة وشبه الملزمة) التي تنظم عمليات وضع خطط التنمية وأداء وتنفيذ برامج ومشروعات وخدمات الرعاية الاجتماعية[١٦٦].

كما ينظر "**عاطف غيث**" إلى السياسة الاجتماعية على أنها مخططات الحكومة بشأن الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان والتأمين الاجتماعي[١٦٧].

ويعرف" **أحمد السكرى**" السياسة الاجتماعية على أنها أنشطة ومبادئ المجتمع التي ترسم الطريق الذي يسلكه، كما أنها تنظم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات والمؤسسات الاجتماعية هذه المبادئ والأنشطة هي نتاج قيم المجتمع وعاداته وأعرافه، وتحدد على نطاق كبير توزيع الموارد ومستوى رفاهية الناس، وبناءاً على ذلك فإن السياسة الاجتماعية تشمل خطط الحكومة وبرامجها في التعليم والرعاية الصحية ومواجهة الجريمة والأمن الاقتصادي والرعاية الاجتماعية، كما تشمل أيضاً المنظور الاجتماعي للثواب والعقاب في المجتمع . [١٦٨]

والمدقق للنظر في التعريف السابق يلاحظ أنه لا يخرج كثيراً عن سابقيه من حيث أنه يرى أن السياسة الاجتماعية مسئولية الحكومة التي ترسم الطريق الذيس يسلكه المجتمع لتحقيق رفاهية أفراد المجتمع.

كما يعرف " **أحمد أبو الخير**" السياسة الاجتماعية باعتبارها نتائج التفكير المنظم الذي يوجه التخطيط والبرامج عن طريق تبنى مجموعة من القوانين التي توضح اتجاهات الحكومة

([١٦٥]) احمد كمال أحمد : التخطيط الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤م، ص ٣٤٢ .

([١٦٦]) عبد العزيز عبد الله مختار: سياسة الرعاية الاجتماعية" قضايا للمناقشة" بحث منشور في المؤتمر العلمي السابع، جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، من ١١-١٣ مايو ١٩٩٤م، ص ١٩٦ . .

([١٦٧]) عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م، ص ٤٣٢ ..

([١٦٨]) أحمد شفيق السكرى: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م ، ص ٤٩٧ ..

وميادين ومجالات الرعاية الاجتماعية في حدود أهداف المجتمع التي تنبع من أيديولوجية المجتمع وتؤثر تأثيراً مباشراً وغير مباشر ينعكس في البرامج الاجتماعية ومدى تأثيرها على الأنشطة والعلاقات الاجتماعية[١٦٩].

كما يعرف" **أحمد بيومى وإسماعيل سعد**" السياسة الاجتماعية بأنها سياسة الحكومة التي يتم بمقتضاها على نحو مباشر تحديد سبيل الرفاهية الاجتماعية على أن تشمل السياسة الاجتماعية مجالات الأمن الاجتماعي والخدمات الاجتماعية الشخصية والصحة والإسكان والتعليم[١٧٠]

وعلى خلاف ما تقدم ، ينظر" **محروس خليفة**" للسياسة الاجتماعية باعتبارها مجموعة المبادئ والقرارات التي تتوصل لها الحكومة والتنظيمات والجماعات والقوى السياسية والمهنية والاجتماعية في إطار ديموقراطي، وبمقتضاها تتحدد الأساليب والغايات من أجل تلبية الحاجات النهائية لسكان المجتمع. ويتم تحديد تلك السياسة في إطار مجموعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تأخذ صورة تشريعية حتى يتم تحقيق العدالة الاجتماعية في الإنتاج والتوزيع وفقاً لمفهوم الحاجة. [١٧١]

وأهم ما يميز هذا التعريف أنه يؤكد على أن السياسة الاجتماعية نتاج تفاعل ايجابي بين القوى والتنظيمات الحكومية وغير الحكومية كما يؤكد على الدور الهام للنسق القيمى والأيديولوجية في صياغة السياسة الاجتماعية.

وفى نفس هذا السياق يرى" **طلعت السروجى**" السياسة الاجتماعية بأنها عمليات توجية للرعاية الاجتماعية تتوافق مع أيديولوجية المجتمع وقيمه وخياراته ويشارك في صنعها وتقديرها الدولة ومؤسسات المجتمع المدني وتوضح البرامج وأساليب تنفيذها ومتابعتها وفق خطة أو أكثر لمقابلة الحاجات والقضايا المجتمعية العامة بهدف تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي لكل أفراد المجتمع. [١٧٢]

وغنى عن البيان أن هذا التعريف يتميز بأنه يعطى أهمية كبرى لمؤسسات المجتمع المدني في صنع وتنفيذ السياسة الاجتماعية بجانب الدولة في ضوء أيديولوجية المجتمع وقيمه كما أنه يميز بين السياسة والخطة حيث يؤكد على أن السياسة الاجتماعية تشمل خطة أو أكثر

([١٦٩]) أحمد فتحى أبو الخير: الأبعاد السياسية لسياسة الرعاية الاجتماعية في ظل متغيرات العصر، بحث منشور في المؤتمر العلمي الحادي عشر، جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، في الفترة من ، ص ٤٥..

([١٧٠]) محمد أحمد بيومى: إسماعيل على سعد : السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠م ، ص ص ٤٥ – ٤٦ . .

([١٧١]) محروس محمود خليفة: السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦م ، ص ١٥ .

([١٧٢]) طلعت مصطفى السروجى: نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية " رعاية المسنين نموذجا"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث عشر جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ١٥– ١٦ مايو ٢٠٠٢م، ص ٦ .

كما أنه حدد الهدف النهائي للسياسة الاجتماعية وهو تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي لمختلف فئات المجتمع.

كما ينظر" **ماهر أبو المعاطى**" للسياسة الاجتماعية على أنها " القواعد والاتجاهات العامة التي تنتج كمحصلة لتفاعل القوى الاجتماعية في المجتمع لتحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى متضمنة مجالات وخطط وبرامج الرعاية الاجتماعية وأسلوب العمل لتحقيق الأهداف في ضوء أيديولوجية المجتمع على أساس من الواقع المتاح وصولاً إلى معدل مرغوب من الرفاهية لأفراد المجتمع[١٧٣]

ولعل أهم ما يميز هذا التعريف أنه ينظر للسياسة الاجتماعية على أنها محصلة تفاعل القوى الاجتماعية في المجتمع على أساس أن صياغة وتنفيذ السياسة الاجتماعية مسئولية مشتركة بين الهيئات الحكومية بأجهزتها الفنية المتخصصة وبين المنظمات غير الحكومية للوصول إلى مستوى مرغوب من الرفاهية الاجتماعية.

ويعرف **عبد الوهاب الظفيرى**" السياسة الاجتماعية بأنها تلك الجهود العلمية المنظمة التي يتوصل إليها المعنيون في المجتمع على المستويين الرسمي والأهلي بغرض التوصل إلى منهجية ذات أهداف وقائية وعلاجية لمواجهة القضايا الاجتماعية والاقتصادية ونظام التأمينات الاجتماعية والإسكانية والصحية والتعليمية والتشريعات الخاصة بذلك، وتحديد الأساليب وطرق القياس الخاصة والتي يرونها مناسبة في حدود ثقافتهم وطاقاتهم وإمكاناتهم لمواجهة هذه القضايا ولفترة زمنية معلومة ومحددة لتنفيذ هذه الخطط والبرامج . [١٧٤]

ويتضح من هذا التعريف أنه يؤكد على أن مسئولية السياسة الاجتماعية ليست مسئولية حكومية تدفع الأفراد والجماعات إلى الاعتماد على الجهود الحكومية فقط بل هي مسئولية جماعية يساهم فيها المجتمع بكل قواه الحكومية والأهلية.

إن المتأمل في جماع التعريفات السابقة سواء في التراث الغربي أو العربي يلاحظ اختلاف المداخل الأيديولوجية التي تعتبر أطراً مرجعية لصياغة تعريفات السياسة الاجتماعية، وبالتالي جاءت مجموعة من التعاريفات لتؤكد على أن السياسة الاجتماعية عبارة عن أساليب مؤسسية تستخدمها الدولة لتحسين مستويات المعيشة ومجموعة أخرى تقلل من مسئولية الدولة في توجيه خدمات الرعاية الاجتماعية باعتبار أنها محصلة تفاعل القوى الاجتماعية المختلفة وقد يرجع ذلك إلى ما يلي:

([١٧٣]) ماهر أبو المعاطى: السياسة الاجتماعية" أسس نظرية ونماذج عالمية وعربية ومحلية"، الفيوم مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٤م، ص ٣٣ .

([١٧٤]) عبد الوهاب الظفيرى: المجتمع المدني ورسم السياسة الاجتماعية في دولة الكويت نحو إطار شامل للنهوض بمؤسسات المجتمع المدني في ظل التحولات العالمية والإقليمية، بحث منشور في مجلة دراسات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العدد العاشر إبريل ٢٠٠١م، ص ٥٠٢ .

١- ارتباط مفهوم السياسة الاجتماعية بما يعرف " بدولة الرعاية" خاصة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مما جعل مفهوم السياسة الاجتماعية يستخدم للإشارة إلى مجموعة الخدمات التي تقدمها الدولة أو التي قبلت الدولة أن تتحمل مسئوليتها باعتبارها الجهة الرئيسية والوحيدة في أغلب الأحيان التي كانت تقدم خدمات الرعاية الاجتماعية.

٢- ومع التطورات العالمية الراهنة وقيام جهات فاعلة مثل الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية (منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة وغيرها) بدور الشريك في صياغة وتنفيذ برامج السياسة الاجتماعية الأمر الذي جعل التعاريف الراهنة للسياسة الاجتماعية تؤكد على أهمية الدور الذي تقوم به هذه الجهات في صنع وتنفيذ برامج السياسة الاجتماعية.

٣- حاول البعض توضيح الكيفية التي يتم بها وضع السياسة الاجتماعية والمشتركين فيها، فذهب إلى التأكيد على أن السياسة الاجتماعية تتحرك على متصل يمثل أحد طرفيه الاتجاه المؤسسي التحليلي" institutional" حيث توضح السياسة على أساس حكومي مركزي قومي يتعاظم فيه دور الخبراء والفنيين، ويمثل الطرف الآخر من المتصل الاتجاه التفاعلي العلاجي الفرد Residual حيث يتعاظم دور المواطنين وأصحاب المشكلات أنفسهم في صنع وتنفيذ برامج السياسة الاجتماعية.

٤- إن أهم ما أكدت عليه التعاريفات أن السياسة الاجتماعية تنبع من الأيديولوجية السائدة في المجتمع بحيث تتضمن الأهداف الاستراتيجية العامة التي يسعى إليها المجتمع ومجالات وميادين العمل الاجتماعي والاتجاهات والمبادئ العامة التي تنظم العمل الاجتماعي وبالتالي اختلف مفهوم السياسة الاجتماعية من وقت لآخر ومن مجتمع لآخر حسب الأيديولوجية الاجتماعية السائدة في المجتمع.

٥- لما كانت السياسة الاجتماعية تعنى تلك الجهود العلمية المنظمة التي يتوصل إليها المعنيون في المجتمع على المستوى الرسمي والأهلي فإن منظمات المجتمع المدني يجب أن تتاح لها الفرصة في صنع السياسة الاجتماعية وتوجيه أهدافها وبرامجها وخطط عملها، ولكن ما ينبغي التأكيد عليه هنا أن تقدم منظمات المجتمع المدني خطوات في صنع السياسة الاجتماعية لا يعنى بالضرورة تراجع دور المؤسسات الحكومية، بل هي مكملة لها ومنسقه لجهودها. ولسنا مع القول بأن صعود المجتمع المدني يعنى سقوط دور الدولة بل أن منظمات المجتمع المدني تكون أكثر فاعلية في ظل دولة قوية تتيح الفرصة لمشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع وتنفيذ برامج السياسة الاجتماعية.

٦- إن صنع السياسة الاجتماعية يتأثر بالضرورة بوجود "بناء القوة" في المجتمع، حيث يؤثر بناء القوة في مراحل صنع السياسة الاجتماعية بما يملكه من المصادر المتعددة للقوة

السياسية والاقتصادية والسيطرة على مراكز اتخاذ القرارات الهامة في المجتمع. وهذا يتطلب ضرورة تفعيل الدور الايجابي لبناء القوة لتحقيق غايات وأهداف التنمية في المجتمع .

وفى ضوء ما سبق، يمكن للباحث أن يخلص إلى صياغة" مفهوم إجرائى" للسياسة الاجتماعية يناسب الدراسة الراهنة كما يلي :

١- السياسة الاجتماعية مكون أساسى من السياسة العامة للمجتمع.

٢- يستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص وتحسين نوعية الحياة بما يحقق رفاهية المجتمع.

٣- هي محصلة تفاعل الدولة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٤- يؤثر بناء القوة على جميع مراحل صنع السياسة الاجتماعية.

٥- تنبع من الأيديولوجية السائدة في المجتمع وتتضمن الأهداف العامة التي يسعى المجتمع لتحقيقها في مجالات وميادين العمل الاجتماعي.

ثانياً: أهمية وجود السياسة الاجتماعية :

توصف السياسة الاجتماعية بأنها علمية سياسية تشريعية تنفيذية تتطلب تفاعل وتضامن مختلف التخصصات والمؤسسات في المجتمع وهى تسعى لأحداث تغيير اجتماعي من شأنه التقليل من معدلات وقوع المشكلات الاجتماعية وتوفير الرفاهية الاجتماعية لأعضاء المجتمع، ومن هنا تأتى ضرورة وجود سياسة اجتماعية توجه جهود التنمية وتحدد الأهداف البعيدة التي يسعى المجتمع لتحقيقها من خلال التنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية، وفى ضوء ذلك يمكن توضيح أهمية وجود السياسة الاجتماعية فيما يلي :

١- تعتبر السياسة الاجتماعية بمثابة الاستراتيجية العامة للخطط التنموية في كافة قطاعات المجتمع بحيث تعبر عن المنطلقات الثقافية والاجتماعية والسياسية لإشباع حاجات المجتمع الحالية والمستقبلية [١٧٥]

٢- توفر السياسة الاجتماعية التواصل الدائم بين القائمين بالتخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي، وبين الأجهزة القومية والأجهزة المحلية مما يزيد من كفاءة هذه الأجهزة والعاملين بها. [١٧٦]

٣- بواسطة السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق امثل استثمار ممكن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية المتاحة في المجتمع أو التي يمكن إتاحتها.

٤- عن طريق السياسة الاجتماعية يمكن إشباع أقصى قدر ممكن من احتياجات الأفراد في المجتمع وحل اكبر قدر ممكن من المشكلات المجتمعية وتحقيق النمو المضطرد ورفع المجتمع إلى طرق التقدم المستمر اجتماعياً واقتصادياً. [١٧٧]

٥- تغير السياسة الاجتماعية بمثابة المرشد في توضيح مجالات العمل الاجتماعي وأسلوبه وميادينه مما يجنب الارتجال والعشوائية في رسم خطط ومشروعات التنمية.

٦- توفر السياسة الاجتماعية أكبر قدر من التنسيق بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية حيث تحدد مجالات العمل المشتركة وكيفية التعاون بين هذه المنظمات.

٧- تستهدف السياسة الاجتماعية تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص وتحسين نوعية الحياة لمختلف فئات المجتمع.

٨- تحدد السياسة الاجتماعية العلاقة بين الدولة ومواطنيها من خلال الحقوق والواجبات ومسئولية كل من الفرد والمجتمع تجاه المشكلات المجتمعية. [١٧٨]

([١٧٥]) محمد احمد بيومى: علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٩م، ص ٢٠ .

([١٧٦]) ماهر أبو المعاطى على : التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥.

([١٧٧]) عبد العزيز عبد الله مختار: التخطيط لتنمية المجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ،١٩٩٥م، ص ١٨١ .

([١٧٨]) طلعت مصطفى السروجى وآخرون: التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، القاهرة ، جامعة حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، ٢٠٠٠م، ص ٣٤٦.

٩- تركز السياسة الاجتماعية على الاهتمام بالأعياد الاجتماعية بما يساير النمو الاقتصادي، حيث تهتم بتوفير مؤشرات اجتماعية ايجابية بما يحقق التكامل بين جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية. (١٧٩)

ويبدو مما تقدم، ضرورة وجود السياسة الاجتماعية في كل المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء باعتبارها المرشد الذي يوجه المجتمع وتوفر التوافق بين الأهداف المراد الوصول إليها والموارد المتاحة ومراعاة التوقيت الزمني المحدد لهذه البرامج والمشروعات بما يحقق السلام الاجتماعي وتحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع.

رابعاً: وظائف السياسة الاجتماعية :

تتضمن سياسة الرعاية الاجتماعية على الأنشطة والبرامج الحكومية والأهلية والتي تسعى إلى مواجهة المشكلات الحالية أو التخفيف منها ووقاية المجتمع من حدوث مشكلات في المستقبل، وعلى ذلك يمكن تحديد الوظائف التي تقدمها السياسة الاجتماعية فيما يلي :

(١) الوظيفة العلاجية: Curative

تركز هذه الوظيفة على الفئات المحرومة والجماعات الهامشية مثل الفقراء وأطفال الشوارع وكبار السن وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية ويوفر المأوى ودعم الخدمات العامة التي يحتاجون إليها، وذلك بهدف علاج المشكلات التي تعانى منها هذه الفئات أو التخفيف من حدتها(١٨٠).

كما تركز هذه الوظيفة على علاج المواقف أو المشكلات الطارئة والعمل على تكيف أفراد المجتمع مع الظروف الطارئة كالفيضانات والكوارث...الخ وعادة ما تشمل هذه المساعدات دعم مالي واستشارات وتوجيه أسرى....الخ (١٨١)

(٢) الوظيفة الوقائية Preventive

تستهدف الوظيفة الوقائية تجنب حدوث المشكلات الاجتماعية أو الحد من ظهورها والتحكم في انتشارها، بحيث تتضمن تحديد واجبات الدولة ووضع البرامج الاجتماعية اللازمة لمنع حدوث المشكلات التي تعوق سير الفرد أو المجتمع نحو المشاركة الكاملة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، فلهذه الوظيفة تسعى إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي من خلال إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ومن ثم ضمان استقرار المجتمع. (١٨٢)

---

(179) Hwang Hokyu: Planning Development: the State Golobalization and shifting Locus of planning, PhD, Stanford University, 2005, P 165 .

(١٨٠) محمود محمد محمود ، سلوى رمضان: مدخل في التخطيط لتنمية المجتمع، الفيوم، مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠٥م، ص ص ٢١٨ – ٢١٩ .

(١٨١) سامية محمد فهمى، سمير حسن منصور: الرعاية الاجتماعية" أساسيات ونماذج معاصرة"، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٤م، ص ٢٣ .

(١٨٢) أنور عطية: التخطيط للتقدم الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٩ .

وهى بذلك نتيجة نمو الفئات التي قد تكون عرضة للتأثير السلبي في المستقبل نتيجة عمليات التنمية وما يصاحبها من تصنيع وتحضر وهجرة، أى أنها تتوقع حدوث تداعيات سلبية وتسعى إلى التعامل معها.

(٣) الوظيفة التنموية أو التأهيلية Rehabilitative

وتنطوي هذه الوظيفة على دعم وتقوية فئات المجتمع وضمان إعداد المواطنين إعداداً يتلاءم مع أدوارهم وإسهاماتهم في التنمية وتتطلب هذه الوظيفة تحقيق التعاون والمشاركة في توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال توجيه الموارد والبرامج بحيث يحقق التكامل لجميع قطاعات المجتمع لتحقيق الأهداف العامة في إطار ما يتوافر لدى المجتمع من موارد مادية وبشرية. كما أنها تتضمن أيضاً تلك الخدمات التي تساعد من لديهم مشكلات للتغلب عليها ومحاولة تجنبها في المستقبل، ومن أمثلة ذلك الاستشارات الزواجية بحيث يتم مساعدتهم لحل مشكلاتهم وتنمية القدرات والمهارات لديهم لإمكانية تجنب مواقف مماثلة في المستقبل(١٨٣).

وما يود الباحث التأكيد عليه هنا، أن وظائف السياسة الاجتماعية العلاجية والوقائية والتنموية مكملة لبعضها البعض ومحاولة فصلها وتناولها بالشرح هو لغرض التحليل والتوضيح فقط، فإذا ما نظرنا إليها في الواقع نجد أنها متداخلة ومتكاملة في مختلف برامج ومشروعات السياسة الاجتماعية وقد يرجع ذلك إلى طبيعة حاجات الإنسان المتغيرة والمتجددة.

خامساً: عناصر السياسة الاجتماعية:

يقصد بعناصر السياسة الاجتماعية تلك المكونات التي تتداخل وتتكامل مع بعضها البعض الآخر لتكوِّن لنا في النهاية ذلك الكل الموحد الذي نطلق عليه السياسة الاجتماعية ووفقاً لذلك فإن عناصر السياسة الاجتماعية تتضمن ما يلي:

(١) الأيديولوجية السائدة في المجتمع:

يشير مصطلح" الأيديولوجية" إلى مجموعة الأفكار المذهبية والمعتقدات التي يؤمن بها معظم سكان المجتمع – إن لم يكن جميعهم – والتي تحدد أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وفئاته كما أنها تحدد النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في المجتمع، وتتكون الأيديولوجية من ذلك الكل المتداخل من التراث الثقافي والاجتماعي والحضاري والقيمي والأخلاقي والذي يشكل الإطار العام الموجه لتفاعلات الحياة اليومية المستمرة لأطول فترة ممكنة في المجتمع(١٨٤)

وينظر للأيديولوجية على أنها من أهم متطلبات التنمية، فلا يمكن للتنمية أن تتم في مجتمع دون أن يكون لها بوصلة موجهة تحدد مسارها لكي تتخذ اقصر طريق للوصول إلى غايات المجتمع .(١٨٥)

---

(١٨٣) عبد المحى محمود صالح: الرعاية الاجتماعية " تطورها – قضاياها" ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م، ص ٢٩ .

(١٨٤) فايز قنديل وآخرون: الأسس النظرية للتخطيط الاجتماعي في محيط الخدمة الاجتماعية، القاهرة ، مطبعة الموسكى، ١٩٩٦م، ص ٣٧٣

(١٨٥) أحمد وفاء زيتون، خليل عبد المقصود: مشكلات إدارة التنمية، الفيوم ، دار المروة للطبع والنشر والتوزيع ، ١٩٩٦م. ص ٢٦ .

وعلى ذلك تبدو لنا أهمية الأيديولوجية في تحديد السياسة الاجتماعية حيث أن القيم والمعتقدات والأفكار السائدة في المجتمع تعتبر بمثابة الإطار الذي تتشكل في ضوئه السياسة الاجتماعية. [١٨٦]

كما تكمن أهمية الايديولوجية السائدة في المجتمع أيضاً في إنها تحدد على من تقع مسئولية صنع وتنفيذ السياسة الاجتماعية، كما أنها تحدد العلاقة بين الحكومة وأفراد المجتمع، فهي تحدد دور الحكومة في توفير خدمات الرعاية الاجتماعية، وما هي حدود هذا الدور، فمثلاً نجد أن السياسة الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية الغربية تتأرجح بين إيديولوجيتين متنافستين هما: [١٨٧]

(١) إيديولوجية الفردية الاقتصادية: Economic Individualism وهى تقرر أن المواطنين هم المسئولون عن رعاية أنفسهم وأن الدولة بتدخلها في مجال الرعاية الاجتماعية انما تحمى العجز والكسل، ومن ثم فإن هذا التدخل من قبل الدولة يعتبر وفقاً لهذه الأيديولوجية ضرباً من الإفساد الأخلاقى.

(٢) إيديولوجية المسئولية الجمعية Collective Responsibility وهى التي تقرر أن للحكومة دور أساسى في توفير الرعاية الاجتماعية لكل المواطنين حيث يجب أن تتعهد الحكومة بضمان حد أدنى مقبول لمستوى المعيشة ومن ثم يعد تدخل الدولة عملاً أخلاقياً.

ويفهم مما سبق، أن السياسة الاجتماعية هي الوليد الشرعي للأيديولوجية السائدة في المجتمع، باعتبارها تتضمن الآراء والاتجاهات والقيم وطرق التفكير التي تفسر فهم الإنسان للمجتمع، كما يتحدد في ضوئها الأهداف إلى يسعى المجتمع لتحقيقها والفئات المستهدف رعايتها كما تحدد المشتركون في صنع وتنفيذ السياسة الاجتماعية والأدوار التي يجب القيام بها.

(٢) الأهداف الاستراتيجية للمجتمع: تشمل الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى آمال وغايات أفراد المجتمع والتي يكون المطلوب الوصول إليها وتحقيقها بهدف زيادة معدلات الرفاهية الاجتماعية، ومن الطبيعي أن تتأثر هذه الأهداف بالأيديولوجية السائدة في المجتمع[١٨٨]، على اعتبار أن وجود أهداف استراتيجية قومية واضحة المعالم للسياسة الاجتماعية تحمى برامجها ومشروعاتها أن تكون عرضة للأهواء الشخصية أو الرعاية السياسية لأن وجود أهداف استراتيجية هو بمثابة المرشد لبرامج ومشروعات السياسة الاجتماعية[١٨٩].

([١٨٦]) محروس محمود خليفة: السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٩- ٥٠

([١٨٧]) أحمد وفاء زيتون: تخصصية الخدمات الاجتماعية ، بحث منشور في المؤتمر العلمي الثامن، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، في الفترة من ١٧- ١٩ مايو ١٩٩٥م، ص ٢٤٠ .

([١٨٨]) محمد محمود مهدلى: ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط للتنمية، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢

([١٨٩]) محمد أحمد بيومى، إسماعيل على سعد: السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ٢٠٠٠م، ص ٩٩ .

كما ترجع أهمية وجود أهداف استراتيجية عامة في أنها توجه العمل الاجتماعي في المجتمع كما توجه خطط وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية، كما تحدد الجهود الحكومية والأهلية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، ومن الأهمية بمكان أن تكون هذه الأهداف نابعة من نبض الجماهير بحيث تلمس حاجاتهم ومشكلاتهم الحقيقية، ويتطلب تحديد هذه الأهداف دراسات وبحوث تستهدف التعرف على ما يمكن أن يحدث في المستقبل.

ولعل من أهم الأهداف الاستراتيجية التي يجب أن توجه سياسة الرعاية الاجتماعية في الوقت الراهن ما يعرف بإعلان أهداف التنمية للألفية الثالثة والصادر في سبتمبر عام ٢٠٠٠م عن قمة الأمم المتحدة حيث تبنى هذا الإعلان ١٨٩ دولة، حيث تولى الأمين العام للأمم المتحدة أعداد خطة طريق لتحقيق الالتزامات الواردة في الإعلان عن أهداف التنمية والتي تشمل ثمانية أهداف هي:

١- استئصال الفقر والجوع الشديدين.

٢- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.

٣- الحض على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

٤- تخفيض نسبة وفيات الأطفال.

٥- تحسين الصحة الأمومية (الأم).

٦- مكافحة فيروس نقص المناعة والأمراض الأخرى.

٧- ضمان الاستدامة البيئية.

٨- تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية.

وتلزم أهداف التنمية للألفية بلدان العالم ببذل كل ما تستطيعه في استئصال الفقر والجوع وتعزيز مبادئ الكرامة والمساواة الاجتماعية وتحقيق السلام والديموقراطية والاستدامة البيئية وأكد الإعلان على أهمية الشراكة بين حكومات الدول سواء الغنية أو الفقيرة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها في تحقيق هذه الأهداف.

وتتميز الأهداف الاستراتيجية كأحد عناصر السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري بأنها تستمد أصولها من الشريعة الإسلامية بوصفها المصدر الرئيسي للتشريع ومن تقاليد المجتمع المصري والقيم التي أفرزتها حضارته العريقة بجانب أنها تتفاعل مع التطورات الراهنة على المستوى العالمي.[١٩٠]

([١٩٠])الأمم المتحدة وتقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٣م" أهداف التنمية للألفية"، برنامج الأمم المتحدة الإنسانى ، ٢٠٠٣ م، ص ص ١ : ٢ .

(٤) مجالات وميادين العمل:

تتحد مجالات وميادين العمل في ضوء الأيديولوجية التي يتبناها المجتمع حيث تقوم الحكومة بتحديد الإطار العام للسياسة الاجتماعية وتحديد الأهداف العامة التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها ومجالات العمل التي تشمل المجالات الصحية والتعليمية وخدمات الرعاية الاجتماعية[١٩١].

كما يتم تحديد البرامج والمشروعات المطلوب تنفيذها وتوزيعها جغرافياً وقطاعياً وتحديد المستفيدين من هذه البرامج والمشروعات[١٩٢].

وترجع أهمية تحديد مجالات وميادين عمل السياسة الاجتماعية إلى أنها تحدد الفئات المستهدفة من الخدمات وأولوية فئات السكان المستفيدة وأولوية المناطق الجغرافية التي تقدم لها الخدمات كما أنها تحدد المدى الزمني اللازم لتنفيذ الخدمات التي تسعى السياسة الاجتماعية إلى تحقيقها.

(٤) الاتجاهات والمبادئ العامة:

تمثل هذه الاتجاهات مجموعة المبادئ والقواعد والقيم التي تحكم تنفيذ برامج ومشروعات السياسة الاجتماعية وهى تنبع من أيديولوجية المجتمع [١٩٣]

وترجع أهمية تحديد الاتجاهات والمبادئ العامة كعنصر من عناصر السياسة الاجتماعية إلى أنها [١٩٤]:

١- تحدد أحقية فئات المجتمع في الحصول على الخدمات التي تتضمنها خطط السياسة الاجتماعية في إطار الاتجاهات الملزمة من قبل الدولة تجاه مواطنيها

٢- توضح القيم والمعاني الإنسانية وتحقق التنسيق الفكري بين واضعي الخطط ومنفذيها، بما يسهم في تحقيق الترابط والتكامل بينهما.

٣- توضح المبادئ التي يجب الالتزام بها لتحقيق الأهداف في ضوء أولويات متفق عليها في حدود الموارد المتاحة أو التي يمكن إتاحتها لتنفيذ البرامج والمشروعات التي تتضمنها السياسة الاجتماعية.

٤- تؤثر في أسلوب أداء العمل وسرعته، فقد تتجه برامج السياسة الاجتماعية إلى تحقيق التطوير السريع التدريجي في المجتمع.

---

(١٩١) أنور عطية : العدل التخطيط للتقدم الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٨٨- ١٨٩ .

(١٩٢) أحمد حمزة : السياسة الاجتماعية في نادية زغلول وآخرون: التخطيط الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦ .

(١٩٣) فايز قنديل: الأسس النظرية للتخطيط في محيط الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧٤ .

(١٩٤) ماهر أبو المعاطى على : السياسة الاجتماعية" أسس نظرية ونماذج عالمية وعربية ومحلية، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥ . .

٥- تحدد الخطط التي يتعين على المجتمع إتباعها والعمل على أن تتحمل الدولة مسئولية تطبيقها لتوفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

يتضح مما سبق أن لكل دولة سياستها الاجتماعية التي تحدد الأهداف العامة للدولة في مجالات وميادين العمل الاجتماعي بحيث تستمد هذه السياسة وجودها واتجاهاتها من أيديولوجية الدولة وعاداتها وتقاليدها ودرجة تطورها والتي تعد إطاراً عاماً تدور فيه برامج ومشروعات الخدمات الاجتماعية ودليلاً مرشداً للتخطيط الاجتماعي في الحاضر والمستقبل.

(٦) ركائز السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري

ترتكز السياسة الاجتماعية على دعائم ثابتة ومعروفة هذه الدعائم هي الأسس والقواعد التي تقوم عليها هذه السياسة وهى بذلك تمثل المنابع التي تستمد منها السياسة الاجتماعية كيانها. وبالتالي تمثل ركائز السياسة الاجتماعية ما يلي :

١- الشريعة السماوية:

تعتبر الشريعة السماوية هي الركيزة الأولى والأساسية التي تأتى منها الركائز الأخرى للسياسة الاجتماعية حيث إنها تمثل مصدر الدستور والتشريعات والقوانين وفى ضوئها يتم التصديق على المواثيق العالمية والوطنية.

ولقد نص الدستور المصري في مادته الثانية على أن الإسلام هو دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسي للتشريع. [١٩٥]

والدين الإسلامي ملئ بالنصوص التي تمثل ركيزة للسياسة الاجتماعية حيث تحث الشريعة الإسلامية في أحكامها على كل ما يؤكد سلامة بنيان المجتمع وقوة تماسكه [١٩٦]

حيث يحدد الإسلام الأحكام المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ويحدد مسئولية الدولة تجاه المواطنين خاصة الفئات الضعيفة وتمويل مشروعات الرعاية الاجتماعية الموجهة لكل فئات المجتمع.

كما ترجع أهمية الاعتماد على الشريعة الإسلامية كركيزة أساسية للسياسة الاجتماعية لما توفره من عدالة في تقديم الخدمات والبرامج حيث تحدد الحقوق والواجبات وتمنع جهود وبرامج السياسة الاجتماعية من الخطأ وتسهل على الإنسان الدفاع عن حقوقه، ويرجع ذلك إلى أن الشريعة الإسلامية ليست مستعارة المبادئ أو منقولة الوسائل بل إنها من عند الله سبحانه وتعالى. [١٩٧]

([١٩٥]) سميرة كامل محمد: التخطيط الاجتماعي مدخل إلى القرن الواحد والعشرين، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٨م، ص ٢١٣.

([١٩٦]) محمد محمود مهدلى: ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط للتنمية ، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.

([١٩٧]) منى عويس، عبلة الأفندى: التخطيط الاجتماعي والسياسية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٧ .

ومن هنا نجد أن السياسة الاجتماعية التي يتم رسمها بعيداً عن الشريعة الإسلامية لا يمكن أن تحقق للإنسان سيادته ورضائه لأن فيها تعطيل لحياة الإنسان، حيث تمثل الشريعة الإسلامية ضابطاً للتصرف والسلوك وأهم ما فيها أنها لا تقوم بواقع الحياة في ثوبها المعاصر.

(١) الدستور:

تشير قواميس اللغة العربية إلى أن كلمة دستور تعنى الدفتر الذي كان يكتب فيه أسماء الجنود ورواتبهم وهى في القانون تعنى مجموعة القواعد الأساسية التي تحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها ومدى سلطتها على الأفراد[١٩٨].

ويعرف الدستور بأنه الوثيقة التي تحدد الطريقة التي توضع بها الأحكام القانونية والتشريعات، وهى توضح شكل الحكومة ونظام الحكم في الدولة كما تحدد طبيعة سلطات الدولة والعلاقات المنظمة لهذه السلطات وأساليب مباشرتها.[١٩٩]

كما يعرف الدستور بأنه مجموعة من القواعد المكتوبة أو غير المكتوبة والتي تحدد واجبات وسلطات ووظائف كافة الأجهزة والهيئات والمؤسسات الحكومية وتوضح العلاقة بين هذه الأجهزة والمؤسسات من ناحية وبين الدولة والأفراد من ناحية أخى[٢٠٠].

ويفهم مما سبق أن الدستور يمثل الأساس الذي يقوم عليه التنظيم الاجتماعي السياسي للمجتمع كما أنه المصدر الرئيسي للقوانين والتشريعات الاجتماعية لذلك فالدستور يجب أن يكون معبراً عن آمال وتطلعات المجتمع، كما يجب أن يتضمن الاتجاهات العامة للسياسة الاجتماعية [٢٠١] لذلك فالدستور يعتبر أحد الركائز الهامة للسياسة الاجتماعية ويرجع ذلك لما يلي:

١- يتضمن الدستور مجموعة القواعد القانونية الأساسية التي يتم بمقتضاها تنظيم الدولة وممارسة الحكم فيها بهدف تحقيق الاستقرار والأمن للمجتمع.

٢- ينظم الدستور العلاقة المتبادلة بين الحاكم والمحكومين في إطار الشرعية القانونية كما يحدد حقوق وواجبات المواطنين في المجتمع .

٣- يحدد الدستور الحريات الفردية وأسلوب ممارسة هذه الحريات كحرية الرأي والتعبير وحرية العقيدة وغيرها من الحريات.

٤- يتضمن الدستور التقاليد والأعراف الموجودة في المجتمع والتي تؤثر على مدى استفادة المواطنين من برامج ومشروعات السياسة الاجتماعية كما أنها تؤثر على درجة مشاركة المواطنين في صنع وتنفيذ هذه البرامج والمشروعات.

---

(١٩٨) محمد مسعد أبو عامود : موسوعة الشباب السياسية" الدستور" ،القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١م، ص ٢٧ .

(١٩٩) مصطفى الخشاب: المدخل إلى علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٨م، ص ٣٤٧ .

(٢٠٠) حسن نافعة: مبادئ علم السياسة، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢م ص ٢٥٦ .

(٢٠١) محمد محمود مهدلى: ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط للتنمية ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٢ – ٨٣ ..

٥- يحدد الدستور العلاقة بين السلطات الرئيسة الثلاث وهى السلطة التشريعية التي تصدر القوانين وتراقب تنفيذها، والسلطة التنفيذية التي تنتهي بمهمة ممارسة السياسات العامة وتنفيذها والسلطة الثقافية التي تقوم بمهمة تطبيق القانون. [٢٠٢]

٦- يشير إلى المبادئ العامة التي تكفل للأفراد أو المواطنين التمتع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية، والتي تتثمل بالدرجة الأولى في مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الموارد والأعباء [٢٠٣]، كما يعطى الأولوية لرعاية بعض الفئات عن الأخرى كالمرأة والأطفال.

وبالنظر إلى الدستور المصري الحالي الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ [٢٠٤]* والذي يعد واحداً من جملة الدساتير المصرية الوضعية والتي يتضمن كلٌ منها وبدرجات مختلفة العديد من السياسات الاجتماعية التي تسعى إلى رعاية المواطنين ورفاهيتهم وقد جاء هذا الدستور مكوناً من ديباجه وسبعة أبواب تتضمن (٢١١) مادة من مواد الدستور، ويمكن أن نعرض لبعض المواد التي تؤكد على حق المواطنين في الرعاية الاجتماعية كما يلي[٢٠٥]:

- مادة (٢) مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.
- مادة(٣) العمل حق وواجب تكفله الدولة ويكون العاملون الممتازون محل تقدير الدولة والمجتمع.
- مادة(١٧) تكفل الدولة خدمات التامين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة جميعاً وذلك وفقاً للقانون.
- مادة(١٨) التعليم حق تكفله الدولة وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى وتشرف على التعليم كله.
- مادة(٢٠) التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة
- مادة(٢٢) تكافؤ الفرص بين الجميع في فرص العمل والتملك والانتفاع بالخدمات، وفى نفس الوقت تعمل على تقريب الفوارق الاجتماعية بين المواطنين.

وغاية القول هنا، أن الدستور بوصفه القانون العام للدولة يعتبر هو المصدر المباشر لحقوق الأفراد وحرياتهم ليس فقط من حيث تحديد ماهية هذه الحقوق وتلك الحريات، وإنما أيضاً من حيث وضع الضوابط التي تكفل مباشرة هذه الحقوق والتمتع بها وهو بذلك يعد من أهم عناصر السياسة الاجتماعية.

([٢٠٢]) أحمد الرشيدى: حقوق الإنسان" دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق" القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٣م، ص ١٠٥.

([٢٠٣]) المرجع السابق، ص ١٠٥.

(*)أول دستور بعد الثورة عرف بالإعلان الدستوري المؤقت في عام ١٩٥٣م، والذي استمر حتى صدر دستور جديد للبلاد عام ١٩٥٦م حتى ألغى هذا الدستور الجديد عام ١٩٥٨ م بصدور الدستور المؤقت للدولة الموحدة والجمهورية العربية المتحدة" ثم صدر في أعقاب الانفصال دستور عام ١٩٦٤ م والذي صار سارياً حتى عام ١٩٧١ م حين صدر الدستور الحالي.

([٢٠٥]) ماهر أبو المعاطى على: السياسة الاجتماعية أسس نظرية ونماذج عالمية وعربية " محلية" مرجع سبق ذكره ص ص ١٤٥- ١٤٦.

(٣) المواثيق والاتفاقات الدولية والوطنية

تعد الاتفاقات والمواثيق والإعلانات الدولية أو الوطنية احد المصادر الهامة التي تستند عليها السياسة الاجتماعية لأنها تتضمن الكثير من الأحكام التي توجه السياسة الاجتماعية، وكما أنها تستهدف التأكيد على الحقوق الأساسية لأفراد المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم. ويمكن أن نعرض لأهم المواثيق والاتفاقات كما يلي :

أ- الاتفاقات والمواثيق والإعلانات الدولية.

وهى التي تتضمن الاتفاقات والمواثيق ذات الطابع العالمي والتي صدقت عليها أغلب دول العالم وهى تؤثر على صنع السياسة الاجتماعية في هذه الدول ومن أهم تلك المواثيق ما يلي[٢٠٦]

١- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) وهو يعد بمثابة الخطوة الأولى التي خطاها المجتمع الدولي على طريق الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان وتحديد الحريات الأساسية والاهتمام بمنظومة القيم داخل المجتمعات الوطنية، وقد اعتمد ونشر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨.[٢٠٧]

٢- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(١٩٦٦) والذي جاء ليؤكد من ناحية على الحقوق والحريات التي تشكل في مجموعها ما يعرف الآن بالجيل الأول من حقوق الإنسان ويأتي على رأس هذه الحقوق كما الحق في الحياة الحق في المساواة وعدم التمييز والحق في الحرية والسلامة الشخصية الحق في حرمة الحياة الخاصة والحق في حرية الفكر والضمير ومن ناحية أخرى سعى لإنشاء آلية خاصة للمتابعة والرقابة بهدف الوقوف على مدى جدية التزام الدول باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها من خلال ما يسمى بلجنة حقوق الإنسان، وقد تم التوقيع والتصديق عليه بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦م.

٣- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦ م والذي يتضمن ما يعرف " بالجيل الثاني" من حقوق الإنسان والتي تشمل الحق في الحصول على فرصة عمل مناسبة ثانياً مستوى معيشي مناسب، والحق في تشكيل النقابات المهنية والحق في الضمان والتأمين الاجتماعي والحق في الثقافة وتداول المعلومات.

٤- إعلان حقوق الطفل الصادر في عام ١٩٥٩ م.

---

(٢٠٦) أحمد الرشيدى: حقوق الإنسان" دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٧- ١١٨

(٢٠٧) بهي الدين حسن، محمد السيد سعيد: حقوقنا الآن وليس غداً " المواثيق الأساسية لحقوق الإنسان" القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٣ ، ص ٣٧ .

٥- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار المؤرخ ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ م.

٦- الإعلان الخاص بالحق في التنمية الصادر في عام ١٩٨٦م.

٧- الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية ولغوية ١٩٩٢م.

٨- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الصادر في عام١٩٩٨م.

٩- الإعلان الخاص بالقضاء على التمييز ضد المرأة لعام ١٩٦٧م.

(ب) المواثيق والاتفاقات والإعلانات ذات الطابع الدولي الإقليمي، مثل: [٢٠٨]

١- الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبرمة في عام ١٩٥٠

٢- إعلان الجزائر حول حقوق الشعوب عام ١٩٧٦م.

٣- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عام ١٩٨١م.

٤- إعلان القاهرة عن حقوق الإنسان في الإسلام عام ١٩٩٠م.

٥- الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر عن جامعة الدول العربية ١٩٩٤م.

٦- إعلان الدار البيضاء لحقوق الإنسان عام ١٩٩٩م.

٧- إعلان بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي ٢٠٠٣م.

(ج) المواثيق القومية في المجتمع المصري، والتي عبرت عن خصوصية المجتمع المصري في أزمنة مختلفة وارتباطه بالعالم الإسلامي والعربي والدولي ومن أمثلة هذه المواثيق ما يلي [٢٠٩]

١- الميثاق الوطني مايو ١٩٦٢م.

٢- بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨م.

٣- برنامج العمل الوطني يوليو ١٩٧١م.

٤- ورقة أكتوبر ١٩٧٤م.

٥- إعلان الحوار الوطني يوليو، ١٩٩٤م.

٦- وثيقة مصر والقرن الواحد والعشرين مارس .١٩٩٧

٧- برنامج مبارك لبناء الدولة العصرية ٢٠٠٠م.

ومؤدى ما تقدم، أن هذه الاتفاقات والإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية والقومية تشكل احد المصادر الرئيسية التي يجب الاهتمام بها عند رسم الخطوط العريضة للسياسة الاجتماعية العالمية على أساس أن التصديق على هذه الاتفاقات والمواثيق يلزم الدول الأعضاء بالعمل على توفير هذه الحقوق لمواطنيها والعمل على مواجهة المشكلات ذات الطبيعة العالمية مثل الإرهاب والمخدرات وتلوث البيئة وحقوق الإنسان.

([٢٠٨]) ماهر أبو المعاطى: السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٧.

([٢٠٩]) المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

٤- التشريعات والقوانين المحلية:

تعد التشريعات والقوانين من العناصر الهامة لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية إلا إن عملية سن التشريعات والقوانين ليس بالأمر الهين بل تحتاج إلى خبرة وتنسيق وتعاون كافة الأجهزة والمؤسسات والمجالس المتخصصة[٢١٠].

وترجع أهمية التشريعات والقوانين في أنها احد عناصر القاعدة التي يقيم عليها المجتمع شئون حياته وأساليب بقائه واستمراره باعتبارها قواعد قانونية عامة وملزمة للجميع بواسطتها يمكن إرساء قواعد ثابتة لحماية جميع أفراد المجتمع .

ولعل من أهم التشريعات والقوانين المرتبطة بالسياسة الاجتماعية في المجتمع المصري ما يلي:

١- قانون رقم (٧٩) بشأن التأمين الاجتماعي عام ١٩٧٥ م.

٢- قانون رقم (٣٥) بشأن النقابات العمالية عام ١٩٧٦م.

٣- قانون رقم (٣٠) بشأن الضمان الاجتماعي عام ١٩٧٧م.

٤- قانون رقم (٤٨) بشأن العاملين بالقطاع العام عام ١٩٧٨م.

٥- قانون رقم (١٣٧) بشأن قانون العمل عام ١٩٨١م.

٦- قانون رقم (٢٠٣) بشان شركات قطاع الأعمال عام ١٩٩١م.

٧- قانون رقم (١٢) لرعاية الطفل المصري عام ١٩٩٦م.

وغاية القول هنا أن على صانعي السياسة الاجتماعية مراعاة الركائز الأساسية التي تمثل القاعدة الثابتة للسياسة الاجتماعية في المجمع المصري والتي تشمل الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع بنص الدستور مع مراعاة المواثيق العالمية والإقليمية والوطنية نظراً لأهميتها في تحديد العلاقة بين الدول بالاهتمام بالقضايا العالمية بالإضافة إلى مراعاة القوانين والتشريعات المحلية التي تقوم بوضعها السلطة التشريعية مما يؤدى في النهاية إلى صنع سياسة اجتماعية متكاملة تحقق الرفاهية الاجتماعية في المجتمع المصري.

سابعاً: متطلبات تفعيل السياسة الاجتماعية :

هناك العديد من العناصر الهامة والضرورية لنجاح سياسة الاجتماعية نذكر منها ما يلي:

١- التنسيق بين المشتركين في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية:

يشكل التنسيق بين المشتركين في صنع السياسة الاجتماعية دعماً فعالاً للسياسة الاجتماعية حيث أن التنسيق بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص يؤدى إلى

---

(٢١٠) محمد أحمد بيومى، إسماعيل على سعد : السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠م ، ص ٩٩ .

تحديد الأدوار والمسئوليات ضمن إطار قانوني مؤسسي بهدف تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية.

فالتنسيق بين الدولة والجهات الأخرى يؤدى إلى تحقيق الأهداف دون تعارض أو ازدواجية كما يتم التقريب بين وجهات النظر المختلفة وإيجاد روح التعاون والتكامل في توفير الخدمات الاجتماعية.[٢١١]

كما أن التنسيق بين واضعي السياسات ومقدمي الخدمات ومتلقي الخدمات يؤدى إلى تفعيل الخدمات الاجتماعية الموجودة في المجتمع وتحسينها باستمرار، لأن الخدمات لن تتم بكفاءة عالية إلا بالمشاركة الإيجابية التي تضمن مشاركة متلقي الخدمات أو المستفيدين منها في تحديد الأهداف العامة والمشاركة في تحديد الإجراءات العامة لتحقيق هذه الأهداف، وهذا لا يحدث دائماً في الواقع العملي لأن متلقي الخدمات لا يملكون النفوذ اللازم للتأثير في واضعي السياسات أو مقدمي الخدمات بشأن الخدمات العامة مما يجعل هذه الخدمات تذهب إلى غير مستحقيها.[٢١٢]

كما أن على الدولة أن تقوم بالتنسيق مع المؤسسات الدولية عند صنع السياسة الاجتماعية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات الأمم المتحدة والتنظيمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوربى حيث أصبحت هذه المنظمات الدولية تؤثر في القرارات التي يتم اتخاذها في المحافل الدولية التي تؤثر على نوعية الحياة للأفراد في باقي دول العالم، كما أن الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية لا يقف عند التأثير في صنع السياسة الاجتماعية بل إنها تقوم بدور أكبر في تقديم الخدمات الاجتماعية على المستوى العالمي.

٢- تدعيم اللامركزية في صنع قرارات السياسة الاجتماعية.

تعرف اللامركزية بأنها إطار تنظيمي لإدارة التنمية يعطى حق المشاركة في اتخاذ القرارات للمستويات الإدارية الدنيا دون أن يلغى حق الجهة المركزية في اتخاذ القرار، وبالتالي فإن اللامركزية هي أسلوب في العمل يقوم على مبدأ توزيع سلطة صنع واتخاذ القرارات بين السلطة المركزية والسلطات الإقليمية المحلية وذلك بإسناد مهام إدارية وتخطيطية تزيد من فاعلية

([٢١١]) عبد العزيز مختار: التخطيط لتنمية المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣

([٢١٢]) البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٤ م" جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء"، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٤م، ص ص ٧- ٨ .

هذه السلطات وتعزز دورها في تحمل مسئولياتها وصلاحياتها بالأسلوب الذي يعمل على دمج السكان المحليين في علميات التنمية.[٢١٣]

وتتطلب اللامركزية الناجحة عوامل لا غنى عنها منها ضرورة وجود دولة قوية وفاعلة على المستوى الاقليمى والدولي، وسلطات محلية حقيقية ملتزمة ومؤهلة لتحمل مسئولياتها ومواطنين ومجتمعات مدنية مشاركة بفاعليه في جهود التنمية بما يوفر دور هام للسلطات المحلية في إطار الأهداف العامة للمجتمع، هذا وتتعدد أشكال اللامركزية وتزامنها[٢١٤].

١- **اللامركزية السياسية** : وهى التي تتعلق بتوفير درجة عالية من المشاركة المجتمعية في صنع واتخاذ القرارات من خلال توزيع السلطات السياسية (التشريع، القضاء ، الإدارة) بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية المكونة لها. ويتم ذلك من خلال إعطاء المواطنين أو ممثليهم المنتخبين المزيد من السلطات في صنع القرارات العامة في المجتمع.

٢- **اللامركزية الإدارية:** والتي تتصل بنقل سلطة اتخاذ القرار إلى مستويات أدنى في السلم الإداري من اجل الاستجابة لاحتياجات القاعدة العريضة من المواطنين من خلال إعادة توزيع السلطة ومسئولية التخطيط إلى المستوى المحلى بالإضافة إلى تفويض السلطات المحلية في صنع القرارات وإدارة الوظائف العامة.

٣- **اللامركزية المالية:** وهى التي تهتم بمنح صلاحيات اكبر في جمع وإنفاق الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة على المستوى المحلى، ويتم ذلك من خلال نقل سلطات الإنفاق والتمويل من الحكومة المركزية إلى الوحدات المحلية لإشباع حاجات أفراد المجتمع، لأن توفير مصادر التمويل المحلية يؤدى إلى رفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين وإعطاء الفرصة لبناء القدرات المؤسسية وتطوير الكوادر البشرية على المستوى المحلى.

ونفهم مما سبق، أن اللامركزية تتطلب نقل مسئولية تقديم الخدمات من الحكومة إلى المستويات المحلية بهدف تحسين كفاءة وفاعلية الخدمات من خلال إتاحة الفرصة أمام المحليات لتحسين أدائها في إطار السياسة العامة للدولة وهذا ما يساعد على تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية حيث تحقق اللامركزية المزايا التالية: [٢١٥]

([٢١٣]) سمير عبد الحميد عريقات، فريد احمد عبد العال: برنامج اللامركزية وقضايا المحليات" لا مركزية التخطيط في المحافظات المصرية"، جامعة القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠٦م. ص ٩.

([٢١٤]) وزارة التخطيط ، تقرير التنمية البشرية ، القاهرة، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٤م، ص ص ١ – ٢.

([٢١٥]) أحمد شفيق السكرى: المدخل في تخطيط الخدمات الاجتماعية، الفيوم، مكتبة الصفوة، ١٩٩٨م ، ص ٨٣.

١- تعطى الفرصة للسلطة المحلية لحل مشاكلها بكفاءة أكبر من الحكومة المركزية التي قد لا تعرف واقع مشاكل الحياة اليومية للمواطنين والعمل على تحسين نوعية الخدمات على المستوى المحلى وحسن ترتيب الأولويات والحد من الروتين والإجراءات البيروقراطية.

٢- تساعد على حسن استخدام الموارد المادية والبشرية مما يزيد ويعزز صور الاعتماد على النفس وحشد الموارد الذاتية مما يؤدى إلى زيادة استعداد المواطنين على المساهمة في دعم الخدمات على المستوى المحلى.

٣- تسمح بدور مؤثر للعاملين في الإدارة المحلية في وضع السياسات التنموية على المستوى المحلى وتنفيذها، مما يعنى قيام المحليات بدور تخطيطي وتنفيذي في إطار الأهداف العامة للدولة.

٤- تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الموارد وتوزيع الميزانية على المناطق الأكثر فقراً وحرماناً والقضاء على التفاوت في المستوى الاقتصادي والاجتماعي بين المحليات.

٥- تؤدى إلى تعميق الديموقراطية وزيادة مشاركة المجتمع المدني بكل جماعاته في كافة الأنشطة وبصفة خاصة الجماعات المهمشة مثل المرأة والفقراء مما يتيح لهم دور اكبر للمشاركة في الشئون العامة مما يؤدى إلى وجود توفير قيادات جديدة قادرة على المشاركة وتولى المناصب العامة.

وبالنظر إلى ما سبق يتضح أن تطبيق اللامركزية سوف يؤدى إلى زيادة فاعلية السياسة الاجتماعية على المستويين المحلى والقومي على حد سواء خاصة في الوقت الحاضر الذي بدأت فيه الحكومة المركزية التخلي تدريجياً عن مسئولياتها في تنفيذ الخدمات الاجتماعية في ظل تبنى سياسات الإصلاح الاقتصادي بتأثير من المؤسسات المالية الدولية، الأمر الذي يتطلب معه وجود سلطات محلية قادرة على تحديد الأهداف واختيار البرامج وتنفيذها، وتكون قادرة أيضاً على جذب المشروعات الخاصة وتوطينها حتى يمكن أن يواكب عملها التغيرات التي تحدث في المجتمع على المستوى المركزي.

(٣) تفعيل دور منظمات المجتمع المدني:

اتفقت معظم استخدامات مصطلح منظمات المجتمع المدني على إنها تنظيمات ذات طابع اختياري لأعضائها (غير حكومية) تنشأ لخدمة مصالح وأهداف مشتركة لأعضائها، كما توفر قنوات للتعبير والمشاركة المجتمعية والرقابة على إنجاز المسئوليات من جانب الدولة، وهى تضم العديد من التنظيمات التي تصل إلى أن تكون تنظيمات أكثر تعقيداً مثل الإتحادات والنقابات والأحزاب السياسية وصولاً إلى تنظيمات إقليمية ودولية مثل منظمات حقوق الإنسان.

وتتميز منظمات المجتمع المدني بمجموعة من المميزات تجعلها يمكن ان تساهم بإيجابية في تحقيق رعاية اجتماعية من خلال العمل المشترك والتعاون مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص وأهم هذه المميزات ما يلي[٢١٦]:

١- أنها ليست حكومية تستطيع بإمكانياتها المساهمة في إشباع حاجات المواطنين، مما يجعل من المفيد أن تتيح الحكومات لها الفرصة في مواجهة أكبر قدر ممكن من المشكلات في المجتمع.

٢- تعتمد على الجهود الذاتية في توفير التمويل اللازم لتخطيط برامجها أو تعديلها أو تغييرها طبقاً لمقتضيات تطور الحياة في المجتمع في سهولة ومرونة تمكنها من تحقيق أهدافها.

٣- تعتبر مجال هام لتدريب المواطنين على تحمل مسئولية العمل الاجتماعي في مختلف قطاعاته وعلى مختلف مستوياته، كما تعتبر مجالاً هاماً لممارسة الديموقراطية الحقيقية واحترام الرأي الآخر وتنمية الشعور بالمسئولية الجماعية لتحقيق المصلحة العامة.

٤- تعمل على تجميع وتنظيم وتنسيق الجهود التطوعية للمواطنين وتوجيه هذه الجهود بطريقة جماعية للعمل الاجتماعي.

٥- القدرة على توفير رأى عام حول بعض الموضوعات والقضايا والمشكلات مثل قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة ومراقبة الانتخابات والمساهمة في مواجهة تلك المشكلات بأساليب غير تقليدية[٢١٧].

والمدقق للنظر يلاحظ دون جهد أن التغيرات العالمية الراهنة أدت إلى قيام منظمات المجتمع المدني بدور أكثر فاعلية في صناعة السياسات الاجتماعية والقيام بدور الشريك في القضايا المرتبطة بالتنمية البشرية[٢١٨] في ظل تراجع دور الدولة عن مسئولياتها في توفير الرفاهية الاجتماعية في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي، مما يتعين علينا إعادة النظر في الدور الذي يمكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدني في مواجهة المتطلبات والحاجات الصحية والتعليمية والاقتصادية في الوقت الحاضر[٢١٩].

ومن الأهمية بمكان أن نؤكد هنا على أن منظمات المجتمع المدني لا تلغى دور الدولة بل تظل الدولة تقوم بتوجيه الخدمات الاجتماعية كما تكون الدولة مسئولة عن تنظيم العلاقة بين

---

(٢١٦) ماهر أبو المعاطى على : مقدمه في الرعاية الاجتماعية " أسس نظرية ونماذج عربية ومصرية" الفيوم، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٤م، ص ص ٤٠٠ – ٤٠١

(217) Zeiser Pamela: Influencing International Processes" the- Role of NGO in Global Social Welfare". The Role of NGO in Global social welfare" PHD. The Claremont Graduate University 1998, P. 187 .

(٢١٨) مسعد رضوان عبد الحميد، عطية حسين أفندى: نحو منظومة متكاملة لتطوير أداء المنظمات غير الحكومية العربية، ورقة عمل مقدمه لمؤتمر " الاتجاهات المعاصرة في إدارة مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي، القاهرة، الفترة من ٦-٨ مارس، ٢٠٠٤م، ص ٢.

(٢١٩) محروس محمود خليفة، منظمات المجتمع المدني وتحسين نوعية الحياة، بحث منشور في المؤتمر العلمي الأول، جامعة الدول العربية، الجمعية العربية للتنمية البشرية في الفترة من ٧-٩ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص ٢١ .

منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية من خلال القوانين والتشريعات التي تضعها الدولة في حين تقدم منظمات المجتمع المدني بسد الثغرات في شبكات العمل الاجتماعي التي تقدمها الدولة[٢٢٠].

فما تزال الدولة تمثل بؤرة صنع السياسة الاجتماعية حيث تعمل على توفير مجموعة من القرارات للمحافظة على اتجاه السياسة الاجتماعية، بما تمتلكه الدولة من سلطة وسيطرة على العملية السياسية برمتها، كما أنها قادرة على إدارة المفاوضات بين الأطراف المختلفة لتحقيق الأهداف المرغوب فيها اجتماعياً[٢٢١].

(٤) الاستقرار السياسي:

إن النظام السياسي السائد يقوم بدورٍ رئيسي في تحديد اتجاهات السياسة الاجتماعية، لأنه عندما تعانى الدولة من صراع على السلطة ولو ضمنياً بين السياسيين والعسكريين ورجال السلطة سوف ينعكس هذا بالضرورة على صانعي القرارات المرتبطة بالسياسة الاجتماعية[٢٢٢].

في حين يوفر الاستقرار السياسي وعدم وجود تهديدات خارجية بيئة مستقرة لصنع وتنفيذ السياسة الاجتماعية، كما يعطى الفرصة لتبنى سياسات اجتماعية بعيدة المدى والالتزام بتنفيذها ويتضح ذلك فيما يلي[٢٢٣]:

١- يؤدى استقرار النظام السياسي إلى استقرار مماثل في أنشطة وخدمات الرعاية الاجتماعية بكل مستوياتها.

٢- يتيح الاستقرار السياسي للقادة الرسميين والشعبيين الفرصة في حشد الموارد المتاحة لتوفير الخدمات وإصدار التشريعات الاجتماعية المطلوبة لتنفيذ هذه الخدمات.

٣- أن وجود حروب أو صراعات داخلية أو خارجية يجعل معظم الدخل القومي للدولة يتوجه إلى هذه الحروب أو الأبحاث المرتبطة بتطوير الأسلحة، مثل ما هو حادث في كثير من الدول التي تعانى من وجود توتر خارجي على حدودها.

٤- يوفر الاستقرار السياسي القدرة على تنظيم الجهود الذاتية للمجتمع واستثمارها في اشباع حاجات المواطنين بدلاً من تحولها لقوى مناهضة للنظام السياسى[٢٢٤]

([220]) Sree Kumar Thundiyil :State, Civil Society and Development " Information and communication technologies and the making of arural network society in India, Hong kong University., PhD, 2004

([٢٢١]) نهلة عبد الرحيم عبد الرحمن: الآثار الاجتماعية لتخصيصة خدمات الرعاية الاجتماعية على إشباع حاجات الفقراء ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٨م، ص ٨٥

([٢٢٢]) محمد أحمد بيومى: علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية وتشريعاتها، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م، ص ١١٠

([٢٢٣]) على الدين السيد محمد : مقدمه في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مكتبة عين شمس ١٩٩٧م، ص ص ٤٦٤ – ٤٦٥

([٢٢٤]) مدحت فؤاد فتوح: " تنظيم المجتمع السياسي. ، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨

٥- الاستعداد لمواجهة تحديات العولمة:

توفر العولمة فرصاً وتفرض تحديات في آن واحد خاصة في الدول النامية، فالنظم الاقتصادية أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة في بعضها البعض وأصبح النظام الاقتصادي العالمي نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على الاقتصاد المحلى للدول النامية [٢٢٥].

وبذلك تؤثر العولمة على الاستقرار الاقتصادي للدول فهي تفرض قيود على حرية التجارة كما أمتد تأثيرها إلى خطط وعمليات التنمية في المجتمعات المحلية، كما أدت العولمة إلى العجز في ميزانيات الدول النامية بجانب العجز الادارى مما أدى إلى فشل الحكومات في توفير خدمات الرعاية الاجتماعية وفرض تحديات أمام هذه الدول في وضع سياسات رعاية اجتماعية مستقبلية[٢٢٦].

ومما يؤكد ذلك ظهور قضايا ومشكلات عالمية مثل تزايد الفقر والتلوث البيئة وقضايا حقوق الإنسان وقضايا الإرهاب والمخدرات وقضايا الديموقراطية والمواطنة كل هذه القضايا أصبحت تتصدر قائمة أولويات المجتمع العالمي باعتبارها تتطلب تنسيقاً وتعاوناً دولياً للتعامل معها كما تتطلب وضع تشريعات وسياسات اجتماعية ذات طابع عالمي على أساس أن الحكومات المحلية غير قادرة بمفردها على التعامل مع مثل هذه القضايا.

ويظهر الاهتمام الحقيقى للدول النامية في إطار هذه المتغيرات العالمية الراهنة في كيفية تحقيق التوازن بين تحرير التجارة والاستثمار من ناحية وبين الاهتمام بالبعد الاجتماعي من ناحية أخرى من خلال تبنى سياسات اجتماعية تواجه تحديات العولمة والتي يجب أن تتضمن بعض الأهداف التالية[٢٢٧]:

١- تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع العائد من التنمية والخدمات بين فئات المجتمع وقطاعاته وبين المناطق الجغرافية المختلفة.

٢- تنمية القدرات البشرية المختلفة لتكوين إدارة قوية قادرة على مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعولمة.

٣- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع باعتبارها عاملاً أساسياً في التنمية والاستفادة من موارد المجتمع المادية والبشرية.

---

(٢٢٥) عبد الخالق عبد الله: العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد الثامن والعشرون، أكتوبر/ ديسمبر ١٩٩٩م، ص ٦٧.

(226)Fermenga Douglas: Local Urban Development stakeholders Governance and Urban Poverty in Harage Zimbabwe, PhD. University of California, 2003, P 273.

(٢٢٧) منظمة العمل العربى: الحماية الاجتماعية حق لكل مواطن، الدورة (٢٨)، عمان الفترة من ٢ – ٩ ابريل ٢٠٠١م، ص ص ٤٦ -٤٧.

٤- توفير فرص عمل للشباب باعتبار أن مواجهة البطالة من أهم شروط تحقيق السلام الاجتماعي .

٥- ترسيخ الأسس الخاصة بحماية البيئة من التلوث للمحافظة على بيئة سليمة للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

٦- الاستثمار المكثف في التعليم والتكنولوجيا التي تتلائم مع متطلبات الاقتصاد الوطنى في ضوء المستجدات العالمية

ومؤدى ما سبق، يتضح انه في ظل العولمة سوف يتعاظم الاهتمام بالبعد الاجتماعي وهنا تظهر أهمية التنمية الإنسانية التي تعتمد على نوعية التنمية وليس مجملها من خلال إتباع عدالة توزيع الدخول وحماية الفئات المهمشة وتبنى برامج هادفة لمعالجة الأمية والإسكان، تقوم على مشاركة الحكومات الوطنية مع أفراد المجتمع.

ثامناً : العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية:

لما كانت الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية تعمل على مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاجتماعية مستخدمة في تحقيق ذلك طرق وأساليب مهنية مختلفة ومراعية العوامل الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في المجتمع، لذلك فإن مهنة الخدمة الاجتماعية تتأثر بالسياسة الاجتماعية وتؤثر فيها[٢٢٨].

وفى ضوء ذلك يمكن توضيح أبعاد العلاقة المتبادلة بين مهنة الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية فيما يلي :

أولاً : دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل السياسة الاجتماعية

١- تساهم الخدمة الاجتماعية في تنمية قدرات ومهارات أفراد المجتمع الأمر الذي يؤدى إلى تحسين قدرتهم على استخدام الموارد الموجودة في المجتمع وزيادة قدرتهم على المساهمة في صنع وتنفيذ خطط وبرامج السياسة الاجتماعية[٢٢٩]

٢- تساعد مهنة الخدمة الاجتماعية أفراد المجتمع وجماعاته على مسايرة متغيرات العصر من خلال مساعدة وتدعيم أفراد المجتمع خاصة فيما يتعلق بتخفيف الأعباء عن الفقراء والمساهمة في تحسين الخدمات المتصلة بتحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع. [٢٣٠]

٣- تهتم مهنة الخدمة الاجتماعية بإعداد أفراد المجتمع للمشاركة المجتمعية [٢٣١] من خلال تعديل الاتجاهات السلبية التي تعوق التنمية، مما يحقق أفضل استثمار للجهود الذاتية، كما

([٢٢٨]) هناء حافظ بدوى: التنمية الاجتماعية" رؤية، مستقبلية من منظور الخدمة الاجتماعية"، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠ م، ص ٦ .

([229]) Robert Adams, Lena Dominelli: Social Work Tremes, Issues and Critical Debates, Macmillan Press LTD, 1998, p 62

([230]) Charles H.zastrow: the Practive of Social Work, London Brooks cole publishing co. 1999. P.21.

([٢٣١]) إقبال الأمير السمالوطى: التخطيط الاجتماعى، القاهرة، مكتبة عين شمس ، ١٩٩٤م ص ٣٧ .

تعمل على زيادة وعى الأهالي ودفعهم للمبادأة كما تسهم في إيجاد علاقة التعاون والفهم المتبادل بين الحكومة والأهالي.

٤- تستهدف الخدمة الاجتماعية من خلال ممارستها في المؤسسات الاجتماعية على مختلف مستوياتها مساعدة تلك التنظيمات على تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية بهدف تدعيم الأمن الاجتماعي والاقتصادي لسكان المجتمع من خلال مواجهة مشكلاتهم الفردية والجماعية والمجتمعية، أي أن للخدمة الاجتماعية أهداف علاجية ووقائية وإنمائية تسعى إلى تحقيقها مما يدعم السياسة الاجتماعية[٢٣٢].

٥- عن طريق ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجالاتها المتعددة والتركيز على المشكلات الاجتماعية خاصة الفقر والجريمة والأحداث والاهتمام بأساليب الرعاية الاجتماعية لهذه الفئات[٢٣٣]، يمكن التوصل إلى العديد من المؤشرات الاجتماعية التي توجه عملية صنع السياسة الاجتماعية أو تسهم في تعديل السياسة الاجتماعية القائمة.

٦- للخدمة الاجتماعية دورها في التعامل مع القيادات المؤثرة في التنمية سواء كانت القيادات الرسمية أو غير الرسمية أو بناء القوة وجماعات المصالح للاستفادة منها في التعبير عن حاجات الأهالي والمصالح العامة للمجتمع وتدعيم هذه القيادات بل واكتشاف قيادات جديدة وإعدادها لتحمل المسئولية[٢٣٤].

٧- تسهم الخدمة الاجتماعية في تحقيق الارتقاء المستمر في نوعية الحياة لأفراد المجتمع بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع توفير الخدمات اللازمة لسكان المجتمع والارتقاء المستمر بإشباع احتياجاتهم على أساس من التخطيط العلمي مع المساهمة في توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لتحقيق السياسة الاجتماعية.

ثانياً: دور السياسة الاجتماعية في تدعيم الخدمة الاجتماعية:

تسعى المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تبنى سياسات رعاية اجتماعية لوقاية المجتمع من المشكلات الاجتماعية وعلاج القائم فيها وإشباع حاجات المواطنين المختلفة من خلال المؤسسات الاجتماعية المختلفة، مما يؤكد على أهمية الدور الذي تقوم به الخدمة الاجتماعية في صنع وتنفيذ برامج السياسة الاجتماعية،حيث تتضمن مناهج تدريس الخدمة الاجتماعية التعرف على السياسات التي تم وضعها لمواجهة المشكلات الاجتماعية مثل مشكلات تلوث البيئة والبطالة ومشكلات أطفال الشوارع ومشكلات المرأة والفقر والعنف والجريمة

---

(٢٣٢) محمد نبيل سعد سالم : دراسة تحليلية لعملية صنع القرار على المستوى المحلى في التخطيط لمشروعات التنمية المحلية، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ، العدد الخامس، أكتوبر ، ١٩٩٨م، ص ٣٣٧.

(233) Vic George : European Wellave policy sqyaring the welfare circle" Macmillan Press, LTD, London, 1996, P 27

(٢٣٤) هناء حافظ بدوى: التنمية الاجتماعية " رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٤

وتعاطى المخدرات وغيرها من المشكلات، بالإضافة إلى دراسة خطط وبرامج الخدمات الاجتماعية التي تلائم المتطلبات الاجتماعية المستقبلية [٢٣٥] مما يؤكد على أن وجود السياسة الاجتماعية يساهم في تدعيم مهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع ويرجع ذلك لما يلي :

١- توضح السياسة الاجتماعية مجالات وميادين العمل الاجتماعي في حدود أيديولوجية المجتمع، كما توضح المبادئ والأساليب التي يتم بها إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية مما يسهل على مهنة الخدمة الاجتماعية القيام بدورها[٢٣٦]

٢- تمد السياسة الاجتماعية الأخصائيين الاجتماعيين بمداخل وأساليب العمل لتحقيق العدالة الاجتماعية فهى توضح للخدمة الاجتماعية دورها في التعامل مع مطالب المواطنين.

٣- توضح السياسة الاجتماعية الدور الذى تقوم به الخدمة الاجتماعية في المجال السياسي على المستوى القومي أو المحلى من خلال الحركات التي قادتها خاصة في الأحوال التي سادت فيها عدم العدالة التوزيعية وهو ما ساعد على تكوين ما يسمى جماعات حقوق الرعاية لمساعدة العملاء على المطالبة والدفاع عن حقوقهم في الرعاية. [٢٣٧]

٤- تساعد السياسة الاجتماعية مهنة الخدمة الاجتماعية على توضيح البرامج والمشروعات التي يمكن لمؤسسات الخدمة الاجتماعية أن يكون لها دور فيها، وكذلك تحديد نطاق ومستوى هذا الدور.

٥- تحدد السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين أحقية فئات المواطنين في الحصول على الخدمات في إطار الاتجاهات العامة من قبل الدولة تجاه مواطنيها في حدود الموارد المتاحة أو التي يمكن إتاحتها لتنفيذ البرامج والمشروعات التي تضمها السياسة الاجتماعية.

٦- تؤثر السياسة الاجتماعية في أسلوب أداء عمل الأخصائيين الاجتماعيين وتقديم الخدمات وسرعته فقد تتجه برامج السياسة الاجتماعية إلى تحقيق التطور السريع أو التغيير التدريجى في المجتمع.

وفى ضوء ما سبق يمكن القول أن هناك علاقة قوية متبادلة بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية حيث تحدد السياسة الاجتماعية الأهداف الاستراتيجية العامة ومجالات وميادين العمل الاجتماعي والدور الذي تقوم به الخدمة الاجتماعية لتحقيق هذه الأهداف في

---

(235) Hahm Seinan: Idenfification of Social Problems which Underlie The teaching of undergradiuate Social Welfare Policy and their Relationship to Contemporary social problems, West Virginia University, 1993, p 195.

(٢٣٦) فايز قنديل وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٨٦ – ٣٨٧ .

(٢٣٧) مدحت فؤاد فتوح: تنظيم المجتمع السياسى، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦م، ص ٤٩ .

مقابل مساهمة الخدمة الاجتماعية في رصد التغيرات التي تطرأ على أفراد المجتمع والعمل على تحسين الأداء الاجتماعي في ضوء المتغيرات التي تحدثها السياسة الاجتماعية.

خاتمة:

يتضح من الفصل الراهن اختلاف مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فقد يغير مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية من مسئولية الدولة مسئولية كاملة عن توفير خدمات الرعاية الاجتماعية في ظل دولة الرعاية إلى توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في توفير خدمات الرعاية الاجتماعية في الوقت الراهن.

كما يتضح أهمية الأيديولوجية التي يتبناها المجتمع في تحديد الأهداف العامة لسياسة الرعاية الاجتماعية وأهمية علاقة الخدمة الاجتماعية بسياسة الرعاية الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب الاهتمام الإعداد المهني للمخطط الاجتماعي على أساس أن التخطيط الاجتماعي هو الوجه التنفيذي لسياسة الرعاية الاجتماعية.

الفصل الرابع

دروس مستفادة من تجارب سياسة الرعاية الاجتماعية في بعض الدول المتقدمة والنامية

تمهيد

ثانياً : سياسة الرعاية الاجتماعية في الدول المتقدمة.

أ- بريطانيا

ب- الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: سياسة الرعاية الاجتماعية في الدول النامية.

أ- ماليزيا .

ب- تونس .

ج- كندا .

د- مصر .

خاتمة .

تمهيد:

لقد أصبحت سياسة الرعاية الاجتماعية ضرورة اجتماعية تفرضها المسئولية المجتمعية للدولة لفهم مشكلات المجتمع وتأثير هذه المشكلات على أنماط الحياة الاجتماعية بهدف تحسين نوعية الحياة وتحقيق المساواة والعدالة والأمن الاجتماعي لأفراد المجتمع، الأمر الذي دفع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى تبنى سياسات رعاية اجتماعية تستهدف مواجهة المشكلات الاجتماعية ومقابلة الحاجات الإنسانية لمواطنيها وذلك في ضوء الأيديولوجية التي تتبعها وفى ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها هذه الدول.

وفى ضوء ذلك جاء الفصل الراهن ليتضمن أهم ملامح سياسات الرعاية الاجتماعية في بعض الدول المتقدمة والنامية في محاولة لاستخلاص بعض الدروس المستفادة من تجارب هذه الدول للمجتمع المصري، حيث عرض الباحث لسياسة الرعاية الاجتماعية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كنماذج للدول المتقدمة، ثم عرض الباحث لأهم ملامح سياسة الرعاية الاجتماعية في ماليزيا(آسيا) وتونس (أفريقيا) وكندا (أمريكا الشمالية) كنماذج للدول النامية وأختتم الباحث هذا الفصل بعرض أهم ملامح سياسة الرعاية الاجتماعية في مصر منذ ثورة يوليو ١٩٥٢م وحتى الآن، ثم عرض الباحث أهم الاستنتاجات العامة حول هذه التجارب بهدف الاستفادة منها في المجتمع المصري.

أولاً: سياسية الرعاية الاجتماعية في الدول المتقدمة

(١) بريطانيا:

هي إحدى الدول المتقدمة وتعتبر من أوائل الدول التي أصدرت قوانين لتقديم الخدمات الاجتماعية، ففي عام ١٥٩٨ م أصدرت إليزابيث "قانون الفقراء" والذي كان الهدف منه إعالة قطاعات السكان الأكثر فقراً وتضمنت الرعاية المقدمة للفقراء الأموال والسلع الغذائية، وفى عام ١٨٣٤ م تم تعديل قانون الفقراء بحيث تحملت الدولة مسئولية رعاية مواطنيها، وتم إضافة خدمات الصحة العامة والعمالة والتعليم إلى الخدمات التي تقدم للمواطنين، وفى عام ١٩٠٩ م صدر قانون الإعانة في سن التقاعد الذي جعل المعاشات حقاً وليس عملاً خيرياً، كما صدر في عام ١٩١١م قانون التأمين الاجتماعي[٢٣٨]، وفى ضوء ذلك يمكن تناول تطور سياسة الرعاية الاجتماعية في بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن من خلال المراحل التالية:

١- الحرب العالمية الثانية ودولة الرعاية:

تبنت انجلترا بعد أزمة الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية شعار" دولة الرعاية"، ويشير هذا المفهوم إلى مسئولية الحكومة عن توفير الحد الأدنى من الدخل والصحة والإسكان والتعليم لكل مواطن باعتبار أن ذلك حق للمواطن على الدولة، وهى تقوم على المسئولية الجماعية عن المشاكل العامة، وبالتالي حق المواطنين في الخدمات الأساسية اللازمة لتحقيق الرفاهية لهم والكفيلة بتحقيق الأداء الفعال للمجتمع في نفس الوقت ومن ثم فإن المساواة وتكافؤ الفرص للناس جميعاً تحظى بالأولوية في تدخل الحكومة على حماية الملكية الخاصة[٢٣٩].

وفى ضوء ذلك أصبحت الرعاية الاجتماعية بمثابة المسئولية الأساسية التي تحاول أية حكومة من الحكومات توفيرها للمواطنين عن طريق ما تتخذه من ترتيبات وإجراءات تعبر عن نفسها في شكل سياسة الرعاية الاجتماعية[٢٤٠]

وقد التزمت بريطانيا بدولة الرعاية التي أصبحت تعرف "بدوله الرفاه" فمع انتخاب حكومة العمال في عام ١٩٤٥م أصدرت ثلاثة قوانين رئيسة تستند على دعامتين رئيستين هما نهج العمالة الكاملة ودولة الرفاه وهذه القوانين هى قانون التأمين الوطنى لعام ١٩٤٦ م وقانون دائرة الصحة الوطنية لعام ١٩٤٧ م وقانون المساعدة الوطنية لعام ١٩٤٨ م وهى القوانين التي ألغت قانون الفقراء ونصت على ضمان تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية بالإضافة إلى قانون الطفولة لعام ١٩٤٨م.

([٢٣٨]) الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا: نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية " تحليل مفاهيمى" ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٤ م ، ص ٩ .

([٢٣٩]) عبد الحى محمود صالح: الرعاية الاجتماعية " تطورها – قضاياها " الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٥ م، ص ٣٧ .

([٢٤٠]) سامية محمد فهمى، سمير حسن منصور: الرعاية الاجتماعية " أساسيات ونماذج معاصرة" ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤ م ، ص ٣٢ .

وعلى ذلك فقد اتفقت الآراء في ذلك الوقت على أن دولة الرفاه تمثل جهداً لتحقيق الإعمار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعد الحرب، فعلى المستوى الاقتصادي سعت دولة الرفاه إلى التأكيد على العمالة وضمان الدخل كحق من حقوق المواطنة، ومن الناحية الاجتماعية سعت دولة الرفاه إلى تجسيد المساواة والعدالة الاجتماعية، ومن الناحية السياسية سعت دولة الرفاه إلى ترسيخ مبادئ الديموقراطية كطريقة لتعزيز التكامل الوطنى، وقد تم تحديد ثلاثة عناصر رئيسة لدولة الرفاه وهى تخفيف حده الفقر عن طريق ضمان حد أدنى من المعايير في مجالات الصحة والتعليم والعمالة والحماية الاجتماعية في حالة انعدام الأمان، وكذلك تقديم الخدمات على أفضل مستوى ممكن[٢٤١].

٢- مارجريت تاتشر وتخصيصية الخدمات الاجتماعية. :

نتيجة للزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية صارت الحكومات الغربية تتحمل برامج مكلفة في سبيل دولة الرعاية وأصبحت دولة الرعاية غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها ومن هنا بدأت الدعوة بإعادة النظر في طبيعة النظام الاقتصادي وبانتخاب مارجريت تاتشر Margaret Thatcher في بريطانيا عام ١٩٧٩ م فقد تبنت سياسة" التخصصية privatization بالدعوة إلى العودة إلى السوق وتخلى الدولة عن التدخل المباشر في الإنتاج ، وبيع القطاع العام إلى الأفراد والمشروعات الخاصة ومما ترتب عليه تقليص دور الدولة في الخدمات الاجتماعية بحيث تصبح الدولة منظماً "Regulator" وواضعاً للسياسات الاقتصادية وحماية حرية السوق من خلال نظام قانونى وقضائي مناسب أما قضايا الإنتاج فأنها تترك لقوى السوق ومبادرة المشروعات الخاصة. [٢٤٢]

والمبرر الذي ساقته "مارجريت تاتشر" رئيسة وزراء بريطانيا في ذلك الوقت أن تدخل الدولة أفضى إلى زيادة عجز الموازنات العامة وتضخم موازين المدفوعات، الأمر الذي دفع إلى تفاقم القروض الخارجية والداخلية وارتفاع الضرائب، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة وانخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، والحل يكمن في إيقاف الدعم المباشر للقطاع العام وزيادة القدرة على تعبئة الموارد المحلية والإدارية وزيادة كفاءة المنشآت العامة وارتفاع مستوى الادخار والاستثمار، والحد من دور الدولة في دعم الخدمات الاجتماعية[٢٤٣].

والتخصصية بهذا المعنى، تتضمن تصفية نظام الرعاية الاجتماعية عن طريق تحويل الجزء الأكبر والأكثر أهمية من خدماته إلى النظام الاقتصادي والإبقاء على القليل من هذه

([٢٤١]) الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا: نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية : تحليل مفاهيمى " مرجع سبق ذكره، ص ١٠ – ١١ .

([٢٤٢]) حازم الببلاوى: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر " من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب البادرة"،الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠م، ص ٢١٩ .

([٢٤٣]) شحاته صيام: ما بعد الليبرالية" بنية العقل الرأسمالى في مصر، القاهرة، رمتان للنشر والتوزيع ، ١٩٩٦ . ص ص ٢٨ – ٣١ .

الخدمات ليقدمها القطاع التطوعى الخاص أو يقدمها النظام الأسري ليعمل كشبكه أمان لحماية المواطنين من السقوط في أنياب الفقر.[٢٤٤]

ولقد كان لهذه السياسات آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية متعددة فقد تم إعادة هيكلة إدارة خدمات الرعاية الاجتماعية بصورة جذرية وهذه العملية قلصت دور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية وانخفضت الحماية الاجتماعية التي كانت تقدمها الدولة للأفراد والأسر فمثلاً تم إعادة هيكلة الخدمات الصحية عن طريق قانون دائرة الصحة الوطنية والرعاية المجتمعية في عام ١٩٩٠ م حيث فصل القانون بين مشترى الرعاية الصحية ومقدميها كما أصبحت للمستشفيات التابعة لدائرة الرعاية الوطنية تقدم الخدمات عن طريق التعاقد معها وتم تكليف المديرون بمسئولية تشغيل الإدارات الطبية بطريقة مماثلة لطريقة تشغيل المشروعات التجارية بحيث تسعى إلى توفير ربح مادى يحافظ على بقائها من الناحية المالية.[٢٤٥]

وغاية القول إن السياسات التي اتبعتها " تاتشر" أحدثت تغيرات جذرية في سياسات الرعاية الاجتماعية في بريطانيا حيث انخفضت المزايا والخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والإسكان والتعليم وجرى التنازل عن الكثير من الأسس التي كانت تقوم عليها دولة الرعاية عن طريق تخصصية الخدمات الاجتماعية وأصبحت الدعوة السائدة هى الاعتماد على النفس والسوق والمؤسسات الخاصة في توفير الخدمات الاجتماعية.

٣- تونى بلير والطريق الثالث

ارتبط مصطلح الطريق الثالث بسياسات حزب العمال في بريطانيا حيث استخدم كشعار لحكومة تونى بلير يوضح فلسفتها وإستراتيجيتها في الحكم، والطريق الثالث هو محاولة للبحث عن طريق جديد للتنمية ذات آفاق عالمية تأخذ في اعتبارها سقوط الاشتراكية وفشل النزعة المحافظة [٢٤٦] أى أنه أيديولوجية تحاول التوفيق بين ايجابيات الرأسمالية والاشتراكية مع مسايرة القيم العصرية الجديدة والواقع العالمي المتغير.

ويسعى الطريق الثالث إلى تبنى منهج لسياسة الرعاية الاجتماعية يستند على الاستثمار والإنتاج في مجال الخدمات الاجتماعية وليس على الاستهلاك وهذا النهج لا يلغى تدخل الدولة

---

(٢٤٤) أحمد وفاء زيتون: دراسات في الفقر والتنمية، الفيوم، مكتبة الصفوة، ٢٠٠٣ م ، ص ١٥ .

(٢٤٥) الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا: نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية " تحليل مفاهيمى"، الأمم المتحدة ، نيويورك، ٢٠٠٤م، ص ١٣

(٢٤٦) انتونى جيدنز: الطريق الثالث" تجديد الديموقراطية الاجتماعية، ترجمة : أحمد زايد، محمد محيى الدين القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ، ١٩٩٩م ، ص ٥

في الرعاية الاجتماعية ولكن يهدف إلى تعزيز مفهوم جديد لإعادة التوزيع كاستثمار اجتماعي يوفر معدلات ايجابية ويعيد تدوير الموارد في الاقتصاد بشكل مستمر. [٢٤٧]

وفى ضوء ذلك يركز الطريق الثالث على تبنى سياسات اجتماعية تهدف إلى القضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة وتحقيق معدلات اكبر للتنمية المجتمعية ومواجهة ما افرزه الواقع العالمي من مشكلات البطالة وتدهور البيئة وتنمية قيم المساواة والديموقراطية وحقوق الإنسان في إطار المتغيرات العالمية.

- الدروس المستفادة من التجربة البريطانية

١- تحمل الدولة مسئولية تقديم الخدمات الاجتماعية عند حدوث تغيرات في الظروف المعيشية مما يقلل من الآثار السلبية لهذه المتغيرات.

٢- على الرغم من تبنى الدولة لأيديولوجية الفردية الاقتصادية التي تنادى بعدم تدخل الدولة لحماية المواطنين إلا أن الإنفاق على خدمات الرعاية الاجتماعية في ازدياد مستمر .

٣- تبنى سياسات للرعاية الاجتماعية تستهدف تحسين نوعية الحياة للمواطنين والمساواة والعدالة الاجتماعية حيث أصبحت نوعية الحياة في الوقت الحاضر هي المعيار الفاصل في تحديد المستوى الذى أحرزته الدولة من تقدم وتقدير مدى نجاح أو فشل الحكومات التي تتولى السلطة.

([٢٤٧]) الامم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية " تحليل مفاهيمى"، مرجع سبق ذكره، ص ٣ .

٢- الولايات المتحدة الأمريكية United States of America (U.S.A)

تقع أمريكا بين المحيطين الأطلنطي والهادي بحيث تحدها كندا شمالاً ، المحيط الأطلنطى شرقاً وخليج المكسيك وجمهورية المكسيك جنوباً والمحيط الهادي غرباً وتبلغ مساحتها (٩٣٧٢٦١٠) كم٢ [٢٤٨]

أما فيما يخص سياسة الرعاية الاجتماعية فقد ظلت الفردية الاقتصادية هى الأيديولوجية السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية حتى نهاية القرن التاسع عشر ومع بداية القرن العشرين تضافرت عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية دفعت الحكومات الغربية تدريجياً إلى تحمل مسئوليات الرعاية الاجتماعية، وكان ذلك أثناء الأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات ومن ثم كان لابد من التدخل الحكومى لحماية النظام الليبرالى فصدر أول قانون للضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة عام ١٩٣٥ م.

وقد تم إدخال العديد من التعديلات الهامة على هذا القانون في عام ١٩٣٩م، بهدف زيادة الاستحقاقات وإضافة فئات جديدة، وجرى توسيع هذا البرنامج في عهد الرئيس جونسون في عقدي الخمسينيات والستينيات وتم وضع برامج أخرى لمحاربة الفقر مثل برنامج التأمين ضد العجز حيث أضاف هذا البرنامج تغطية إضافية ضد المخاطر الاقتصادية. [٢٤٩]

وفى أوائل السبعينيات ركزت سياسة الرعاية الاجتماعية في أمريكا على قضايا المرأة وقضايا الأجور ووضع برامج اجتماعية للعمال، وتم توسيع نطاق برامج الرعاية الاجتماعية والعمل على تحقيق المشاركة الكاملة للزنوج في الحياة الأمريكية وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأقليات ومواجهة التمييز العنصري والاهتمام بالمساعدات الاجتماعية للفقراء. [٢٥٠]

نتيجة للزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومى على الرعاية الاجتماعية ظهر ما اصطلح على تسميته في الولايات المتحدة الامريكية في الستينيات من القرن العشرين" انفجار الرعاية "Welfare Crisis " وبزيادة الإنفاق ظهرت مصطلحات أخرى مثل " أزمة الرعاية welfare crisis و جدال الرعاية Welfare Debate وتعالت الأصوات بالمطالبة بالتخلص من برامج الرعاية الاجتماعية والعودة إلى أقل تدخل حكومى في توزيع الرعاية. [٢٥١]

وبعد انتخاب "رونالد ريجان Ronald Reagan " في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٠م قامت حركة تنادى باقتصاد السوق والديموقراطية السياسية والاعتراف بحقوق الإنسان، والتأكيد على مفهوم الرعاية الاجتماعية كشبك أمان وليس كنظام اجتماعي، ومنذ ذلك

([٢٤٨]) محمد عبد الرحمن الشرنوبى، محمد كمال لطفى : الموسوعة المبسطة لدول العالم، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٧م ، ص ٤٣٧.

([٢٤٩]) اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا: قضايا محورية متصلة بالسياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره ، ص ٨ .

([250]) Hardin Bristow: The Militarized Social Democracy and Raeism: the Relationships Between Militarism Racism and Social Welfare in the United States PHD. University of California 1991, P 439 .`

([٢٥١]) أحمد وفاء زيتون وتنظيم المجتمع" دراسات وقضايا وآراء" الفيوم، دار المروة، ١٩٩٥ ، ص ٣٠

التاريخ أصبحت هذه الأيديولوجية تفرض نفسها كقاعدة لتوفير الخدمات الاجتماعية في أمريكا والتي تتضمن ما يلى:[٢٥٢]

١- امتناع الحكومة الفيدرالية – قدر الإمكان – عن تمويل وتقديم الخدمات الاجتماعية .

٢- التركيز على مسئولية المواطنين عن رعاية أنفسهم.

٣- الاعتماد على المنظمات غير الحكومية سواء الهادفة للربح أو التطوعية أو منظمات المعونة الذاتية في تقديم وتمويل الخدمات الاجتماعية.

ومما ساعد على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شهدت في عقد الثمانينيات تغيرات اقتصادية هامة نتيجة تبنى سياسات الليبرالية الجديدة، مما أدى إلى حدوث تغير في قطاعات الرعاية الاجتماعية في الفترة من (١٩٨١ – ١٩٨٧) خاصة قطاع الرعاية الصحية. [٢٥٣]

وبانتخاب "بيل كلينتون" كرئيس للولايات المتحدة في عام ١٩٩٢ م تغير نظام تقديم المعونة الاجتماعية تغيراً جذرياً حيث تم إنهاء المعونة الاجتماعية وأنهيت استحقاقات الرعاية الاجتماعية في ٢٢ أغسطس ١٩٩٦م عندما وقع كلينتون تشريع المسئولية الشخصية وفرص العمل والذى تضمن منحة مجمعة سنوياً مقدارها ١٦.٥ بليون دولار تقدم إلى الولايات من أجل تقديم المساعدة للمعوزين، وهذا البرنامج الجديد سمي" المساعدة المؤقتة للأسر المعوزة" وهو يتضمن ما يلى:[٢٥٤]

– إلغاء استحقاقات الرعاية الاجتماعية، حيث أصبحت المعونة الاجتماعية ليست حق مضمون بالنسبة لمن يتلقون الرعاية، حيث تم إلغاء استحقاقات رعاية الأطفال.

– تحديد اشتراطات تتعلق بالعمل حيث يتطلب البرنامج أن يكون متلقوا المساعدة قد عملوا خلال سنتين من تاريخ الحصول على الاستحقاقات.

– وضع حد على تلقى المساعدة مدته خمس سنوات في حياة الشخص.

والملاحظ أن سياسة الرعاية الاجتماعية ركزت على برامج محاربة الفقر والجريمة والتشرد والتميز العنصرى وخدمات التعليم والصحة وهى تعتمد على برامج عامة شمولية للرعاية الاجتماعية[٢٥٥] في نفس الوقت تعطى الحكومة الفرصة لكل ولاية في تقديم اقتراحات وحلول لمواجهة المشكلات الاجتماعية بها على أساس أن الحكومة المحلية أكثر معرفة بالأسلوب الفعال

([٢٥٢]) المرجع السابق ، ص ٣٤

([253]) Rond Philip: Elite Fragmentation and Structural Change in Health Care, PHD, The Florid State University, 1990, P 384 .

([٢٥٤]) الأمم المتحدة: التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: قضايا محورية متصلة بالسياسات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٨ – ١٩ .

([255])Carter Laverne Morrow. The impact of image and Uenues on Social Welfare Policy Outcomes. Acase study of Community Health Centers (1985 – 2002), PhD, Soint louis University 2005, P 197

والمؤثر والذي يؤدى إلى تحقيق نتائج مرغوبة في مجال الرعاية الاجتماعية لمواطنيها. كما تعطى الفرصة للمسئولين بكل ولاية لاتخاذ القرارات وسن القوانين والتشريعات التي تزيد من فاعلية سياسة الرعاية الاجتماعية. [٢٥٦]

([256])Kim sung chul : Social Welfare Policy in the American States, PHD, Virginia University , 1995, P 121 .

الدروس المستفادة من التجربة الأمريكية

١- حققت سياسة الرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية تقدم كبير خاصة في البرامج المرتبطة بمحاربة الفقر والتمييز العنصري ضد الأقليات بجانب الصحة والتعليم .

٢- تمتلك سياسة الرعاية الاجتماعية في أمريكا رؤية مستقبلية لبرامج الخدمات الاجتماعية والقرارات التي يجب اتخاذها في المستقبل.

ثانياً: سياسة الرعاية الاجتماعية في الدول النامية:

(١) ماليزيا Malaysia

ماليزيا دولة فيدرالية مستقلة تقع في جنوب شرق آسيا تتكون من (١٣) ولاية وتخضع للحكم الملكي وتبلغ مساحة ماليزيا (٣٢٩.٧٥٧) كيلو متر مربع وعدد السكان بها (٢٢.٢) مليون نسمة طبقاً لتقدير ٢٠٠١م ويتكون التركيب العرقى من ماليزيون ٥٩ %، ٣٢% صينيون ٨٠% هنود[٢٥٧]، وتعتبر ماليزيا من الدول الآسيوية حديثة التصنيع والتي حققت نجاحاً في تطبيق الإصلاح الاقتصادي حيث تبنت سياسات اقتصادية واجتماعية تستند بدرجة رئيسة على آليات السوق في إدارة النظام الاقتصادي، ولذلك اهتمت بالقطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وفى نفس الوقت اهتمت ماليزيا بالإبعاد الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي فأخذت تعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتخفيض معدلات الفقر وإتاحة تكافؤ الفرص في التعليم وتحقيق التكامل في سوق العمل وتوسيع مجال المشاركة المجتمعية وتنمية الموارد البشرية [٢٥٨]

وبالنظر إلى سياسة الرعاية الاجتماعية في ماليزيا منذ عام ١٩٥٧م وهو العام الذي حصلت فيه ماليزيا على استقلالها من بريطانيا نجد أن سياسة الرعاية الاجتماعية قد بدأت بتخطيط وتنفيذ حكومي حيث قامت الحكومة بدور قيادي في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية مؤكدة على التوزيع العادل للثروة وعدم وجود تفاوت في الدخول بين الطبقات والقضاء على الفقر، ومع تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتبنى الدولة سياسة الإصلاح الاقتصادي زادت مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى وخاصة في تعميق الجانب الاجتماعي في التجربة الماليزية ويمكن تتبع مراحل تطور سياسة الرعاية الاجتماعية كما يلى:

([٢٥٧]) محمد عبد الرحمن الشرنوبى، محمد كمال لطفى: الموسوعة المبسطة لدول العالم، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٧م، ص ٢٣١

([٢٥٨]) آمال ضيف بسيونى: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولي على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٠ م- ١٩٩٠ م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة طنطا ، كلية التجارة، ١٩٩٥م ص ص ٣٤١ – ٣٤٣ .

جدول رقم (٢) يوضح تطور سياسة الرعاية الاجتماعية في ماليزيا في الفترة من ١٩٧٥- ٢٠٠٣ م [٢٥٩]

الفترة	المرحلة الأولى من عام ١٩٥٧ حتى ١٩٨٤م	المرحلة الثانية من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٦م	المرحلة الثالثة من ١٩٩٧ م حتى ٢٠٠٣م
من يقوم بصنع وتنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية	الحكومة تقوم بدور رائد في تمويل وإدارة وتنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية مع دور محدود للغاية للقطاع الخاص	الحكومة تقوم بدور رئيسى مع تزايد دور القطاع الخاص ودور محدود لمنظمات المجتمع المدنى	الحكومة تقوم بدور هام مع الفئات الضعيفة ودور اكبر للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى
خدمات الرعاية الاجتماعية التي تم التركيز عليها.	تم التركيز على خدمات التعليم والصحة وتنفيذ برامج القضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة وتقوية شبكات الضمان الاجتماعي مثل صندوق الطوارئ ونظام تعويض العمال	تم التركيز على مكافحة الفقر وبداية تنفيذ الخصخصة والعمل على دعم نشاط المنظمات غير الحكومية والعمل على تحسين خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية	تم التركيز على توفير الخدمات الاجتماعية للفئات الضعيفة ومراعاة الفئات المتأثرة بالأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا الحالية والعمل على عرف كفاءة الخدمات الاجتماعية بصفة عامة

وباستقراء الجدول السابق يتضح تزايد دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في دعم وتنفيذ برامج سياسة الرعاية الاجتماعية من مرحلة لأخرى، كما يتضح تركيز خدمات الرعاية الاجتماعية على تنفيذ برامج تتصل بالقضاء على الفقر ودعم الخدمات التعليمية والصحية ودعم الفئات المتضررة من الأزمة المالية والعمل على زيادة كفاءة الخدمات الاجتماعية ولعل نجاح التجربة الماليزية يرجع إلى الأسباب التالية: [٢٦٠]

([٢٥٩]) الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا: قضايا محورية متصلة بالسياسات الاجتماعية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٤م، ص ٩ .

([٢٦٠]) محمود العتيبى على : مها تير محمد " عاقل في زمن الجنون"، ميديا هب للدعاية والنشر، دبى ، ٢٠٠٥ م ص ص ١٣٦ – ١٣٧ .

١- استقرار السياسات الاقتصادية، حيث يتميز أداء الاقتصاد الماليزى بالاستقرار، مما وفر بيئة مواتية لنمو المدخرات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية، وتمت إدارة مشكلات التضخم المالى بعناية فائقة، كما كان للتدخل الحكومى دور مهم في معالجة التفاوت بين طبقات المجتمع بانتهاج سياسات اقتصادية تراعى عدالة توزيع الثروة في المجتمع.

٢- المشاركة في التنمية: اهتمت القيادة السياسية بالعمل على الحصول على التأييد الشعبي من الطبقات المتوسطة والفقيرة، حيث يكون لديهم الشعور بالاستفادة الحقيقية من عملية النمو الاقتصادي، كما أعطت القيادة السياسية الفرصة للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للقيام بدور الشريك في دعم الخدمات الاجتماعية.

٣- تنمية الموارد البشرية: من خلال نظام تعليمى وتدريبى فعال مع تطبيق نظام التعليم المركزى ومفهوم المدارس المتكاملة والاهتمام بتحسين مستوى المعيشة وتحسين الخدمات العامة مثل الصحة والإسكان.

٤- الإدارة الجيدة: استعانت ماليزيا بفكرة المجالس الاقتصادية المتخصصة لإنجاز أهداف محددة حيث تتصف الخدمة المدنية بأنها تقوم على أساس ديوانى مرتب وأهداف واضحة، الأمر الذى يجعلها تعمل في خدمة المصالح الوطنية، والمثال الواضح لذلك حسن إدارة الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا فقد تم الحفاظ على الاستقرار واستعادة الثقة في السوق الماليزى وتحسين الموقف المالي الخارجي.

٥- الرؤية المستقبلية: تمتلك ماليزيا رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال حتى الآن واستعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحادي والعشرين من خلال التخطيط لماليزيا حتى عام ٢٠٢٠م من خلال تحديث وتطوير أساليب الحياة اليومية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٦- التركيز على البعد الاجتماعي : ففي ظل التقدم الصناعي والتطور الاقتصادي تم التركيز على الأبعاد الاجتماعية للتنمية في إطار رؤية ترتبط بالمتغيرات العالمية والمحلية على حد سواء واتباع أساليب وآليات متعددة لسياسة الرعاية الاجتماعية[٢٦١]

الدروس المستفادة من التجربة الماليزية:

١- الاهتمام بالقيم الدينية التي حض عليها الإسلام في المجال الاقتصادي وتطبيق نظم ديموقراطية تحترم حقوق الإنسان.

٢- الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق ذلك إلا في ظل استقرار سياسي اجتماعي .

([261]) Kim Dong Sung, Social Welfare Policy in the East Asian and Latin American Nics: A comparative Study of Social Welfare, University of Maryland, 1996, P 350.

٣- الاستفادة من التكتلات الإقليمية بما يؤدى إلى قوة واستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولي.

٤- التنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشرى.

٥- توزيع التنمية على جميع أركان الدولة، لأن التركيز على مناطق معينة يؤدى إلى الكثير من المشكلات مثل التكدس السكاني والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية وسوء توزيع الدخل.

(٢) تونس Tunisia

تقع تونس في شمال غرب القارة الإفريقية، وتبلغ مساحتها حوالي (١٦٣٦١٠) كم٢ يبلغ عدد سكانها حوالي ١٠ مليون نسمة وقد حصلت على استقلالها عن فرنسا في ٢٠ مارس ١٩٥٦ م وأعلن النظام الجمهوري فيها في ٢٥ يوليه ١٩٥٧. [٢٦٢]

أما بالنسبة لسياسة الرعاية الاجتماعية في تونس، فالملاحظ أن تونس قد حققت نتائج جيدة في مجال الخدمات الاجتماعية نتيجة اتباع سياسة رعاية اجتماعية تستهدف إعادة توزيع الثروات بين فئات المجتمع وزيادة الاستثمار في مجال تنمية الموارد البشرية، ويمكن تتبع سياسة الرعاية الاجتماعية في تونس من خلال المراحل التالية: [٢٦٣]

أ- المرحلة الأولى من عام ١٩٥٦ م حتى عام ١٩٦٩م.

ارتبطت سياسة الرعاية الاجتماعية خلال هذه الفترة بالتخطيط المركزى القائم على برامج اجتماعية تسعى إلى تحقيق تكافؤ الفرص وتقرير الرخاء الاجتماعي حيث سعت الدولة إلى تجميع رؤوس الأموال في إطار نموذج اشتراكى للتنمية، وإلى تعبئة الموارد من اجل خدمات البنية الأساسية اللازمة للتصنيع، وفى نفس الوقت تم التركيز على رأس المال البشرى من خلال الاهتمام بخدمات الصحة والتعليم واعتماد شعار" الإنسان هو لب المسعى الاقتصادي" وقد أدت هذه الخطوات إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتأكيد حق الجميع في الرعاية الصحية والتعليم والمسكن والعمل واستحداث نظام للضمان الاجتماعي يشمل جميع العالمين ومكافحة البطالة وإعادة ترتيب نظام التعليم حسب النموذج الفرنسي.

([٢٦٢]) محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب: الحكم المحلى في الوطن العربي واتجاهات التطوير، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٥م ، ص ٢٧٧ .

([٢٦٣]) الأمم المتحدة ، التنمية الاقتصادية لغرب آسيا: قضايا محورية متصلة بالسياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره ص ص ٢٢ – ٢٤ .

ب- المرحلة الثانية من عام ١٩٧٠ م حتى عام ١٩٨٦م :

توجهت تونس خلال هذه الفترة نحو سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق بعد إخفاق نموذج التخطيط المركزي مما أدى إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة وتميزت هذه المرحلة بالاتجاه نحو القطاع الخاص بوصفه محركاً للتنمية، وأصبحت الدولة تؤدى دور الراعي لنمو المبادرات الخاصة وإصدار التشريعات اللازمة لذلك، وركزت سياسة الرعاية الاجتماعية على زيادة فرص العمل والتنمية الريفية والقضاء على الفقر.

المرحلة الثالثة: من عام ١٩٨٧ م حتى الآن :

سعت تونس إلى معالجة أزمتها الاقتصادية من خلال اتباع سياسة الخصخصة، ووقعت تونس بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برنامجاً لإعادة الهيكلة الاقتصادية وتضمن ذلك إجراءات تصحيح وضع العملة ورفع حماية الدولة لتقرير القدرة التنافسية وخصخصة مؤسسات القطاع العام وإصلاح النظام الضريبي وركزت سياسة الرعاية الاجتماعية على تقديم المساعدة لأكثر الفئات الاجتماعية حرماناً وإعادة النظر في دعم السلع الاستهلاكية وضمان مشاركة المواطنين في الإنفاق الاجتماعي.

ومن أهم التطورات التي أثرت على سياسة الرعاية الاجتماعية في هذه الفترة اتفاق الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوربى في عام ١٩٩٥م وانضمام تونس إلى منظمة التجارة الحرة في عام ١٩٩٨م وبالتالى دخلت تونس مرحلة جديدة من مراحل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن أهم الخطوات التي تم اتخاذها على المستوى الاجتماعي إعادة تأهيل الموارد البشرية وإصلاح نظام التعليم وإصدار قانون التكوين المهني، كما اهتمت ببرامج سياسة الرعاية الاجتماعية والبحث عن مصادر جديدة لتمويل برامج القضاء على الفقر، وتعزيز روح التضامن الاجتماعي. [٢٦٤]

يتضح من التطور التاريخي لسياسة الرعاية الاجتماعية تغير دور الدولة ووظيفتها فبعد أن كانت تقوم بدور رئيسي في ظل التخطيط المركزي في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، تم تقليص دور الدولة في ظل التوجه نحو الليبرالية الاقتصادية فقد تم تخفيض برامج المساعدة الذي يشمل الرعاية الصحية والتعليم إلا أن دعم السلع الاستهلاكية الرئيسية ظل قائماً أما بالنسبة للهيئات المعنية بتخطيط وتنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية هى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذى يقوم بدراسة المسائل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، ووزارة الشئون الاجتماعية التي تؤدى دوراً مركزياً في صياغة السياسة وتطبيقها ولاسيما فيما يتعلق بالعمل والضمان الاجتماعي

([٢٦٤]) خالد فياض: النخبة السياسية في تونس(١٩٨٧ – ١٩٩٥) ، بحث منشور في المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١١ – ٣ نوفمبر ١٩٩٥ م ص ٢٩٦ .

والرعاية الاجتماعية ووزارة التكوين المهنى والتشغيل التي تهدف إلى تحقيق التنمية من خلال النهوض بالعمال والتحكم بالبطالة.

- الدروس المستفادة من التجربة التونسية.

حققت تونس نتائج اجتماعية جيدة بفضل سياسة اجتماعية تستهدف إعادة توزيع الثروات والاستثمار في تنمية الموارد البشرية، ولذلك يمكن الاستفادة من التجربة التونسية فيما يلي :

١- تطوير الجهاز الحكومى وإنشاء مؤسسات جديدة لتقديم الخدمات الاجتماعية.

٢- منح المرأة حقوق المواطنة الكاملة وتعزيز مشاركتها في عملية التنمية واتخاذ القرارات العامة.

٣- التركيز على تقديم حلول ايجابية للمشكلات الاجتماعية مثل معالجة الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي.

٤- الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال اتفاق الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوربي ومع العمل على مواجهة تحديات المنافسة الخارجية وتقرير التماسك الاجتماعي.

٥- العمل على استقلال القرار المحلى ووضع برامج إقليمية هدفها تقديم الخدمات بكفاءة وجودة عالية، والعمل على تخفيف الفقر من خلال استخدام آليات جديدة للتنمية الاجتماعية.

(٣) كندا

تقع كندا في شمال قارة أمريكا الشمالية، وتبلغ مساحتها(١٥٢١٣)كم٢ ويسود كندا نظام الحكم الملكي على أساس أنها ترتبط باتحاد مع بريطانيا منذ عام ١٩٥٣م، وتتركز السلطة التنفيذية في مجلس الوزراء الذى يرأسه زعيم الأغلبية، في حين تتركز السلطة التشريعية في مجلسين أحدهما منتخب وهو مجلس العموم والآخر معين وهو مجلس الشيوخ، ومن أهم الأحزاب السياسية في كندا هو الحزب المحافظ ، والحزب الليبرالى والحزب الديموقراطي الجديد [٢٦٥]

أما بالنسبة لسياسة الرعاية الاجتماعية في كندا نجد أن الحكومة نموذج دولة الرعاية، وعلى ذلك فقد قامت الحكومة بتقديم مجموعة من البرامج الاجتماعية الشاملة التي تهدف إلى تقرير التماسك الاجتماعي والمساواة والاندماج الاجتماعي وجعل السياسات الاجتماعية تستجيب للمطالب المتعلقة بإقامة مجتمع عادل والعمل على توسيع نظام الضمان الاجتماعي.

وتعد فترة الستينيات والسبعينيات العصر الذهبي لدولة الرعاية في كندا فخلال هذه الفترة تم اتخاذ عدد من المبادرات الهامة مثل التوسع الكبير في التعليم وإجراء إصلاحات واسعة النطاق في مجال الصحة وضمان الدخل للمسنين واعتمدت سياسة فعالة في مجال العمل أسندت إلى الحكومة دوراً أكثر فعالية في خدمات التكيف مع متطلبات سوق العمل بما في ذلك

([٢٦٥]) حسن نافعه، معجم النظم السياسية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١م ص ص ٨١ – ٨٢ .

تقديم المشورة والتدريب إضافة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية للمجتمعات المحلية بالإضافة إلى أنه جرى التوسع في نظام التأمين ضد البطالة[٢٦٦].

وفى فترة الثمانينيات تبنت كندا سياسات الليبرالية الجديدة وبالتالي التحول إلى القطاع الخاص والمنافسة الاقتصادية مما أحدث تغيرات هامة في سياسة الرعاية الاجتماعية فقد أجريت تغيرات في نظام الرعاية الصحية والإعانات المخصصة لإعالة الأطفال والتعليم الابتدائي والثانوي ونظام التقاعد وإجراء تعديلات على نظام تمويل البرامج الصحية والاجتماعية مما كان له تأثير هام على شبكة الأمان الاجتماعي، كل هذا أدى إلى تغيير الطابع المركزي لدولة الرعاية ونقل معظم سلطات الحكومة فيما يخص شبكة الأمان إلى الأقاليم والمحليات.

الدروس المستفادة من التجربة الكندية

١- التأكيد على حقوق الإنسان والمواطنة والمساواة الاجتماعية وإتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة بصورة مباشرة في عملية صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية.

٢- إعادة هيكلة برامج سياسة الرعاية الاجتماعية حتى تتوافق مع أيديولوجية المجتمع الجيدة والاندماج في الاقتصاد العالمى.

٣- التركيز على برامج الرعاية الاجتماعية التي لا تهتم بتوفير الدعم المادي وإنما التي تهتم بالتدريب والتأهيل .

٤- العمل على إشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية، حيث قامت الحكومة بإشراك أصحاب الأعمال والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المحلى في صياغة وتنفيذ البرامج والخدمات الاجتماعية.

(١) جمهورية مصر العربية :

يمكن تتبع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر من خلال المراحل التالية:

(أ) مرحلة سيادة النظام الاشتراكي (١٩٥٢م – ١٩٧٠ م).

لعل أهم ما يميز هذه المرحلة هو سيطرة الدولة على العملية التنموية برمتها، فقد تم وضع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في إطار المركزية الحكومية، وقد شهدت هذه المرحلة العديد من الأحداث التي أثرت في سياسة الرعاية الاجتماعية من أهمها[٢٦٧].

١- قامت قوانين الإصلاح الزراعي بداية من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ م وحتى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بدور أساسي في نقل مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية لصالح الطبقة الوسطى ضد مصالح البرجوازية مما أدى إلى تغير البناء الطبقي للمجتمع المصري.

([٢٦٦]) اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربى آسيا : قضايا محورية متصلة بالسياسة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣ – ٦ .

([٢٦٧]) أنور عطية العدل: **التخطيط للتقدم الاجتماعي** ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧م ، ص ص ٢٠٧ – ٢٠٨ .

٢- كان لصدور قوانين التأميم وقيام القطاع العام بالدور الأساسي في سيطرة الدولة على القطاع الاقتصادي وهذا مكن الحكومة من السيطرة على القطاعات الإنتاجية والخدمية.

٣- أدى التوسع في التعليم ورفع شعار مجانية التعليم إلى تأهيل أبناء الطبقة الوسطى لكى تتولى إدارة المجتمع كما أدى تبنى سياسات الحكومة للتوظيف إلى تضاعف البناء البيروقراطى للدولة.

٤- تبنت الحكومة التخطيط المركزى بصدور القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ م بإنشاء لجنة التخطيط ثم إنشاء المجلس الأعلى للتخطيط ثم وزارة التخطيط وتم تنفيذ الخطة الخمسية الأولى والتي بدأت من ٦٠ / ١٩٦١ م وحتى ٦٤/ ١٩٦٥م وقد روعي في أهداف الخطة الخمسية الأولى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الاجتماعية والتي تشمل التعليم والصحة والرعاية الأسرية والاجتماعية ورعاية الشباب.

ويمكن أن نشير بإيجاز لأهم التحولات التي انتابت سياسة الرعاية الاجتماعية في هذه الفترة فيما يلي[٢٦٨]:

١- الاعتراف الصريح من قبل الدولة بضرورة أن تتاح الخدمات الاجتماعية للمواطنين في ضوء الحاجة إليها.

٢- التأكيد على العلاقة بين تقديم الخدمات وارتفاع الكفاية الإنتاجية كمقدمات لتحقيق التنمية الاقتصادية مما أدى إلى التوسع في خدمات الرعاية الاجتماعية لتصل إلى جميع أفراد المجتمع.

٣- التأكيد على أن خدمات الرعاية الاجتماعية مطلب حيوي وضروري لاستمرار المجتمع الذي يسعى نحو الاستقرار والتقدم وتحسين مستوى المعيشة وعلى أنها ليست لوناً من الإحسان أو الصدقة.

٤- الأخذ بمبدأ تدخل الدولة عن طريق رسم السياسات والخطط وتنفيذها كمنهج أساسي لتوفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين.

ويلاحظ مما سبق أن هذه المرحلة تميزت بتحمل الحكومة مسئولية الرعاية الاجتماعية عن طريق قيامها بالعديد من المشروعات التنموية في الريف والحضر على حد سواء ويرجع ذلك إلى أن الايديولوجية التي تبنتها القيادة السياسية هي الايديولوجية الاشتراكية التي تقوم على التخطيط المركزي والدور الهام للدولة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

المرحلة الثانية: مرحلة الانفتاح الاقتصادي من (١٩٧١م – ١٩٨٠م)

([٢٦٨]) نهلة عبد الرحيم: الآثار الاجتماعية لتخصيصية خدمات الرعاية الاجتماعية على إشباع حاجات الفقراء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٨ م ، ص ٨٣ .

بعد تولى الرئيس السادات السلطة تغيرت التوجهات الاقتصادية والسياسية التي كانت سائدة في الحقبة الناصرية، فعلى الصعيد الاقتصادي تم الانتقال من الاقتصاد الموجه القائم على التخطيط المركزي إلى صيغة الانفتاح الاقتصادي وعلى الصعيد السياسي تم الانتقال من صيغة التنظيم الواحد إلى صيغة التعددية السياسية.

وفى ضوء ذلك اتجهت الدولة إلى التوسع في الاقتراض من الخارج تحت ضغط الأزمة الاقتصادية في الداخل وتم فتح الأسواق لقبول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وصدر قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ م ثم عدلت بعض أحكامه بمقتضى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧م بهدف إزالة العقبات التي تحد من حرية انطلاق رؤوس الأموال العربية والأجنبية والوطنية. [٢٦٩]

ويلاحظ أن هذه التوجهات قد أثرت على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولعل أهمها ما يلى[٢٧٠]:

١- شهدت فترة الانفتاح الاقتصادي انحيازاً واضحاً للطبقة الرأسمالية بشرائحها المختلفة في مقابل إهمال الطبقة العاملة، ويتضح ذلك في الاعتصامات العمالية بالمصانع .

٢- وقوع الاقتصاد المصري تحت سيطرة النظام الرأسمالي والاحتكارات الأجنبية مما أثر على أصحاب الدخول المحدودة.

٣- اتجهت الاستثمارات نحو الأنشطة الاستهلاكية سريعة الربح مما أدى إلى تفاقم مشكلات البطالة والتضخم وتدنى مستويات المعيشة وعدم إشباع الحاجات الأساسية لقطاعات عريضة من المواطنين.

٤- كان للانفتاح الاقتصادي انعكاساته السلبية على منظومة القيم حيث ظهرت قيم جديدة تتعلق بالكسب السريع والمضاربة.

يتضح مما سبق أن هذه المرحلة تميزت بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما أدى إلى تغير في أنماط الإنتاج والاستهلاك، ولم يستفد من هذه الفترة حيث جاءت في صالح السماسرة والمضاربين ووكلاء رأس المال الأجنبي وكبار التجار. [٢٧١]

(ب) المرحلة الثالثة: مرحلة الإصلاح الاقتصادي من (١٩٨١ – حتى الآن)

شهد المجتمع المصري خلال فترة الثمانينيات العديد من المشكلات التي شكلت مجموعة من التحديات أمام تطور دور الدولة في تحقيق سياسة الرعاية الاجتماعية وبالتالي توفير الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع، ومن أهم هذه المشكلات التضخم والركود الاقتصادي ومشكلة البطالة

([٢٦٩]) محمود محمد محمود وآخرون: تنمية المجتمع "رؤية معاصرة" ، الفيوم، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٣م، ص ٣١٠

([٢٧٠]) شحاتة صيام: التصنيع والبناء الطبقي في مصر(١٩٣٠ – ١٩٨٠) "تحليل بنائى تاريخي". ب ن ، ١٩٩١م، ص ص ٢٣٣ – ٢٣٥ .

([٢٧١]) محمود محمد محمود وآخرون : تنمية المجتمع رؤية معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٣ .

التي انتشرت على نطاق واسع وتضاؤل الموارد المالية اللازمة للإنفاق على الخدمات الاجتماعية مع الاتجاه لتخفيض هذه الخدمات بالإضافة إلى الفجوة بين الموارد والإنفاق العام فتبنت الدولة سياسة الإصلاح الاقتصادي[٢٧٢] حيث أصبح الاتجاه الرئيسي نحو التخصصية والعمل على التخلص التدريجي من تدخل الدولة والقطاع العام مع الاحتفاظ بالحدود الدنيا من الرقابة والاستمرار في دعم بعض السلع الضرورية للطبقات الفقيرة. [٢٧٣]

وقد بدأت إجراءات تنفيذ برنامج التخصصية [٢٧٤]* في مصر بصدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١م والذي سمي بقانون قطاع الأعمال العام والذي أدى إلى إعادة تشكيل القطاع العام وذلك بناءاً على توصيات كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي للدولة أملاً في إقاله الاقتصاد من عثرته وإعانة الدولة على مواجهة مديونياتها الخارجية فضلاً عن مسئولياتها الداخلية[٢٧٥] وقد تضمنت هذه التوصيات ما يلى :

١- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإفساح المجال للقطاع الخاص.

٢- تقليص الإنفاق الحكومى على المشاريع الاجتماعية والخدمية.

٣- خصخصة المرافق العامة الحكومية وزيادة أسعار الخدمات العامة.

٤- إلغاء القيود على حرية التجارة والاستثمار الخارجي والداخلي والأسواق بصفة عامة.

٥- إلغاء الدعم الحكومى عن السلع والخدمات تدريجياً.

وفى ظل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وتخلت الدولة عن التخطيط المركزى وأصبحت تعتمد بصورة اكبر على القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ الخدمات الاجتماعية وتعدد الجهات التي تشارك في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، وتم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية للمساعدة في تحمل أعباء الإصلاح الاقتصادي عن طريق إعداد وتنفيذ مشروعات لزيادة فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة وبالإضافة إلى محاولة وضع برامج تعويضية للفئات محدودة الدخل التي سوف تتأثر ببرامج الإصلاح الاقتصادي[٢٧٦].

([٢٧٢]) منظمة العمل العربى، مرجع سبق ذكره، ص ٥.

([٢٧٣]) جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية، تقرير الميزانية السنوية للدولة ، ١٩٩٤م ، ص ٣١٥ .

([٢٧٤]) مصطفى بهجت عبد المتعال: الخصخصة " معايير ومحازير" في (سيد يس عامر : الادارة وتحديات التغير)، مركز وايد سيرفيس للاستشارات والتطوير الإدارى، القاهرة، ٢٠٠١ م ، ص ٣٠٦

([٢٧٥])* تشير التخصصية أو الخصخصة إلى أنها إحدى سياسات التحرر الاقتصادي التي تعمل على تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة سواء بالإدارة أو الملكية وإزالة العوائق التي تعترض نمو الرسمالية الخاصة .

–انظر: ايهاب ابراهيم الدسوقى: التخصيصية والاصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٥م ، ص ٢٢٣

([٢٧٦]) التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: منطقة الاسكوا" خمسة وعشرون عاماً" التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تقرير الأمم المتحدة، نيويورك ، ١٩٩٩م ، ص ١٨ .

ولما كانت التخصيصية تتضمن تصفية نظام الرعاية الاجتماعية عن طريق تحويل الجزء الأكبر والأكثر أهمية من خدماته إلى النظام الاقتصادي والإبقاء على القليل من هذه الخدمات ليقدمها القطاع التطوعى والخاص أو يقوم النظام الأسري ليعمل كشبكة أمان لحماية المواطنين من السقوط في مشكلات الفقر[٢٧٧]، فقد تأثرت سياسة الرعاية الاجتماعية في مصر على مختلف مستوياتها، ويمكن أن نشير بإيجاز لأهم التحديات التي تواجه سياسة الرعاية الاجتماعية فيما يلى :

١- في ظل الخصخصة سوف يقتصر دور الدولة على مشروعات البنية الأساسية والأنشطة ذات العائد الاجتماعي التي لا يقبل عليها القطاع الخاص وبالتالى فقد تحول دور الدولة في تخطيط وتنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية إلى التوجيه والمراقبة.

٢- لسياسات الإصلاح الاقتصادي أضرار وآثار سلبية على شرائح وقطاعات عريضة من المواطنين اقتصادياً واجتماعياً، الأمر الذى يتطلب المراجعة المستمرة لسياسات الرعاية الاجتماعية وتصحيح مساراتها لحماية الفقراء ومحدودي الدخل والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ودعم السياسات التعليمية والصحية والخدمات المرتبطة بالتنمية البشرية. [٢٧٨]

٣- باتباع الدولة لسياسات الإصلاح الاقتصادي فقد حدث تغير في أيديولوجية المجتمع إلى النظام الرأسمالى مما أثر على سياسة الرعاية الاجتماعية في كل مراحلها بداية من تحديد الأهداف العامة التي يتم على أساسها صياغة برامج الخدمات الاجتماعية وكيفية تمويلها والمستفيدين منها.

٤- لقد ظل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لفترة طويلة تقوم بدور المنقذ لسياسات الرعاية الاجتماعية في ظل التخطيط المركزى دون مشاركة حقيقية في صياغة واتخاذ القرارات المرتبطة بسياسة الرعاية الاجتماعية إلا أن سياسات الإصلاح الاقتصادي وانسحاب دور الدولة والمؤسسات الحكومية قد أوجدت أدواراً ومسئوليات جديدة للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في صنع وتنفيذ السياسات الاجتماعية[٢٧٩].

ويفهم مما سبق أن المجتمع المصرى يشهد حالياً تحولاً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في ظل تبنى سياسات الإصلاح الاقتصادي، مما يعنى أن الدولة لم تعد مسئولة مسئولية كاملة عن تحمل أعباء التنمية وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية، مما يتطلب ضرورة

([٢٧٧]) رئاسة الجمهورية: المجالس القومية المتخصصة، دراسات وتوصيات المجالس القومية المتخصصة في مجالات العمل الوطنى، ٢٠٠٢ ،م ، ص ١٨٨ .

([٢٧٨]) أحمد وفاء زيتون: تخصيصية الخدمات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره،ص

([٢٧٩]) مسعد رضوان عبد الحميد، عطية حسين افندى: نحو منظومة متكاملة لتطوير أداء المنظمات غير الحكومية العربية ورقة عمل مقدمه لمؤتمر" الاتجاهات المعاصرة في إدارة مؤسسات المجتمع المدنى في الوطن العربى" القاهرة، ٦ – ٨ مارس، ٢٠٠٤ م ، ص ٣ .

أن يقوم كلٌ من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بدورهم في مواجهة الآثار السلبية لهذا التحول خاصة فيما يتعلق بمعالجة ظاهرة البطالة والفقر والتعليم والصحة.

استنتاجات عامة حول سياسة الرعاية الاجتماعية في الدول السابقة:

بعد عرض أمثله لسياسات الرعاية الاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة يمكن استنتاج بعض النتائج الهامة فيما يلى :

١- منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ التوسع في تدخل الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية وتحملت الدولة مسئولية توفير الخدمات الاجتماعية، مما أدى إلى سيادة نموذج " دولة الرعاية" وتولت الحكومة مسئولية صنع وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية.

٢- ومع توافر عوامل سياسية واقتصادية وتدهور كفاءة المؤسسات العامة والتي أصبحت عبئاً على الدولة، الأمر الذي دعى هذه الدول إلى التوجه نحو تخصيصية الخدمات الاجتماعية، مما أدى إلى قيام القطاع الخاص بدور هام في تقديم الخدمات الاجتماعية.

٣- ومع سيادة الفكر الرأسمالى وتزايد تضخم الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية العالمية وتراجع دور الدولة في القيام بوظائفها أصبح القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى تقوم بدور الشريك في صنع وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية.

٤- هذه الدول قد قطعت شوطاً كبيراً في مجال سياسة الرعاية الاجتماعية وقامت بإصلاحات وإعادة هيكلة لقطاع الخدمات الاجتماعية أكثر من مرة بما يتوافق مع المستجدات التي مرت بها هذه الدول.

---

(٢٨٠) * وقع اختيار الباحث على هذه الدول لأنها من الدول التي حققت إصلاحات إيجابية في سياسات الرعاية الاجتماعية بجانب تقدمها الاقتصادي في الفترة الأخيرة، كما أن هذه الدول قامت بإجراء هذه الإصلاحات في أوقات متقاربة مع مصر بعد حصولها على الاستقلال (كندا ١٩٥٣ – تونس ١٩٥٦ – ماليزيا ١٩٥٧) مما يسهل الاستفادة من تجاربها في مجال سياسة الرعاية الاجتماعية في المجتمع المصرى .

خاتمة

تناول الفصل السابق أهم ملامح سياسة الرعاية الاجتماعية في نماذج للدول المتقدمة والنامية، حيث اتضح أن هذه الدول قد وصلت بها سياسات الرعاية الاجتماعية إلى مراحل متقدمة بهدف تحقيق رفاهية أفراد المجتمع حيث قامت هذه الدول بإجراء إصلاحات جذرية في سياسات الرعاية الاجتماعية أكثر من مرة في ضوء الظروف العالمية التي صاحبت هذه الإصلاحات ، وعلى ذلك فإن الضرورة تتطلب من صانعي سياسة الرعاية الاجتماعية في مصر مراعاة هذه الظروف العالمية الراهنة مع تبنى أيدولوجية تناسب خصوصية مجتمعنا الأمر الذي يؤدى إلى وجود سياسة رعاية اجتماعية تواجه المشكلات الاجتماعية وتحقق الاستقرار والأمن الاجتماعي لأفراد المجتمع.

الفصل الخامس

بناء القوة وصنع سياسة الرعاية الاجتماعية

تمهيد .

أولاً: نماذج صنع سياسة الرعاية الاجتماعية .

ثانياً: بناء القوة ومراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية .

ثالثاً: المشتركون في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية .

رابعاً: مشكلات صنع سياسة الرعاية الاجتماعية .

خامساً: سياسات الرعاية الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الراهنة.

أ) الطريق الثالث وسياسة الرعاية الاجتماعية.

ب) العولمة وسياسات الرعاية الاجتماعية.

تمهيد:

تمثل عملية صنع سياسة الرعاية الاجتماعية الناتج النهائي للتفاعل والمشاركة بين كافة مؤسسات المجتمع الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وبناء القوة في المجتمع، حيث يؤثر بناء القوة في تحديد قضايا وأهداف سياسة الرعاية الاجتماعية واتخاذ القرارات وتنفيذها وتقويم نتائجها المتوقعة.

ووفقاً لذلك فقد جاء الفصل الراهن ليطرح قضية بناء القوة وصنع سياسة الرعاية الاجتماعية حيث عرض الباحث لأهم نماذج صنع سياسة الرعاية الاجتماعية المختلفة سواء العربية أو الأجنبية، ثم خلص الباحث إلى نموذج مقترح لصنع سياسة الرعاية الاجتماعية وتوضح علاقة بناء القوة بمراحل هذا النموذج، ثم عرض الباحث لأهم المشكلات التي تواجه صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، ثم عرض الباحث للمشتركين في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، واختتم الباحث هذا الفصل بعرض صنع سياسة الرعاية الاجتماعية في ضوء المتغيرات العالمية الراهنة.

أولاً : نماذج صنع سياسة الرعاية الاجتماعية:

تركز نماذج صنع سياسة الرعاية الاجتماعية على كيفية صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية من خلال مراحل وخطوات مستمرة ومترابطة تبدأ بالتحديد الدقيق للقضايا والحاجات المجتمعية وصولاً لتحديد الأهداف العامة ثم صياغة السياسية الاجتماعية وتنفيذها وتقويم نتائجها للتوصل لسياسات جديدة أو تعديل السياسات القائمة. ووفقاً لذلك فقد تعددت نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ومن أهم هذه النماذج ما يلى[٢٨١]:

١- نموذج الصفوة Elite Model

يؤكد هذا النموذج على أن سياسات الرعاية الاجتماعية لا تعكس مطالب الجماهير وإنما توضع لتحمى مصالح الصفوة الحاكمة، وأن أي تعديل أو تغيير في سياسات الرعاية الاجتماعية يجب أن يأتي عن طريق الصفوة الحاكمة، ويستبعد هذا النموذج دور الجماهير باعتباره يسهل التأثير عليها من قبل الصفوة الحاكمة.[٢٨٢]

وأن نموذج الصفوة لا يعنى بالضرورة أن تأتى سياسات الرعاية الاجتماعية ضد مصالح الجماهير، ولا ضد رفاهيتها وإنما يعطى أهمية كبرى للصفوة الحاكمة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية باعتبارها تمتلك الخبرة والمهارة والتخصص الإدارى، بحيث تكون قادرة على التعبير عن مصالحها ومصالح الجماهير معاً. وهذا النموذج قد يصلح لبعض مجتمعات العالم الثالث التي تسيطر عليها الصفوة العسكرية أو الاقتصادية، ولا تعطى أي دور للجماهير في المشاركة من خلال الأحزاب السياسية أو المنظمات غير الحكومية.

---

(٢٨١) طلعت مصطفى السروجى: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، القاهرة، دار الفكر العربى ، ٢٠٠٤ م، ص ٢١٩

(٢٨٢) فهمى خليفة الفهراوى: السياسة العامة" منظور كلى في البنية والتحليل" عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١م، ص ١٧٢ .

٢- **النموذج المؤسسي: Institutional Model**

تصنع سياسة الرعاية الاجتماعية وفق هذا النموذج من خلال المؤسسات الحكومية (المؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية) والتي بدورها تكون مسئولة عن اعتماد هذه السياسة وتنفيذها وفرضها بشكل رسمي على المجتمع، ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات الحكومية تمتلك ثلاث مميزات هامة وضرورية لصنع سياسة الرعاية الاجتماعية وهى الشرعية Legitimacy والشمولية أو العمومية Universality والفرض أو الإجبار Coercion [٢٨٣]

يتميز هذا النموذج بأنه اقرب إلى الواقع حيث يعكس العلاقة بين صنع سياسة الرعاية الاجتماعية والمؤسسات الحكومية والتي تأخذ على عاتقها النصيب الأكبر من اعتماد السياسة وتطبيقها وتقويمها.

٣- **نموذج الأنساق Systems Model :**

ينظر هذا النموذج لسياسة الرعاية الاجتماعية بوصفها نسقاً كلياً له مدخلاته وعملياته التحويلية ومخرجاته ويتميز بالدينامية، وتمثل مدخلات هذا النسق الحاجات الاجتماعية بينما تمثل العلميات التحويلية العمليات التفاعلية الخاصة بصنع السياسة والتي تقوم بها المؤسسات الحكومية والأهلية بينما تمثل المخرجات البرامج والمشروعات الخاصة بالرعاية الاجتماعية.

٤- **نموذج جماعات المصالح Interset Group Model**

ينظر هذا النموذج إلى السياسة على إنها نتاج التفاعل والصراع بين جماعات المصالح الموجودة في المجتمع من خلال الوصول إلى حلول وسط وتوازنات بين مصالح هذه الجماعات[٢٨٤]، وبالتالى فإن جوهر صنع سياسة الرعاية الاجتماعية يتركز على عملية التفاعل والصراع بين جماعات المصالح التي تشكل بدورها النظام الاجتماعي ككل، حيث تتباين المصالح لهذه الجماعات وبالتالى تسعى كل جماعة إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب والامتيازات ومن ثم تحاول الضغط على السلطات الحكومية أثناء عمليات صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

٥- **نموذج العامل الرشيد Rational Actor Model**

ينظر هذا النموذج إلى عمليات صنع سياسة الرعاية الاجتماعية على أنها عمليات منطقية ورشيدة تستهدف تحقيق الكفاية مما يتطلب ضرورة حساب معدل التكاليف إلى العائد، وبالتالي يشترك في عمليات صنع سياسة الرعاية الاجتماعية المؤسسات الحكومية ومؤسسات

([٢٨٣]) المرجع السابق: ص ١٨٣

([٢٨٤]) السيد عليوه: صنع القرار السياسى في منظمات الإدارة العامة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧م، ص ٩١ .

المجتمع المدني ورجال الأعمال وجماعات المصالح لصنع سياسة رعاية اجتماعية على درجة عالية من الكفاءة.

٦- نموذج العامل الإداري: Administrative Actor Model

حيث تقوم المنظمات المحلية بتحديد المشكلات المحلية وإجراء المسوح الاجتماعية وتزويد صانعي القرارات بالمعلومات وقد تُشكل هذه المنظمات فيما بينها جماعات ضغط داخل الأجهزة التشريعية والتنفيذية وتؤثر على صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

٧- نموذج المساومة والتفاوض: Bargaining and Negotiation

ويقوم هذا النموذج على ضرورة إنشاء منظمات للحماية من استغلال جماعات المصالح إثناء صنع سياسة الرعاية الاجتماعية بحيث تحافظ هذه المنظمات على الحياة الخاصة والعامة وغالباً ما يحدث تفاوض بين جماعات المصالح وهذه المنظمات.

٨- النموذج التدريجى:

ينظر هذا النموذج لسياسة الرعاية الاجتماعية على أنها استمرار للأنشطة الحكومية السابقة مع بعض التعديلات الجزئية التي تتم بصورة تدريجية، وهذا النموذج يستند على ضرورة الاستفادة من عنصر الشرعية والاستمرارية في السياسات السابقة مع قيام المؤسسات الحكومية بتعديلها بما يتناسب مع الظروف الحالية[٢٨٥]، وهذا يعنى أن سياسة الرعاية الاجتماعية هى السياسة التي تصنعها الحكومة مع بعض التعديلات التدريجية عليها بما يتلاءم مع ظروف المجتمع.

٩- نموذج دراسة الحالة:

يقوم هذا النموذج على فكرة إجراء الدراسة التحليلية لكل مشكلة أو قضية على حده، ومن خلال هذه الدراسة يتم التوصل إلى صياغة وصنع القرارات المناسبة لسياسة الرعاية الاجتماعية، ويشترك في إجراء هذه الدراسة المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية.

١٠- نموذج " ألن ولكر Alan Walker

يذهب إلى أن هناك ثلاث مراحل مترابطة لصنع سياسة الرعاية الاجتماعية تتضمن[٢٨٦]:

أ- مرحلة وضع السياسة : وتتضمن بناء السياسة الاجتماعية وتعديلها ، وتحديد الأولويات الاستراتيجية والتوصل إلى السياسات والخطط البديلة.

([٢٨٥]) المرجع السابق، ص ٩٣ .

([٢٨٦]) فؤاد حسين حسن: السياسة الاجتماعية في مصر " دراسة حالة بالتطبيق على وزارة الشئون الاجتماعية" جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩١م ، ص ٣٧ .

ب- مرحلة تنفيذ السياسة: وتتضمن تخصيص الموارد للأغراض المختلفة للسياسة وهذا يتم على مستوى الأهداف القومية بين مختلف البرامج والمشروعات بالإضافة إلى تحديد الأولويات.

جـ- مرحلة تقويم السياسة: وتتضمن تقويم فاعلية السياسة الاجتماعية في الممارسة والرقابة لتلافى الأخطاء، والتي تظهر عند التقويم وتستخدم نتائج التقويم في وضع سياسة جديدة أو تطوير السياسة القائمة.

- تعليق على النموذج:

اختصر هذا النموذج مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية إلى ثلاث مراحل أساسية إلا إنه لم يذكر المشاركين في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية سواء كانت مؤسسات حكومية أو أهلية.

١١- نموذج بيرلمان وجورن" Perlman & Gurin"

ويتضمن هذا النموذج خمس مراحل أساسية هى صنع السياسة الاجتماعية وهى : [٢٨٧]

أ- تعريف وتحديد المشكلة .

ب- إقامة وبناء قنوات الاتصال مع المتأثرين بالمشكلة .

ج- دراسة الحلول والتوقعات البديلة وتبنى السياسة.

د- التغذية العكسية والتقويم.

تعليق على النموذج :

يغلب على هذا النموذج الطابع العلاجي حيث يربط بين صنع سياسة الرعاية الاجتماعية ووجود مشكلة وكأن السياسة الاجتماعية لا يتم الأخذ بها إلا في حالة وجود مشكلة ، ولكن هذا النموذج أكثر وضوحاً في مراحله من النموذج السابق.

١٢- نموذج كليف الكوك " Cliff Alcock "

أوضح هذا النموذج أن صنع سياسة الرعاية الاجتماعية يمر بالمراحل التالية: [٢٨٨]

١- مرحلة تحديد المشكلة.

٢- مرحلة صياغة السياسة.

٣- تطبيق وتنفيذ السياسة.

٤- تأثير السياسة وتقويمها.

تعليق على النموذج :

يكاد يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في تركيز سياسة الرعاية الاجتماعية على المشكلات القائمة في المجتمع، مما يعطى سياسة الرعاية الاجتماعية الطابع العلاجي أو الإصلاحى، في حين أن سياسة الرعاية الاجتماعية تتضمن خطط وبرامج طويلة الأجل تستند على التخطيط للمستقبل والتنبؤ بالأوضاع المستقبلية في ضوء الأوضاع الحالية.

([٢٨٧]) ماهر أبو المعاطى على : السياسة الاجتماعية "أسس نظرية ونماذج عربية ومحلية" الفيوم، زهراء الشرق، ٢٠٠٤م، ص ٦٧.

([288]) Alcock, Cliff, al. Introducing Social pocial Policy , Prentice-Hall , 2000. P .

١٣- نموذج نيل جلبرت ، هارى سبكت: Neil Gilber & Hary Specht

يركز هذا النموذج على المراحل التالية: [٢٨٩]

أ- مرحلة تحديد المشكلة : تعتمد هذه المرحلة على تأثير القوى المختلفة في المجتمع سواء كانت القوى الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية بما يساهم في تحديد المشكلة والحاجات المرتبطة بها ومحاولة مقابلتها.

ب- مرحلة تحليل المشكلة: تركز على جمع البيانات والمعلومات عن المشكلة وطبيعة المتأثرين بها أي جمع بيانات ومعلومات إمبريقية عن المشكلة، وتحتاج هذه المرحلة إلى الاستعانة بالباحثين الاجتماعيين لإجراء البحوث والمسوح الاجتماعية .

ج- إبلاغ الجمهور (جذب الفئات المستهدفة) : وذلك باستخدام وسائل الإعلام المناسبة لهذه الفئات وتزويدهم بالمعلومات التي تساهم في تنمية الوعي لديهم.

د- صياغة أهداف السياسة: تهتم هذه المرحلة بعرض المشكلة بشكل يجذب اهتمام الفئات وثيقة الصلة بالموضوع وذلك من خلال الاجتماعات والمناقشات واقتراح الحلول من خلال توسيع نطاق المشاركة في صياغة هذه الأهداف.

هـ- بناء الشرعية والدعم العام : ويتم ذلك من خلال توفير شرعية القرارات ودعم ومساندة الفئات المستهدفة ومحاولة بناء التأييد الشعبي من أغلب أفراد المجتمع .

و- تخطيط وتصميم البرنامج: حيث تهتم بترجمة الأهداف إلى إجراءات عملية تتحدد من خلالها أساليب التنفيذ ومسئولياته والتمويل اللازم لتنفيذ البرنامج .

ز- التنفيذ والتطبيق: وفى هذه المرحلة يتم تنفيذ البرنامج الذى تم تصميمه وتوزيع الخدمات على المستفيدين.

ح- التقدير والتقويم: حيث يتم تقدير وتقويم أثر السياسة وعائدها وتستخدم نتائج التقويم لبداية صنع سياسة رعاية جديدة.

([289]) Gilbert N., & Specht H., Dimensoions of Sopcual Welfare Policy, New Jersey Prentice Hall . I.,n.c., 1974..

تعليق على النموذج:

يعتبر هذا النموذج من أهم نماذج صنع سياسة الرعاية الاجتماعية الأدوار المهنية التي يمكن القيام بها خلال هذه المراحل إلا أنه لم يوضح دور المشتركين في صنع السياسة الاجتماعية في هذه المراحل.

٧- نموذج " فايز قنديل"

يحدد المراحل الأساسية التي يتم من خلالها صنع وصياغة السياسة الاجتماعية على النحو التالي: [٢٩٠]

أ- مرحلة طرح قضايا اجتماعية للمناقشة:

حيث تبدأ صياغة السياسة الاجتماعية وفقاً لهذا النموذج من اهتمام المجتمع أو بعض فئاته بقضايا اجتماعية معينة، وهنا قد يكون الاهتمام موجه نحو حاجات تحتاج إلى الإشباع أو مشكلات اجتماعية يتأثر بها أفراد المجتمع أو بعض فئاته، ويمكن أن نطلق على هذه المرحلة مرحلة استثارة المجتمع نحو قضايا اجتماعية لها أهميتها في المجتمع.

ب- مرحلة بلورة وتحديد تلك القضايا:

وفى هذه المرحلة يتم توفير البيانات والمعلومات الحديثة والدقيقة والكافية عن تلك القضايا ويشترك في ذلك الهيئات الاجتماعية المعنية، حيث يتصاعد الاهتمام بتلك القضايا ليشغل الرأى العام والمختصين والمهنيين في المجتمع .

جـ- مرحلة الدراسة العلمية للقضايا:

وفى هذه المرحلة تتدخل قيادات الجهاز الحكومى في الدولة والأجهزة الفنية على المستوى القومى ومراكز البحث العلمى والجامعات لدراسة وتحليل تلك القضايا، حيث تعتبر الإحصاءات والتقارير والبحوث العلمية مصدراً أساسياً في تحديد معالم السياسة الاجتماعية المناسبة لمواجهة تلك القضايا.

([٢٩٠]) فايز قنديل وآخرون: الأسس النظرية للتخطيط الاجتماعي في محيط الخدمة الاجتماعية ، القاهرة، مطبعة الموسكى، ١٩٩٦م، ص ص ٣٧٠ – ٣٧٣ .

د- مرحلة تحديد الإطار العام للسياسة الاجتماعية:

وفى هذه المرحلة يتم التوصل إلى مجموعة من الأهداف الاجتماعية العامة التي يؤدى تحقيقها إلى حلول مناسبة لإشباع الحاجات ومواجهة المشكلات الاجتماعية التي تضمنتها القضايا الاجتماعية المطروحة، وتمثل هذه الأهداف الإطار العام للسياسة الاجتماعية، ويشترك في هذه المرحلة القيادات الإدارية في التنظيمات الحكومية والهيئات التشريعية وممثلوا فئات المجتمع المعنية، فضلاً عن الأكاديميين والباحثين ورجال الإعلام .

هـ- مرحلة إقرار وإصدار السياسة الاجتماعية:

فى هذه المرحلة يتم إقرار وإصدار السياسة الاجتماعية من قبل الهيئات ذات الصلاحية والسلطة في اتخاذ القرارات في الدولة، حيث تصدر هذه السياسة في صورة تشريعات وقرارات موضحة الأهداف الاجتماعية للمجتمع ومحددة لمجالات وميادين العمل الاجتماعي تجاه القضايا المراد التصدي لها وكل ذلك يتم في إطار ثقافة المجتمع وإيديولوجيته.

تعليق على النموذج :

يتميز هذا النموذج بالشمولية والترابط بين مراحله حيث لم يقتصر النموذج على توضيح مراحل صنع السياسة الاجتماعية وإنما أوضح المشتركين في كل مرحلة من هذه المراحل.

إلا أنه أهم ما يؤخذ على هذا النموذج انه يبدأ من القاعدة أى من استثارة الرأي العام وهذا لا يحدث دائماً في دول العالم الثالث حيث يتضاءل دور الجماهير في صنع السياسة الاجتماعية، كما أن مراحل هذا النموذج تتوقف عند مرحلة إقرار وإصدار السياسة الاجتماعية، وبالتالي فقد تجاهل هذا النموذج مرحلة تقدير وتقويم السياسة الاجتماعية وهى مرحلة تستهدف الوقوف على أثر السياسة الاجتماعية وبالتالي الاستفادة منه في وضع سياسات جديدة أو تعديل السياسات القائمة.

١٥- نموذج " عبد الحليم رضا عبد العال" [٢٩١]

يوضح هذا النموذج أنه يتم وضع السياسة الاجتماعية للمجتمع وفقاً للمراحل المتعاقبة التالية:

أ- في البداية توضع في الاعتبار الأيديولوجية العامة للمجتمع حيث تؤثر أيديولوجية المجتمع في مدى السماح ببرامج اجتماعية واسعة النطاق أو محدودة نسبياً كما تؤثر أيديولوجية المجتمع في مدى استعداد المجتمع للإنفاق المادى العام على برامج السياسة الاجتماعية.

([٢٩١]) عبد الحليم رضا عبد العال: السياسة الاجتماعية" ايدولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية" القاهرة ، دار المهندس، ٢٠٠٢م، ص ص ١٢ -١٣ .

ب- تقترح الأجهزة التنفيذية المركزية في الدولة الأهداف العامة للسياسة الاجتماعية وتحديد اتجاهاتها وخطواتها الرئيسة وطرحها للمناقشة العامة والعلنية في وسائل الإعلام المختلفة والتنظيمات الشعبية والنقابية والحزبية.

جـ- يقوم جهاز مكلف بالمتابعة بحصر نتائج هذه المناقشات واستخلاص مقترحات منها وإجراء التعديلات اللازمة على مشروع السياسة الاجتماعية.

د- يعرض مشروع السياسة الاجتماعية على الأجهزة التشريعية لمناقشته وإجراء التعديلات الضرورية عليه.

هـ- تصدر الجهات المختصة القوانين المنفذة للسياسة الاجتماعية.

تعليق على النموذج :

أن أهم ما يميز هذا النموذج أنه يرى السياسة الاجتماعية هى نتاج عمل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بالإضافة إلى دور التنظيمات الأهلية ووسائل الإعلام. وبالتالى فإن صنع السياسة الاجتماعية لا يقصر على الدولة فقط، إنما يشترك فيها المنظمات غير الحكومية إلا أنه يؤخذ على هذا النموذج أنه توقف عند مرحلة إصدار السياسة الاجتماعية، ولم يتطرق إلى مرحلة تقدير وتقويم السياسة الاجتماعية.

١٦- نموذج " طلعت السروجى" [٢٩٢]

يرى هذا النموذج أن صنع السياسة الاجتماعية في أى مجال من مجالاتها يتم وفقاً للمراحل التالية:

١- تحديد القضايا المجتمعية وتحليلها.

٢- تحديد أهداف سياسة الرعاية الاجتماعية.

٣- صياغة السياسة والمقارنة بين البدائل لاتخاذ القرار.

٤- ترجمة السياسة لبرامج ومشروعات.

٥- تنفيذ سياسات الرعاية وتوزيع المهام والمسئوليات.

٦- تقدير السياسة وتأثيراتها المتوقعة وتقويمها.

٧- التفكير في إعداد سياسة رعاية جديدة.

تعليق على النموذج:

يتميز هذا النموذج بالترابط بين مراحله المختلفة، حيث يبدأ بتحديد القضايا العامة وتحليلها للخروج منها بأهداف عامة للسياسة الاجتماعية ثم صياغة السياسة وترجمتها إلى برامج ومشروعات قابلة للتعديل وأخيراً تقدير وتقويم السياسة الاجتماعية واستخدام نتائج التقويم في إعداد سياسة اجتماعية جديدة إلا أن هذا النموذج ركز على مراحل صنع السياسة الاجتماعية ولم يتطرق إلى الجهات المشتركة في صنع هذه السياسة .

١٧- نموذج" حسن مصطفى حسن" [٢٩٣]

يقوم هذا النموذج على عنصرين اساسيين هما:

(أ) من حيث مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فتشمل المراحل التالية:

١- مرحلة وضع السياسة وفيها:

- تحديد القضايا والحاجات المجتمعية.
- دراسة القضايا والحاجات المجتمعية من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية.
- صياغة السياسة.

٢- مرحلة تحقيق السياسة وتشمل :

([٢٩٢]) طلعت مصطفى السروجى" نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ورعاية المسنين نموذجاً" ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمى الثالث عشر، جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ١٥ -١٦ مايو ٢٠٠٢م، ص ٦٥ .

([٢٩٣]) حسن مصطفى حسن: منظمات المجتمع المدنى كشريك في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٥م، ص ص٥٠-٥١.

- ترجمة السياسة لاستراتيجية محددة.
- ترجمة الاستراتيجية لخطة أو لعدة خطط متكاملة.
- تنفيذ الخطط من خلال الجهات المعنية حكومية أو أهلية.
- المتابعة المستمرة للتنفيذ لإجراء التعديل اللازم.

٣- مرحلة التقويم والتغذية العكسية وتتضمن:

- تقويم وتقدير سياسات الرعاية الاجتماعية.
- التغذية العكسية والتفكير في إعداد سياسة رعاية اجتماعية جديدة.

(ب) من حيث القوى المشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتتضمن

١- السلطة التنفيذية.

٢- السلطات التشريعية

٣- الأحزاب وغيرها من جماعات الضغط والمصالح (منظمات المجتمع المدنى)

٤- جماعات الصفوة .

٥- المواطنون .

تعليق على النموذج :

يعد هذا النموذج من أكثر النماذج شمولاً، حيث لم يركز فقط على مراحل صنع السياسة الاجتماعية وإنما تطرق أيضاً إلى القوى المشاركة في صنع هذه السياسة إلا أنه لم يحدد الأدوار التي يمكن أن تقوم بها هذه القوى في مراحل صنع السياسة الاجتماعية، كما أنه لم يذكر السلطات القضائية في القوى المشاركة على الرغم من الدور الهام الذى تقوم به في وضع القوانين والتشريعات التي تنظم سير سياسات الرعاية الاجتماعية

- استنتاجات عامة حول نماذج صنع سياسة الرعاية الاجتماعية:

بعد عرض نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وفى حدود اطلاع الباحث يمكن استخلاص ما يلى :

١- تلعب العوامل الخارجية دوراً هاماً في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية وخاصة الضغوط التي تمارسها الدول الغنية على الدول الفقيرة والتي قد تجعلها تتبنى سياسات معنية قد لا تتناسب مع ظروف الدول الفقيرة مثل التهديد بقطع المعونات والتهديد بغرض العقوبات الاقتصادية....الخ وهذا ما لم تتعرض له بعض هذه النماذج .

٢-توجد منظمات عالمية مثل منظمات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدنى والتي تساهم بقدر لا يمكن تجاهله عند صنع وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية وهذا ما لم تشر إليه بعض هذه النماذج.

٣- إن عملية صنع سياسة الرعاية الاجتماعية عملية معقدة ومتشابكة تتطلب التفاعل بين مختلف التخصصات وتعاون المهنيين والأكاديميين ورجال الإعلام.

٤- تتعدد وتتداخل مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، إلا أنها غالباً ما تبدأ بتحديد القضايا المجتمعية وصولاً إلى تحديد الأهداف العامة ثم وضع البرامج والمشروعات التي تحقق هذه الأهداف ثم في النهاية تقدير وتقويم هذه السياسات.

٥- يلعب بناء القوة الرسمي وغير الرسمي دوراً هاماً في معظم إن لم يكن في كل مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية مما يعطى أهمية لدراسة هذا الدور وتفعيله، مما يؤدى إلى نجاح سياسات الرعاية الاجتماعية.

وفى ضوء ما سبق حاول الدارس- مسترشداً بالنماذج السابقة- استخلاص نموذج لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية يقوم على ما يلي :

(أ) من حيث مراحل صنع سياسات الرعاية الاجتماعية والتي تشمل المراحل التالية:

١- مرحلة الإعداد لسياسة الرعاية الاجتماعية ويتم فيها:

- تحديد القضايا والحاجات المجتمعية ودراسة بيئتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- دراسة وتحليل القضايا والحاجات المجتمعية في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية.
- دراسة وتحليل الممارسات السابقة والحالية للاستفادة منها.

٢- مرحلة صياغة وتبنى السياسة ويتم فيها:

- بلورة وصياغة السياسة الاجتماعية.
- عرض السياسة على الرأي العام لتوفير التأييد والدعم.
- إصدار التشريعات التي تلزم المؤسسات الحكومية والأهلية بتنفيذ السياسة
- رصد التمويل اللازم لتنفيذ السياسة.

– بناء الأجهزة والمؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسة.

٣– مرحلة تنفيذ السياسة ويتم فيها:

– ترجمة السياسة إلى إستراتيجيات وخطط متكاملة للتعامل مع القضايا والحاجات المجتمعية حسب خطورتها وأهميتها.

– تنفيذ الخطط والبرامج من خلال الجهات الحكومية والأهلية .

– المتابعة المستمرة للتنفيذ وإجراء التعديل اللازم .

٤– مرحلة متابعة وتقويم السياسة ويتم فيها:

– تقديم وتقدير السياسة.

– التغذية العكسية والتفكير في تعديل السياسات القائمة أو إعداد سياسة اجتماعية جديدة.

(ب) من حيث المشتركين في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية:

١– صناع السياسة الرسميون وهم:

– السلطات التنفيذية .

– السلطات القضائية.

– السلطات التشريعية .

٢– صناع السياسة غير الرسميين وهم :

– منظمات المجتمع المدنى والتي تضم الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية وجماعات المصالح والأندية ... الخ .

– بناء القوة الرسمي وغير الرسمي.

– المواطنون.

وفى ضوء النموذج السابق تحاول الدراسة الراهنة معالجة المحاور التالية:

– أثر بناء القوة على مرحلة الإعداد لوضع سياسة الرعاية الاجتماعية.

– أثر بناء القوة على مرحلة صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية.

– أثر بناء القوة على مرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية

– أثر بناء القوة على مرحلة متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية

– وضع تصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في تفعيل بناء القوة في المجالس الشعبية المحلية.

بناء القوة ومراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية:

١– مرحلة الإعداد لسياسة الرعاية الاجتماعية:

تهتم هذه المرحلة بدراسة بيئة سياسة الرعاية الاجتماعية وتحديد القضايا والحاجات المجتمعية، وتحليلها في إطار المتغيرات الداخلية والخارجية، لأن سياسة الرعاية الاجتماعية لا

تكون فاعلة ما لم تراعى الظروف البيئية، فقد تفرض البيئة بعض القيود والتحديات على صانعي السياسة الاجتماعية فالخصائص الجغرافية وحجم ونوع الموارد المتاحة ونوع وتركيب السكان في المجتمع تعد خصائص بيئية هامة لدى صانعى سياسة الرعاية الاجتماعية. [٢٩٤]

كما يجب أن نهتم في هذه المرحلة بدراسة الظروف والمتغيرات العالمية خاصة برامج وسياسات المنظمات الدولية والعمل على الاستفادة منها بما يتوافق مع الأوضاع الداخلية للدولة، والاهتمام بدراسة المؤشرات العالمية للتنمية ومحاولة مسايرتها[٢٩٥].

بالإضافة إلى تحديد أوجه الاستفادة من الاتفاقات الدولية والإقليمية وتأثيرها على إحداث تغيرات اجتماعية على المستوى المحلى والاستفادة من رجال الأعمال ودورهم في الخدمات الاجتماعية [٢٩٦]

ويظهر تأثير بناء القوة في هذه المرحلة من خلال إقامة تحالفات سياسية أو ما يعرف باللوبى [٢٩٧*] مع الجماعات الأخرى، مما يؤثر في تحديد الأهداف الاستراتيجية للسياسة العامة واتباع أساليب تؤدى إلى اتباع سياسات معينة تمكن بناء القوة من السيطرة على قطاعات الرعاية المختلفة وتنظيم الأسعار بها بما يخدم أهدافه ويعتمد بناء القوة في ذلك على التماسك والترابط بين أعضائه ووجود تنظيم جيد وقاعدة مشتركة تربط بينهم[٢٩٨].

وفى هذه المرحلة يجب أن تعطى أهمية كبرى للمسوح والبحوث الاجتماعية التي يمكن أن تحدد الحاجات الأكثر أولوية وتوزيعها بين فئات السكان ومعرفة المشكلات الاجتماعية ومدى انتشارها مثل الجريمة والانحراف والفقر ومشكلات الصحة والتعليم ومستويات المعيشة. [٢٩٩]

ومما سبق يتضح ضرورة إستحضار أثر البيئة عند وضع الإطار العام لسياسة الرعاية الاجتماعية حتى يسهل تحديد القضايا والحاجات المجتمعية كما يجب عرض البرامج السابقة والقرارات التي تم اتخاذها لإشباع حاجات المواطنين والعمل على التوفيق بين المشاركين في

([٢٩٤]) جيمس اندرسون: صنع السياسات العامة، ترجمة : عامر الكبيسى:عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢م، ص ص ٤٩ – ٥١ .

([295]) Hwang Hokyu, Plenning Development: The state Globalization and Shifting Locus of Planning, PHD Stanford University, 2003. P 163..

([296]) Holz Christophe: Globalization, Business Interests and the development of continental free trade agreements, University of Toronto Canada, 2000, p 117 .

([٢٩٧]) * اللوبى" Lobby" هى كلمة إنجليزية تعنى" الممر" أو" البهو" والبهو المقصود هنا هو بهو الكونجرس في أمريكا وقد أطلق في بداية الأمر على الأشخاص الذين يحضرون إلى الكونجرس دون ان يكونوا أعضاء فيه ويختلطون بالنواب في الممرات من أجل التأثير على قرارات الكونجرس وبعد ذلك انتشر هذا التعبير وأصبح يطلق على كل شخص أو مجموعة من الأشخاص تحاول التأثير في قرارات الحكومة.

انظر : سامى زيبان: مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٥ .

([298]) Rond Philip Elite Fragmentation and Structural Change in Health Care, PHD, the Florida state University, 1990, P384.

([٢٩٩]) محمد الجوهرى وآخرون: التغير الاجتماعى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م، ص ٣٨٢ .

صنع السياسة سواء ممثلى الحكومة أو بناء القوة وجماعات المصالح حتى يسهل التوصل إلى سياسة اجتماعية مناسبة تعبر عن اهداف المجتمع وطموحاته.

٢- بناء القوة ومرحلة صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية:

تتضمن هذه المرحلة صياغة برامج ومشروعات سياسة الرعاية الاجتماعية وعرضها على الرأي العام باستخدام وسائل الإعلام المختلفة عن طريق الخطابات والإعلانات الرسمية والتصريحات الحكومية الموجهة للمعنيين بتنفيذ السياسة، والهدف من إعلان السياسة على الرأي العام بيان جهد الحكومة وسعيها نحو تحقيق أهداف المجتمع ومنع التضارب والغموض في فهم محتويات السياسة، بالإضافة إلى كسب تأييد الرأي العام حول هذه السياسة، كما تتضمن هذه المرحلة رصد التمويل اللازم لتنفيذ السياسة وإصدار التشريعات اللازمة لها.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر هنا أن نجاح سياسة الرعاية الاجتماعية لا يتوقف عند مجرد توفير الموارد اللازمة، ولكن توفير التخطيط العلمى السليم الذى يحدد الأهداف ويرسم الطريق الأمثل لتحقيقها عن طريق حصر وتقدير الموارد والإمكانات المادية والبشرية المتاحة وتوظيفها مكانياً وقطاعياً وزمنياً بأقل تكلفة وأكثر فاعلية لتحقيق الأهداف المرغوبة لتنمية المجتمع ورفاهيته(٣٠٠).

٣- بناء القوة ومرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية:

إن عملية صنع سياسة الرعاية الاجتماعية لا تنتهي بصياغتها لأنها ما تزال في حاجة إلى أن تكون موضع الممارسة والتطبيق وذلك بالتفاعل المستمر بين صانعي السياسة والمؤسسات التنفيذية ومتلقي الخدمات(٣٠١).

وينظر لهذه المرحلة على أنها مجموعة الأنشطة والإجراءات التنفيذية التي تهدف إلى وضع سياسة الرعاية الاجتماعية وقراراتها موضع التنفيذ العملي وذلك باستخدام الموارد المادية والبشرية التي تم تحديدها مسبقاً، وهى مرحلة مرنة ومستمرة وأكثر واقعية لأنها تتعامل مع أمور ملموسة بحيث تهدف في النهاية إلى تحويل قرارات وخطط وبرامج سياسة الرعاية الاجتماعية إلى عمل تنفيذى على أرض الواقع. (٣٠٢)

---

(٣٠٠) محمد نبيل سعد سالم: دراسة تحليلية لعملية صنع القرار على المستوى المحلى في التخطيط لمشروعات التنمية المحلية، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العدد الخامس، أكتوبر ١٩٩٨م، ص ص ٣٤٠ – ٣٤٢ .

(301) Paul Spicker: P 107

(٣٠٢) فهمى خليفة الفهراوى: السياسة العامة" منظور كلى في البنية والتحليل " مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٣

وعلى ذلك تعد مرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية من أهم مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، وذلك لوجود مجموعة من المبررات المنطقية التي تقف خلف ضرورة التركيز على هذه المرحلة ويمكن تناول أهم هذه المبررات كما يلى[٣٠٣]:

١- ضرورة تحديد الأنشطة والمهام الواجب أدائها عند تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية من خلال بناء تنظيمى هرمى حتى يسهل الإشراف والرقابة أثناء التنفيذ.

٢- ضرورة تعزيز آليات التعاون بين المؤسسات المشتركة في تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية، حيث تتضمن هذه المرحلة تعاون ومشاركة أطراف متعددة ترتبط بشبكة عنقودية فيما بينها، مما يؤدى إلى تداخل الأدوار والمسئوليات الأمر الذى يتطلب دعم التعاون فيما بين هذه الأطراف.

٣- ضرورة وضوح غايات وأهداف السياسة، فبدون وضوح الغايات والأهداف سيكون من الصعوبة تنفيذ هذه السياسة بصورة موضوعية.

٤- ضرورة توفر عنصر المرونة في عملية التنفيذ بحيث يمكن تعديل السياسة بسهولة حسب المستجدات البيئية.

ونظراً لأهمية مرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية فإن بناء القوة في المجتمع يمارس تأثيراً كبيراً على خطوات هذه المرحلة وذلك فيما يلي[٣٠٤]:

١- يقوم بناء القوة بحث أفراد المجتمع على المشاركة في تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية من خلال سلطاتهم ونفوذهم وتأثيرهم على الأهالى، ولذلك يجب تحريك بناء القوة إذا كان من العناصر ذات التأثير الإيجابي على الخطط والمشروعات باعتباره من الموارد والإمكانات التي يمكن استثمارها.

٢- قد تحتاج مرحلة التنفيذ إلى نوعية معينة من المشاركين أو خبرات وتخصصات معينة قد تتوافر لدى بناء القوة أو قد يكون لديهم دور في توفيرها وإقناعهم بالمشاركة مما يؤكد على دور بناء القوة الإيجابي في هذه المرحلة.

٣- قد يتدخل بناء القوة وجماعات المصالح لتوجيه مرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية بما يخدم مصالحه وليس مصالح وحاجات أفراد المجتمع.

٤- يسيطر بناء القوة على معظم موارد المجتمع وخاصة على المستوى المحلى مما يجعله يساهم في تنفيذ بعض خطط وبرامج الرعاية الاجتماعية خاصة المقدمة للفقراء مثل تحويل الخدمات التي تقدمها القيادات الشعبية ورجال الأعمال للمواطنين. [٣٠٥]

([303]) Hill Michael, Understanding Social policy, Oxford Michael Hill, 1980, P.16 .

([٣٠٤]) طلعت السروجى وآخرون: التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠١ .

([305]) Cloeson Bjorn: the System Feeds on Us: An Ethnography of Poor People and Elites in Anew England City, PHD. The Johns Hopkins University, 1997, P. 105.

٤- بناء القوة مرحلة متابعة وتقييم سياسة الرعاية الاجتماعية :

يؤكد صانعي سياسة الرعاية الاجتماعية على أنها لا يمكن أن تفي بمتطلباتها وتحقيق أهدافها عندما لا تصاحبها وتتواكب معها عملية المتابعة والتقويم والتي تركز على رصد الجوانب الايجابية والسلبية المترتبة على السياسة، كما إنها تسعى إلى معرفة مدى كفاءتها في تحقيق الأهداف والغايات التي وضعت من أجلها، وبالتالى يتم الحكم على إمكانية الاستمرار في هذه السياسة أو التوقف عنها أو تعديلها في ضوء تقدير وتقييم نتائجها.

كما ترجع أهمية المتابعة والتقويم إلى معرفة ما إذا كانت سياسة اجتماعية معلومة صالحة للعمل حسب المقصود منها فلا بد من معرفة تأثيرها، ويتطلب ذلك وجود نظام إحصائي شامل يوفر الرصد والتغذية الرجعية اللازمة لتقويم الأداء الحالي للسياسات وذلك لتوفير الأساس الذي تستند عليه السياسة الاجتماعية القادمة[٣٠٦].

ثالثاً : المشتركون في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية :

يشترك في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية العديد من المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية، بحيث تمثل السياسات الاجتماعية الناتج النهائى للتفاعل بين هذه الجهات ويمكن أن نتناول ذلك بالشرح كما يلى :

أ- صناع سياسات الرعاية الاجتماعية الرسميون:

ويقصد بهم المنظمات والمؤسسات التي تعمل ضمن ميدان العمل الحكومي الذين يمثلون السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، حيث تمارس هذه السلطات دورها من خلال ما تتمتع به من سلطات دستورية مباشرة للتصرف واتخاذ القرارات ويمكن توضيح هذه السلطات كما يلي : [٣٠٧]

أ- السلطة التشريعية: والتي تتكون من مجلس الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية والتي تختص بسلطة التشريع والتصديق على المعاهدات ومساءلة الوزراء وطرح الثقة في الحكومة. [٣٠٨] فمعظم السياسات والقوانين والقواعد العامة تحتاج إلى الموافقة عليها رسمياً من قبل السلطة التشريعية وبالتالي فهى تقوم بدور بارز في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية من حيث سن القوانين والتشريعات الملزمة والموجهة لأفراد المجتمع.

ب- السلطة التنفيذية:

([٣٠٦]) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية للقرن الحادى والعشرين، الأمم المتحدة ، نيويورك: ٢٠٠٢م، ص ٢٤ .

([٣٠٧]) فهمى خليفة الفهراوى: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٦

([٣٠٨]) جامعة الكويت: موسوعة العلوم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٠٩ .

وهى تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وكل المؤسسات والمنظمات التنفيذية على مستوياتها المختلفة ومن أهم أدوارهم القيام بتنفيذ السياسة ومحاسبة المقصرين رسمياً واتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تواجه عملية التنفيذ.

ج- السلطة القضائية : وهى تلك الأجهزة والمؤسسات القضائية والقانونية، فالمحاكم لها دور في صنع السياسة من خلال استخدام سلطتها في تفسير ما هو مطلوب من السياسات الجديدة وتقرير ما إذا كانت السياسة الاجتماعية تتماشى مع الدستور أم لا والتأكد من تطبيق الأوامر والقرارات.

(٢) صناع السياسة الاجتماعية غير الرسميين:

ويقصد بهم التنظيمات والجماعات التي تمارس دورها في صنع السياسة الاجتماعية بصفة غير رسمية من خلال الضغط على الجهات الحكومية والمثال الواضح لذلك منظمات المجتمع المدني وجماعات المصالح والمواطنون فهي تمارس هذا التأثير على الرغم من أنهم لا يتمتعون بسلطات قانونية تمنحهم الحق في صنع السياسة الاجتماعية، وفيما يلي توضيح لأهم هذه التنظيمات كما يلي :

(أ) منظمات المجتمع المدني شريك في صنع السياسة الاجتماعية

ينظر للمجتمع المدني [•] على أنه " جملة التنظيمات والروابط المدنية والشبكات الاجتماعية وعلاقات الجوار وجماعات العمل غير الرسمية والأحزاب السياسية غير الحاكمة والتي تستهدف التصدي للقضايا الاجتماعية القائمة والعمل على المشاركة في الوصول لحلول لهذه المشكلات. كما ينظر للمجتمع المدنى علة أنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتأخي والتسامح والإدارة السليمة[٣٠٩].

ويفهم من الطرح السابق أن المجتمع المدنى يتضمن المؤسسات والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات العمالية، والتي ينضم إليها الأفراد بشكل اختيارى لممارسة العمل العام ومحاولة التأثير في السلطة الحكومية وما تضعه من سياسات، كما أنها

(•) تعددت في الفترة الأخيرة المصطلحات التي تستخدم للدلالة على منظمات المجتمع المدني مثل القطاع الثالث، والمنظمات غير الهادفة للربح، والقطاع المستقل، القطاع الأهلي، القطاع المعفى من الضرائب.

(٣٠٩) أمانى قنديل : تطور المجتمع المدنى، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، مجلة عالم الفكر المجلد ٢٧ ، العدد الثالث، يناير/ مارس ١٩٩٩م، ص ٩٧ .

تحقق المصلحة المشتركة بين أعضائها كما أنها تخدم قضايا عامة كحماية البيئة والتلوث، وهى بذلك تستهدف تحقيق ما يلى[٣١٠]:

١- تحقيق العدالة الاجتماعية ويقصد بها عدالة وصول جميع أفراد المجتمع لمصادر الدخل والثروة على قدم المساواة دون تمييز أو قيود لعرق أو نوع، كما أنها تتضمن حرية الرأي والمشاركة في الانتخابات والمعاملة المتساوية أمام القانون.

٢- التنشئة الاجتماعية والسياسية من خلال ما تغرسه من قيم ومبادئ في نفوس أعضائها كالولاء والانتماء والتعاون والمشاركة.

٣- تنمية قدرات ومهارات أعضائها بحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الاجتماعات والحوار والمنافسة في اختيار القيادات ومراقبة ومحاسبة هذه القيادات والقدرة على إدارة الصراع السلمى مع الدولة من خلال ضبط سلوك أعضائها.

٤- العمل على تحقيق الرقابة على سلطة وممارسات الحكومة مثل الرقابة على الانتخابات كما أنها توفر قنوات اتصال بين الحكومة والجماهير فهى تنقل رغبات المواطنين للحكومة.

٥- تعمل على ملء الفراغ الذى ينتج عن انسحاب الدولة من المجالات الخدمية التي كانت تقوم بها أو تعوض – ولو جزئياً – عن عجز الدولة عن الوفاء بالحاجات الخدمية أو الإنتاجية التي كانت تقوم بها.

ومما يؤكد على أهمية دور منظمات المجتمع المدنى كشريك في صنع السياسة الاجتماعية أن التنمية لم تعد تستند في كل أصولها ونتائجها على القادة والمسئولين في الحكومات والقيادات السياسية، وأصبح الأمل الوحيد لتحقيق التنمية الإنسانية الان معقوداً على توفير فرص المشاركة الكاملة لأفراد المجتمع وكافة تنظيماته ومن هنا تأتى أهمية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني[٣١١].

أى أن العلاقة بين هذه القطاعات علاقة تكامل وتلازم فالمجتمع المدني لا ينهض ويؤدى رسالته بدون دولة قوية تقوم على مؤسسات دستورية تعمل على فرض القانون ، كما أنه من الصعب أن نتصور دولة قوية يلتف حولها أغلبية المواطنين من دون مجتمع مدنى يساندها لأن ضعف الدولة يهدد المجتمع المدني في القيام بدوره في إحداث التنمية. [٣١٢]

([٣١٠]) سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدنى والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، القاهرة، دار قباء، ٢٠٠٠م ص ص ٧٨ – ٧٩ .

([٣١١]) حسين أفندى: شركاء في التنمية الاجتماعية، بحث منشور في المؤتمر القومى للتنمية الاجتماعية ، وزارة الشئون الاجتماعية ، القاهرة ١٧- ١٩ سبتمبر ٢٠٠٠م، ص ٢٠٠١

([٣١٢]) الحبيب الخحانى: المجتمع المدنى بين النظرية والتطبيق، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والشئون والآداب المجلد ٢٧، العدد الثالث، يناير/ مارس ، ١٩٩٩م، ص ٣٥ .

وغنى عن البيان، أن الوقت الحاضر يشهد صحوة لمنظمات المجتمع المدني فمع التغيرات العالمية الراهنة والتي وفرت المناخ المناسب للنمو الكمي والكيفي لهذه المنظمات ليس على المستوى القومى فحسب بل على المستويين الإقليمي والعالمي حيث وفرت هذه التغيرات المناخ المناسب لنمو منظمات المجتمع المدنى والتلاقى بين منظماته عبر العالم وتبادل الخبرات ومن ثم ظهرت منظمات عالمية للمجتمع المدني تهتم بالقضايا العالمية المشتركة مثل حقوق الإنسان وحماية البيئة من التلوث. [٣١٣]

ونفهم مما سبق، أن منظمات المجتمع المدنى أصبحت قاسماً مشتركاً في الجدل الدائر حول التنمية في الوقت الحاضر، الأمر الذى أصبحت تسعى كثير من دول العالم إلى إفساح المجال أمام هذه المنظمات للقيام بدور الشريك مع الحكومات في تحسين الخدمات الاجتماعية وتدعيم العلاقات الاجتماعية بين فئات المجتمع، وفيما يلي سوف نعرض لبعض منظمات المجتمع المدنى ودورها في صنع السياسة الاجتماعية.

(١) الأحزاب السياسية:

يعرف قانون الأحزاب السياسية في مصر رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م في مادته الثانية الحزب السياسي بأنه" كل مجموعة منظمة تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة، وتعمل بالوسائل الديموقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق المشاركة في مسئوليات الحكم[٣١٤].

وطبقاً لذلك فإن الحزب السياسي عبارة عن جماعة طوعية مؤسسة بطريقة شرعية بهدف التأثير في علاقات السلطة حيث يسعى الحزب السياسي إلى اكتساب القوة الاجتماعية لتحقيق إنجازات مادية واجتماعية لأعضائه[٣١٥].

وبصورة عامة يمكن القول أن الأحزاب تقوم بعدد من الوظائف الاجتماعية في المجتمع والتي من أهمها.

١- التعبير عن اهتمامات الناس ومطالبهم العامة والعمل على تحقيقها بفعل الضغط الذى تمارسه الأحزاب على القائمين لصنع السياسة العامة في الدولة.

([٣١٣]) حسن مصطفى حسن: منظمات المجتمع المدنى كشريك في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢ .

([٣١٤]) مدحت محمد محمود أبو النصر: الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية" إحدى مسارات تفعيل العمل السياسي وتدعيم حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠ .

([٣١٥]) محمد على محمد : أصول علم الاجتماع السياسي" السياسة والمجتمع في العالم الثالث" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م، ص ٢٢٣

٢- توفر الأحزاب السياسية فرصة المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق مشاركة المواطنين في علميات اتخاذ القرارات الهامة في المجتمع، كما أنها تعمل على ضبط الأوضاع السياسية في الدول وتدعيم ممارسة الديموقراطية. (٣١٦)

٣-تعمل على نقل سياسات وقرارات الحكومة إلى المواطنين، وتعمل على تعبئة الجهود بإزائها أما دعماً وتأييداً وإما مواجهة ورفضاً لهذه السياسات.

٤- تعتبر الأحزاب السياسة أداه هامة لتجميع مصالح أعضاء الحزب وبلورة وصياغة القضايا العامة في المجتمع وتقديم حلول وبدائل بصددها ووصفها في صورة برنامج قومى ينافس برامج الأحزاب الأخرى(٣١٧).

وبالنظر إلى خريطة الأحزاب السياسية في مصر نجد أنها قد أفرزت سبعه عشر حزباً حتى منتصف عام ٢٠٠٣م وأن مصدر شرعية الغالبية العظمى من هذه الأحزاب كان بأحكام قضائية ، كما أن بعضها يكاد يكون بدون رصيد جماهيرى أو تواجد في الشارع السياسي، وأصبحت مجرد منابر إعلامية مما اثر بالسلب على دور الأحزاب السياسية في المشاركة في صنع السياسة الاجتماعية، وعلى قدرتها في طرح برامج للسياسة الاجتماعية تنافس البرامج الحالية، وقد يرجع ذلك إلى ما يلى :

١- تدخل السلطة في عمل الأحزاب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مثل التدخل في تأسيس الأحزاب وتمويلها وحرمانها من الوسائل الإعلامية والتحكم في إجراء الانتخابات بهذه الأحزاب بل والتأثير في نتائجها وتحجيم نشاطها مما قد يدفع بعض الأحزاب إلى مسايرة السلطة والدفاع عنها(٣١٨).

٢- التفاوت بين الحزب الحاكم وبين أحزاب المعارضة في القدرة التنافسية لأسباب تتعلق بالتداخل بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة والسيطرة على وسائل الإعلام الجماهيرى،

---

(316) District Columbia: Agency for international Development Political Party Building and Civic Development. Washington reports Descriptive, 2001, P103 .

(٣١٧) عمرو الشوبكى: الدولة والنظام الحزبى في مصر، بحث منشور في المؤتمر السنوى الأول للباحثين الشباب جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٧ – ١٩ أكتوبر ١٩٩٣م، ص ص٨٢ – ٩٢ .

(٣١٨) برنامج الأمم المتحدة الانمائى: الصندوق العربى للإنماء الاقتصادي والاجتماعى : تقرير للتنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤م، عمان الأردن ، ٢٠٠٤م، ص ١٢٥ .

ورئاسة القيادة السياسية للحزب الحاكم، حيث إن رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحزب الحاكم مما أثر على قدرة الأحزاب على الوصول إلى الرأي العام[٣١٩].

٣- فشل غالبية الأحزاب في طرح رؤية تجتذب الجماهير وتعمل على تحسين واقعهم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى انشغال بعض الأحزاب بالصراع على رئاسة الحزب، مما أدى إلى سقوط رموز هذه الأحزاب ومرشحيهم في انتخابات مجلس الشعب .

٤- تصاعد ظاهرة المستقلين جاء تأكيداً على ضعف فاعلية الأحزاب في الشارع السياسي وقدرتها على التعبير عن حاجات المواطنين.

٥- وجود قيود قانونية يرفضها النظام السياسي على تأسيس الأحزاب وممارسة نشاطها، مثل قانون الطوارئ الذى يحظر تنظيم مؤتمرات حزبية إلا في ضوء اتخاذ إجراءات محددة وقانون الأحزاب السياسية الذى يحد من تأسيس الأحزاب وتمويلها واستخدامها للموارد القومية بنفس الدرجة التي تتاح للحزب الحاكم[٣٢٠].

٦- ضعف التعاون والتنسيق بين أحزاب المعارضة مما يفقدها التأثير في القرارات لاختلاف المبادئ والقواعد التي يتبناها كل حزب في التعامل مع القضايا القومية مما أفقد بعض أحزاب المعارضة الأمل في الوصول إلى السلطة أو حتى المشاركة فيها بفاعليه، كل هذا أدى إلى تعميق ظاهرة عدم الاتفاق العام داخل المجتمع حول القضايا العامة وكيفية معالجتها[٣٢١].

يتضح مما سبق، أن الأحزاب السياسية في مصر تواجه قيوداً عديدة مما يجعل دورها في صنع وتنفيذ السياسة الاجتماعية محدوداً نسبياً، ولزيادة فاعلية هذا الدور يجب أن تقوم الأحزاب السياسية بما يلي[٣٢٢]:

١- ضرورة اهتمام الأحزاب السياسية بالمستوى القاعدى لها في المدن والقرى والأحياء بحيث تلتحم مع المواطنين والمساهمة في حل مشكلاتهم.

([٣١٩]) نجوى إبراهيم محمود: نحو نظام حزبى جديد، في عمرو هاشم ربيع " محرراً" الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبى في مصر، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣م، ص ٢٥٩

([٣٢٠]) التقرير الاستراتيجى العربي (٢٠٠٢ – ٢٠٠٣). القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣ ، ص ٣٩٩ .

([٣٢١]) إيمان نور الدين: أثر الانشاق على الأداء السياسى لحزب العمل، بحث منشور في المؤتمر السنوى الأول للباحثين الشباب، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٧ –١٩ أكتوبر، ١٩٩٣، ص ٣٤٩ .

([٣٢٢]) مدحت محمد محمود أبو النصر: الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥٧ – ١٥٩

٢- ضرورة أن تتبنى الأحزاب السياسية سياسات اجتماعية تنحاز للفقراء والجماعات الهامشية، والعمل على تطوير وتعديل برامجها وتقديم رؤية مستقبلية تحقق نفعاً اكبر للجماهير مع مراعاة الأسلوب العلمي في التخطيط لهذه السياسات.

٣- على الأحزاب السياسية تدعيم علاقاتها بمنظمات المجتمع المدنى مما يحقق دعماً متبادل لكل من الأحزاب وهذه المنظمات في مواجهة بعض القضايا القومية مثل الأمية والرعاية الصحية وتطوير التعليم والوعى السياسي والاجتماعي.

٤- أهمية أن تطبق الأحزاب السياسية الديموقراطية على نفسها من الداخل بما يعطى الفرصة للكوادر الشابة مشاركة في عملية القيادة كما تزيد من المشاركة الشعبية للجماهير في أنشطة الحزب والمجتمع فبدون المشاركة تظل هذه الأحزاب بمعزل عن الجماهير.

وغاية القول هنا أن الأحزاب السياسية في مصر تواجه العديد من المعوقات التي أدت إلى محدودية فاعلية هذه الأحزاب في صنع وتنفيذ السياسة الاجتماعية أو قدرتها على طرح سياسات اجتماعية بديلة تجتذب القاعدة الجماهيرية مما يجعلها تمثل ضغطاً على الحكومة لتعديل سياساتها بما يتناسب مع التغيرات الراهنة التي يشهدها المجتمع المصري.

(٢) الجمعيات الأهلية:

تشير إحصاءات وزارة الشئون الاجتماعية إلى أن إجمالى عدد الجمعيات في مصر قد بلغ (١٧) ألف جمعية، وقد يرجع ذلك إلى الحاجة لسد الفراغ الناتج عن تراجع دور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية ، فقد أدى اتباع الدولة لسياسة الإصلاح الاقتصادي والاتجاه نحو تخصصية الخدمات الاجتماعية إلى زيادة النشاط الأهلى وخاصة في القضايا المجتمعية العامة ولاسيما المرتبطة بحقوق المرأة وعماله الأطفال وقضايا حقوق الإنسان. [٣٢٣]

وتعتمد الجمعيات الأهلية إلى حد كبير على المنح والهبات لتنفيذ برامج وسياسات الرعاية الاجتماعية ولعل أهم ما يميز الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية السرعة والتفاعل مع خدمات الطوارئ والخدمات العامة التي يستفيد منها قطاع كبير من المواطنين. [٣٢٤]

ولا يختلف الدارسون في التأكيد على أهمية الجمعيات الأهلية في توفير رعاية اجتماعية شبه متكاملة من خلال العمل والتعاون المشترك مع المؤسسات الحكومية فهى تعمل على توفير إعانات ومساعدات لإشباع حاجات الأسر الفقيرة من خلال اعتمادها على مصادر تمويل غير حكومية، كما تعمل على وضع حلول للمشكلات الموجودة في المجتمع وتنفيذها اعتماداً على

([٣٢٣]) أيمن السيد عبد الوهاب (محرراً): دليل الجمعيات الأهلية التنموية في محافظة القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٤م، ص ص ٧ – ٨

([324]) Turner Susan, Public Private Partnerships in Social Welfare Policy, PHD, University of Delaware, 1990, p 264 . .

خبرتها ومرونتها في هذا المجال، كما أنها تمتلك القدرة على توفير رأى عام حول بعض القضايا الاجتماعية مثل حقوق أطفال الشوارع وحقوق المرأة وقضايا البيئة والديموقراطية. [٣٢٥]

وعلى الرغم من تزايد وانتشار الجمعيات الأهلية إلى أنها تواجه العديد من التحديات التي من شأنها أن تحد من قدرتها على القيام بدور الشريك في برامج التنمية ويمكن رصد بعض هذه التحديات فيما يلى[٣٢٦]:

١- وجود ما يعرف بأزمة الثقة بين الحكومة والجمعيات الأهلية، وقد يرجع ذلك إلى الدور السياسي الذى تقوم به بعض الجمعيات بصورة مباشرة أو غير مباشرة مما يجعل نظرة الحكومة للجمعيات تتسم بالتردد وعدم الثقة.

٢- مشكلة" شخصنه" الجمعيات الأهلية حيث إن غالبية الجمعيات تدور حول شخصية رئيس مجلس الإدارة وبالتالي سيطرة هذا الشخص أو عائلته على الجمعية مما قد يعيق الوصول إلى أهدافها.

٣- أن توزيع الجمعيات الأهلية على مستوى الجمهورية غير متوازن حيث تستأثر محافظة القاهرة وحدها بنحو ربع عدد الجمعيات في مصر بينما يقل عدد الجمعيات في المحافظات الأكثر احتياجاً والتي تعانى من ارتفاع معدلات الفقر والأمية والبطالة وهذا يتنافى مع فلسفة العمل الأهلى الذي يهدف إلى الوصول إلى فئات المجتمع الأكثر احتياجاً للخدمات الاجتماعية .

٤- أن معظم الجمعيات الأهلية في مصر تتسم بصغر حجمها ومحدودية مواردها، مما يؤثر على قدرتها على الوصول إلى اكبر عدد من المستفيدين، ومن هنا تظهر أهمية توسيع نشاط عملها والتنسيق فيما بينها.

٥- إن معظم الأنشطة التي تقدمها الجمعيات الأهلية في مصر مازالت تعمل في مرحلة العمل التقليدى الذى يتضمن الاعتماد على التبرعات والهبات التي ترد إليها، وهو مصدر غير منتظم للدخل ولم تصل إلى مرحلة العمل التنموى والمشاركة بفاعلية في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ولتفعيل دور الجمعيات الأهلية في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية يجب الاهتمام بما يلى :

([325]) Zeiser Pamela: Influencing International Processes : The Role of N.G.O.S in Global Social Welfare PHD, the Claremont Graduate University, 1998, P187.

([٣٢٦]) معهد التخطيط القومى: العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر " دراسة تحليلية" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٦٨ .ص

١- وضع سياسة اجتماعية عامة للعمل الاجتماعي بحيث تشارك فيها مؤسسات المجتمع المدنى بالتنسيق مع الجهات الحكومية مشاركة فعالة مع القطاع الخاص.

٢- التنسيق بين الجمعيات الأهلية، بحيث تعمل كوحدات متكاملة لتبادل الخبرات ومنع الازدواجية والتكرار في الأنشطة والخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات.

٣- بناء القدرات الإدارية والتنظيمية لهذه الجمعيات والعمل على تداول السلطة داخلها بحيث يتم السماح للكوادر الشابة لتحمل عبئ العمل الاجتماعي.[٣٢٧]

٤- تشجيع الجمعيات والمؤسسات الأهلية على مسايرة المتغيرات الإقليمية والدولية من خلال وضع أجندة قومية مستقبلية تركز على أولويات التنمية مثل مكافحة الفقر والبطالة وقضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان. [٣٢٨]

(٣) النقابات المهنية:

تعد النقابات المهنية من أنشط منظمات المجتمع المدنى في الوقت الراهن وقد يرجع ذلك لما توفره النقابات من مكاسب مادية ومعنوية لأعضائها لأنها تتمتع باستقلالية نسبية في مواردها المالية وبالتالي فقد تحولت إلى جماعات ضغط على الحكومات خاصة عند وضع برامج وخطط الخدمات الاجتماعية. [٣٢٩]

والواقع يؤكد أن التنظيم النقابى في مصر يعانى من محدودية الدور الذى تقوم به النقابات على المستوى التنموى وأن كان ذلك لا يقلل من أهمية دوره الخدمى والاجتماعى الذى ساهم في الحد من الآثار السلبية لعملية الاصلاح الاقتصادي ، ولعل أهم التحديات التي تواجه التنظيم النقابى في الفترة الراهنة ما يلى : [٣٣٠]

١- توتر العلاقة بين الدولة والنقابات المهنية، الأمر الذى أدى إلى فرض قيود قانونية وتنظيمية من جانب الدولة على النقابات، مما أصاب بعض هذه النقابات بالجمود كما لجأت الدولة إلى فرض الحراسة على كثير من هذه النقابات مثل نقابة المهندسين ونقابة المحامين.

([٣٢٧]) راجى أسعد، ملك رشدى: الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٩م، ص ٧٥

([٣٢٨]) الحزب الوطنى الديموقراطى: المؤتمر السنوى الفكر الجديد – أولويات الإصلاح ، سبتمبر ، ٢٠٠٤م. ص ٢٩- ٣٠.

([٣٢٩]) سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى في الوطن العربي، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠٠م، ص ٣٣ .

([٣٣٠]) التقرير الاستراتيجى العربى (٢٠٠٢ – ٢٠٠٣)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ٢٠٠٣م، ص ٤٤٦ .

٢- تراجع الدور السياسي للنقابات المهنية من خلال تدخل الدولة في الانتخابات ومساندة المرشحين لها وتمكينهم من الحصول على خدمات لا تتوافر لغيرهم لكى تساعدهم على جذب الأصوات، كما جمدت الانتخابات في بعض النقابات مثل نقابة الأطباء.

٣- مشكلات العضوية والتي ترجع إلى عدم التجانس بين العمال فهى تضم العاملين بالقطاع العام والقطاع الخاص وقطاع الأعمال والقطاع التعاوني بالإضافة إلى انخفاض العضوية في النقابات بصفة عامة.

٤- غلبة النشاط الخدمى على نشاط غالبية النقابات إلى الحد الذى لا تقوم به النقابات المهنية بدورها في المساهمة في رسم السياسة العامة التي ترتبط بها والدفاع عن مصالح أعضائها.

٥- غياب التنسيق بين النقابات المهنية فيما بينها وافتقاد العلاقات القائمة إلى استراتيجية واضحة المعالم لمواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحادة في المجتمع خاصة سياسات الإصلاح الاقتصادي وآليات السوق.

٦- التباين الواضح بين آداء النقابات العامة والنقابات الفرعية حيث تعانى الأخيرة من الضعف المؤسسى والصراعات الداخلية وضعف الدور الخدمى لمحدودية مواردها.

وفى ضوء التحديات السابقة يمكن القول أن بداية تفعيل دور النقابات المهنية في صنع السياسة الاجتماعية يتم من خلال دراسة وضع الحركة النقابية وتحليل الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعى الذى يحكم نشاط الحركة النقابية ورصد القضايا موضع الاهتمام المشترك بين النقابات المهنية من خلال مجموعة من الإجراءات تشمل ما يلي[٣٣١]:

١- صيانة الحقوق والحريات النقابية باعتبارها وسيلة الحفاظ على استقلالية التنظيم النقابى وقدرته على التمثيل السليم لمصالح وطموح وآمال العمال.

٢- تطوير التشريعات والقوانين لتواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة قوانين العمل والضمان الاجتماعي وقوانين الاستثمار وقوانين العمل النقابى، بما يضمن للنقابات المهنية حرية الحركة والتأثير في القضايا المجتمعية.

٣- دعم العلاقات المهنية بين طرفى الإنتاج، وتوفير الظروف الملائمة للاستقرار في العمل مما يعمق الشعور بالرضى الوظيفى من جانب العمال على مؤسسات العمل.

٤- توفير نظم جديدة ومبتكرة لشبكات الأمان الاجتماعي التي تحقق النهوض بالعمال وتنمية الموارد البشرية.

([٣٣١]) منظمة العمل العربى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٥ – ٧٧.

٥- تعميق الممارسة الديموقراطية داخل النقابات وزيادة الوعى النقابي بالإضافة إلى تعديل الهيكل النقابي الداخلى بما يتوافق مع التحديات الجديدة.

٦- الحرص على عدم الخلط بين العمل النقابى والعمل السياسي بحيث لا تتحول النقابات إلى ساحة خلفية للعمل الحزبى والصراعات السياسية .

ومما سبق يتضح أن الظروف الراهنة التي يمر بها المجتمع المصري تتطلب تفعيل دور النقابات المهنية في صنع برامج السياسة الاجتماعية ولاسيما فيما يتعلق بمواجهة ظاهرة البطالة وانخفاض مستوى المعيشة للعمال واتساع الفجوة بين الأجور والأسعار.

وغاية القول، أنه على الرغم من التحديات التي تواجه غالبية منظمات المجتمع المدني إلا أنها تظل المدخل الملائم لتدريب المواطن العادى على الممارسة الديموقراطية وتنمية مهاراته وخبراته الاجتماعية لذلك فالمطلوب من منظمات المجتمع المدنى العمل على تطوير آليات مشاركتها في صنع السياسة الاجتماعية وتحديد الخيارات الاستراتيجية للدولة والعمل على خدمة المجتمع ورعاية أعضائها فضلاً على تفعيل قدرتها على النقد الذاتى لتتجاوز الصراعات الداخلية التي تعانى منها، مما يؤدى إلى دعم واستقرار المجتمع ككل.

(ب) جماعات المصالح: interest Groups

تعرف جماعات المصالح بأنها قطاع من السكان أو أعضاء في جمعية رسمية أو غير رسمية تربطهم ميول واهتمامات مشتركة وتنتهى جهودهم عادة إلى عمل موحد لغرض محدد" (٣٣٢)

كما تعرف جماعات المصالح بأنها منظمات ذات قواعد أساسية تجمع بين اهتمامات أعضائها وأفكارهم المشتركة، بحيث تكون حريصة على التأثير في قرارات الحكومة. (٣٣٣)

ويفهم مما سبق، أن جماعات المصالح جماعات اختيارية تتكون من الأفراد الذين تجمعهم مصالح مشتركة.

١- تعمل جماعات المصالح على تحويل مطالبها إلى قضايا عامة تستحق الاهتمام من قبل صناعى السياسة العامة.

٢- تمتلك جماعات المصالح الأموال اللازمة والمصادر الضرورية للتأثير في القرارات الهامة مثل تمويل انتخاب أعضائها في البرلمان.

٣- تؤثر جماعات المصالح على توجيه برامج سياسة الرعاية الاجتماعية وقد يؤدى تدخلها إلى تقديم برامج رعاية اجتماعية افضل لاعضائها أو لأفراد المجتمع بصفة عامة. (٣٣٤)

---

(٣٣٢) جميس اندرسون: صنع السياسات العامة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤

(٣٣٣) أحمد زكى بدوى: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعيةمرجع سبق ذكره ص ٢٢٣

٤- تمتلك جماعات المصالح القدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية من خلال التنسيق والتعاون بين أعضائها، كما أنها تمتلك العديد من الآليات التي تمكنها مع هذه المتغيرات. [٣٣٥]

ومما سبق يتضح الدور الهام الذى يمكن أن تقوم به جماعات المصالح في التأثير على سياسة الرعاية الاجتماعية حيث تتعدد وسائل تأثيرها وفقاً لحجم هذه الجماعات ومواردها المادية وتماسك أعضائها ومهارة قادتها ومكانتهم الاجتماعية مما يجعل بعض هذه الجماعات اكبر نفوذاً وفاعلية في صنع السياسة الاجتماعية وتوجيه هذه السياسة لصالحها على حساب الجماعات الأخرى.

(ج) المواطنون

إن المواطن العادى يجب أن يكون له دور ومكانة مؤثرة في تقرير السياسة الاجتماعية إلا أنه غالباً ما يتم إهمال هذا الدور عند مناقشة قضايا وبرامج السياسة، فمثلاً عادة يتم تجاهل الفقراء المستفيدين من الخدمات عند التخطيط لبرامج الرعاية الاجتماعية المقدمة لهم على الرغم من أن اشتراكهم في التخطيط للخدمات المقدمة لهم يساعدهم على مراقبة مقدمى الخدمات ومحاسبتهم وضبط سلوكهم كما يكتسب المستفيدون الخبرات والمهارات الضرورية لتحسين نوعية الحياة الخاصة بهم[٣٣٦].

والواقع العملي يؤكد أن المستفيدين من الخدمات لا يساهمون في تحديد الأهداف العامة للمجتمع، وبالتالي لا يستطيعون التأثير في الإجراءات العامة للحصول على الخدمات، لأنه لا يوجد لديهم نفوذ يذكر لدى السياسيين واضعي السياسة، ولذلك فمن الأهمية بمكان وجود سلسلة من العلاقات القوية بين المستفيدين من الخدمات ومقدمى الخدمات واضعى هذه السياسات .

رابعا :مشكلات صنع سياسة الرعاية الاجتماعية

تتعدد وتداخل المشكلات التي تواجه صنع سياسة الرعاية الاجتماعية لارتباطها بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، ويمكن عرض أهم هذه المشكلات فيما يلي : [٣٣٧]

([334]) Shipp stephaine: Returning welfare to the States and interest Groups, pn. D. the George Washington University,, 2000, p.194

([335]) James Alan: Interest Grops in America" Lobbying political Development"PHD. University of Virginia, 1999, P 373 .

([٣٣٦]) البنك الدولى : تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٤م " جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء" القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٤م، ص ٩ .

([٣٣٧]) ماهر ابو المعاطى على : السياسة الاجتماعية" اسس نظرية ونماذج عالمية وعربية ومحلية" مرجع سبق ذكره، ص ١٧٣

١- عدم توافر البيانات والمعلومات الحديثة والدقيقة والكافية اللازمة لصنع سياسة الرعاية الاجتماعية سواء المرتبطة بالقضايا والحاجات المجتمعية من ناحية أو الموارد المادية والبشرية التي يمكن استخدامها في إشباع هذه الحاجات من ناحية أخرى .

٢- عدم توافر التكامل والتنسيق بين المشتركين في صنع السياسة الاجتماعية وهم الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى مما يؤدى إلى تضارب وازدواج الاختصاصات وعدم مرونة خطط وبرامج السياسة الاجتماعية.

٣- هيمنة الدولة ومؤسساتها على صنع السياسة الاجتماعية مما يؤدى إلى إضعاف قيم المواطنة والديموقراطية الحقة والمشاركة الكاملة [٣٣٨]، والتي يجب أن تتوافر من بداية التفكير في إعداد السياسة الاجتماعية مروراً بصياغتها حتى تنفيذها ومتابعتها وتقويمها والإعداد لسياسة اجتماعية جديدة.

٤- عدم المتابعة والتقويم المستمر لخطط وبرامج السياسة الاجتماعية للتأكد من سلامة تحقيق الأهداف في مرحلة مبكرة ثم إعادة تقدير الموقف التنفيذي بصفة مستمرة. [٣٣٩]

٥- عدم توافر الكفاءات والخبرات الإدارية والتنظيمية الضرورية لصياغة السياسة الاجتماعية .

٦- عدم مراعاة البعد القيمى والثقافى السائد في المجتمع باعتباره من أهم العوامل التي يجب مراعاتها عند وضع السياسة الاجتماعية. [٣٤٠]

٧- تدخل بناء القوة لتوجيه صنع السياسة الاجتماعية بما يخدم مصالحه أو مصالح فئات معينة بعيداً عن الصالح العام.

خامساً: سياسة الرعاية الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الراهنة:

عولمة وسياسات الرعاية الاجتماعية

شهدت الساحة العالمية خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين ظهور العديد من المتغيرات العالمية ولعل من أهمها تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية (الخصخصة)، وانتشار منظمات المجتمع المدنى عبر العالم وظهور ما يعرف بالطريق الثالث * والعولمة، والتي كانت لها تأثيرات كبيرة على سياسات الرعاية الاجتماعية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وفى هذا الإطار سوف نعرض

([338])Mike Douglass, John Friedmann: Cities for Citizens Planning and the Rise of civil society in a Global Age, Johnwiley sons Inc .New York, 1998, P 229

([٣٣٩]) أنور عطية: التخطيط للتقدم الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ١٩١ – ١٩٢

([٣٤٠]) طلعت مصطفى السروجى: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٨ – ١٤٩

لأهم تداعيات العولمة الايجابية والسلبية ونوضح اثر ذلك على سياسة الرعاية الاجتماعية كما يلي : [٣٤١]

(أ) الآثار الإيجابية للعولمة :

١- تقارب النظم الاقتصادية المختلفة وتداخلها مما يؤدى إلى زيادة النمو الاقتصادي في الدول النامية نتيجة حرية التجارة وتدفق الاستثمارات الخارجية الأمر الذى يؤدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة في هذه الدول.

٢- تؤدى العولمة الثقافية إلى انتقال وعى الإنسان من المجال المحلى إلى المجال العالمى والاهتمام بوحدة البشرية وتزاد المواطنة العالمية والولاء للإنسانية، كما تتضمن حرية انتقال الأفكار والمعلومات والبيانات والاتجاهات على الصعيد العالمى، مما يؤدى إلى تقارب الحضارات وربط الثقافات وتعزيز الهوية العالمية.

٣- إن العولمة السياسية تتضمن دخول البشرية إلى مرحلة سياسية جديدة حيث يتم سيادة القرارات والتشريعات والسياسات الدولية والتغلب على الحدود الجغرافية عند انتقال الأفراد.

٤- الاهتمام بالقضايا العالمية مثل قضايا حقوق الإنسان وحماية البيئة والمخدرات والتعاون في مواجهة مثل هذه المشكلات.

(ب) أهم الآثار السلبية للعولمة

يكشف الفريق الناقد للعولمة عن العديد من سلبياتها ومخاطرها على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ويمكن رصد أهم الآثار السلبية للعولمة فيما يلي[٣٤٢]:

١- تراكم الثروة وتركيزها في يد الأقلية مع زيادة الفقر والتهميش للأغلبية سواء على المستوى الدولي أو المستوى المحلى نتيجة سيطرة وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي والتي تتميز بضخامة رأس المال والإنتاج والمبيعات كما أنها تتميز بتنوع أنشطتها وتنوع منتجاتها لتجنب أى خسارة محتملة، فهذه الشركات لا تعترف بالحدود حيث ينتشر نشاطها في مختلف دول العالم إلا أن إدارتها تتمركز في الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي واليابان، مما أدى إلى تفاوت الثروة بين الدول يوازيه تفاوت آخر داخل كل دولة

([٣٤١]) عبد الخالق عبد الله : العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، بحث منشور في مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، المجلد ٢٨ ، العدد ٢ اكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩م، ص ٦٧ – ٧٧ .

([٣٤٢]) محمد محمد سكران: العولمة والثقافة العربية " رؤية نقدية" القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣ م، ص ص ٢٦ – ٢٩ .

حيث تستأثر قلة من السكان بالنصيب الكبير من الدخل القومي والثروة في حين تعانى أغلبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى المعيشة.

٢- النمو المطرد للبطالة في ظل اعتماد الاقتصاد العالمى على التكنولوجيا المتقدمة مما أدى إلى التضحية بملايين العمال في المؤسسات الصناعية.

كما أدى التقدم التكنولوجى إلى آثار بيئية سيئة على المستوى العالمى، مثل ثقب الأوزان والتخلص من المخلفات الصناعية الصلبة والنفايات وإنشاء المصانع الملوثة للبيئة في الدول النامية والفقيرة. (٣٤٣)

٣- فقدان الدولة سيطرتها على المعاملات النقدية التي تحدث داخل حدودها وبنوكها الوطنية، حيث تتم عمليات دخول وخروج الأموال على نطاق واسع شاشات الكمبيوتر دون أى سلطة من الدولة وبالتالى فقدت الدول واحدة من أهم مقومات السيادة الوطنية، وهي السيطرة على التعاملات المالية والنقدية التي تتم على أراضيها.

٤- تآكل السياسات العامة للدولة في ظل العمل من خلال اتفاقية الجات وضغوط البنك الدولي، حيث أصبحت المساعدات مرتبطة بمدى التجاوب مع سياسات الانفتاح الاقتصادي العالمي.

٥- انتشار الجرائم العالمية المنظمة مثل القرصنة وتجارة المخدرات وعمليات تهريب النازحين بالطرق غير المشروعة والإرهاب وتجارة الأسلحة وانتشار المشكلات البيئية الناتجة عن النفايات والتجارب النووية التي تقوم بها قوى العولمة.

وعلى ذلك فقد تأُثرت سياسة الرعاية الاجتماعية بهذه المتغيرات العالمية باعتبارها أكثر المجالات حساسية للتحولات الاقتصادية والسياسية والايدولوجية التي يمر بها المجتمع ويتضح أثر العولمة على سياسات الرعاية الاجتماعية فيما يلي :

١- أدت العولمة إلى انهيار الحواجز الجغرافية بين الدول والمجتمعات نتيجة التقدم التكنولوجى وترابط المصالح، الأمر الذى آدى إلى ظهور مشكلات ذات طابع عالمى لا يمكن التعامل معها في إطار الحدود السياسية للدولة (٣٤٤)، ومن أهم هذه المشكلات تلوث البيئة وانتشار الأمراض والإرهاب والمخدرات، الأمر الذى يتطلب وجود سياسة اجتماعية عالمية تستند على التعاون الاقليمى والدولى لمواجهة الآثار السلبية لهذه المشكلات.

([343]) Agesha. Aparakka: Globalization: Sustainable Development and Environmental Problems in the Third world, University of Maryland college park, PHD, 2005, P.207.

(٣٤٤) نجوى ابراهيم محمود: السياسات العامة والتغير السياسى في مصر، القاهرة، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣م، ص ٨ .

٢- ان سياسة الرعاية الاجتماعية حتى وقت قريب كانت تخضع بصفة عامة لتشريعات الدولة، أما الآن وفى ظل العولمة فقد تأثرت بقوانين وقرارات المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات الأمم المتحدة حيث أصبحت هذه المؤسسات هي الصانع الفعلي لسياسة الرعاية الاجتماعية.

٣- ان صنع سياسة الرعاية الاجتماعية أصبح يتم في إطار الاتفاقات والتشريعات الدولية خاصة في الدول النامية والتي قد تتعرض إلى فرض عقوبات تجارية أو اقتصادية ضد صادراتها إذا أخلت بهذه الاتفاقات الدولية حيث أفرغت العولمة الدولة من حدودها دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. (٣٤٥)

٤- في ظل العولمة أصبحت منظمات المجتمع المدنى تمارس دوراً هاماً في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية وخاصة في القضايا المجتمعية المرتبطة بالديموقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة وحقوق المرأة والأطفال على أساس أنها تشترك في تنفيذ وتمويل برامج السياسة الاجتماعية المرتبطة بهذه القضايا.

ولقد أدى ظهور القضايا والمشكلات العالمية السابقة إلى ضرورة وجود سياسة اجتماعية عالمية، على أساس أن هذه القضايا والمشكلات تتطلب استجابات دولية وليست استجابات فردية، فمع تقارب المجتمعات والارتقاء من المحلية إلى العالمية إلى تدويل كافة هذه القضايا التي تجاوزت طورها المحلى إلى الطور العالمى، وتأتى في مقدمة هذه القضايا قضية الفقر وحماية البيئة والانفجار السكاني والمخدرات والإرهاب وحقوق الإنسان والتي أصبحت تتطلب تشريعات وسياسات ومؤسسات عالمية(٣٤٦)، وسياسة اجتماعية دولية فاعلة ومنظمات دولية قادرة لأن وجود سياسة اقتصادية عالمية يجب أن تواكبها سياسة اجتماعية عالمية بنفس القوة والمستوى(٣٤٧).

وفى ضوء ذلك يجب أن تركز أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية في ظل العولمة في الدول النامية ما يلى(٣٤٨):

---

(٣٤٥) الامم المتحدة ، تقرير الامين العام للامم المتحدة إلى قمة الالفية، في الفترة من ٦- ٨ سبتمبر ٢٠٠٠م، ص ١٧١ .

(٣٤٦) عبد الخالق عبد الله: العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٥ – ٨٦ .

(٣٤٧) طلعت مصطفى السروجى: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٧٤ – ٢٧٥ . .

(٣٤٨) طلعت مصطفى السروجى: السياسة الاجتماعية العالمية والحقوق الاجتماعية للانسان" الشكل والمضمون" ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمى ، جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٤م، ص٦٧ .

١- التحول الواضح والصريح من مفهوم دولة الرعاية إلى الدولة الفاعلة أو المواجهة من خلال قوة الدولة وتدعيم سلطتها وتشريعاتها وتفعيل دورها الرقابي والتوجيهى.

٢- تعزيز الثقافة المدنية لدى المواطنين، وتفعيل قوة ودور مؤسسات المجتمع المدنى وتحديد وتفعيل دورها في شبكة الأمان الاجتماعي لدى المواطنين في المجتمع.

٣- تقوية وتمكين الفئات الضعيفة في المجتمع كالفقراء من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم ومسيرة المجتمع من خلال تعدد الخيارات والفرص المتاحة.

٤- تحقيق السلام الاجتماعي في المجتمع من خلال المساواة والعدالة الاجتماعية والبعد عن التحيز والتركيز على الجدارة والاستحقاق.

٥- تدعيم الأسس الاجتماعية وصيانة رأس المال الاجتماعية وحماية المجتمع التهديدات التي تؤثر على الأمن والسلام الاجتماعي.

ومؤدى ما سبق، فإن العولمة أصبحت ظاهرة إنسانية لا يمكن إنكارها أو تجاهل وجودها وإنما المطلوب من العمل على الحد من أخطارها ومواجهة آثارها وتداعياتها السلبية خاصة على الخدمات الاجتماعية، الأمر الذى يتطلب العمل على صنع سياسية رعاية اجتماعية محددة ومستقرة يتعاظم اهتمامها بالطبقات الفقيرة والجماعات المهمشة ويتحدد فيها دور كل من الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى في علاقة متكاملة ومتوازنة.

(أ) الطريق الثالث وسياسة الرعاية الاجتماعية :

الطريق الثالث" The third Way" هو اسم أطلقته قيادة حزب العمال في بريطانيا على فلسفتها واستراتيجيتها السياسية، كما أنه عنوان مجموعة من النصوص Texts كتبها تونى بلير Tony Blair ومستشاره أنتوني، جيدنز (•) "Anthony Giddens"، وتم نشرها في عام ١٩٩٨.[٣٤٩] وترجع الجذور التاريخية للطريق الثالث إلي انهيار الاتحاد السوفيتى " الكتلة الشرقية" تحديداً في عام ١٩٨٩م وصعود أيدولوجية جديدة زعمت أن الرأسمالية انتصرت إلى الأبد، وأبرزها محاولة

(•) جيدنز، انتونى Giddens, Anthony : عالم اجتماعى بريطانى معاصر، ولد في شمال لندن فى عام ١٩٣٨ عمل أستاذاً بجامعة كمبردج ويعمل الآن عميد لكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، يتبنى نظرة عصرية تؤمن بوحدة العلوم الاجتماعية ويطلق عليه المرشد الروحى لحزب العمال الجديد ، ومن أهم مؤلفاته دراسات في النظرية السياسية والاجتماعية (١٩٧٧)، المشكلات المركزية في النظرية الاجتماعية (١٩٧٩) القوة والملكية والدولة(١٩٨١)، ملامح النظرية والنقد في علم الاجتماع(١٩٨٢) آثار الحداثة(١٩٩٠)، الحداثة وهوية الذات(١٩٩١)، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة(١٩٩٢) ووراء اليسار واليمين(١٩٩٤).

(349) Bill Jordan, Charlie Jordan: Social Work and the Third Way Tough love as Social Policy" SAGE Publication, London, 2000,P. 20

المفكر الأمريكى الياباني الأصل" فوكاياما" عن نهاية التاريخ " خاتم البشر [٣٥٠]*، ومع التحولات السياسية سريعة الإيقاع خاصة في دول أوروبا الغربية الرأسمالية ظهرت أيدولوجية سياسية جديدة هى الطريق الثالث، تحاول التأليف بين ايجابيات الرأسمالية والاشتراكية ويعد " جيرنز" من أوائل المنظرين للطريق الثالث حيث أصدر كتاباً بعنوان" الطريق الثالث" تجديد الديموقراطية الاجتماعية ١٩٩٨م وفى نفس العام إصدار " بلير" كتاباً بعنوان الطريق الثالث: سياسات جديدة للقرن الجديد" حيث استند في تكوين برنامجه السياسي على أيديولوجية الطريق الثالث ونجح في الانتخابات على أساسها . كما نجحت أحزاب سياسية أخرى في دول كثيرة من أهمها الحزب الديموقراطى في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون والذى نجح في الانتخابات مرتين على أساس الطريق الثالث[٣٥١].

والطريق الثالث عبارة عن فلسفة اجتماعية جديدة تحاول أن تقدم علاجاً لمشكلات المجتمع سعياً لإيجاد مجتمع أفضل من خلال البحث عن طريق جديد للتنمية ذات آفاق عالمية، فهو محاولة أيدولوجية جديدة تحاول التوافق بين ايجابيات الرأسمالية والاشتراكية من خلال منهج قابل للتطبيق كما تسعى إلى تحقيق التوافق بين بعض القيم التقدمية العريقة والتحديات الجديدة لعصر المعلومات وتراكم القوة والثروة واللامساواة[٣٥٢] وتستند هذه الفلسفة على دعائم أساسية هى[٣٥٣]:

١- المساواة" "Equality" المساواة هنا لا تعنى المساواة في الناتج ولكنها تعنى المساواة في الفرص المتاحة أمام جميع المواطنين والحماية من قابلية الوقوع في المشكلات.

٢- الحكم الذاتى: " Autonomy " الحرية الشخصية، الاختيار والحرية السياسية.

([٣٥٠]) * ظهرت في هذه الفترة مجموعة من الكتابات النظرية تؤكد على نهاية الاشتراكية وسيادة النموذج الرأسمالى بداية من ستافورد (١٩٨١) " نهاية النمو، إلى مارسدت(١٩٨٦)" نهاية الإنسان الاقتصادي"، إلى كرافر(١٩٨٧)" نهاية الديمقراطية" إلى فوكوياما(١٩٩٢) " نهاية التاريخ وخاتم البشر" إلى شتروماس (١٩٩٣) " نهاية المذاهب الفكرية" ، إلى أومى (١٩٩٥) نهاية الدولة الامة، إلى ريفكنز (١٩٩٥) نهاية العمل ، إلى بوستمان(١٩٩٥) نهاية التعليم، حتى راسل جاكوبى(١٩٩٩) "نهاية اليوتوبيا".

أنظر: عاطف عبد الله قبرص: التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة" التحدى العربى" ، الامم المتحدة ، نيويورك ٢٠٠٠م، ص ١ .

([٣٥١]) طلعت مصطفى السروجى: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة مرجع سبق ذكره .

([٣٥٢]) أنتونى جيرتز : الطريق الثالث" تجديد الديموقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد ، محمد محى الدين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ، ١٩٩٩م، ص ص ٦٠٥ .

([353]) Bill Jordan, Charlie Jordan: Op. cit., P:

٣- المجتمع " Community" والمسئولية المتبادلة والفردية والالتزامات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والتضامن الاجتماعي الذى يعتبر أساس العدالة.

٤- الديموقراطية " Democracy" والتدعيم والتنازل عن السلطة.

وأما بالنسبة للقيم الأخلاقية التي يقوم عليها الطريق الثالث فهى تتضمن المساواة في الفرص المتاحة أمام الجميع والمسئولية المجتمعية والعدالة الاجتماعية والديموقراطية بحيث يشمل قيم الفردية وقيم الجماعية في مزيج يساير معطيات العصر فهو ينادى بضرورة فتح الأسواق وتطبيق مذهب الفردية الاقتصادية على المستوى الكوني، وفى نفس الوقت يدعو إلى الاهتمام الشديد بالبعد الاجتماعي للتنمية، وبالتالي فالقيم الأخلاقية للطريق الثالث تتضمن ما يلى[٣٥٤]:

١- قيم الفردية : Individualism والتي تنظر للأفراد على أنهم مسئولون عن أنفسهم وتحمل نتائج قراراتهم واختياراتهم، كما تنظر إلى العدالة في ضوء ما يتعلق بالإجراءات والقواعد التي تحكم التفاعل بين أفراد المجتمع، وبالتالي فهى تقلل حرية السوق والمنافسة.

٢- قيم الجماعية: Collectivism وهى التي تميل إلى تعزيز الرعاية والمسئولية التبادلية والتضامن وتنظر للأفراد على أنهم مسئولون عن المساهمة في الصالح العام، كما تؤكد على العدالة التوزيعية وتكافؤ الفرص وعدم السماح بأي امتيازات خاصة لأي فئة من فئات المجتمع.

يفهم مما سبق أن السياسة الاجتماعية التي تنطلق من أيدولوجية الطريق الثالث يجب أن تستند على قيم الفردية والجماعية في نفس الوقت بحيث تعطى الأفراد الحرية من خلال السوق مع مطالبتهم بالمسئولية المجتمعية، بحيث تسعى إلى ما يلى :

١- تحقيق العدالة الاجتماعية والتي تتضمن عدالة التوزيع والمساواة في الفرص بحيث لا يتم التمييز لنوع أو جنس أو فئة من فئات المجتمع.

٢- المسئولية المجتمعية بحيث تتحمل الحكومة مجموعة متكاملة من المسئوليات تجاه مواطنيها بما في ذلك حماية المعرضين للخطر وتحقيق التضامن الاجتماعي.

٣- تحسين نوعية الحياة التي أصبحت المعيار الفاصل في تحديد المستوى الذى أحرزته الدول من تقدم في مجالات الحياة المختلفة.

٤- الديموقراطية بحيث تتضمن تمكين الأفراد ليتعرفوا بأنفسهم على ما يحقق مصالحهم.

٥- المواطنة والتي تشير إلى وجود دولة حرة ديمقراطية تؤمن بأن كل الأفراد متساوون ولهم حقوق متساوية.

([354]) Ibid., PP.

وعلى ذلك فإن سياسات الرعاية الاجتماعية في ظل أيدولوجية الطريق الثالث تعمل على تدعيم المواطنة والديموقراطية وحقوق الإنسان وتحقيق السلام الاجتماعي والمساواة الاجتماعية وهى أهداف هامة في ظل التغيرات العالمية الراهنة في إطار مساهمة منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص ودولة قوية توفر الحماية الاجتماعية الضرورية لأفراد المجتمع، وتؤكد على البعد الاجتماعي، وفى نفس الوقت تعمل على إفساح المجال للمنظمات التطوعية بطريقة ديموقراطية لشراكة ايجابية في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية.

خاتمة:

في إطار الطرح السابق لنماذج صنع سياسة الرعاية الاجتماعية اتضح أن البعض يركز على مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، ويهمل المشتركين في صنعها في حين أن النماذج الحديثة تركز علي المراحل والمشتركين في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، كما اتضح أن البعض يخلط بين نماذج صنع سياسة الرعاية الاجتماعية ونماذج تحليلها، اتضح أيضاً أهمية دراسة مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية في ضوء المتغيرات العالمية الراهنة مثل العولمة والطريق الثالث من أجل تحقيق رفاهية أفراد المجتمع.

الباب الثاني

الفصـــل السادس

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً: مقدمة.

ثانياً: نوع الدراسة.

ثالثاً: المنهج المستخدم.

رابعاً: أدوات الدراسة.

أ- أدوات جمع البيانات

ب- أدوات تحليل البيانات

خامساً: مجالات الدراسة.

سادساً: الصعوبات التي واجهت الباحث وكيفية التغلب عليها.

تمهيد :

يتناول هذا الفصل الاستراتيجية المنهجية التي أعتمد عليها الباحث في تحقيق أهداف دراسته، حيث استهل الباحث هذا الفصل بنوع الدراسة والمنهج الذى استخدمه الباحث للوصول إلى النتائج الكمية والكيفية، ثم تناول الفصل أدوات الدراسة سواء كانت أدوات لجمع البيانات أو الأساليب الإحصائية التي استخدمها الباحث لتحليل البيانات، وأخيراً تناول الفصل مجالات الدراسة وهى المجال المكاني والبشرى والزمني.

أولاً: نوع الدراسة: Type of Research

تنتمي الدراسة الراهنة إلى الدراسات الوصفية التحليلية Descriptive studies حيث يستهدف هذا النوع من الدراسات الحصول على معلومات كافية ودقيقة عن موقف اجتماعي معين أو تقرير خصائص ظاهرة معينة[٣٥٥] وتعتمد هذه الدراسات على جمع الحقائق والبيانات وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها للوصول إلى إصدار تعميمات بشان الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها [٣٥٦] وأهم ما يميز هذه الدراسات أنها تتيح للباحث إمكانية تنوع الأدوات المستخدمة للحصول على البيانات، مثل المقابلة والملاحظة وتحليل الوثائق والسجلات سواء بصورة منفردة أو مجتمعة[٣٥٧] .

واتساقاً مع ما سبق، فإن الدراسة الراهنة تستهدف تحديد أثر بناء القوة على صنع سياسة الرعاية الاجتماعية من خلال، تحديد الآليات التي يستخدمها بناء القوة في توجيه سياسة الرعاية الاجتماعية، وذلك بالتطبيق على أعضاء المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم، وذلك للوصول إلى تصور مقترح لدور الأخصائى الاجتماعي لتفعيل دور بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

ثانياً: المنهج المستخدم: Research Methodology

يشير مفهوم المنهج إلى الكيفية أو الطريقة التي يستخدمها الباحث لدراسة المشكلة موضوع البحث [٣٥٨]، وعلى ذلك سوف يستخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي

([٣٥٥]) عبد العزيز عبد الله مختار: بحوث الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٧م، ص ١٤١ .

([٣٥٦]) محمد شفيق : البحث العلمى (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٩٨م، ص ١٠٨ .

([٣٥٧]) طلعت مصطفى السروجى، محمد عبد العزيز المدني، تعميم بحوث الخدمة الاجتماعية، القاهرة، جامعة حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى ، ٢٠٠٢م، ص ١٦٥ .

([٣٥٨]) محمد الغريب عبد الكريم: البحث العلمى" التصميم والمنهج والإجراءات، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٢م، ص ٨٠.

باعتباره انسب المناهج لهذه الدراسة على أساس أن الدراسات الوصفية دائماً تتجه إلى الوصف الكمى والكيفى للظواهر المختلفة بالصورة التي هى عليها في المجتمع للتعرف على تركيبها وخصائصها، كما أنها تهتم بحصر العوامل المختلفة المؤثرة في هذه الظاهرة وهذا صلب اهتمامات المسح الاجتماعي. [٣٥٩]

ويعرف المسح الاجتماعي Social survey بأنه محاولة منظمة لتحليل وتفسير وتسجيل الوضع الراهن لنظام اجتماعى أو لجماعة أو لبيئة اجتماعية بهدف الحصول على بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها من أجل الاستفادة منها في التخطيط المستقبلي [٣٦٠]

وفى ضوء ما سبق سوف يستخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بطريقة الحصر الشامل لأعضاء المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم بغرض الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بأثر بناء القوة على صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، حيث ينظر الباحث إلى أعضاء المجلس الشعبى المحلي باعتبارهم (بناء قوة) لهم القدرة على التأثير وتوجيه البرامج والأنشطة المتعلقة بسياسة الرعاية الاجتماعية على مستوى محافظة الفيوم.

([٣٥٩]) أبو النجا محمد الغمرى: الخطوات المنهجية في بحوث الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية ، المكتبة الجامعية، ٢٠٠٠م، ص ١٥٣ .

([٣٦٠]) عبد الله محمد عبد الرحمن، محمد على البدوى: مناهج وطرق البحث الاجتماعى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٥م، ص ١٠٥ .

ثالثاً: أدوات الدراسة: Techniques Research

حاول الباحث أن يكون متنوعاً في اختيار أدوات دراسته، بحيث تتفق هذه الأدوات مع طبيعة ونوع الاستراتيجية المنهجية المستخدمة حتى يتسنى للباحث تحقيق أهداف دراسته، ومن ثم فقد اعتمدت الدراسة الراهنة على الأدوات التالية:

(أ) أدوات جمع البيانات

١- مقياس حول اثر بناء القوة على صنع سياسة الرعاية الاجتماعية:

حيث قام الباحث بتصميم مقياس بهدف التعرف على اثر بناء القوة على صنع سياسة الرعاية الاجتماعية وقد قام الباحث بإعداد هذا المقياس وفقاً للخطوات التالية.

- تحديد موضوع المقياس والهدف من استخدامه، وطبيعة المبحوثين الذين سيطبق عليهم القياس من حيث المرحلة العمرية ومستوى التعليم والمستوى الاجتماعي والاقتصادي .

وقد تحدد الهدف من المقياس في تحديد أثر بناء القوة على صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، وذلك بالتطبيق على أعضاء المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الفيوم.

- تحديد الإطار النظري الذى سوف ينطلق منه المقياس وقد تضمن هذا الإطار الرجوع إلى العديد من المصادر والتي من أهمها:

أ- الكتابات النظرية المرتبطة ببناء القوة وسياسة الرعاية الاجتماعية.

ب- القوانين والتشريعات المرتبطة بالمجالس الشعبية المحلية والتي من أهمها" قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م ولائحته التنفيذية والتعديلات التي أجريت عليه."

ج- النظريات العلمية المرتبطة ببناء القوة، مثل نظرية الصفوة والنظرية التعددية ونظرية الطبقة والمداخل النظرية التي عن طريقها يتم تحديد بناء القوة على المستوى المحلى مثل مدخل اتخاذ القرار ومدخل الشهرة والمدخل الوظيفي بالإضافة إلى النماذج العربية والأجنبية لصنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

د- المقابلات الشخصية مع أعضاء المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم بجانب حضور جلسات المجلس الدورية.

هـ- الرجوع إلى الدراسات السابقة والمقاييس والأدوات الأخرى المرتبطة ببناء القوة أو بسياسة الرعاية الاجتماعية والتي منها ما يلي:

- مقياس حول " تغير بناء القوة وتطور خدمات الرعاية الاجتماعية في الريف" من إعداد طلعت مصطفى السروجى (١٩٨٨م) [٣٦١]

([٣٦١]) طلعت مصطفى السروجى: تغير بناء القوة وتطور خدمات الرعاية الاجتماعية في الريف، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٨٨م.

– مقياس حول" القيادة وبناء القوة في الريف" من إعداد : إبراهيم فؤاد الشيخ (١٩٨٩م) [٣٦٢]

– مقياس حول" دور الصفوة السياسية في تشكيل الوعى الجماهيري في المجتمع المصري من إعداد: محمد على إبراهيم (١٩٩٥م) [٣٦٣]

– مقياس حول" دور الخدمة الاجتماعية في زيادة فعالية بناء القوة لتنشيط الجمعيات الأهلية بمدينة الفيوم من إعداد: أحمد عبد الفتاح ناجى(١٩٩٦). [٣٦٤]

– مقياس حول " تحليل السياسة الاجتماعية في مصر" دراسة حالة بالتطبيق على وزارة الشئون الاجتماعية" من أعداد: فؤاد حسين حسن(١٩٩١). [٣٦٥]

– مقياس حول: تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية في مجال القوى العاملة من إعداد : محمد أحمد خليل الحمزاوى(١٩٩٦م). [٣٦٦]

– مقياس حول" تقويم دور القيادات الشعبية في التخطيط لتنمية المجتمع المحلى الحضرى من إعداد: رضا سلامة: (١٩٩٦م) . [٣٦٧]

– استبيان حول: ديناميات صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية من إعداد: هناء عبد التواب ربيع، (١٩٩٦). [٣٦٨]

– استبيان حول" دور اللجان النوعية في صنع قرارات التنمية" من إعداد: إبراهيم محمد أبو الحسن(٢٠٠٥م) [٣٦٩]

([٣٦٢]) إبراهيم فؤاد الشيخ عبد المقصود: القيادة وبناء القوة في الريف ، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩م.

([٣٦٣]) محمد على إبراهيم على: دور الصفوة السياسية في تشكيل الوعى الجماهيرى في المجتمع المصرى في الفترة(١٩٧٠ – ١٩٩٠)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٩٥م.

([٣٦٤]) أحمد عبد الفتاح ناجى: دور الخدمة الاجتماعية في زيادة فعالية بناء القوة لتنشيط الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ١٩٩٦م.

([٣٦٥]) فؤاد حسين حسن: السياسة الاجتماعية في مصر" دراسة حالة بالتطبيق على وزارة الشئون الاجتماعية" رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩١م.

([٣٦٦]) محمد أحمد خليل الحمزاوى: سياسة الرعاية في مجال القوى العاملة" دراسة مطبقة على وزارة القوى العاملة والتشغيل في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٦م

([٣٦٧]) رضا سلامة على : دراسة تقويمية لدور القيادات الشعبية في التخطيط لتنمية المجتمع المحلى الحضرى ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ١٩٩٦م

([٣٦٨]) هناء عبد التواب ربيع: ديناميات صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ١٩٩٦م.

([٣٦٩]) إبراهيم محمد ابو الحسن: دور اللجان النوعية في صنع القرارات التنموية ، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، ٢٠٠٥م .

–مقياس حول" دور منظمات المجتمع المدنى كشريك في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية في مصر من إعداد: حسن مصطفى حسن، (٢٠٠٥م) [٣٧٠]

– مقياس عن " ممارسة طريقة تنظيم المجتمع للتغلب على معوقات مشاركة القيادات الشعبية في المجتمع الريفي" من إعداد: يوسف موسى يوسف(٢٠٠٢). [٣٧١]

– مقياس حول ديناميات صنع القرار بالأحزاب السياسية وعلاقتها بتنمية المجتمع" من إعداد: محمد محمود محمد سرحان(١٩٩٦م) [٣٧٢]

– مقياس حول" تقويم تجربة الإدارة المحلية في تنمية قرى محافظة الفيوم" من إعداد: بواب شاكر على (١٩٩٤) [٣٧٣]

– استبيان حول" تحليل سياسة وزارة الشئون الاجتماعية لرعاية المرأة" من إعداد هناء عبد التواب ربيع(٢٠٠٢م)[٣٧٤]

– مقياس حول" بناء القوة وتنمية المجتمع الريفي" من إعداد : محمود مصطفى كمال(١٩٨٢م) [٣٧٥]

- بعد الرجوع إلى المصادر السابقة تم تحديد الأبعاد الرئيسية والفرعية للمقياس، وتحديد أكبر عدد ممكن من العبارات التي يتضمنها كل بعد من أبعاد المقياس، وقد أسفرت هذه الخطوة عن تحديد البيانات الأولية التي تتضمن الاسم والنوع والسن والحالة الاجتماعية والحالة التعليمية والمهنية والدخل الشهري ومحل الإقامة الحالي وعدد مرات التمثيل

([٣٧٠]) حسن مصطفى حسن: منظمات المجتمع المدنى كشريك في صنع الرعاية الاجتماعية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٥م.

([٣٧١]) يوسف موسى يوسف: ممارسة تنظيم المجتمع للتغلب على معوقات مشاركة القيادات الشعبية في المجتمع الريفى، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ٢٠٠٢م.

([٣٧٢]) محمد محمود سرحان: ديناميات صنع القرار بالأحزاب السياسية وعلاقتها بتنمية المجتمع، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم،١٩٩٦م.

([٣٧٣]) بواب شاكر على: تقويم تجربة الإدارة المحلية في تنمية قرى محافظة الفيوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ١٩٩٤م

([٣٧٤]) هناء عبد التواب ربيع: تحليل سياسة وزارة الشئون الاجتماعية لرعاية المرأة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ٢٠٠٢م.

([٣٧٥]) محمود مصطفى كمال: بناء القوة وتنمية المجتمع المحلى الريفي" دراسة عن دور بناء القوة غير الرسمي كلية الآداب جامعة المنيا ، ١٩٨٢م.

بالمجلس الشعبي المحلى وأسباب الترشيح لعضوية المجلس الشعبي المحلى، كما تم تحديد أربع أبعاد رئيسية للمقياس تدور حول اثر بناء القوة على مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية وهى:

- البعد الأول: بناء القوة ومرحلة الإعداد لسياسة الرعاية الاجتماعية.
- البعد الثاني: بناء القوة ومرحلة صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية.
- البعد الثالث: بناء القوة ومرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية.
- البعد الرابع: بناء القوة ومرحلة متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية.

وقد كان المجموع الكلى للعبارات (٩٤) عبارة موزعة على أبعاد المقياس كالتالي:

- البعد الأول: (٢٤) عبارة .
- البعد الثاني: (٢١) عبارة.
- البعد الثالث: (٢٦) عبارة
- البعد الرابع: (٢٣) عبارة.

وهكذا تم إعداد المقياس في صورته الأولى تمهيداً لخضوعه لإجراءات الصدق والثبات .

إجراءات صدق وثبات المقياس:

(١) صدق المقياس: يشير مفهوم الصدق Validity إلي إذا ما كانت أدوات الدراسة تقيس بالفعل ما يراد قياسه[٣٧٦] أي أن يقيس المقياس فعلاًُ القدرة أو السمة أو الاتجاه أو الاستعداد الذي وضع لقياسه[٣٧٧]، ولكي يتأكد الباحث من صدق المقياس قام باستخدام طريقة الصدق الظاهري لحساب معامل الصدق.

ويقصد بالصدق الظاهري validity Face المظهر العام للمقياس من حيث نوع المفردات وكيفية صياغتها ومدى دقتها ودرجة ما يتمتع به المقياس من موضوعية[٣٧٨]

كما يتضمن تقييم مدى وجود علاقة بين المتغيرات المراد قياسها والمقياس المفترض أن يقوم بقياسها وهل من المنطقي استخدام هذا المقياس للتعامل مع هذه المتغيرات، وبالتالي فهو يستخدم للحكم على مصداقية المقياس، وهناك امتداد للصدق الظاهري وهو صدق المحتوى

([٣٧٦]) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٨٢م، ص

([٣٧٧]) هشام سيد عبد المجيد: البحث في الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية" دليل الباحثين في إعداد البحوث الإكلينيكية في الخدمة الاجتماعية والتخصصات الأخرى، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠٠٦م ، ص ٢٢٥.

([٣٧٨]) رمزية الغريب، التقويم والقياس النفسي والتربوي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٢ م، ص ٦٨ .

والذي يركز على إذا ما كان المقياس يغطى المدى الكامل للمعاني المختلفة الموجودة في المتغيرات التي يراد قياسها، أي أن أداة القياس الصادقة هي التي توفر تمثيل ملائم لكل من المحتوى أو العناصر المراد قياسها. [٣٧٩]

ولما كان الصدق الظاهري يتم عن طريق محكمين من أصحاب الخبرة المرتبطة بموضوع القياس[٣٨٠] ، فقد قام الباحث بعرض المقياس في صورته الأولية على السادة المحكمين[*] وعددهم (١٨) ثمانية عشر من أساتذة الخدمة الاجتماعية بجامعتي حلوان والفيوم وذلك لمساعدة الباحث في تحديد ما يلي:

١- مدى اتساق أبعاد المقياس بأهداف الدراسة الراهنة وتساؤلاتها.

٢- مدى ارتباط العبارات بالبعد الذي تقيسه.

٣- إضافة أو حذف العبارات التي يرى السادة المحكمين ضرورة لوجودها أو خدمتها لحذفها.

وقد أسفرت هذه الخطوة عن حذف بعض عبارات المقياس وتعديل صياغة بعض العبارات وإضافة عبارات أخرى وقد أجريت هذه التعديلات بعد مراجعتها مع السادة المشرفين على الدراسة الراهنة وفى ضوء ذلك تضمن المقياس ما يلي:

- البيانات الأولية:

- البعد الأول: بناء القوة ومرحلة وضع إطار عام لسياسة الرعاية الاجتماعية[٣٨١]

عبارة ومؤشراته الفرعية هي:

١- تحديد الحاجات المجتمعية ودراستها.

٢- تحديد الموارد المطلوبة لإشباع هذه الحاجات سواء كانت مادية أو بشرية.

٣- اقتراح حلول للمشكلات في ضوء ارتباطها بالمشكلات الأخرى.

٤- دراسة الجهود الحالية والسابقة للاستفادة منها.

٥- دراسة البيئة الاجتماعية والاقتصادية.

البعد الثاني: بناء القوة ومرحلة صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية (١٣) عبارة ومؤشراته الفرعية هي:

([379]) Duane R. Monette, and Ather: Applied Social Research. " Tool for the Human Services", Harcourt Brace collge publishers. London, 1998, pp. 108 , 109

([٣٨٠]) حاول الباحث أن يستخدم نوع آخر من أنواع الصدق أكثر تقدماً وهو صدق المحك criterion validity ولكن لم يتوافر للباحث – في حدود إطلاعه– مقياس سابق يستخدمه كمحك خارجي وثيق الصلة بمشكلة الدراسة الراهنة حيث يتم مقارنة نتائج المقياس الخارجي والمقياس الحالي وحساب معامل الارتباط بينهما.

([*]) ملحق رقم (١): يوضح أسماء السادة المحكمين.

([381]) David Dooley: Social Research Methods, Prentice Hall New jersey, 2001,P.

١- صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية.
٢- عرض السياسة على الرأي العام لتوفير التأييد والدعم.
٣- إصدار التشريعات التي توضح دور المؤسسات الحكومية والأهلية في تنفيذ السياسة.
٤- رصد التمويل اللازم لتنفيذ السياسة.

البعد الثالث: بناء القوة ومرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية(١٢) عبارة ومؤشراته الفرعية هي:

١- ترجمة السياسة إلى خطط ومشروعات.
٢- تنفيذ هذه الخطط عن طريق المؤسسات الحكومية والأهلية.
٣- الصعوبات التي تواجه تنفيذ هذه الخطط.
٤- إجراء التعديلات اللازمة أثناء التنفيذ.

البعد الرابع: بناء القوة ومرحلة متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية(١٢) عبارة ومؤشراته الفرعية هي:

١- المتابعة المستمرة لتنفيذ الخطط والبرامج.
٢- تقويم هذه الخطط والبرامج.
٣- التفكير في إعداد سياسة جديدة.

وفى ضوء ذلك تم إعداد المقياس في صورته النهائية تمهيداً لتطبيقه على عينة من مجتمع البحث لقياس معامل الثبات له.

(٢) ثبات المقياس:

يقصد بثبات Reliability أدوات البحث قدرتها على التوصل إلى نفس نتيجة القياس مع تكرار استخدامها في دراسة نفس الظاهرة [٣٨٢] كما يعنى الثبات الاعتمادية Dependability أو كون الشيئ موثوق به Trustworthiness فعندما يكون الاختبار أدق وأكثر ثباتاً نستطيع أن نحصل على نفس الدرجات لنفس الأفراد عند إعادة تطبيق الأداة عليهم [٣٨٣].

كما يقصد بالثبات للمقياس التطابق بين نتائجه في المرات المتعددة التي يطبق فيها ما لم يحدث تغير حقيقي في الموضوع المقاس أو الأشخاص الذين يطبق عليهم.[٣٨٤]

([٣٨٢]) محمد الجوهري، عبد الله الخريجى: طرق البحث الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٥م، ص ٧٣

([٣٨٣]) ل.ر.جاى: مناهج البحث في عصر المعلومات الالكترونية: ترجمة: سمير جاد، فهمى غنايم: الجيزة الدار العالمية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م، ص ٢٣٠

([٣٨٤]) عبد المحي محمود حسن وآخرون: مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٥م، ص ١٥٠ .

وفى ضوء ذلك فقد قام الباحث باستخدام طريقة إعادة الاختبار للتأكد من ثبات المقياس حيث اتبع الباحث الخطوات التالية:

- قام الباحث بتطبيق المقياس على(١٠) أعضاء من أعضاء المجلس الشعبي لمحافظة الفيوم.
- قام الباحث بالتطبيق الثاني على نفس الأعضاء بعد خمسة عشر يوماً كفارق زمني بين التطبيق الأول والثاني.
- قام الباحث بحساب معامل الارتباط بين التطبيق الأول والثاني لكل بعد من أبعاد المقياس باستخدام معامل ارتباط بيرسون من خلال المعادلة التالية:

$$ر = \frac{ن \text{ مجـ س ص} - \text{مجـ س} \times \text{مجـ ص}}{\sqrt{[ن \text{ مجـ س}^{٢} - (\text{مجـ س})^{٢}] [ن \text{ مجـ ص}^{٢} - (\text{مجـ ص})^{٢}]}}$$

حيث ر = معامل ارتباط بيرسون (معامل الثبات) س = التطبيق الأول.

ن= عدد القيم ص = التطبيق الثاني.

وبتطبيق المعادلة السابقة جاءت النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (٤) يوضح نتائج ثبات مقياس الدراسة الراهنة

م	البعد	معامل الارتباط (الثبات)	معامل الصدق الذاتي
١	**البعد الأول**	٠.٨٢	٩١,
٢	**البعد الثاني**	٠.٨٣	٩١,
٣	**البعد الثالث**	٠.٨٧	٩٣,
٤	**البعد الرابع**	٠.٨٨	،٩٤

وقد تم حساب معامل الثبات للمقياس ككل عن طريق حساب متوسط المعاملات السابقة والذي يساوى حاصل جمع معامل الثبات أبعاد المقياس على عددهم كما يلي:

معامل ثبات المقياس ككل= ٨٩، ٠

أي أن معامل الثبات للمقياس هو (٠.٨٩) وهو معامل ثبات مناسب في مجال البحوث الاجتماعية وفى ضوء ما سبق يتضح أن المقياس أصبح يتمتع بمستوى مناسب من الصدق والثبات وبالتالي فالمقياس صالح للتطبيق .

- تحديد أوزان المقياس والدرجات المعيارية لكل بعد من الأبعاد

تم تحديد مستوى المقياس من ثلاث استجابات وهى (نعم – أحياناً – لا) وتم إعطاء درجات وزنية لكل العبارات كالتالي (*)

نعم = ٣ درجات أحيانا = ٢ درجتان لا = ١ درجة واحدة

ثانياً:دليل تحليل المحتوى : content Analysis

يعرف تحليل المحتوى أو المضمون بأنه " طريقة لوصف محتوى مواد اتصالية بطريقة منظمة وموضوعية تتضمن تحديد إعادة الظاهرة التي يراد دراستها وتحديد المفاهيم المراد قياسها وتحديد وحدة التحليل مع وضع خطة لسحب العينة ومخطط متكامل لتصنيف محتويات المادة المدروسة في ضوء تحديد المشكلة[٣٨٥].

كما يعرف تحليل المضمون بأنه أداة منهجية للدراسة الكمية والكيفية لمضمون وسيلة الاتصال وهو أداه لوصف مادة الاتصال [٣٨٦]، وعلى ذلك يعتبر تحليل المضمون أداه الباحثين في الخدمة الاجتماعية، حيث يمكن الباحثين من دراسة اتجاهات الممارسة في الخدمة الاجتماعية والمساهمة في إثراء البناء المعرفي النظري للمهنة ودراسة السياسات الاجتماعية في مؤسسات الخدمة الاجتماعية وبرامجها. [٣٨٧]

واتساقاً مع ما سبق، قام الباحث بإعداد دليل لتحليل مضمون مضابط جلسات المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم، وذلك وفقاً للخطوات التالية:

– قام الباحث بتحديد أهداف دليل تحليل المحتوى وفقاً لأهداف الدراسة وتساؤلاتها.

– قام الباحث بالرجوع إلى التراث النظري المرتبط ببناء القوة وسياسة الرعاية الاجتماعية. بالإضافة إلى القوانين والتشريعات المرتبطة بالمجالس الشعبية المحلية والدراسات السابقة التي استخدمت دليل تحليل مضمون مضابط جلسات هذه المجالس.

– قام الباحث بإعداد دليل تحليل محتوى في صورته الأولية والتي تتضمن ما يلى:

أ– البيانات الأولية والتي تتضمن رقم الجلسة وتاريخها ودور الأبعاد وعدد الأعضاء الحاضرين ومدة الاجتماع وعدد القرارات التي تم اتخاذها وعدد المقترحات أو التوصيات التي تم مناقشتها في الاجتماع، بالإضافة إلى جدول أعمال الاجتماع.

ب– تم تحديد وحدات التحليل ورؤوس الموضوعات التي يشملها التحليل وتحديد الفئات التي تندرج تحت كل موضوع بالإضافة إلى تحديد الفترة الزمنية للتحليل.

إجراءات صدق وثبات دليل تحليل المحتوى:

---

[٣٨٥] إبراهيم عبد الرحمن رجب: مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والسلوكية، القاهرة، دار الصحابة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م ، ص ص ٣٩٤ – ٣٩٥ .

[٣٨٦] عواطف عبد الرحمن وآخرون: تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، جامعة القاهرة، مكتبة معهد الدراسات والبحوث التربوية، ١٩٩٦م، ص ١٩

[٣٨٧] طلعت مصطفى السروجى، محمد عبد العزيز المونى: تصميم بحوث الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧٢ .

قام الباحث بإجراء الصدق الظاهري لدليل تحليل المحتوى حيث تم عرض الدليل على السادة المحكمين (نفس محكمين المقياس) .

أما بالنسبة لإجراءات ثبات دليل تحليل المضمون فقد قام الباحث بحساب ثبات دليل تحليل المضمون بطريقة معامل ثبات هولستى Holsti [٣٨٨] حيث قام الباحث بتحليل عدد(١٢) محضر من محاضر جلسات المجلس الشعبي لمحافظة الفيوم تمثل نفس الفترة الزمنية للتحليل ثم استعان الباحث بزميل آخر قام بتحليل مضمون نفس عينة الثبات دون معرفته بالنتائج التي توصل إليها الباحث، ثم قام الباحث بتطبيق معادلة معامل هولستى وهى $\frac{٢ ت}{ن١+ن٢}$ حيث أن ت: هي عدد حالات اتفاق الباحثين

ن١ = عدد حالات الباحث الأول

ن٢ = عدد حالات الباحث الثاني

وكانت النتيجة(٠.٨٣) أي أن الباحثين يتفقان معاً بنسبة (٨٣%) مما يدل على أن أداة تحليل المضمون تتمتع بدرجة مناسبة من الصدق والثبات وبالتالي فهي صالحة للتطبيق الميداني.

٣- دليل الملاحظة (بدون مشاركة) observation without participation

وهى الملاحظة التي يقوم فيها الباحث بملاحظة الظاهرة الاجتماعية وآثارها وعلاقتها بالبناء الاجتماعي للمجتمع واتساقه ونظمه الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية بين أفراد المجمع المشتركين في هذه الظاهرة، وتأثير ذلك على شبكه العلاقات الاجتماعية للبناء الاجتماعي ككل. [٣٨٩]

وفى هذا النوع من الملاحظة لا يشترك الباحث في أي نشاط من أنشطة الجماعة أو الأفراد الذين يقوم بملاحظتهم، وتتميز بأنها تعطى الفرصة للباحث بأن يلاحظ السلوك العقلي للجماعة أو الأفراد في صورته الطبيعية.

إجراءات إعداد دليل الملاحظة:

قام الباحث بإعداد دليل الملاحظة وذلك وفقاً للخطوات التالية:

- تحديد أهداف دليل الملاحظة وفقاً لأهداف الدراسة الراهنة وتساؤلاتها
- تحديد وحدة الملاحظة وهم أعضاء المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم.

([٣٨٨]) المرجع السابق ، ص ٣٧٣ .

([٣٨٩]) السيد عبد الفتاح عفيفى: علم الإنسان" الانثروبولوجيا" الفيوم، مكتبة الصفوة، ٢٠٠٣، ص ١١٧ .

– تحديد زمن الملاحظة وفترة انعقاد المجلس والتي تستغرق ما يقرب من ثلاث ساعات في كل مرة ويكون الاجتماع العادي مرة كل شهر ما عدا شهور أجازة المجلس وهي شهرين من كل عام.

– تحديد مكان الملاحظة حيث تتم اجتماعات المجلس بالقاعة الكبرى للاجتماعات بالدور الأول بالمجلس وهى مكان مناسب لعقد مثل هذه الاجتماعات من حيث تجهيزاتها واتساعها.

– إعداد الجوانب التي يراد ملاحظتها حيث سيتم التركيز على أثر بناء القوة على مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

– أعداد الفئات التي يراد ملاحظتها حتى تسهل عملية تسجيل الملاحظة وفقاً لهذه الفئات، وبالتالي يسهل القيام بعمليات التحليل الكمي والكيفي للبيانات التي تم الحصول عليها حيث قام الباحث بتحديد مجموعة من الفئات لكل مرحلة من مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

– إجراءات صدق وثبات دليل الملاحظة.

قام الباحث بإجراء الصدق الظاهري لدليل الملاحظة حيث تم عرضة على السادة المحكمين (نفس المحكمين لأدوات الدراسة) وقد أفادت هذه الخطوة الباحث في مراجعة فئات الملاحظة والتأكد من وضوحها حيث تم حذف بعض فئات الملاحظة أو تعديلها وإضافة فئات أخرى.

أما بالنسبة لإجراءات ثبات المقياس، فقد قام الباحث بتسجيل ملاحظاته ثم قام بإعادة ملاحظاته بنفس الدليل الذي استخدمه في المرة الأولى(*) وقام الباحث بحساب معامل ثبات دليل الملاحظة باستخدام معامل هولتى وكانت النتيجة(٠.٨٧) أى أن نتائج دليل الملاحظة في المرتين تتفقان بنسبة(٨٧%) مما يدل على أن دليل الملاحظة يتمتع بدرجة مناسبة من الصدق والثبات وبالتالي فهو صالح للتطبيق الميداني.

– مراجعة الإطار العام لتحليل المحتوى.

– مراجعة وحدات تحليل المحتوى ومدى ارتباطها بأهداف وتساؤلات الدراسة الراهنة.

– مراجعة فئات التحليل والتأكد من وضوحها وشمولها.

– حذف أو إضافة بعض فئات التحليل لمعالجة جوانب النقص في الفئات الواردة في دليل تحليل المحتوى.

وقد أسفرت هذه الخطوة عن حذف بعض فئات التحليل وتعديل صياغة بعض الفئات وإضافة فئات أخرى وقد أجريت هذه التعديلات في ضوء توجيهات السادة المشرفين على الدراسة

(*) فقد تعذر على الباحث الاستعانة بملاحظ آخر والمقارنة بين النتائج التي توصل إليها كلا منهما.

الراهنة. (*) ولعل أهم ما يريد أن يوضحه الباحث بأنه قام بتحديد الجوانب التالية لدليل تحليل المحتوى وهى:

١- مجمع البحث: وهى المادة الخاصة بالدراسة أو هي المادة المراد تحليلها أي مضابط جلسات المجلس الشعبي المحلى.

٢- وحدات التحليل: وهى وحدة الإحصاء وهى هنا تتضمن مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية وفقاً للنموذج المقترح من قبل الباحث حتى يسهل تحديد اثر بناء القوة عليها .

٣- فئات التحليل: حيث قام الباحث بالتعبير عن مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية في صورة خطوات فرعية أى في صورة فئات فرعية محددة حتى يسهل تحليل المضمون.

٤- الفترة الزمنية للتحليل: وهى الفترة المحددة من

٥- طريقة التحكيم(البناء الكمي): وهو نظام الترميز، حيث تكرار أن يأخذ ظهور كل وحدة أو فئة تكراراً واحداً مستخدماً في ذلك القياس الفئوي.

(ب) أدوات تحليل البيانات:

استخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتفق مع طبيعة دراسته والتي يتضمنها برنامج الخدمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) Statistical package for Social Sciences حيث استخدم الباحث من هذا البرنامج ما يلي:

- النسبة المئوية:
- الانحراف المعياري .
- معامل ارتباط بيرسون- معامل هولتى (Holsti)
- القوة النسبية والوزن المرجح والنسبة المرجحة والدرجات المعيارية.

ويمكن توضيح هذه الأدوات كما في الجدول التالي.

جدول رقم (٥) يوضح الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة الراهنة.

م	الأداة المستخدمة	القانون
١	الوسط الحسابي	$م = \frac{مجـ س}{ن}$
٢	الانحراف المعياري	$ح = \sqrt{\frac{١}{ن}[مجـ س^{٢} - \frac{(مجـ س)^{٢}}{ن}]}$
٣	الدرجة المعيارية	$س = \frac{ص - م}{ح}$

(*) ملحق رقم ( ) يوضح دليل تحليل المضمون والذي يتضمن وحدات التحليل وفئات التحليل الرئيسية أو الفرعية.

٤	معامل ارتباط بيرسون	ر = ن مجـ س ص – مجـ س × مجـ ص / √[ن مجـ س^{٢} – (مجـ س)^{٢}] [ن مجـ ص^{٢} – (مجـ ص)^{٢}]
٥	الوزن المرجح	مجموع الأوزان للعبارة / و عدد فئات الأوزان المقابلة
٦	النسبة المرجحة	الوزن المرجح للعبارة / ن مجموع الوزن المرجع للبعد
٧	القوة النسبية	ق = مجموع الأوزان للعبارة / ن × أعلى وزن × ١٠٠
٨	معامل هولستى	z = ٢ ت / ن١ + ن ٢
٩	مجموع الأوزان	ر = مجموع حاصل ضرب كل قيمة × الوزن المقابل لها
١٠	المتوسط المرجح للبعد	ن = إجمالي مجموع الأوزان / عدد عبارات البعد
١١	القوة النسبية للبعد	ل = مجموع الأوزان للبعد / ن × أعلى وزن × عدد عبارات البعد

ومن أهم المراجع التي استفاد منها الباحث في إجراء التحليل الاحصائى للبيانات **المصادر التالية:**

١- السيد عبد الحميد عطية: التحليل الإحصائي وتطبيقاته في دراسات الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠١م.

٢- محمد خميس الزوكة، محمد إبراهيم رمضان: الإحصاء والأساليب الكمية في العلوم الإنسانية ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م.

٣- احمد مصطفى خاطر: التحليل الإحصائي للبحوث في الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، .١٩٩٨

٤- محمد محمود مهدلى: أساليب ومناهج علم الإحصاء، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ٢٠٠٠م.

٥- اعتماد محمد علام: مقدمة في الإحصاء الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٨م.

٦- غريب سيد أحمد: الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي، الجزء الثانى"الإحصاء الاجتماعي، الإسكندرية ، المكتب العلمي للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩م.

٧- مصطفى زايد: الإحصاء والاستقرار ، الجزء الثاني" أساليب الاستقراء"، الجيزة، المؤسسة العصرية للنشر والترجمة، ١٩٩٢م.

رابعاً: مجالات الدراسة:

(أ) المجال البشرى (Population community) يقصد بالمجال البشرى مجتمع البحث ويتوقف تحديد مجتمع البحث على أهداف الدراسة والاستراتيجية المستخدمة، بناءاً على ذلك فقد تحدد المجال البشرى لهذه الدراسة في أعضاء المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم وعددهم(٧٠) عضواً على أساس أن محافظة الفيوم تتكون من ٦ مراكز هي (مركز الفيوم- مركز سنورس- مركز أبشواى – مركز إطسا – مركز يوسف الصديق- مركز طامية) وأن كل مركز يمثله (١٠) عشرة أعضاء في المجلس الشعبي المحلى للمحافظة بالإضافة إلى (١٠) عشرة أعضاء عن بندر الفيوم ويود الباحث أن يوضح ما يلى :

- أن عدد الأعضاء بالمجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم وقت إجراء الدراسة بلغ (٦٤) عضواً [*] حيث خلت (٦) مقاعد من مقاعد المجلس وذلك لأسباب مختلفة منها الترشيح لمجلس الشعب والوفاة ووجود أحكام قضائية.

- تم إجراء ثبات المقياس على (١٠) أعضاء من أعضاء المجلس، وتم استبعادهم عن التطبيق النهائي للمقياس، وبالتالي أصبح عدد الأعضاء الذين طبق عليهم المقياس في صورته النهائية(٥٤)عضواً.

(ب) المجال المكاني

وقع اختيار الباحث على المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم ليكون مجالاً مكانياً لإجراء هذه الدراسة، ويرجع ذلك للاعتبارات التالية:

١- المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم يتضمن أعضاء من مختلف قرى ومراكز محافظة الفيوم مما يتيح للباحث فرصة التعرف على بناءات القوة المختلفة وتحديد أثرها على صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

٢- يتوافر للباحث اتصال شبه دائم بينه وبين العاملين بالمجلس نتيجة قرب المجلس من محل إقامة الباحث مما يساعد على إجراء الدراسة.

٣- استعداد أعضاء المجلس للتعاون مع الباحث مما يساعد على سهولة جمع البيانات والتأكد من النتائج.

(ج) المجال الزمني:

(*) ملحق رقم( ) يوضح بيان بأسماء السادة أعضاء المجلس الشعبي لمحافظة الفيوم وقت اجراء الدراسة الراهنة وعددهم (٦٤) عضواً.

ويقصد به الفترة التي استغرقها الباحث في إعداد الإطار النظري للدراسة بالإضافة لجمع البيانات وتفسيرها واستخلاص النتائج وكتابة التقرير النهائي والتي بدأت من شهر

٢٠٠م حتى شهر ٢٠٠م

الصعوبات التي واجهت الباحث وكيفية التغلب عليها:

١- اختلاف الكتابات النظرية حول مفهوم القوة وقد يرجع ذلك إلى ارتباط هذا المفهوم بمفاهيم أخرى تقترب منه أو تتشابه معه مثل الهيبة والنفوذ والسلطة والإجبار والسيطرة فأحياناً تستخدم هذه المفاهيم بنفس المعنى، وللتغلب على ذلك قام الباحث بالرجوع إلى المعاجم اللغوية وعرض أهم الاتجاهات النظرية التي تناولت هذا المفهوم مما قد يساهم في إيجاد نوع من الفهم المقبول لهذا المفهوم- في حدود إطلاع الباحث – مناسب الدراسة الراهنة.

٢- في البداية وجد الباحث صعوبة في تطبيق أداة تحليل المضمون مما أدى إلى وجود أخطاء في التحليل المبدئي لمضمون مضابط جلسات المجلس وللتغلب على ذلك قام الباحث بإعادة تحليل مضمون مضابط الجلسات مرة أخرى في ضوء توجيهات بعض المتخصصين من السادة أعضاء هيئة التدريس من كلية التربية قسم طرق التدريس .

٣- وجد الباحث صعوبة في الحصول على مضابط جلسات المجلس قبل تعريفها وتعديل ما جاء فيها من اعتراضات أو مناقشات قبل اتخاذ قرارات المجلس وللتغلب على ذلك قام الباحث بالاستعانة بنتائج دليل الملاحظة عند تحليل مضمون مضابط هذه الجلسات لإيجاد نوع من التكامل بين أدوات الدراسة.

٤- أدت كثرة التفاعلات والحديث بين الأعضاء أثناء انعقاد جلسات المجلس إلى أن هناك بعض السلوك والآراء التي لم يلاحظها الباحث وللتغلب على ذلك فقد حاول الباحث – قدر طاقته- أن يركز على مظاهر السلوك والتفاعل المرتبطة بموضوع دراسته وكثيراً ما ناقش الباحث ملاحظاته مع السادة المشرفين ليتعرف على مظاهر التفاعل والسلوك التي يمكن أن تكون مفيدة لتحقيق أهداف دراسته الراهنة.

الفصل السابع

مقدمة

أولاً: وصف عينة الدراسة

ثانياً: تحليل وتفسير نتائج الدراسة بناء القوة ومراحل سياسة الرعاية الاجتماعية.

(أ) بناء القوة ومرحلة الإعداد لسياسة الرعاية الاجتماعية.

(ب) بناء القوة ومرحلة صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية.

(ج) بناء القوة ومرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية.

(د) بناء القوة ومرحلة متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية.

ثالثاً: تحليل وتفسير نتائج تحليل المحتوى.

رابعاً: تحليل وتفسير نتائج دليل الملاحظة.

تمهيد

يتناول هذا الفصل تحليل وتفسير البيانات التى حصل عليها الباحث من تطبيق أدوات دراسته في إطار الموجهات النظرية لهذه الدراسة محاولاً ربط هذه النتائج بالكتابات النظرية والدراسات السابقة، حيث يعرض الباحث لخصائص مجتمع البحث الديموجرافية مثل النوع والسن والحالة الاجتماعية والحالة التعليمية والمهنية والدخل ومحل الإقامة وعدد مرات التمثيل بالمجلس والأسباب التى تدفع أعضاء المجلس للترشيح لعضوية المجلس والأدوار التى يقوم بها أعضاء المجلس أثناء الاجتماعات، وأخيراً الأسباب التي تمكن بعض الأعضاء من ممارسة تأثيرهم ونفوذهم على باقى أعضاء المجلس ثم يعرض الباحث البيانات الخاصة بأثر بناء القوة على مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية بداية من مرحلة الإعداد العام لسياسة الرعاية الاجتماعية حتى مرحلة متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية، ثم يعرض الباحث للنتائج التى حصل عليها من تطبيق أداتي دليل تحليل المحتوى ودليل الملاحظة.

جدول رقم (٦)
يوضح النوع بالنسبة لمجتمع البحث

ن = ٥٤

م	الاستجابة	ك	%
أ	ذكر	٥١	٩٤.٤
ب	أنثى	٣	٥.٦

يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٩٤.٤%) من مجتمع البحث من الذكور، وأن نسبة الإناث قد بلغت (٥.٦%) فقط، وقد يرجع ذلك إلى ضعف مشاركة المرأة في عضوية المجالس الشعبية المحلية واقتصار عضوية هذه المجالس على الذكور من أبناء العائلات الكبيرة بالمحافظة، ويظهر ذلك من خلال الرجوع إلى أسماء أعضاء المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم (ملحق رقم ١)، حيث يتضح لنا أن هناك اثنان من الثلاث سيدات الأعضاء بالمجلس من عائلة واحدة وهى عائلة " الحادقة" والتى تعتبر من أكبر عائلات محافظة الفيوم.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة " حسام طلعت بندق"[٣٩٠] والتي أكدت على ضعف المشاركة السياسية للمرأة، ويعود ذلك إلى انخفاض الوعى السياسي لدى المرأة، وأن التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية أدى إلى ارتفاع مستوى بعض القيم السياسية مثل قيمة الانتماء والولاء والاستعداد للمشاركة في حل المشكلات المجتمعية وتحسين الشعور بالمسئولية الاجتماعية وزيادة المعارف السياسية، وهذا ما أكدت عليه أيضاً دراسة " حنان فوزى بدوى" [٣٩١] من أن التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية يؤدى إلى تنشيط عضوية المرأة في التنظيمات النسائية، كما أدى إلى زيادة المشاركة في العملية الانتخابية.

جدول رقم (٧)
يوضح الديانة بالنسبة لمجتمع البحث ن= ٥٤

([٣٩٠]) حسام طلعت بندق: التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية وتنمية الوعى السياسي لدى المرأة الريفية العاملة ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٦م.

([٣٩١]) حنان فوزى بدوى: التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية وتنشيط عضوية التنظيم النسائي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٤م.

م	الديانة	ك	%
أ	مسلم	٥٢	٩٦.٣
ب	مسيحي	٢	٣.٧
	المجموع	٥٤	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٩٦.٣ %) من مجتمع البحث من المسلمين وبلغت نسبة (٣.٧%) من المسيحيين، وقد يرجع ذلك إلى أن الغالبية العظمى من سكان محافظة الفيوم من المسلمين.

جدول رقم (٨)

يوضح السن بالنسبة لمجتمع البحث ن = ٥٤

م	السن	ك	%
أ	أقل من ٣٥ سنة	٢	٣.٧
ب	من ٣٥– أقل من ٤٥ سنة	٥	٩.٣
ج	من ٤٥ – أقل من ٥٥ سنة	٣١	٥٧.٤
د	من ٥٥ سنة فأكثر	١٦	٢٩.٦
	المجموع	٥٤	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة(٥٧.٤ %) من مجتمع البحث تقع في الفئة العمرية من (٤٥ لأقل من ٥٥ سنة)، وجاء ذلك في الترتيب الأول، وأن نسبة (٢٩.٦%) من مجتمع البحث تقع في الفئة العمرية من (٥٥ سنة فأكثر)، وجاء ذلك في الترتيب الثاني وقد يرجع ذلك إلى أن عضوية المجالس الشعبية المحلية ترتبط بالمساهمة في القرارات الهامة في المجتمع وهذا بدوره يحتاج إلى الخبرة، والتي تتوافر في أصحاب السن الكبيرة بينما جاءت نسبة(٩.٣ %) من مجتمع البحث تقع في الفئة العمرية (من ٣٥ لأقل من ٤٥ سنة) كما جاءت نسبة(٣.٧ %) من مجتمع البحث في الفئة العمرية (لأقل من ٣٥ سنة) وجاء ذلك في الترتيب الرابع والأخير، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة العضوية بالمجالس الشعبية المحلية.

جدول رقم (٩)

يوضح الحالة الاجتماعية لمجتمع البحث

ن = ٥٤

م	الحالة الاجتماعية	ك	%

أ	أعزب	–	–
ب	متزوج	٤٩	٩٠.٧
ج	مطلق	٢	٣.٧
د	أرمل	٣	٥.٦
	المجموع	٥٤	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٩٠.٧) من مجتمع البحث من أعضاء المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم من المتزوجين وجاء ذلك في الترتيب الأول، بينما جاءت نسبة(٣.٧%) من مجتمع البحث من المطلقين، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة مجتمع الفيوم، والذي يغلب عليه الطابع الريفى حيث سيطرة العادات والتقاليد التى تشجع على الزواج والاستقرار الأسري.

جدول رقم (١٠)
يوضح الحالة التعليمية لمجتمع البحث
ن= ٥٤

م	الحالة التعليمية	ك	%
أ	يجيد القراءة والكتابة	٧	١٢.٩
ب	حاصل على الابتدائية	٤	٧.٤
ج	حاصل على الإعدادية	٥	٩.٣
د	حاصل على مؤهل متوسط	١٢	٢٢.٢
هـ	حاصل على مؤهل فوق المتوسط	١٠	١٨.٥
و	حاصل على مؤهل جامعي	١٣	٢٤.١
ل	حاصل على دراسات عليا	٣	٥.٦
	المجموع	٥٤	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٢٤.١%) من مجتمع البحث من أعضاء المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم حاصلون على مؤهل جامعي وقد يساهم ذلك في زيادة كفاءة العمل بالمجلس الشعبي المحلى، بينما جاءت نسبة(٢٢.٢%) من مجتمع البحث حاصلون على مؤهل متوسط وذلك في الترتيب الثانى بينما جاءت نسبة (١٨.٥%) من أعضاء المجلس الشعبي المحلى حاصلون على مؤهل فوق المتوسط في الترتيب الثالث، وقد يعود ذلك إلى انتشار التعليم المتوسط خاصة في القرى، بينما جاءت نسبة(١٢.٩%) من أعضاء المجلس الشعبي المحلى يجيدون القراءة والكتابة، أما الترتيب الأخير فقد جاءت نسبة (٥.٦ %) من أعضاء المجلس الشعبي المحلى حاصلون على دراسات عليا .

جدول رقم (١١)
يوضح الحالة العملية (العمل)
ن= ٥٤

م	الاستجابة	ك	%
أ	يعمل بالقطاع الحكومي	٢٠	٣٧.١
ب	يعمل بالقطاع الخاص	٥	٩.٣
ج	فلاح	١٢	٢٢.٢
د	تاجر	٨	١٤.٨
هـ	بالمعاش	٢	٣.٧
	المجموع	٥٤	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق جدول رقم (١١) والذي يوضح الحالة العملية بالنسبة لمجتمع البحث أن نسبة (٣٧.١%) من مجتمع البحث تعمل بالقطاع الحكومي وجاء ذلك في الترتيب الأول، كما جاءت نسبة (٢٢.٢%) من مجتمع البحث تعمل بالتجارة ثم جاءت نسبة(٩.٣ %) تعمل بالقطاع الخاص، بينما جاءت نسبة (٣.٧%) في المركز الأخير بالمعاش .

وباستقراء نتائج الجدول السابق، اتضح للباحث أن هذه النتائج لا تتفق مع ملاحظات الباحث وتحليل المضمون لمضابط جلسات المجلس، حيث اتضح أن هناك بعض الأعضاء يعملون بالقطاع الحكومى ويحملون صفة انتخابية " فئات" أو صفة " فلاح" وهذا يخالف المادة ٩٦ من قانون الإدارة الملحية والتى تنص على أنه يجب أن تسقط عضوية المجلس الشعبي المحلى عمن تزول عنه صفة العامل أو الفلاح

جدول رقم (١٢)
يوضح الدخل الشهري
ن= ٥٤

م	الدخل الشهري	ك	%
أ	أقل من ٢٥٠ جنيه	–	–
ب	من ٢٥٠ – أقل من ٥٠٠ جنيه	–	–
ج	من ٥٠٠ – أقل من ٧٥٠ جنيه	٨	١٤.٨
د	من ٧٥٠ فأكثر	٤٦	٨٥.٢
	المجموع	٥٤	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق رقم (١٢) والذي يوضح الدخل الشهري لمجتمع البحث ان الغالبية العظمى من مجتمع البحث بنسبة ٧٩.٦ % يزيد الدخل الشهرى لهم عن ٧٥٠ جنيه، وقد يرجع ذلك إلى أن معظم أعضاء المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم من أبناء العائلات العريقة بالمحافظة والتى تتعدد مصادر دخلهم مثل الأراضى الزراعية أو العقارات أو التجارة أو المشروعات الاستثمارية الخاصة.

كما يتضح من الجدول أيضاً أن نسبة ٢٠.٤ % من مجتمع البحث يقع الدخل الشهري في الفئة ما بين ٢٥٠ لأقل من ٥٠٠ جنيه وقد يرجع ذلك إلى أن بعض الأعضاء يعملون بالقطاع الحكومى في المواقع الإدارية غير العليا لأن قانون الإدارة المحلية يحظر الجمع بين رئاسة احد الأجهزة التنفيذية أو المصالح الحكومية وبين عضوية المجلس الشعبي المحلى حيث أوضحت المادة (٧٥) من قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م وفقاً لآخر التعديلات انه لا يجوز للعمد أو المشايخ أو رؤساء الوحدات المحلية أو مديرى المصالح أو رؤساء الأجهزة التنفيذية الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية للوحدات المحلية التى تدخل في نطاق اختصاص وظائفهم قبل تقديم الاستقالة منها.

جدول رقم (١٣)
يوضح محل الإقامة الحالي
ن= ٥٤

م	محل الإقامة الحالي	ك	%
أ	قرية	١٩	٣٥.٢
ب	مدينة	٣٥	٦٤.٨
	المجموع	٥٤	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق جدول رقم (١٣) والذى يوضح محل الإقامة الحالى لمجتمع البحث أن نسبة(٦٤.٨ %) تقيم في الوقت الحالى في مدن محافظة الفيوم في حين أن نسبة (٣٥.٢%) من مجتمع البحث تقيم في قرى المحافظة وقد يعود ذلك إلى أن المجلس يضم في عضويته مختلف مراكز الفيوم على أساس أن كل مركز يمثله عشرة أعضاء بالإضافة إلى عشرة أعضاء عن بندر الفيوم مما جعل الأعضاء المقيمين في المدن أكثر من الأعضاء المقيمين في القرى.

جدول رقم (١٤)
يوضح عدد مرات التمثيل بالمجلس الشعبي المحلى
ن= ٥٤

م	عدد مرات التمثيل بالمجلس الشعبي المحلى	ك	%
أ	دورة واحدة	٧	%١٢.٩٦
ب	دورتان	١٨	٣٣.٣
ج	ثلاث دورات	١٦	٢٩.٦
د	أربع دورات فأكثر	١٣	٢٤.١
	المجموع	٥٤	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق جدول رقم (١٤) والذى يوضح عدد مرات تمثيل الأعضاء بالمجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم أن نسبة(٣٣.٣%) من مجتمع البحث تصل مدة التمثيل لهم بالمجلس" دورتان"، وجاء ذلك في الترتيب الأول، وجاءت نسبة(٢٩.٦%) من مجتمع البحث تصل مدة التمثيل لهم بالمجلس " ثلاث دورات"، كما جاءت نسبة (٢٤.١ %) من مجتمع البحث تبلغ نسبة التمثيل لهم " أربع دورات فأكثر"، في حين جاءت نسبة (١٢.٩ %) في الترتيب الأخير والتى تبلغ مدة التمثيل لهم في المجلس دورة واحدة" وقد يرجع ذلك إلى حرص الأعضاء على الحصول على عضوية المجلس الشعبي المحلى للمحافظة.

جدول رقم (١٥)
يوضح العضوية في المؤسسات الاجتماعية
ن= ٥٤

م	العضوية في المؤسسات الاجتماعية	ك	%	ملاحظات
أ	عضو في أحد الأحزاب السياسية	٥٤	١٠٠	سمح للمبحوث باختيار أكثر من استجابة
ب	عضو في جمعية لتنمية المجتمع	٣٧	٦٨.٥	
ج	عضو بأحد النقابات المهنية	٣٥	٦٤.٨	
د	عضو في مركز شباب	٤٢	٧٧.٨	
هـ	غير مشترك في عضوية إحدى المؤسسات الاجتماعية	–	–	
	المجموع	٥٤	%١٠٠	

يتضح من الجدول السابق جدول رقم (١٥) أن نسبة ١٠٠% من مجتمع البحث أعضاء في احد الأحزاب السياسية وجاء ذلك في الترتيب الأول، ثم جاء العضوية في مراكز الشباب في الترتيب الثانى بنسبة (٧٧.٨%) ثم جاءت العضوية في جمعيات تنمية المجتمع في الترتيب الثالث بنسبة (٦٨.٥%) ثم جاءت العضوية في أحد النقابات المهنية في الترتيب الرابع بنسبة(٦٤.٨%) في حين اتضح عدم وجود أحد من الأعضاء غير مشترك في عضوية إحدى المؤسسات الاجتماعية.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه الباحث من خلال مقابلاته مع الأعضاء حيث اتضح أن جميع أعضاء المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم أعضاء في الحزب الوطني الديمقراطي، أما بالنسبة لعضوية المؤسسات الاجتماعية الأخرى فقد اتضح حسب رأى الأعضاء أن اتجاه الحزب الوطني الديمقراطي في ترشيح الأعضاء لعضوية المجالس الشعبية أن يكون العضو أكثر مشاركة في المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

جدول رقم (١٦)

يوضح أسباب ترشيح الأعضاء لعضوية المجلس الشعبي المحلى ن= ٥٤

م	أسباب الترشيح لعضوية المجلس الشعبي المحلى	ك	%	ملاحظات
أ	حتى أتمكن من التعبير عن حاجات الأهالي	٣٥	٦٤.٨	يسمح للمبحوث باختيار أكثر من استجابة
ب	لتنمية قدراتى على تحمل المسئولية	١٥	٢٧.٨	
ج	حتى أشارك في صنع القرارات الهامة في المجتمع	٣٨	٧٠.٤	
د	لكى أعد نفسى لانتخابات مجلس الشعب	٣٩	٧٢.٢	
هـ	لتكوين علاقات قوية مع المسئولين التنفيذيين	١٨	٣٣.٣	
و	للمحافظة على التمثيل العائلى بالمجلس	٤١	٧٥.٩	
ز	للحصول على نفوذ أكبر في المجتمع	٣٢	٥٩.٣	

يتضح من الجدول السابق رقم (١٦) أن نسبة (٧٥.٩ %) من مجتمع البحث قد أكدوا أن سبب ترشيحهم لعضوية المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم يرجع إلى المحافظة على التمثيل العائلى بالمجلس وقد جاء ذلك في الترتيب الأول، وقد يرجع ذلك إلى أهمية البعد العائلى في المؤسسات الاجتماعية خاصة الأهلية منها، ثم جاءت نسبة (٧٢.٢%) من مجتمع البحث في الترتيب الثانى والذين أكدوا أن سبب الترشيح لعضوية المجلس الشعبى المحلى يعود إلى إعداد المرشح نفسه لانتخابات مجلس الشعب، وذلك على اعتبار أن عضوية المجلس الشعبي المحلى تتيح للعضو الفرصة في التعرف على أعضاء دائرته ومعرفة احتياجاتهم بجانب الفرصة في إقامة علاقات قوية مع المسئولين سواء في الأجهزة التنفيذية أو في الحزب الوطنى، مما يسهل عليه دخول انتخابات مجلس الشعب.

كما يتضح أن نسبة (٧٠.٤%) من مجتمع البحث ترجع السبب في الترشيح لعضوية المجلس الشعبي المحلى إلى حرصهم على المشاركة في صنع القرارات الهامة في المجتمع.

باعتبار أن المجلس يتيح لهم الفرصة في المشاركة في مناقشة القرارات الهامة في مختلف المجالات، كما يتضح أن نسبة (٦٤.٨ %) ترى ان السبب

الرئيسي في ترشيحهم لعضوية المجلس حتى يتمكنوا من التعبير عن حاجات الأهالي في الدائرة المقيمين فيها.

بينما جاءت نسبة(٩٥.٢ %) من مجتمع البحث في الترتيب الخامس جاء السبب في ترشيحهم للمجلس يرجع إلى الحصول على نفوذ أعلى في المجتمع وهذه النتيجة طبيعية، حيث إن من يملك المال يبحث عن نفوذ في المجتمع، أما تسبه (٣٣.٣%) من مجتمع البحث في الترتيب السادس كان السبب في ترشيحهم لتكوين علاقات قوية مع المسئولين، حيث إن وجود العضو بالمجلس يتيح لهم الفرصة في تكوين علاقات قوية مع رؤساء الأجهزة الحكومية أما نسبة (٢٧.٨%) من مجتمع البحث فقد كان السبب في ترشيحهم لتنمية قدرتهم على تحمل المسئولية باعتبار أن عضوية المجلس تتيح لهم الفرصة في تحمل مسئولية التعبير عن حاجات الأهالي في الدائرة الانتخابية لهم .

جدول رقم (١٧)
يوضح تأثير بعض الأعضاء على قرارات المجلس
ن= ٥٤

م	تأثير بعض الأعضاء على قرارات المجلس	ك	%
أ	نعم	٤٣	٧٩.٦
ب	لا	١١	٢٠.٤
ج	المجموع	٥٤	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق جدول رقم (١٧) أن نسبة (٧٩.٦%) من مجتمع البحث ترى أن بعض الأعضاء لهم تأثير على قرارات المجلس في حين ترى نسبة(٢٠.٤ %) من مجتمع البحث انه لا يوجد تأثير لبعض الأعضاء على قرارات المجلس، وقد يعود ذلك إلى حداثة بعض الأعضاء بالمجلس مما جعل هناك تحفظ بعض الشئ في التأكيد على الأثر الموجود لبعض الأعضاء على توجيه قرارات المجلس.

جدول رقم (١٨)
يوضح الأسباب التي تجعل بعض الأعضاء أكثر تأثيرا على قرارات المجلس
ن= ٥٤

م	الأسباب التي تجعل بعض الأعضاء أكثر تأثيراً على قرارات المجلس	ك	%	سمح للمبحوث باختيار أكثر من استجابة
أ	مقدرتهم على إقناع الآخرين.	٢٦	٤٨.٢	
ب	خبرتهم الطويلة في التمثيل بالمجلس.	٣٨	٧٠.٤	
ج	علاقاتهم الشخصية بالقيادات التنفيذية.	٣٢	٥٩.٣	
د	مكانتهم العلمية في المجتمع.	١١	٢٠.٤	
هـ	بحكم مناصبهم ونفوذهم.	٣٤	٦٢.٩	
و	لأنهم من الأشخاص الأكثر شهرة في المجتمع.	١٥	٢٧.٨	
ز	لأنهم من أبناء العائلات الكبيرة بالمحافظة.	١٩	٣٥.٢	
ح	لإمكاناتهم المادية.	٩	١٦.٧	
	لاختيارهم التوقيت المناسب للتدخل.	٢٦	٤٨.٢	
	المجموع			

تتضح من الجدول السابق رقم (١٨) والذى يوضح الأسباب التى تجعل بعض الأعضاء أكثر تأثيراً على قرارات المجلس"، حيث جاءت الخبرة الطويلة في التمثيل بالمجلس في مقدمة الأسباب التى تجعل بعض الأعضاء أكثر تأثيرا وذلك في الترتيب الأول بنسبة(٧٠.٤%)، ثم جاءت العبارة التى مفادها "بحكم مناصبهم ونفوذهم" في الترتيب الثاني بنسبة (٦٢.٩ %)، ثم جاءت "علاقتهم الشخصية بالقيادات التنفيذية " في الترتيب الثالث بنسبة (٥٩.٣%)، ثم جاءت مقدرتهم على إقناع الآخرين واختيارهم الوقت المناسب للتدخل في المركز الرابع بنسبة (٤٨.٢%)، ثم جاءت العبارة التى مفادها "أنهم من أبناء العائلات الكبيرة بالمحافظة في الترتيب الخامس بنسبة(٣٥.٢ %) ثم جاءت العبارة التي مفادها إنهم من الأشخاص الأكثر شهرة في المجتمع في الترتيب السادس بنسبة (٢٧.٨%) ثم جاءت العبارة التى مفادها أن تأثير بعض الأشخاص يعود لإمكاناتهم المادية في

الترتيب السابع بنسبة(٢٠.٤%) ثم جاءت العبارة التى مفادها أن تأثير بعض الأعضاء يعود إلى مكانتهم العلمية في الترتيب السابع والأخير بنسبة (١٦.٧ %).

باستقراء نتائج الجدول السابق رقم (١٨) والذي يوضح الأسباب التى تجعل بعض الأعضاء أكثر تأثيراً على قرارات المجلس يمكن أن نستنتج ما يلى :

– جاءت الخبرة الطويلة في التمثيل بالمجلس في الترتيب الأول بين هذه الأسباب وقد يعود ذلك إلى أن الخبرة ضرورية للتأثير في الآخرين وقد يعود ذلك إلى أن الأعضاء الأكثر خبرة بالمجلس هم محل تقدير واحترام من جانب باقي الأعضاء، وبالتالي فهم أكثر تأثيراً من الآخرين.

– جاء منصب ونفوذ بعض الأعضاء ليمثل مكانه متقدمة بين الأسباب التى تجعل هؤلاء الأعضاء أكثر تأثيراً في قرارات المجلس وجاء في الترتيب الثاني حيث ان منصب ونفوذ هؤلاء الأعضاء قد يؤدى إلى تخوف باقي الأعضاء من معارضتهم أو قد يؤدى إلى قدرتهم على تنفيذ ما يريدون بعض النظر عن آراء الآخرين، وتتفق هذه النتيجة مع الكتابات النظرية(•) التى ذهبت إلى تعريف النفوذ بأنه القدرة على التأثير في صانعى القرارات وتوجيه الرأي العام من أجل تحقيق أهداف معينة.

– جاء انتماء الأعضاء الأكثر تأثيراً إلى العائلات العريقة بمحافظة الفيوم ليحتل مكانة هامة بين هذه الأسباب وقد يرجع ذلك إلى أن البعد العائلى يعتبر من الأبعاد الرئيسية لتحديد بناء القوة في المجتمع، وتتفق هذه النتيجة

مع العديد من الدراسات السابقة (•) التى تؤكد على أهمية البعد العائلى في التعرف على بناء القوة وخاصة في المجتمع المحلى، ومن أهم هذه الدراسات دراسة (•) احمد عبد الفتاح ناجى" والتى توصلت إلى ان معظم بناء القوة خاصة في الجمعيات الأهلية بمحافظة الفيوم لهم امتداد عائلى.

(•) انظر:

(١) محمد الجوهرى: المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٦ .

(٢) مصطفى مرتضى على محمود: المثقف والسلطة" دراسة تحليلية لوضع المثقف المصرى في الفترة ، ١٩٧٠ – ١٩٩٥) ، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤

(•) أحمد عبد الفتاح ناجى:دور الخدمة الاجتماعية في زيادة فعالية بناء القوة لتنشيط الجمعيات الأهلية . مرجع سبق ذكره.

– كما يلاحظ إلى ان المكانة العلمية جاءت في ترتيب متأخر بين هذه الأسباب حيث جاءت في الترتيب السابع والأخير، وقد يرجع ذلك إلى عدم تقدير المجتمع للعلم والعلماء بالمقارنة بالإمكانيات المادية والنفوذ السياسى.

جدول رقم (١٩)

يوضح الأدوار التى يقوم بها الأعضاء أثناء الاجتماعات

ن= ٥٤

م	الأدوار التي يقوم بها الأعضاء أثناء الاجتماعات	ك	%
أ	حث الأعضاء على الوصول إلى القرار الأفضل	٤٢	٧٧.٨
ب	تشجيع الأعضاء على المشاركة في المناقشات	١٧	٣١.٥
ج	العمل على وحدة وانسجام العمل بالمجلس	٢٥	٤٦.٣
د	المساعدة على تسوية الخلافات بين الآراء المتعارضة	٣٧	٦٨.٥
هـ	العمل على تكوين جبهة لإصدار قرار معين	٤	٧.٤
	المجموع	٥٤	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق جدول رقم (١٩) تعدد الأدوار التى يقوم بها الأعضاء حائزى القوة داخل المجلس حيث جاءت" المساعدة على تسوية الخلاف بين الآراء المتعارضة في الترتيب الأول وذلك بنسبة(٧٧.٨%) ثم جاء العمل على وحدة وانسجام العمل بالمجلس" في الترتيب الثاني بنسبة(٦٨.٥) ثم جاء تشجيع الأعضاء على المشاركة في المناقشات " في الترتيب الثالث بنسبة (٤٦.٣%)، وفى الترتيب الرابع جاء حث الأعضاء على الوصول إلى القرار الأفضل بنسبة(٣١.٥ %)، وفى الترتيب الخامس والأخير" العمل على تكوين جبهة لإصدار قرار معين وذلك بنسبة (٧.٤ %) .

جدول رقم (٢٠)

يوضح أهم الصعوبات التى تواجه الأعضاء عند مناقشة القرارات بالمجلس

ن= ٥٤

م	الاستجابة	ك	%	ملاحظات
أ	ضيق وقت الاجتماعات	٤٥	٨٣.٣	سمح للمبحوث
ب	عدم وجود متخصصين لمساعدة الأعضاء على اتخاذ القرارات	١٣	٢٤.١	

ج	ارتباط بعض الموضوعات بمصالح شخصية	٢٩	٥٣.٧	باختيار أكثر من استجابة
د	وجود شللية داخل المجلس لتمرير قرارات فنية	٢٧	٥٠	
هـ	سيطرة بعض الأعضاء على الاجتماعات	٢٥	٤٦.٣	
و	كثرة الموضوعات المطروحة في الاجتماعات	٤٨	٨٨.٨	
ز	عدم توافر المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات	١٧	٣١.٥	
ح	عدم معرفة الأعضاء بجدول الاجتماعات مسبقاً	٥	٩.٣	
	ضعف التعاون بين الأعضاء أثناء الاجتماعات	٢١	٣٩.٩	
	المجموع	٥٤	%١٠٠	

الشاهد من الجدول السابق جدول رقم (٢٠) أن من أهم الصعوبات التى تواجه أعضاء المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الفيوم عند مناقشة القرارات بالمجلس هى كثرة الموضوعات المطروحة في الاجتماع الواحد"، حيث جاءت في الترتيب الأول بنسبة(٨٨.٨ %) ثم جاء " ضيق وقت الاجتماعات" في الترتيب الثانى بنسبة (٨٣.٣%) ويتفق هذا مع ملاحظة الباحث من خلال حضوره لجلسات المجلس ان جدول الاجتماعات يتضمن التصديق على مضابط الجلسة السابقة، ثم عرض رسائل الجهاز التنفيذى ثم عرض الأسئلة وطلبات الإحاطة حيث يتحدث مقدم طلب الإحاطة ورئيس المصلحة التى تختص بموضوع طلب الإحاطة، ثم يتم عرض تقرير اللجان النوعية والتوصيات التى توصلت اليها هذه اللجان، كما يتم عرض قرارات المجالس الشعبية المحلية للمراكز، مما يؤدى إلى كثرة الموضوعات المطروحة في الاجتماع الواحد كما لاحظ الباحث أنه كثير ما تبدأ الاجتماعات في وقت متأخر عن الوقت المحدد لها، لأسباب متعددة لعدم حضور الأعضاء في الوقت المحدد خاصة وان بعضهم يأتى من قرى بعيدة عن مقر المجلس، أو لتأخر حضور المحافظ أو رؤساء الأجهزة التنفيذية، فيتم تأجيل الاجتماع.

أما في الترتيب الثالث فقد جاءت الصعوبات المرتبطة بوجود مصالح شخصية للأعضاء في الموضوعات المطروحة، بنسبة(٥٣.٧ %)، كما جاء في الترتيب الرابع الصعوبات المرتبطة" بوجود شللية داخل المجلس لتمرير القرارات" بنسبة(٥٠%) وفى الترتيب الخامس جاءت الصعوبات المرتبطة بوجود سيطرة

لبعض الأعضاء على الاجتماعات، وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات السابقة (•) والتى أشارت إلى وجود صراعات وخلافات تنشأ بين أعضاء المجالس الشعبية المحلية والتى ترجع إلى وجود مصالح شخصية لبعض الأعضاء مما يؤدى إلى محاولة فرض الآراء على الآخرين كما ترجع هذه الخلافات إلى وجود بعض الأعضاء ذات سلطة ونفوز داخل المجلس مما يؤثر على قرارات المجلس مثل المحافظ أو أعضاء المجلس الشعبى المحلى لمدينة الفيوم.

بينما جاءت الصعوبات المرتبطة بعم توافر المعلومات والبيانات الضرورية لاتخاذ القرارات وعدم وجود متخصصين لمساعدة الأعضاء على اتخاذ القرارات بالإضافة إلى عدم معرفة الأعضاء بجدول الاجتماعات مسبقاً في الترتيب السابع والثامن والتاسع على التوالى بنسبة(٣١.٥ %)، (٢٤.١ %)، (٩.٣ %)، وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات السابقة(•) والتى توصلت إلى هناك مجموعة من الصعوبات تواجه عمل المجالس الشعبية المحلية منها عدم توافر البيانات والمعلومات الصحيحة والدقيقة الضرورية لاتخاذ القرارات بالمجلس، بالإضافة إلى عدم الاستعانة بالخبراء والمتخصصين أثناء نظر القرارات بالمجلس

(•*) إبراهيم محمد أبو الحسن: دراسة اللجان النوعية في صنع القرارات التنموية " دراسة مطبقة على المجلس الشعبى المحلى بمحافظة الدقهلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٥م.

(•) هناء عبد التواب ربيع: ديناميات صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية" دراسة مطبقة على المجلس الشعبى المحلى لمدينة الفيوم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٦م.

جدورل رقم (٢١) يوضح أثر بناء القوة في مرحلة وضع إطار عام لسياسة الرعاية الاجتماعية ن= ٥٤

	العبـــــارة	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	اقترح حلول للمشكلات في ضوء الإمكانات المتوفرة بالمحافظة	٣٣	٦١.١١	١٦	٢٩.١٣	٥	٩.٢٦	١٣٦	٤٥.٣٣	٥.٨١	٨٣.٩٥	٨
٢	أدافع عن حاجات المواطنين أمام الأجهزة التنفيذية بالمحافظة	٣٥	٦٤.٨٢	١٢	٢٢.٢٢	٧	١٢.٩٦	١٣٨	٤٦	٥.٨٩	٨٥.١٩	٧
٣	أهتم بعقد لقاءات دورية مع الأهالي لمناقشة حاجاتهم	١٣	٢٤.٠٧	٢٧	٥٠	١٤	٢٥.٩٣	١٠٧	٣٥.٦٧	٤.٥٧	٦٦.٠٥	١٤
٤	أقترح حلول للمشكلات في ضوء ارتباطها بالمشكلات الأخرى	١٩	٣٥.١٩	٢٥	٤٦.٢٩	١٠	١٨.٥١	١١٧	٣٩	٤.٩٩	٧٢.٢٢	١٢
٥	أحرص على تحقيق العدالة بين مراكز المحافظة عند تحديد الخدمات	٣٨	٧٠.٣٧	١٠	١٨.٥٢	٦	١١.١١	١٤٠	٤٦.٦٧	٥.٩٨	٨٦.٤٢	٥
٦	اهتم بالتشاور مع أعضاء المجلس عند تحديد حاجات المواطنين	١٨	٣٣.٢٣	٣٢	٥٩.٢٦	٤	٧.٤١	١٢٢	٤٠.٦٧	٥.٢١	٧٥.٣١	١١
٧	احرص على الاتصال بأصحاب المصالح من خارج المجلس بتحديد حاجات المواطنين	٤٢	٧٧.٧٨	٨	١٤.٨١	٤	٧.٤١	١٤٦	٤٨.٦٧	٦.٢٣	٩٠.١٢	٢
٨	أحاول الحد من اهتمام بعض الأعضاء بأمورهم الشخصية عن حاجات الاهالى	٣٩	٧٢.٢٢	١٠	١٨.٥٢	٥	٩.٢٦	١٣٩	٤٦.٣٣	٥.٩٣	٨٥.٨٠	٦
٩	أنتظم في حضور جلسات المجلس مما يزيد فهمى لحاجات المواطنين بالمحافظة	١٢	٢٢.٢٢	٣٥	٦٤.٨١	٧	١٢.٩٦	١١٣	٣٧.٦٧	٤.٨٢	٦٩.٧٥	١٣
١٠	أجد صعوبة في الحصول على البيانات الضرورية لتحديد حاجات الاهالى	٢٠	٣٧.٠٤	٣٠	٥٥.٥٦	٤	٧.٤١	١٢٤	٤١.٣٣	٥.٢٩	٧٦.٥٤	١٠

تابع جدول رقم (٢١) يوضح أثر بناء القوة في مرحلة وضع اطار عام لسياسة الرعاية الاجتماعية ن= ٥٤

	العبـــــــــارة	نعم		إلى حدما		لا		مجموع الاوزان	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١١	أحرص على الاستماع لآراء الأهالي في الخدمات المقدمة لهم.	٤٥	٨٣.٣٣	٦	١١.١١	٣	٥.٥٦	١٥٠	٥٠	٦.٤١	٩٢.٥٩	١
١٢	أهتم بتحديد الموارد المادية والبشرية اللازمة لإشباع حاجات الأهالى.	٢٤	٤٤.٤٤	٢٦	٤٨.١٥	٤	٧.٤١	١٢٨	٤٢.٧٦	٥.٤٧	٧٩.٠١	٩
١٣	أرجع إلى الإحصاءات الرسمية بصفة دورية عند تحديد حاجات المواطنين.	٣٩	٧٢.٢٢	٩	١٦.٦٧	٦	١١.١١	١٤١	٤٧	٦.٠٢	٨٧.٠٤	٤
١٤	أستعين بالخبراء والمتخصصين لدراسة حاجات المواطنين.	٣٩	٧٢.٢٢	١٢	٢٢.٢٢	٣	٥.٥٦	١٤٤	٤٨	٦.١٥	٨٨.٨٩	٣
	المجموع											

المتوسط الحسابى للبعد = ٤٥.٧٨
الانحراف المعيارى للبعد = ٤.٤٠

المتوسط المرجح= ١٣٥.٨٣
القوة النسبية= ٨٣.٨٥

باستقراء بيانات الجدول السابق جدول رقم (٢١) والذى يوضح اثر بناء القوة على مرحلة وضع إطار عام لسياسة الرعاية الاجتماعية حيث يتضح أن هذه الاستجابات تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق المتوسط الحسابى (٤٥.٨) والمتوسط المرجح (١٣٥.٨) والقوة النسبية(٨٣.٩%) ولما كانت القوة النسبية لهذا البعد كبيرة،فإن هذه الاستجابات تظهر قوة في أثر بناء القوة (أعضاء المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الفيوم) في مرحلة وضع إطار عام لسياسة الرعاية الاجتماعية.

– وقد جاء ترتيب عبارات هذا المؤشر وفق الوزن المرجح والنسبة المرجحة والقوة النسبية على النحو التالى:

(١)جاءت العبارة رقم(١٢) والتي مفادها "حرص أعضاء المجلس الشعبي المحلى باعتبارهم (بناء قوة) على الاستماع لآراء الأهالي في الخدمات المقدمة لهم" في الترتيب الأول بوزن مرجح(٥٠) ونسبة مرجحة(٦.٤١%) وقوة نسبية (٩٢.٥٩%)، وتعكس هذه النتيجة حرص الأعضاء على الاستماع لحاجات الأهالي في الخدمات المقدمة لهم باعتبارهم ممثلين للمجتمع وان أولى المهام التى يجب أن يقيموا بها التعبير عن حاجات الأهالي.

(٢) جاءت العبارة رقم(٨) والتى مفادها "حرص أعضاء المجلس الشعبى المحلى بالمحافظة على الاتصال بأصحاب المصالح خارج المجلس عند تحديد حاجات المواطنين" وذلك في الترتيب الثاني بوزن مرجح (٤٨.٦٧) ونسبة مرجحة(٦.٢٣%) وقوة نسبية(٩٠.١٢%) وبالرجوع إلى الدراسات السابقة اتضح أن هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة "محمد إبراهيم نبهان"[٣٩٢]، والتى أكدت على ان بناء القوة قد يكون معوقاً لمشروعات التنمية حيث لم يقوم بدور إيجابى في مشروعات التنمية في القرية محل الدراسة السابقة، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة" شيب Shipp" [٣٩٣] والتى أكدت على أن جماعات المصالح تؤثر في توجيه وتدعيم برامج وسياسات الرعاية الاجتماعية، كما أنها تمتلك القدرة على الضغط على الحكومات مما

([٣٩٢]) محمد إبراهيم نبهان: بناء القوة في القرية وتأثيره على عمليات التنمية، مرجع سبق ذكره.

([393]) Shipp Stephanie: Returning Welfare to the States the Rore of Interest Groups, PHD , The George Washington University, 2000.

يؤدى إلى تطوير خدمات سياسة الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وقد تعتمد الدولة على جماعات المصالح في تقديم خدمات معينة لأعضاء هذه الجماعات أو لأفراد المجتمع بصفة عامة.

وقد يكون هذا هو الدافع الذي من اجله يحرص أعضاء المجلس على الاتصال ببناء القوة حتى يقوم بدور إيجابى عند صنع وتنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية وقد يعكس هذا أيضاً مدى التنسيق بين بناء القوة خارج وداخل المجلس عند مناقشة وتحديد حاجات المواطنين.

(٣) وتأتى العبارة رقم(١٦) في الترتيب الثالث والتى مفادها" حرص أعضاء المجلس الشعبى المحلى" كبناء قوة" على الاستعانة بالخبراء والمتخصصين عند تحديد حاجات المواطنين" وذلك بوزن مرجح (٤٨) ونسبة مرجحة (٦.١٥%) وقوة نسبية (٨٨.٨٩%) وقد يعكس ذلك حرص أعضاء المجلس الشعبى على مراجعة البيانات والمعلومات مع الخبراء والمتخصصين للتأكد من مصداقية هذه البيانات والمعلومات عند عرضها في جلسات المجلس.

(٤) وجاءت العبارة رقم(١٤) والتى مفادها" اهتمام أعضاء المجلس الشعبي المحلى بالرجوع إلى الإحصاءات الرسمية بصفة دورية عند تحديد حاجات المواطنين في الترتيب الرابع وذلك بوزن مرجح (٤٧) ونسبة مرجحة(٦.٠٢%) وقوة نسبية (٨٧.٠٤%)، وقد يرجع ذلك أيضاً إلى مدى حرص أعضاء المجلس على مصداقية البيانات والمعلومات من ناحية ومعرفة حجم المشكلات وانتشارها بين أفراد المجتمع من ناحية أخرى.

(٥) وتأتى العبارة رقم(٥) والتي مفادها "حرص الأعضاء على تحقيق العدالة بين مراكز المحافظة عن تحديد الخدمات" في الترتيب الخامس وذلك بوزن مرجح (٤٦.٦٧) ونسبة مرجحة (٥.٩٨%) وقوة نسبية(٨٦.٤٢%) وتتفق هذه النتيجة مع نتائج ملاحظات الباحث حيث اتضح للباحث تحيز بعض الأعضاء لمواطنيهم عند تحديد حاجات المواطنين، كما لاحظ الباحث أن توزيع الخدمات لا يتم بناءاً على الأماكن الأكثر احتياجاً بل يتم وفقاً لمدى قدرة بناء القوة على جذب هذه الخدمات إلى أماكن إقامتهم، حيث لاحظ

الباحث أن بناء القوة كثير ما يتدخل لتوجيه هذه الخدمات في اتجاه معين (فمثلاً عند مناقشة حاجة قرى المحافظة إلى مراكز للشباب تدخل بناء القوة لتوجيه هذه المراكز إلى قرى معينة، وليست في حاجة فعلية إلى هذه الخدمة في حين أن بعض القرى الأكثر احتياجاً لم تجد من يدافع عن حاجات الأهالي بها في المجلس).

(٦) جاءت العبارة رقم(٩) والتي مفادها" محاولة الحد من اهتمام بعض الأعضاء بأمورهم الشخصية على حساب حاجات المواطنين" في الترتيب السادس وذلك بوزن مرجح(٤٦.٣٣) ونسبة مرجحة (٥.٩٣ %) وقوة نسبية(٨٥.٨٠%)، وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع ملاحظات الباحث حيث لاحظ الباحث اهتمام بعض الأعضاء بالحديث مع المحافظ أو رؤساء الأجهزة التنفيذية أو أعضاء مجلس الشعب والحصول على توقيعاتهم أثناء جلسات المجلس، مما يؤثر على سير الاجتماعات وكثيراً ما يتدخل رئيس المجلس أو أحد وكلاء المجلس للتنبيه على الأعضاء بضرورة الإنصات والمشاركة في المناقشات.

(٧)- جاءت العبارة رقم(٢) والتى مفادها" الدفاع عن حاجات المواطنين أمام الأجهزة التنفيذية" في الترتيب السابع وذلك بوزن مرجح(٤٦) ونسبة مرجحة (٥.٨٩%) وقوة نسبية(٨٥.١٩%)، وتتفق أيضاً هذه النتيجة مع ملاحظات الباحث حيث لاحظ الباحث دفاع أعضاء المجلس عن حاجات المواطنين أمام رؤساء الأجهزة التنفيذية وخصوصاً عندما ينفى رؤساء الأجهزة التنفيذية وجود قصور في أداء الخدمات أو عندما يرفضون إقامة خدمات جديدة مبررين ذلك بنقص في الميزانية أو عدم وجود مكان لإقامة هذه الخدمات مما يجعل أعضاء المجلس الشعبي المحلى يتدخلون للدفاع عن حاجة المواطنين الضرورية لهذه الخدمات.

٨- جاءت العبارة رقم(١) والتى مفادها" اقتراح حلول للمشكلات في ضوء الإمكانات المتوفرة بالمحافظة" في الترتيب الثامن وذلك بوزن مرجع (٤٥.٣٣) ونسبة مرجحة(٥.٨١%) وقوة نسبية(٨٣.٩٥%)، وقد يرجع ذلك إلى اهتمام

أعضاء المجلس الشعبى المحلى بوضع حلول واقعية مناسبة لمشكلات الأهالى.

٩- جاءت العبارة رقم(١٣) والتى مفادها "الاهتمام بتحديد الموارد المادية والبشرية المتوفرة في دائرة العضو واللازمة لإشباع حاجات المواطنين" في الترتيب التاسع وذلك بوزن مرجح(٤٢.٦٧) ونسبة مرجحة(٥.٤٧%) وقوة نسبية(٧٩.٠١%)، وذلك باعتبارهم أكثر معرفة بالموارد المادية والبشرية المتوفرة بالدائرة الانتخابية للعضو والتي يتم استخدامها عند التخطيط لإشباع حاجات المواطنين.

١٠- جاءت العبارة رقم(٧) والتي مفادها" وجود صعوبة في الحصول على البيانات والمعلومات لتحديد حاجات الاهالى" في الترتيب العاشر وذلك بوزن مرجح (٤١.٣٣) ونسبة مرجحة(٥.٢٩%) وقوة نسبية(٧٦.٥٤%)، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج تحليل مضمون جلسات المجلس حيث اتضح للباحث ضرورة توفير البيانات والمعلومات الدقيقة والحديثة عن حاجات ومشكلات المواطنين وخاصة في القرى والتى لا توجد عنها إحصاءات رسمية دقيقة وحديثة تساعدهم على اتخاذ قرارات سليمة.

١١- جاءت العبارة رقم (٦) والتى مفادها " الاهتمام بالتشاور بين الأعضاء عند تحديد حاجات المواطنين" في الترتيب الحادي عشر وذلك بوزن مرجح (٤٠.٦٧) ونسبة مرجحة(٥.٢١%) وقوة نسبية(٧٥.٣١%)، وقد جاءت هذه النتيجة تختلف مع ملاحظات الباحث حيث لاحظ الباحث ضعف التعاون بين الأعضاء عند مناقشة حاجات المواطنين، كما أن هناك صراعات بين بعض الأعضاء .

١٢- جاءت العبارة رقم(٤) والتى مفادها " اقتراح حلول للمشكلات في ضوء ارتباطها بالمشكلات الأخرى في الترتيب الثاني عشر وذلك بوزن مرجح (٣٩) ونسبة مرجحة (٤.٩٩%) وقوة نسبية(٧٢.٢٢%)، وقد يرجع تأخر ترتيب هذه العبارة بين عبارات هذا البعد إلى أنه عادة ما يتم التفكير من

جانب أعضاء المجلس في حل كل مشكلة بعيداً عن ارتباطها بالمشكلات الأخرى التي قد تؤثر وتتأثر بها .

١٣- جاءت العبارة رقم (١٠) والتى تدل على " انتظام الأعضاء في حضور جلسات المجلس لزيادة فهم حاجات المواطنين بالمحافظة" في الترتيب الثالث عشر وذلك بوزن مرجح(٣٧.٦٧) ونسبة مرجحة(٤.٨٢%) وقوة نسبية(١٩.٧٥%)، ولا تتفق هذه النتيجة مع ملاحظات الباحث حيث لاحظ الباحث عدم انتظام بعض الأعضاء في حضور جلسات المجلس وهذا ما قد يفسر تأخر ترتيب هذه العبارة بين عبارات هذا البعد.

(١٤) ثم جاءت العبارة رقم(٣) والتى مفادها "اهتمام الأعضاء بعقد لقاءات دورية مع الأهالي لمناقشة حاجاتهم" في الترتيب الرابع عشر والأخير وذلك بوزن مرجح(٣٥.٦٧) ونسبة مرجحة(٤.٥٧%) وقوة نسبية(٦٦.٠٥%)، وتؤكد هذه النتيجة على أهمية أن يقوم العضو بعقد لقاءات دورية بهدف التعرف على حاجات ومشكلات المواطنين في الدائرة الانتخابية للعضو، كما أن هذه اللقاءات تزيد من تفهم العضو لحاجات الأهالي في دائرته مما يجعله يدافع عنها.

جدول رقم (٢٢) يوضح اثر بناء القوة على صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية ن= ٥٤

	العبـــــارة	نعم		أحيانا		لا		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	أتصل بأصحاب المصالح لتأييد القرارات التى تهم المواطنين.	٤١	٧٥.٩٣	٨	١٤.٨١	٥	٩.٢٦	١٤٤	٤٨	٥.٥٤	٨٨.٩	٦
٢	أحرص على المشاركة في صياغة القرارات بالمجلس.	٤٤	٨٠.٤٨	٧	١٢.٩٦	٣	٥.٥٦	١٤٩	٤٩.٦٧	٥.٧٤	٩١.٩٧	٢
٣	أبادر بتقديم مقترحاتى عند صياغة القرارات بالمجلس.	٣٩	٧٢.٢٢	١١	٢٠.٣٧	٤	٧.٤١	١٤٣	٤٧.٦٧	٥.٥٠	٨٨.٢٧	٧
٤	أسعى لتكوين جبهة لإصدار قرارات تخدم اهالى دائرتى.	٣٥	٦٤.٨١	١٢	٢٢.٢٢	٧	١٢.٩٦	١٣٦	٤٥.٣٣	٥.٢٣	٨٣.٩٥	٨
٥	أحرص على الاتصال بالجهاز التنفيذي لاتخاذ قرارات قابلة للتنفيذ	٤١	٧٥.٩٣	٩	١٦.٦٧	٤	٧.٤١	١٤٥	٤٨.٣٣	٥.٥٨	٨٩.٥٠	٥
٦	أهتم بأن تكون قرارات المجلس ملزمة للجهاز التنفيذى.	٢٧	٥٠	١٦	٢٩.٦٣	١١	٢٠.٣٧	١٢٤	٤١.٣٣	٤.٧٧	٧٦.٥٤	١٢
٧	أهتم بأن تكون قرارات المجلس قابلة للتعديل عند الضرورة.	٣٦	٦٦.٦٧	١٢	٢٢.٢٢	٦	١١.١١	١٢٥	٤١.٦٧	٤.٨١	٧٧.١٦	١١
٨	أتصل بوسائل الإعلام لتوفير رأى عام ايجابى تجاه قرارات المجلس.	٢٣	٤٢.٥٩	٢٩	٥٣.٧٠	٢	٣.٧	١٢٩	٤٣	٤.٩٦	٧٩.٦٣	١٠
٩	أهتم بترتيب حاجات المواطنين قبل اتخاذ القرارات.	٤٢	٧٧.٧٨	١٠	١٨.٥٢	٤	٧.٤١	١٥٠	٥٠	٥.٧٧	٩٢.٥٩	١
١٠	أسعى إلى التوفيق بين الآراء المتعارضة عند صياغة القرارات.	٢٧	٥٠	٢٢	٤٠.٧٤	٥	٩.٢٦	١٣٠	٤٣.٣٣	٥.٠٣	٨٠.٢٤	٩
١١	أهتم بأن تتم صياغة القرارات بالمجلس بطريقة ديمقراطية.	٤٢	٧٧.٧٨	٨	١٤.٨١	٤	٧.٤١	١٤٦	٤٨.٦٧	٥.٦٢	٩٠.١٢	٤

تابع جدول رقم (٢٢) والذى يوضح اثر بناء القوة على صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية

ن= ٥٤

	العبـــــارة	نعم		أحيانا		لا		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١٢	أستفيد من نتائج البحوث العلمية عند اتخاذ القرارات بالمجلس	٢٠	٣٧.٠٤	٢٩	٥٣.٧٠	٥	٩.٢٦	١٢٣	٤١	٤.٧٣	٧٥.٩٣	١٣
١٣	أحاول تقليل تحيز بعض الأعضاء لموطنهم الأصلى عند اتخاذ القرارات	٤٢	٧٧.٧٨	٩	١٦.٦٧	٣	٥.٥٦	١٤٧	٤٩	٥.٦٥	٩٠.٧٤	٣
	المجموع								٨٦٦			

المتوسط الحسابى للمؤشر = ٤٥.٨

المتوسط الحسابى المرجح = ١٣٧.٩٥

الانحراف المعيارى للمؤشر = ٢.٨٦

القـــــوة النســـــبية المرجحـــــة = ٨٥.١٥%

باستقراء بيانات الجدول السابق جدول رقم(٢٢) والذى يوضح اثر بناء القوة على مرحلة صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية، حيث يتضح أن استجابات مجتمع البحث تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق المتوسط الحسابى (٤٥.٨) والمتوسط المرجح(١٣٧.٩) والقوة النسبية(٨٥.١٥%) ولما كانت القوة النسبية لهذا البعد كبيرة فإن هذه الاستجابات تظهر قوة في طبيعة الأثر الذى يقوم به بناء القوة (أعضاء المجلس الشعبي المحلى) في مرحلة صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية.

– وقد جاء ترتيب عبارات هذا البعد وفق الوزن المرجح والنسبة المرجحة والقوة النسبية على النحو التالى:

(١) جاءت العبارة رقم(١٢) والتي مفادها " اهتمام أعضاء المجلس بترتيب حاجات المواطنين قبل صياغة القرارات المرتبطة بسياسة الرعاية الاجتماعية" في الترتيب الأول وذلك بوزن مرجح (٥٠) ونسبة مرجحة(٥.٧٧%) وقوة نسبية(٩٢.٥٩%)، وهذا يعكس اهتمام الأعضاء بتحديد الأولويات عند اتخاذ القرارات.

وبالرجوع إلى نتائج تحليل مضمون جلسات المجلس اتضح أن هذه النتيجة لا تتفق مع نتائج تحليل المضمون والتي تشير إلى أن أعضاء المجلس لا يهتمون بترتيب حاجات المواطنين حسب الأولوية، حيث يتم تأجيل قرارات تمس حاجات هامة للمواطنين عن طريق تحويلها إلى لجان للدراسة ومما يؤكد على ذلك دراسة "إبراهيم محمد أبو الحسن "[١] والتي أكدت على ان لجان المجالس الشعبية المحلية تواجه العديد من الصعوبات التى تجعلها لا تقوم بدورها، مثل عدم توافر البيانات والمعلومات الصحيحة عن المجتمع وعدم وجود متخصصين لمساعدة أعضاء اللجنة وكثرة الموضوعات المطروحة على اللجنة كل هذا يؤدى إلى تأجيل قرارات هامة تمس الحاجات اليومية للمواطنين.

كما توضح نتائج تحليل المضمون أن هناك قرارات ليس لها أهمية كبيرة بالنسبة للمواطنين ويتم دراستها أولاً لأنها تأتى من المحافظ أو من رؤساء الأجهزة التنفيذية .

---

(١) إبراهيم محمد أبو الحسن : دور اللجان النوعية في صنع القرارات التنموية ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٥م .

(٢) جاءت العبارة رقم(٣) والتى مفادها" حرص الأعضاء على المشاركة في صياغة القرارات بالمجلس في الترتيب الثانى وذلك بوزن مرجح(٤٩.٦٧) ونسبة مرجحة(٥.٧٤%) وقوة نسبية(٩١.٩٧%) وقد يعكس ذلك مدى حرص الأعضاء على المشاركة في صنع القرارات بالمجلس، إلا أن نتائج دليل الملاحظة لا تتفق مع الطرح السابق حيث تؤكد هذه النتائج أن الذى يشترك بالفعل مجموعة قليلة من الأعضاء وباقى الأعضاء لا يشركون في صياغة القرارات على الرغم من حضورهم جلسات المجلس.

(٣) جاءت العبارة رقم (١٥) والتى مفادها " محاولة العضو تقليل تحيز بعض الأعضاء لموطنهم عند اتخاذ القرارات" فى الترتيب الثالث وذلك بوزن مرجح (٤٩) ونسبة مرجحة (٥.٦٥%) وقوة نسبية(٩٠.٧٤%)، وقد تعكس هذه النتيجة وجود تحيز عند بعض الأعضاء لموطنهم عند اتخاذ القرارات مما يؤثر على موضوعية العمل بالمجلس، لأن التركيز في هذه الحالة لا يكون على المصلحة العامة.

(٤) جاءت العبارة رقم(١١) والتى مفادها" الاهتمام بأن تتم صياغة القرارات بالمجلس بطريق ديموقراطية " في الترتيب الرابع وذلك بوزن مرجح (٤٨.٦٧) ونسبة مرجحة (٥.٦٢%) وقوة نسبية(٩٠.١٢%)، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه الباحث من خلال نتائج دليل الملاحظة حيث اتضح للباحث وجود سيطرة لبعض الأعضاء على صياغة واتخاذ القرارات بالمجلس، كما اتضح للباحث أن هناك قرارات يتم رفضها أو تعديلها لمجرد أن الأمين العام للحزب الوطنى يكون له ملاحظات عليها .

(٥) جاءت العبارة رقم(٧) والتى مفادها" وجود اتصال مع الجهاز التنفيذى حتى يتم اتخاذ قرارات قابلة للتنفيذ في الترتيب الخامس وذلك بوزن مرجح(٤٨.٣٣) ونسبة مرجحة (٥.٥٨ %) وقوة نسبية(٨٩.٥٠%)، وقد يعكس هذا حرص الأعضاء على اتخاذ قرارات وتوصيات قابلة للتنفيذ لأنه كثير ما يتم اتخاذ قرارات وتوصيات في المجلس وعند رفعها للجهاز التنفيذي لا يتم تنفيذها لأسباب مختلفة منها عدم وجود التمويل الكافى لها أو تعارضها مع السياسة العامة للدولة.

(٦)جاءت العبارة رقم(١) والتى مفادها" الاتصال بأصحاب المصالح من خارج المجلس للحصول على التأييد اللازم لقرارات المجلس" في الترتيب السادس وذلك بوزن مرجح (٤٨) ونسبة مرجحة(٥.٥٤%) وقوة نسبية (٨٨.٨٩%) وقد عكس هذه النتيجة اهتمام أعضاء المجلس (بناء القوة) بالتنسيق مع أصحاب المصالح خارج المجلس بهدف الحصول على تأييدهم لقرارات المجلس حتى لا يتم اتخاذ قرارات تصطدم مع أصحاب المصالح بالمجتمع،، كما أن تأييد أصحاب المصالح لقرارات المجلس سوف يزيد من سرعة تنفيذ هذه القرارات.

(٧) جاءت العبارة رقم(٣) والتى مفادها "المبادرة بتقديم المقترحات عند صياغة القرارات بالمجلس" في الترتيب الرابع وذلك بوزن مرجح (٤٧.٦٧) ونسبة مرجحة(٥.٥٠%) وقوة نسبية(٨٨.٢٧%)، وقد يرجع تأخر ترتيب هذه العبارة بين عبارات المقياس إلى الترتيب السابع على الرغم من أهميتها إلى عدم اهتمام بعض أعضاء المجلس بالمبادرة بتقديم مقترحاتهم عند صياغة القرارات بالمجلس

٨- جاءت العبارة رقم(٤) والتى مفادها" سعى العضو لتكوين جبهة لإصدار قرارات تخدم أهالى دائرته" في الترتيب الثامن وذلك بوزن مرجح(٤٥.٣٣) ونسبة مرجحة(٥.٢٣%) وقوة نسبية(٨٣.٩٥%)، وتعكس هذه النتيجة إمكانية تكون جبهة أو لوبى، وذلك لإصدار قرار يخدم منطقة معينة وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه الباحث من خلال نتائج دليل الملاحظة حيث اتضح للباحث أن بعض الأعضاء يلجأ لتكوين جبهة لإصدار قرار يخدم أهالى دائرتهم وقد برر بعض الأعضاء ذلك بعدم التوزيع العادل للخدمات بالمحافظة.

٩- جاءت العبارة رقم (١٠) والتى مفادها" سعى العضو إلى التوفيق بين الآراء المتعارضة عند صياغة القرارات" في الترتيب التاسع وذلك بوزن مرجح(٤٣.٣٣) ونسبة مرجحة (٥.٠٣ %) وقوة نسبية (٨٠.٢٤%) وتعكس هذه النتيجة وجود آراء متعارضة واختلاف وجهات النظر بين الأعضاء مما يتطلب معه ضرورة التدخل للتوفيق بين هذه الآراء المتعارضة.

١٠- جاءت العبارة رقم(٨) والتى مفادها " الاتصال بوسائل الإعلام لتوفير رأى عام إيجابى تجاه قرارات المجلس" في الترتيب العاشر وذلك بوزن مرجح (٤٣) ونسبة

مرجحة(٤.٩٦%) وقوة نسبية (٧٩.٦٣ %) وقد تعكس هذه النتيجة حرص أعضاء المجلس على الاستعانة بوسائل الإعلام خاصة المحلية منها تكوين رأى عام إيجابى تجاه قرارات وتوصيات المجلس حتى تجد هذه القرارات تجاوب من الأهالي عند تنفيذها ومما يؤكد على ذلك حرص أمانة المجلس على دعوة وسائل الإعلام المختلفة بالمحافظة لحضور جلسات المجلس بصفة دورية.

١١- جاءت العبارة رقم(٧) والتى مفادها " الاهتمام بأن تكون القرارات قابلة للتعديل عند الضرورة في الترتيب الحادي عشر وذلك بوزن مرجح (٤١.٦٧) ونسبة مرجحة(٤.٨١%) وقوة نسبية(٧٧.١٦%)، وتعكس هذه النتيجة أهمية أن تكون القرارات مرنة بمعنى أنها قابلة للتعديل عند وجود ظروف طارئة مثل عدم وجود التمويل الكافى للتنفيذ أو وجود صعوبات لم تكن في الحسبان عند التخطيط لهذه الخدمات....الخ.

١٢- جاءت العبارة رقم(٦) والتى مفادها" الاهتمام بأن تكون قرارات المجلس ملزمة للجهاز التنفيذي" فى الترتيب الثاني عشر بوزن مرجح(٤١.٣٣) ونسبة مرجحة(٤.٧٧%) وقوة نسبية(٧٦.٥٤%) وتعكس هذه النتيجة الاهتمام من جانب أعضاء المجلس بأن تكون القرارات ملزمة للأجهزة التنفيذية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دليل الملاحظة حيث اتضح للباحث سعى الأجهزة التنفيذية لإصدار توصيات وليست قرارات بحيث تكون هذه التوصيات غير ملزمة للجهاز التنفيذي.

١٣- جاءت العبارة رقم(١٢) والتى مفادها" استفادة الأعضاء من نتائج الدراسات والبحوث العلمية عند اتخاذ القرارات بالمجلس " في الترتيب الثالث عشر وذلك بوزن مرجح(٤١) ونسبة مرجحة(٤.٧٣%) وقوة نسبية(٧٥.٩٣ %)، وقد يعكس تأخر ترتيب هذه العبارة بين عبارات هذا البعد عدم اهتمام المجتمع بصفة عامة وأعضاء المجلس بصفة خاصة بالرجوع إلى نتائج البحوث والدراسات العلمية للاستفادة من نتائجها.

جدول رقم (٢٣) يوضح اثر بناء القوة على تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية ن= ٥٤

	العبـــــارة	نعم		أحيانا		لا		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	أقوم بزيارات ميدانية لتنفيذ الخدمات التى يتم تنفيذها بدائرتى.	٢٢	٤٠.٧٤	٢٩	٥٣.٧٠	٣	٥.٥٦	١٢٧	٤٢.٣٣	٥.٢٩	٧٨.٣٩	١١
٢	أساهم في حل الصعوبات التى تواجه تنفيذ الخدمات بدائرتى.	٤٠	٧٤.٠٧	٨	١٤.٨١	٦	١١.١١	١٤٢	٤٧.٣٣	٥.٩٢	٨٧.٦٥	٤
٣	أهتم بكتابة تقارير عن الخدمات التي يتم تنفيذها بدائرتى لعرضها على المجلس.	٣٠	٥٥.٥٦	١٦	٢٩.٦٣	٨	١٤.٨١	١٣٠	٤٣.٣٣	٥.٤٢	٨٠.٢٥	١٠
٤	أسعى إلى توفير بعض الموارد المادية أو البشرية الضرورية لتنفيذ الخدمات	٢٧	٥٠	١٧	٣١.٤٨	١٠	١٨.٥١	١٢٥	٤١.٦٧	٥.٢٢	٧٧.١٦	١٢
٥	أحرص على مراقبة أداء الجهاز التنفيذي أثناء تنفيذ الخدمات.	٣٢	٢٩.٢٦	١٤	٢٥.٩٣	٨	١٤.٨١	١٣٢	٤٤	٥.٥١	٨١.٤٨	٨
٦	أناقش مراحل تنفيذ الخدمات مع رؤساء المصالح الحكومية بالمحافظة.	٣٥	٦٤.٨١	١٣	٢٤.٠٧	٦	١١.١١	١٣٧	٤٥.٦٧	٥.٧٢	٨٤.٥٧	٥
٧	أحاول تقليل التأثير السلبى لأصحاب المصالح على تنفيذ الخدمات.	٣٠	٥٥.٥٦	١٧	٣١.٤٨	٧	١٢.٩٦	١٣١	٤٣.٦٧	٥.٤٧	٨٠.٨٦	٩
٨	استخدم علاقاتى الشخصية في تسهيل تنفيذ الخدمات بدائرتى.	٤٢	٧٧.٧٨	٨	١٤.٨١	٤	٧.٤١	١٤٦	٤٨.٦٧	٦.٠٩	٩٠.١٢	٢
٩	اتصل بالاهالى لشرح مراحل تنفيذ الخدمات بدائرتى.	٤٢	٧٧.٧٨	١٠	١٨.٥٢	٢	٣.٧	١٤٨	٤٩.٣٣	٦.١٧	٩١.٣٦	١

تابع جدول رقم (٢٣) يوضح اثر بناء القوة على تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية ن= ٥٤

	العبـــــارة	نعم		أحيانا		لا		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١٠	اتصل بأصحاب النفوذ من خارج المجلس لتسهيل تنفيذ الخدمات في دائرتى.	٣١	٥٧.٤١	٢٠	٣٧.٠٤	٣	٥.٥٦	١٣٦	٤٥.٣٣	٥.٦٧	٨٣.٩٥	٦
١١	أشجع الأهالي على المشاركة في تنفيذ الخدمات.	٣٤	٦٢.٩٦	١١	٢٠.٣٧	٩	١٦.٦٧	١٣٣	٤٤.٣٣	٥.٥٥	٨٢.٠٩	٧
١٢	اتصل بالمؤسسات الأهلية لتحديد دورها في تنفيذ الخدمات.	٣٩	٧٢.٢٢	١٣	٢٤.٠٧	٢	٣.٧	١٤٥	٤٨.٣٣	٦.٠٥	٨٩.٥١	٣
	المجموع								٧٩٨.٩			

المتوسط الحسابى للمؤشر = ٤٦

المتوسط الحسابى المرجح = ١٣٦.٥

الانحراف المعيارى للمؤشر = ٤.٨

القوة النسبية المرجحة = ٨٤.٣%

باستقراء بيانات الجدول السابق جدول رقم (٢٣) والتى توضح أثر بناء القوة على مرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية حيث يتضح أن هذه الاستجابات تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق المتوسط الحسابى (٤٦) والمتوسط المرجح(١٣٦.٥) والقوة النسبية (٨٤.٣%) ولما كانت القوة النسبية لهذا البعد كبيرة فإن هذه الاستجابات تظهر قوة في أثر بناء القوة (أعضاء المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم) في مرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية.

– وقد جاء ترتيب عبارات هذا البعد وفقاً للوزن المرجح والنسبة المرجحة والقوة النسبية كما يلى:

(١) جاءت العبارة رقم(٩) والتي مفادها" اتصال بناء القوة بالأهالى لشرح مراحل تنفيذ الخدمات" في الترتيب الأول وذلك بوزن مرجح (٤٩.٣٣) ونسبة مرجحة (٦.١٧%) وقوة نسبية (٩١.٣٦ %)، وتعكس هذه النتيجة أهمية الاتصال بالأهالى لشرح مراحل تنفيذ الخدمات حتى يتفهم الأهالي العائد الذي سوف يعود عليهم من جراء تنفيذ هذه الخدمات مما يجعلهم أكثر تجاوباً مع الجهاز التنفيذى أثناء التنفيذ.

(٢) جاءت العبارة رقم(٨) والتى مفادها" استخدام بناء القوة للعلاقات الشخصية لتسهيل تنفيذ الخدمات" في الترتيب الثاني بوزن مرجح(٤٨.٦٧) ونسبة مرجحة (٦.٠٩%) وقوة نسبية(٩٠.١٢%)، وقد يرجع ذلك إلى أهمية العلاقات الشخصية في تسهيل عملية تنفيذ الخدمات حيث أصبحت العلاقات الشخصية قادرة على حل العديد من الصعوبات التى قد تواجه تنفيذ الخدمات.

(٣) جاءت العبارة رقم (١٢) والتي مفادها " اتصال بناء القوة بالمنظمات غير الحكومية للقيام بدورها في تنفيذ الخدمات" في الترتيب الثالث بوزن مرجح (٤٨.٣٣) ونسبة مرجحة(٦.٠٥ %) وقوة نسبية(٨٩.٥١%)، وتعكس هذه النتيجة أهمية المنظمات غير الحكومية في تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية حيث أنه في ظل الظروف الراهنة أصبحت المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص يقومان بدور كبير في صنع وتنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة" دوجلس [٣٩٥] Douglas والتى أكدت على أن المتغيرات العالمية الراهنة يتطلب ضرورة وجود أدوار متكامل ومتبادلة ومشتركة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية أو منظمات المجتمع المدني بما يحقق أهداف التنمية الإنسانية في كل قطاعات المجتمع.

كما نتفق مع دراسة " ترنر Turner " [٣٩٦] والتى أكدت على أهمية النشاط الأهلى في تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية حيث تتميز المنظمات غير الحكومية بالسرعة والتفاعل مع حالات الطوارئ والكفاءة في العمل كما أنها تعمل على تقديم خدمات اجتماعية لفئات عريضة من المواطنين.

(٤) جاءت العبارة رقم (٢) والتى مفادها" مساهمة العضو في حل الصعوبات التى تواجه تنفيذ الخدمات في دائرته" في الترتيب الرابع وذلك بوزن مرجح (٤٧.٣٣) ونسبة مرجحة (٥.٩٢%) وقوة نسبية (٨٧.٦٥%)، وتؤكد هذه النتيجة أيضاً أهمية تدخل العضو في حل الصعوبات التى تواجه تنفيذ الخدمات في دائرته.

(٥) جاءت العبارة رقم (٦) والتى مفادها "مناقشة العضو لمراحل تنفيذ الخدمات مع رؤساء المصالح الحكومية بالمحافظة" في الترتيب الخامس بوزن مرجح(٤٥.٦٧) ونسبة مرجحة (٥.٧٢%) وقوة نسبية(٨٤.٥٧%) وقد يرجع ذلك إلى عدم التزام الجهاز التنفيذى بالتوقيت الزمنى لتنفيذ الخدمات أو قد يوقف عملية التنفيذ لحين توفير التمويل اللازم، أو لوجود مشكلات فنية ظهرت بعد البدء في التنفيذ أو لوجود صعوبات من جانب الأهالي كل هذا يجعل من الضروري تدخل عضو المجلس لمناقشة مراحل تنفيذ الخدمات مع الجهاز التنفيذي ومحاولة وجود حلول لهذه المشكلات.

(٦) جاءت العبارة رقم(١٠) والتى مفادها اتصال العضو بأصحاب المصالح من خارج المجلس لتسهيل تنفيذ الخدمات في دائرته" بوزن مرجح (٤٥.٣٣) ونسبة مرجحة(٥.٦٧%) وقوة نسبية(٨٣.٩٥ %)، وقد يرجع ذلك إلى أهمية الدور الذي

([395]) Feremenga Douglas: Local Urban Development Stkebolders in Aglobalizing context: Civil Socily Urban Governance and Urban Poverty in Harare zimbabwe, phDS, University of California 2003.

([396]) Turner Susan: Public Private Partnerships in Social Welfare Policy, PhD, University of Delaware 1990.

يقوم به أصحاب المصالح في عملية تنفيذ الخدمات فأحياناً يكون أصحاب المصالح معوق لتنفيذ الخدمات لأنها تتعارض مع مصالحهم مما يؤكد على أهمية الاتصال بهم والتنسيق معهم بما يعود بالنفع على أفراد المجتمع.

تتفق هذه النتيجة مع ما أكدت عليه دراسة" جيمس ألن [٣٩٧] James Alan والتي أكدت على أن جماعات المصالح يمكن أن تقوم بدور هام في تنفيذ برامج سياسات الرعاية الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى أن هذه الجماعات تمتلك القدرة على التغير والتطور كما أنها تمتلك العديد من الآليات التى تمكنها من التعامل مع المتغيرات والأحداث الجديدة في المجتمع مما يدعم مشاركتها في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية.

(٧) جاءت العبارة رقم (١١) والتى مفادها" تشجيع العضو للأهالى على المشاركة في تنفيذ الخدمات" في الترتيب السابع بوزن مرجح(٤٤.٣٣) ونسبة مرجحة (٥.٥٥%) وقوة نسبية (٨٢.٠٩ %)، وقد يرجع ذلك إلى أهمية الدور الذى يمكن أن يقوم به الأهالى (الجهود الذاتية) في تنفيذ الخدمات باعتبار ان الحكومة لن تستطيع أن تتحمل كل أعباء التنمية وحدها، كما أن مشاركة الأهالي في تنفيذ الخدمات يكسبهم قيم ايجابية مثل تحمل المسئولية والمشاركة، وتتفق هذه النتيجة مع الكتابات النظرية والتى تؤكد على أهمية الجهود الذاتية.

(٨) جاءت العبارة رقم (٥) والتى مفادها" حرص العضو على مراقبة أداء الجهاز التنفيذي أثناء تنفيذ الخدمات" في الترتيب الثامن بوزن مرجح (٤٤) ونسبة مرجحة (٥.٥١ %) وقوة نسبية (٨١.٤٨ %) وهذا يدل على أهمية متابعة ومراقبة معدلات أداء الجهاز التنفيذي أثناء تنفيذ الخدمات.

(٩) جاءت العبارة رقم (٧) والتى مفادها "محاولة العضو تقليل الأثر السلبي لأصحاب المصالح على تنفيذ الخدمات" في الترتيب التاسع بوزن مرجح(٤٣.٦٧) ونسبة مرجحة(٥.٤٧%) وقوة نسبية(٨٠.٨٦%)، وتعكس هذه النتيجة الأثر السلبى

([397]) James Alan : Interest Groups in America " Lobbying, Political Development" PHD, University of Borginia 1999 .

الذي يمكن أن يقوم به أصحاب المصالح أثناء تنفيذ الخدمات، مما يجعل أصحاب المصالح معوق لبرامج ومشروعات التنمية بالمجتمع.

(١٠) جاءت العبارة رقم (٣) والتى مفادها" قيام العضو بكتابة تقارير عن الخدمات التى تم تنفيذها بدائرته وعرضها على المجلس" في الترتيب العاشر بوزن مرجح(٤٣.٣٣) ونسبة مرجحة(٥.٤٢%) وقوة نسبية مرجحة(٨٠.٢٥%) وقد يرجع تأخر ترتيب هذه العبارة بين عبارات البعد على اعتبار عدم اهتمام المجلس أو الجهاز بالاطلاع على هذه التقارير ودراستها.

١١- جاءت العبارة رقم (١) والتى مفادها" قيام العضو بزيارات ميدانية لتنفيذ الخدمات التى يتم تنفيذها بدائرته" في الترتيب الحادي عشر بوزن مرجح (٤٢.٣٣) ونسبة مرجحة (٥.٢٩%) وقوة نسبية(٧٨.٣٩ %)، والمدقق للنظر يجد أن هذه النتيجة لا تتفق مع النتائج السابقة لهذا البعد على اعتبار أن الأدوار المختلفة التى يقوم بها العضو لابد من أن تستند إلى زيارات ميدانية للخدمات التى يتم تنفيذها لذلك يرى الباحث أن هذه النتيجة كان يجب أن تحتل المقدمة بين نتائج هذا البعد .

(١٢) جاءت العبارة رقم (٤) والتي مفادها "السعى لتوفير بعض الموارد المادية أو البشرية الضرورية لتنفيذ الخدمات" في الترتيب الثاني عشر بوزن مرجح (٤١.٦٧) ونسبة مرجحة (٥.٢٢%) وقوة نسبية(٨١.٤٨%) وتتفق هذه النتيجة مع دراسة" كلاسون[٣٩٨] "Claeson" والتى أكدت على أن بناء القوة يسيطر على معظم موارد المجتمع وخاصة على المستوى المحلى مما يجعله يساهم في تنفيذ بعض خطط وبرامج الرعاية الاجتماعية خاصة للفقراء مثل تمويل الخدمات التى تقدمها القيادات المحلية ورجال الأعمال للمواطنين.

([398]) Claeson Bjorn" the system feeds on us: An Ethography of fopeople and Elites in A new England city, PHD the johns Hopkins university, 1997.

جدول رقم (٢٤) يوضح اثر بناء القوة على متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية ن= ٥٤

	العبـــــارة	نعم		أحيانا		لا		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	أحرص على المشاركة في بحوث ودراسات حول تقويم الخدمات في دائرتى	٣٤	٦٢.٩٦	١١	٢.٠٣٧	٩	١٦.٦٧	١٣٣	٤٤.٣٣	٥.٣٩	٨٢.٠٩	١٠
٢	أحرص على متابعة الآراء التى تثيرها وسائل الإعلام عن الحاجات المتجددة للأهالى	٣٤	٦٢.٩٦	١٤	٢٥.٩٣	٦	١١.١١	١٣٦	٤٥.٣٣	٥.٥١	٨٣.٩٥	٩
٣	أسعى لوضع رؤية مستقبلية للنهوض بالخدمات في المحافظة	٢٨	٥١.٨٥	١٩	٣٥.١٩	٧	١٢.٩٦	١٢٩	٤٣	٥.٢٢	٧٩.٦٣	١٢
٤	أهتم بتشكيل لجان لمتابعة تنفيذ الخدمات بالمحافظة	٤٢	٧٧.٧٨	٩	١٦.٦٧	٣	٥.٥٦	١٤٧	٤٩	٥.٩٥	٩٠.٧٤	٣
٥	أحرص على الرجوع إلى البيانات الرسمية للتعرف على أوجه القصور في الخدمات	٤١	٧٥.٩٣	٧	١٢.٩٦	٦	١١.١١	١٤٣	٤٧.٦٧	٥.٧٩	٨٨.٢٧	٤
٦	أهتم بأخذ رأى الأهالي في الخدمات التى يجب توفيرها مستقبلاً	٣٦	٦٦.٦٧	١٢	٢٢.٢٢	٦	١١.١١	١٣٨	٤٦	٥.٥٩	٨٥.١٩	٨
٧	أستعين بالخبراء والمتخصصين لتقويم أداء الخدمات بدائرتى	٣٣	٦١.١١	١٢	٢٢.٢٢	٩	١٦.٦٧	١٣٢	٤٤	٥.٣٥	٨١.٤٨	١١
٨	أتدخل في المواقف التى تتضمن مشكلات تواجه الخدمات بدائرتى	٤٣	٧٩.٦٣	٩	١٦.٦٧	٢	٣.٧	١٤٩	٤٩.٦٧	٦.٠٤	٩١.٩٨	٢
٩	أحرص على وجود اتصال دائم مع الجهاز التنفيذى لمتابعة تنفيذ	٣٦	٦٦.٦٧	١٤	٢٥.٩٣	٤	٧.٤١	١٤٠	٤٦.٦٧	٥.٦٧	٨٦.٤٢	٦

	الخدمات										

تابع جدول رقم (٢٤) يوضح اثر بناء القوة على متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية ن= ٥٤

	العبـــــارة	نعم		أحيانا		لا		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١٠	أهتم بالتعرف على موارد المجتمع التى يمكن استخدامها في المستقبل لخدمة المواطنين	٣٨	٧٠.٣٧	١٢	٢٢.٢٢	٤	٧.٤١	١٤٢	٤٧.٣٣	٥.٧٥	٨٧.٦٥	٥
١١	أحرص على رصد الصعوبات التى تواجه الخدمات بدائرتى	٤٢	٧٧.٧٨	١١	٢٠.٣٧	٢	٣.٧	١٤٨	٤٩.٣٣	٥.٩٩	٩١.٣٦	١
١٢	أهتم بإرسال تقارير لرؤساء المصالح الحكومية عن الحاجات المتجددة للأهالي	٣٨	٧٠.٣٧	٩	١٦.٦٧	٧	١٢.٩٦	١٣٩	٤٦.٣٣	٥.٦٣	٨٥.٨	٧
	المجموع								٨٢٣			

المتوسط الحسابى للمؤشر = ٤٥.١٧

المتوسط الحسابى المرجح = ١٣٥.٥

الانحراف المعيارى للمؤشر = ٣.٢

القوة النسبية المرجحة = ٨٤.٦٤ %

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٢٤) والذى يوضح أثر بناء القوة على متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية يتضح أن هذه الاستجابات تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق المتوسط الحسابى (٤٥.١٧) والمتوسط المرجح(١٣٥.٥) والقوة النسبية(٨٤.٦٤%)، ولما كانت القوة النسبية لهذا البعد كبيرة فإن هذه الاستجابات تظهر قوة في أثر بناء القوة (أعضاء المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم) على مرحلة متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية.

وقد جاء ترتيب عبارات هذا المؤشر وفقاً للوزن المرجح والنسبة المرجحة والقوة النسبية على النحو التالي:

(١) جاءت العبارة رقم (١١) والتى مفادها" حرص العضو على رصد الصعوبات التى تؤدى إلى عدم استفادة الأهالي من الخدمات بدائرته" في الترتيب الأول بوزن مرجح (٤٩.٦٧) ونسبة مرجحة(٦.٠٤%) وقوة نسبية(٩١.٩٨%)، وهذا يعكس الدور الهام الذى يمكن أن يقوم به بناء القوة في المجتمع من خلال قدرته على تحديد جوانب القوة وجوانب الضعف في الخدمات ومحاولة تدعيم جوانب القوة والتقليل من جوانب الضعف، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الخدمات بدائرة العضو.

(٢) جاءت العبارة رقم (٨) والتى مفادها "التدخل في المواقف التى تتضمن وجود مشكلات تحد من أداء الخدمات بدائرته" في الترتيب الثاني بوزن مرجح(٤٩.٣٣) ونسبة مرجحة(٥.٩٩%) وقوة

نسبية(٩١.٣٦%) وبالتالي فقد جاءت هذه النتيجة متوافقة مع النتيجة السابقة لها من حيث حرص أعضاء المجلس الشعبي المحلى على التدخل في المواقف التى تقلل من استفادة الأهالي من الخدمات الموجودة في المجتمع .

٣- جاءت العبارة رقم (٤) والتى مفادها "أهتم بتشكيل لجان لمتابعة تنفيذ الخدمات في دائرتى" في الترتيب الثالث بوزن مرجح(٤٩) ونسبة مرجحة (٥.٩٥%) وقوة نسبية(٩٠.٧٤%)، وقد يرجع ذلك إلى حرص الأعضاء على الوقوف على أسباب نجاح أو فشل الخدمات المتوفرة بالمجتمع وقد جاءت هذه النتيجة تتفق مع ملاحظات الباحث، حيث اتضح للباحث أن المجلس يلجأ إلى تشكيل لجان في مختلف المجالات (الصحية والتعليمية والشئون الاجتماعية،....الخ) لمتابعة وتقويم هذه الخدمات عند وجود شكوى من الأعضاء أو تقديم طلب إحاطه من مجموعة من الأعضاء حول أداء هذه الخدمات.

٤- جاءت العبارة رقم (٥) والتى مفادها" حرص العضو على الرجوع إلى البيانات الرسمية للتعرف على أداء الخدمات بدائرته" في الترتيب الرابع بوزن مرجح (٤٧.٦٧) ونسبة مرجحة(٥.٧٩ %) وقوة نسبية(٨٨.٢٧%) وتعكس هذه النتيجة أهمية الرجوع إلى البيانات الرسمية للوقوف على مستوى أداء الخدمات بالمحافظة، وقد جاءت هذه النتيجة لتتفق مع ملاحظات الباحث حيث اتضح للباحث رجوع

الأعضاء إلى البيانات الرسمية وخاصة بيانات مركز دعم واتخاذ القرار بالمحافظة عند مناقشة مستوى أداء الخدمات باجتماعات المجلس.

٥- جاءت العبارة رقم (١٠) والتى مفادها "حرص العضو على التعرف على موارد المجتمع والتى يمكن استخدامها في المستقبل لتوفير خدمات للمواطنين" وذلك في الترتيب الخامس بوزن مرجح (٤٧.٣٣) ونسبة مرجحة(٥.٧٥ %) وقوة نسبية(٨٧.٦٥%) وقد يرجع إلى حرص الأعضاء على الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع المادية والبشرية في توفير خدمات تهم المواطنين مستقبلاً، كما أن هذه النتيجة تؤكد على أن هناك موارد غير مستقلة في المجتمع.

٦- جاءت العبارة رقم(٩) والتى مفادها" الحرص على وجود اتصال دائم مع الجهاز التنفيذي لمتابعة تنفيذ الخدمات بالمحافظة" في الترتيب السادس بوزن مرجح (٤٦.٦٧) ونسبة مرجحة(٥.٦٧%) وقوة نسبية(٨٦.٤٢ %) وقد يرجع ذلك إلى أهمية وجود اتصال دائم ومستمر مع الأجهزة التنفيذية بالمحافظة وذلك لمتابعة أداء الخدمات حيث يوفر الاتصال بين الجانب الشعبي والجانب التنفيذى أهمية كبرى لدعم الخدمات بالمحافظة.

٧- جاءت العبارة رقم (١٢) والتي مفادها "الحرص على إرسال تقارير لرؤساء المصالح الحكومية بالحاجات المتجددة للأهالى" في الترتيب السابع بوزن مرجح(٤٦.٣٣) ونسبة مرجحة(٥.٦٣%) وقوة

نسبية(٨٥.٨%)، وتؤكد هذه النتيجة على أن العضو قد يلجأ إلى إرسال تقرير أو مذكرة إلى احد رؤساء الأجهزة الحكومية عن وجود مشكلات في احد القطاعات والتي تتطلب التدخل الفورى لحل أو التخفيف من هذه المشكلات وهذا ما يؤكد النتيجة السابقة والتى أكدت على أهمية وجود اتصال دائم ومستمر بين جانبى الإدارة المحلية وهما الجانب الشعبى (أعضاء المجالس الشعبية المحلية) والجانب التنفيذى.

٨- جاءت العبارة رقم (٦) والتي مفادها" استطلاع رأى الأهالي في الخدمات التى يجب توفيرها مستقبلاً" في الترتيب الثامن بوزن مرجح(٤٦) ونسبة مرجحة(٥٠.٥٩%) وقوة نسبية (٨٥.١٩%) وتؤكد هذه النتيجة على أهمية استطلاع رأى الأهالي في الخدمات التى يجب التخطيط لها في المستقبل على أساس أن الحاجات الفعلية للأهالي في الخدمات التى يجب التخطيط لها في المستقبل يجب أن تكون الأساس الذي يقوم عليه التخطيط لهذه الخدمات. كما أن المشروعات التابعة للأهالي تجعل الأهالي اكثر مشاركة وتأييد لهذه الخدمات.

٩- جاءت العبارة رقم (٢) والتي مفادها "الحرص على متابعة القضايا التي تثيرها وسائل الإعلام وتمس الحاجات المتجددة للأهالى" في الترتيب التاسع وذلك بوزن مرجح (٤٥.٣٣) ونسبة مرجحة (٥٠.٥١%) وقوة نسبية (٨٣.٩٥%)، وتعكس هذه النتيجة

أهمية وسائل الإعلام في عرض القضايا التى تهم الأهالي والعمل على جذب انتباه المسئولين إلى أهمية التصدي لهذه القضايا، وخاصة وسائل الإعلام المحلية لأنها أكثر دراية بالحاجات الفعلية للمواطنين بشرط ان تعرض هذه القضايا بحيادية بعيداً عن الإثارة أو التهويل.

١٠- جاءت العبارة رقم (١) والتي مفادها "حرص العضو على المشاركة في بحوث ودراسات علمية تستهدف تقويم الخدمات الموجودة في المجتمع" في الترتيب العاشر بوزن مرجح (٤٤.٣٣) ونسبة مرجحة(٥.٣٩%) وبقوة نسبية (٨٢.٠٩%) وقد يرجع تأخير ترتيب هذه العبارة بين عبارات هذا البعد على الرغم من أهمية البحوث والدراسات العلمية إلى عدم الاستفادة من نتائج هذه الدراسات والبحوث من جانب المسئولين والتقليل من أهميتها.

١١- جاءت العبارة رقم (٦) والتى مفادها "الاستعانة بالخبراء والمتخصصين لتقويم أداء الخدمات الموجودة بدائرة العضو" في الترتيب الحادى عشر بوزن مرجح (٤٤) ونسبة مرجحة(٥.٣٥%) وبقوة نسبية(٨١.٤٨%) وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة السابقة من حيث التقليل من الاستفادة من الدراسات العلمية والخبراء والمتخصصين، وهذه أحد سمات المجتمعات النامية وهذا ما جعل العبارات الخاصة بالدراسات العلمية والاستعانة بالخبراء والمتخصصين تأتى في ترتيب متأخر بين عبارات هذا البعد.

١٢- جاءت العبارة رقم(٣) والتى مفادها "السعى لوضع رؤية مستقبلية للنهوض بالخدمات الموجودة بالمحافظة في الترتيب الثاني عشر والأخير بوزن مرجح (٤٣) ونسبة مرجحة(٥.٢٢%) وقوة نسبية(٧٩.٦٣%) وتعكس هذه النتيجة أيضاً التقليل من وجود رؤية مستقبلية للنهوض بالخدمات الموجودة بالمحافظة بشكل عام وهذا يقلل أيضا من قيمة الخطط بعيدة المدى وهذه احد سمات المجتمعات النامية، حيث هذه المجتمعات لا تملك استراتيجية بعيدة المدى تحقق أهداف استراتيجية كبرى خاصة بالمجتمع ككل.

العلاقات الارتباطية بين خصائص مجتمع الدراسة ومراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية

جدول رقم (٢٥)

يوضح العلاقة بين النوع واثر بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية

المتغير	أثر بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية			
	مرحلة الإعداد	مرحلة الصياغة	مرحلة التنفيذ	مرحلة المتابعة والتقويم
النوع	٠.٣١٧	٠.٢٤٥	٠.٣٢٥	٠.٣١٢

يتضح من الجدول جدول رقم ٢٥ السابق وجود ارتباط طردى ضعيف بين النوع واثر بناء القوة على صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، حيث يتضح وجود ارتباط طردى ضعيف بين النوع واثر بناء القوة على مرحلة الإعداد لسياسة الرعاية الاجتماعية (٠.٣)، كما يتضح وجود ارتباط طردى ضعيف بين النوع واثر بناء القوة على مرحلة صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية (٠.٢)، كما يتضح وجود ارتباط طردى ضعيف بين النوع واثر بناء القوة على مرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية (٠.٣)، كما يتضح وجود ارتباط طردى ضعيف بين النوع واثر بناء القوة على مراحل متابعة وتقويم سياسة

الرعايـة الاجتماعيـة (٠.٣) ونستنتج من ذلك أن النوع بالنسبة لبنـاء القوة لا يؤثر على سياسة الرعاية الاجتماعية.

جدول رقم (٢٦)
يوضح العلاقة بين السن واثر بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية

المتغير	أثر بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية			
	مرحلة الإعداد	مرحلة الصياغة	مرحلة التنفيذ	مرحلة المتابعة والتقويم
السن	٠.٧١٢	٠.٦٢٣	٠.٨١٤	٠.٧٤١

يتضح من الجدول السابق جدول رقم ٢٦ وجود ارتباط طردى قوى بين السن ومرحلة الإعداد لسياسة الرعاية الاجتماعية(٠.٧)، كما يوجد ارتباط طردى قوى بين السن ومرحلة صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية (٠.٦)، كما يتضح من الجدول أيضا وجود ارتباط طردى قوى بين السن ومرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية(٠.٨) كما يوجد ارتباط طردى قوى بين السن ومرحلة المتابعة والتقويم (٠.٧) ويدل ذلك على أن السن أحد المتغيرات الهامة التى تؤثر في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، وقد يرجع ذلك إلى أن المشاركة واتخاذ القرارات الخاصة بمراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية تحتاج إلى الخبرة ويتفق ذلك مع نتائج دليل الملاحظة، حيث يتضح أن أكبر الأعضاء في السن هم الأكثر مشاركة في صنع واتخاذ القرارات كما أنهم هم من يشغلون رؤساء اللجان بالمجلس.

جدول رقم (٢٧)
يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية واثر بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية

المتغير	أثر بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية			
	مرحلة الإعداد	مرحلة الصياغة	مرحلة التنفيذ	مرحلة المتابعة والتقويم
الحالة الاجتماعية	٠.١٢١	٠.٢٤١	٠.١٤٣	٠.٣١٥

يتضح من الجدول السابق جدول رقم (٢٧) وجود ارتباط طردى قوى بين الحالة الاجتماعية واثر بناء القوة على صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، حيث يتضح وجود ارتباط ضعيف جداً بين الحالة الاجتماعية ومرحلة الإعداد لسياسة الرعاية الاجتماعية (٠.١) كما يتضح وجود ارتباط ضعيف جداً بين الحالة الاجتماعية ومرحلة صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية(٠.٢)، كما يتضح وجود ارتباط ضعيف بين الحالة الاجتماعية ومرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية (٠.١)، كما يتضح وجود ارتباط ضعيف (٠.٣) بين الحالة الاجتماعية ومرحلة متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية، وقد يرجع ذلك إلى أن الحالة الاجتماعية لا تؤثر بدرجة كبيرة على

نسبة المشاركة في صنع واتخاذ القرارات المرتبطة بمراحل سياسة الرعاية الاجتماعية.

جدول رقم (٢٨)
يوضح محل الإقامة واثر بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية

المتغير	أثر بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية			
	مرحلة الإعداد	مرحلة الصياغة	مرحلة التنفيذ	مرحلة المتابعة والتقويم
محل الإقامة	٠.١٣٥	٠.٣٢١	٠.٢١٧	٠.٢٤٥

يتضح من الجدول السابق جدول رقم (٢٨) وجود ارتباط طردي ضعيف جداً بين محل الإقامة واثر بناء القوة على صنع سياسة الرعاية الاجتماعية حيث يتضح وجود ارتباط طردي ضعيف بين محل الإقامة واثر بناء القوة على مرحلة الإعداد لسياسة الرعاية الاجتماعية (٠.١)، كما يتضح وجود ارتباط ضعيف بين محل الإقامة وأثر بناء القوة على مرحلة صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية(٠.٣)، كما يتضح وجود ارتباط ضعيف بين محل الإقامة واثر بناء القوة على مراحل تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية(٠.٢)، كما يتضح وجود ارتباط طردى ضعيف بين محل الإقامة ومرحلة متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية، ووفقاً لما سبق فإن محل الإقامة (قرية– مدينة) لا يؤثر على اثر بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

جدول رقم (٢٩)
يوضح العلاقة بين الحالة التعليمية واثر بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية

المتغير	أثر بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية			
	مرحلة الإعداد	مرحلة الصياغة	مرحلة التنفيذ	مرحلة المتابعة والتقويم
الحالة التعليمية	٠.٨١٤	٠.٧٢٣	٠.٨٣٤	٠.٨١٢

يتضح من الجدول السابق جدول رقم (٢٩) وجود ارتباط طردى قوى بين الحالة التعلمية واثر بناء القوة على صنع سياسة الرعاية الاجتماعية، حيث يتضح وجود ارتباط طردى قوى بين الحالة التعليمية ومرحلة الإعداد لسياسة الرعاية الاجتماعية (٠.٨)، كما يتضح وجود ارتباط طردى قوى بين مرحلة الحالة التعليمية ومرحلة صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية(٠.٧)، كما يتضح وجود ارتباط طردى قوى بين الحالة التعليمية ومرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية (٠.٨)، كما يتضح وجود ارتباط طردى قوى بين الحالة التعليمية ومرحلة متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية وقد يرجع إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي يتيح الفرصة لبناء القوة المشاركة في

لجان المجلس والمشاركة في صنع واتخاذ القرارات المرتبطة بسياسة الرعاية الاجتماعية.

جدول رقم (٣٠)
يوضح العلاقة بين المهنة واثر بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية

المتغير	أثر بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية			
	مرحلة الإعداد	مرحلة الصياغة	مرحلة التنفيذ	مرحلة المتابعة والتقويم
المهنة	٠.٧١٢	٠.٧٢٥	٠.٨١٦	٠.٧٤٥

يتضح من الجدول السابق جدول رقم (٣٠) وجود ارتباط طردى قوى بين المهنة واثر بناء القوة على صنع سياسة الرعاية الاجتماعية حيث يتضح وجود ارتباط طردى قوى بين المهنة ومرحلة الإعداد لسياسة الرعاية الاجتماعية، كما يتضح وجود ارتباط طردى قوى بين المهنة ومرحلة صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية (٠.٧)، كما يتضح وجود ارتباط طردى قوى بين المهنة وتنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية (٠.٨)، كما يتضح وجود ارتباط طردى قوى بين المهنة ومرحلة متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية، وقد يرجع ذلك إلى أن المهنة تتيح لبناء القوة اكتساب الخبرة اللازمة للمشاركة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

جدول رقم (٣١)
يوضح العلاقة الارتباطية بين أبعاد مقياس الدراسة الراهنة

أبعاد المقياس	البعد الأول	البعد الثاني	البعد الثالث
البعد الثاني	٠.٨٢٧		
البعد الثالث	٠.٧١٤	٠.٨٤٨	
البعد الرابع	٠.٨٩٠	٠.٧٣٥	٠.٨٣٢

يتضح من الجدول السابق جدول رقم(٣١) والذى يوضح العلاقة الارتباطية بين أبعاد مقياس الدراسة الراهنة حيث يتضح وجود ارتباط طردى قوى بين البعد الأول للمقياس والذى يتضمن مرحلة الإعداد لسياسة الرعاية الاجتماعية والبعد الثاني للدراسة والذي يتضمن مرحلة صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية بقيمة (٠.٠٠٨).

كما يتضح وجود ارتباط طردى قوى بين البعد الأول للمقياس والذي يتضمن مرحلة الإعداد لسياسة الرعاية الاجتماعية والبعد الثالث للمقياس والذي يتضمن مرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية(٠.٧)، كما يتضح وجود ارتباط بين البعد الأول والذى يتضمن مرحلة الإعداد لسياسة الرعاية الاجتماعية والبعد الرابع والذى يتضمن مرحلة متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية(٠.٩).

كما يتضح وجود ارتباط طردى قوى بين البعد الثاني للمقياس والذي يتضمن مرحلة صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية والبعد الثالث

للمقياس والذي يتضمن مرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية(٠.٨)، كما يتضح وجود ارتباط طردى قوى بين البعد الثاني والذى يتضمن مرحل صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية والبعد الرابع والذي يتضمن مرحلة متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية(٠.٧).

كما يتضح وجود ارتباط طردى قوى بين البعد الثالث للمقياس والذي يتضمن مرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية والبعد الرابع للمقياس الذى يتضمن مرحلة متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية (٠.٨) .

خاتمة

تناول الفصل السابق تحليل تفسير بيانات الدراسة كمياً وكيفياً في محاولة للإجابة على تساؤلات الدراسة الراهنة وربط هذه النتائج بنتائج الدراسات السابقة سواء العربية أو الأجنبية قدر الإمكان، كما حاول الباحث توضيح إلى أى مدى تتفق أو تختلف النتائج التى حصل عليها الباحث من تطبيق المقياس والنتائج التى حصل عليها من تطبيق دليل تحليل المحتوى والملاحظة حتى يصل إلى النتائج العامة للدراسة والتي سوف يضع الباحث في ضوئها التصور المقترح من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية لتفعيل دور بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

الفصل الثامن
النتائج العامة للدراسة والتصور المقترح

* **النتائج العامة للدراسة.**
* **التصور المقترح لتفعيل دور بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.**
* **القضايا التي تثيرها الدراسة والبحوث المستقبلية.**

أولاً: النتائج العامة للدراسة:

١- النتائج المرتبطة بخصائص مجتمع الدراسة:

١- أفادت نتائج الدراسة أن غالبية مجتمع البحث من الذكور بنسبة (٩٤.٤ %) بينما كانت نسبة الإناث (٥.٦ %)، وقد يرجع انخفاض نسبة تمثيل الإناث بالمجالس الشعبية المحلية إلى انخفاض وعى النساء بأهمية المشاركة في عضوية المجالس أو إلى سيطرة العادات والتقاليد التى تقلل من ترشيح النساء لعضوية هذه المجالس.

٢- أوضحت نتائج الدراسة أن الفئة العمرية (٤٥ سنة إلى أقل من ٥٥ سنة) تمثل الأغلبية بمجتمع البحث بنسبة (٧٥.٤%)، بينما الفئة العمرية (أقل من ٣٥ سنة) هي الأقل تمثيلاً بنسبة(٣.٧%)، وقد يرجع ذلك إلى أن قانون مباشرة الحقوق السياسية يعطى الفرد الحق في الترشيح عند بلوغه سن (٣٢) سنة طبقاً للمادة من قانون الإدارة الملحية.

٣- أسفرت نتائج الدراسة أن غالبية مجتمع البحث من ذوى المؤهلات الجامعية بنسبة (٢٤.١ %) ومؤهل متوسط بنسبة (٢٢.٢ %) وفوق المتوسط بنسبة(١٨.٥ %) وهذا يساعد أعضاء المجالس الشعبية على التوصل إلى قرارات صحيحة بشأن القضايا المثارة بالمجلس، كما تساعدهم على التأثير في صنع القرارات التي يتم اتخاذها.

٤- أما عن الحالة الاجتماعية، فقد أسفرت نتائج الدراسة أن غالبية مجتمع البحث من المتزوجين بنسبة (٩٠.٧%) وقد يرجع ذلك إلى طبيعة محافظة الفيوم التي يغلب عليها الطابع الريفي الذي يشجع على الزواج والاستقرار الأسري، وقد يرجع ذلك إلى أن غالبية أعضاء المجلس من أبناء العائلات الكبيرة بالفيوم والتي تحرص على زواج أبنائها لتوافر الإمكانات المادية لديهم.

٥- أسفرت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من مجتمع البحث يعملون بالقطاع الحكومي بنسبة (٣٧.١%) وقد يرجع ذلك أن غالبية أعضاء المجلس حاصلون على مؤهلات جامعية، وقد يرجع ذلك إلى أنهم ينتمون إلى بناء القوة في المحافظة مما مكنهم من الحصول على وظيفة في القطاع الحكومي.

٦- أوضحت شواهد الدراسة الميدانية أن غالبية مجتمع البحث من ذوى الدخول المرتفعة بنسبة (٨٥.٢%)، حيث يبلغ الدخل الشهرى (٧٥٠) جنيهاً مصرياً فأكثر وقد يرجع ذلك إلى أن غالبية الأعضاء يعملون بالقطاع الحكومي بجانب امتلاكهم الأملاك العقارية والزراعية أو المشروعات الاستثمارية الخاصة باعتبارهم من ذوى النفوذ بالمحافظة .

٧- كشفت نتائج الدراسة فيما يتصل بمحل الإقامة أن غالبية مجتمع البحث يقيمون في الوقت الحالي (وإن كانت أصولهم ريفية)

في المدينة بنسبة (٦٤.٨%)، وقد يرجع ذلك إلى أن أعضاء المجلس يمثلون مختلف مدن ومراكز محافظة الفيوم.

٨- أما عن عدد مرات التمثيل بالمجلس فقد جاءت نسبة من تتراوح نسبة تمثيلهم مرتين (٣٣.٣%) وثلاث مرات فأكثر بنسبة(٢٩.٦%)، وقد يرجع ذلك إلى حرص بناء القوة على التواجد بعضوية المجلس لتأثير في القرارات العامة أو حتى يكونوا على دراية بما يحدث بالمجتمع، وقد تفيدهم هذه الخبرة في القيام بأدوارهم بالمجلس.

٩- كما كشفت نتائج الدراسة أن الذين يشاركون بالمجلس للمرة الأولى بنسبة (١٢.٩%)، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض الوعى لدى الشباب بأهمية المشاركة في التنظيمات السياسية.

١٠- أسفرت نتائج الدراسة عن أن الغالبية العظمى من مجتمع البحث ينتمون إلى أحد الأحزاب السياسية بنسبة (١٠٠%) وهو الحزب الوطنى الديمقراطى ويرجع ذلك إلى سيطرة الحزب الوطني على المجلس باعتباره الحزب الحاكم.

١١- كما أسفرت نتائج الدراسة عن أن كل أعضاء المجلس أعضاء في المؤسسات الاجتماعية مثل عضوية الجمعيات الأهلية أو النقابات المهنية أو مراكز الشباب وقد يرجع بناء القوة إلى التواجد بالمؤسسات الاجتماعية، كما قد يرجع إلى شرط الحزب الوطني على أن يكون من يرشحه لانتخابات مجلس

الشعب أن يكون قد مارس العمل الاجتماعي والشعبى لفترة مناسبة.

١٢- أوضحت نتائج الدراسة تعدد أسباب ترشيح بناء القوة لعضوية المجلس والتي جاءت على الترتيب التالى:

أ- المحافظة على التمثيل العائلى بالمجلس .

ب- الإعداد للترشيح لانتخابات مجلس الشعب.

ج- المشاركة في صنع القرارات الهامة في المجتمع .

د- إمكانية التعبير عن حاجات الأهالى.

هـ- الحصول على نفوذ أكبر في المجتمع.

و- تكوين علاقات ايجابية قوية مع المسئولين التنفيذيين .

ز- تنمية قدرتهم على تحمل المسئولية الاجتماعية.

١٣- كشفت نتائج الدراسة أن المحافظة على التمثيل العائلى بالمجلس يأتى في مقدمة الأسباب التى تدفع الأعضاء للترشيح إلى عضوية المجلس بنسبة(٧٥.٩ %) وهذا يدل على أهمية البعد العائلي في المؤسسات الاجتماعية خاصة التطوعية منها.

١٤- كما كشفت نتائج الدراسة أن الإعداد للترشيح لانتخابات مجلس الشعب جاء في مقدمة أسباب الترشيح لعضوية المجلس بنسبة (٧٢.٢%) على أساس أن عضوية المجلس الشعبية تكسب العضو الخبرة الكافية لخوض انتخابات مجلس الشعب،

كما أن عضوية المجالس الشعبية تكسب العضو الفرصة للتعرف على حجم الدوائر الانتخابية والأفراد المؤثرين بها لكسب الأصوات، مما يكون من السهل عليه كسب تأييدهم عند الترشيح لمجلس الشعب .

١٥- أوضحت نتائج الدراسة أن التعبير عن حاجات الأهالي جاء في الترتيب الرابع بنسبة(٦٤.٨%) من أسباب الترشيح لعضوية المجلس وهذا يتنافى مع الهدف من عضوية المجلس والتى يجب أن تكون في المقام الأول لخدمة المواطنين.

١٦- أسفرت نتائج الدراسة عن أن الحصول على نفوذ اكبر في المجتمع جاء في ترتيب مناسب وهو الترتيب الرابع بنسبة(٥٩.٣%) وقد يرجع ذلك إلى حرص الأعضاء (بناء القوة) على تدعيم نفوذهم في المجتمع بجانب امتلاكهم للامكانات المادية.

١٧- كشفت نتائج الدراسة عن أن غالبية الأعضاء يرون أن هناك تأثير لبعض الأعضاء على القرارات التي يتم اتخاذها بالمجلس بنسبة (٧٩.٦%)، وهذا يدل على أن بناء القوة يمارس تأثيراً على باقى الأعضاء عند اتخاذ القرارات وبالتالى يمكن التدخل لتفعيل بناء القوة للقيام بدور إيجابى لاتخاذ قرارات تخدم الصالح العام .

١٨- تبين من نتائج الدراسة تعدد الأسباب التي تجعل بعض الأعضاء أكثر تأثيراً على قرارات المجلس والتي جاءت بالترتيب التالي:

أ- الخبرة الطويلة في التمثيل بالمجلس.

ب- بحكم مناصبهم بالمجتمع.

ج- علاقتهم الشخصية بالمسئولين التنفيذيين.

د- قدرتهم على إقناع الآخرين واختيارهم الوقت المناسب للتدخل.

هـ- لأنهم من أبناء العائلات الكبيرة بالمحافظة.

و- لأنهم من الأفراد المشهورين بالمجتمع.

١٩- أسفرت نتائج الدراسة أن الخبرة الطويلة في التمثيل بالمجلس يأتى في مقدمة الأسباب التى تجعل بعض الأعضاء أكثر تأثيراً على قرارات المجلس بنسبة(٧٠.٤%) وقد يرجع ذلك إلى أن الخبرة الطويلة تفيد في اتخاذ قرارات ايجابية وتكسب الأعضاء مرونة في طرح البدائل ومن ثم التأثير في الآخرين، كما قد يرجع ذلك إلى سيطرة العادات والتقاليد التى تخص على احترام الأكبر سناً باعتباره أكثر خبرة من الآخرين.

٢٠- أسفرت نتائج الدراسة على أن استناد بعض الأعضاء على مناصبهم في التأثير على الآخرين من الأسباب التي تجعل بعض الأعضاء أكثر تأثيراً على قرارات المجلس بنسبة(

٦٢.٩%)، وهذا ما أكدت عليه الكتابات النظرية من أن المنصب يتيح لبناء القوة الفرصة في التأثير على الآخرين.

٢١- أما فيما يخص انتماء العضو إلى أحد العائلات الكبيرة بالمحافظة فقد جاء في الترتيب السادس من بين الأسباب السابقة بنسبة(٣٥.٢%) وهذا ما يؤكد عليه المدخل العائلى من حيث أن البعد العائلى يزيد من نفوذ الأعضاء وبالتالى في التأثير على قرارات المجلس .

٢٢- أما فيما يخص شهرة بعض الأعضاء فقد جاءت في الترتيب السابع من بين هذه الأسباب بنسبة(٢٧.٨%)، وهذا ما أكد عليه مدخل الشهرة بتحديد بناء القوة من حيث إن شهرة بعض الأعضاء تزيد من نفوذهم وبالتالى تجعلهم أكثر قدرة على التأثير في قرارات المجلس.

٢٧- أسفرت نتائج الدراسة عن أن المكانة العلمية جاءت في الترتيب الآخر من بين الأسباب التي تجعل بعض الأعضاء أكثر تأثيراً على قرارات المجلس بنسبة(٢٠.٤%)، وقد يرجع ذلك إلى سيطرة القيم المادية وعدم تقدير العلم والعلماء في المجتمع فحين أن يجب إتاحة الفرصة لمن لديهم إمكانات علمية باعتبارهم من الخبراء والمتخصصين الذين يجب الاستعانة بهم عند اتخاذ القرارات الهامة بالمجتمع.

٢٨- أظهرت نتائج الدراسة أن أهم الأدوار أو سلوكيات الأعضاء أثناء الاجتماعات جاءت بالترتيب التالى:

أ- حث الأعضاء على الوصول إلى القرار الأفضل.

ب- المساعدة في تسوية الخلافات بين الآراء المتعارضة.

ج- العمل على وحدة وانسجام العمل بالمجلس.

د- تشجيع الأعضاء على المشاركة في المناقشات.

هـ- العمل على تكوين جبهة لإصدار قرار معين.

٢٩- كشفت نتائج الدراسة عن أن أهم الصعوبات التى تواجه الأعضاء عند مناقشة القرارات هى على الترتيب ما يلى :

أ- كثرة الموضوعات المطروحة في الاجتماع الواحد .

ب- ضيق وقت الاجتماعات.

ج- ارتباط بعض الموضوعات بمصالح شخصية.

هـ- سيطرة بعض الأعضاء على اجتماعات المجلس.

و- ضعف التعاون بين الأعضاء أثناء الاجتماعات.

ز- عدم توافر المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات.

ج- عدم وجود متخصصين لمساعدة الأعضاء على اتخاذ القرارات.

ت- عدم معرفة الأعضاء بجدول الاجتماعات مسبقاً.

٣٠- كشفت نتائج الدراسة عن أن وجود شللية داخل المجلس لتمرير قرارات معينة يأتى من أهم الصعوبات التى تواجه الأعضاء

عند مناقشة القرارات وقد يرجع ذلك إلى تحليل بناء القوة داخل المجلس لإصدار قرارات معينة تخدم مصالح معينة.

٣١- كشفت نتائج الدراسة عن أن سيطرة بعض الأعضاء على الاجتماعات يأتى من أهم الصعوبات التي تواجه عمل المجلس وقد يرجع ذلك إلى سيطرة أصحاب النفوذ على اجتماعات المجلس مما يعوق عمل الأعضاء.

ثانياً: النتائج العامة المتعلقة بالتساؤل الأول للدراسة:

- ما أثر بناء القوة على مرحلة وضع إطار عام لسياسة الرعاية الاجتماعية؟

(٣٢) فقد كشفت نتائج الدراسة أن أثر بناء القوة في مرحلة وضع إطار عام لسياسة الرعاية الاجتماعية يتمثل فيما يلى :

- الحرص على الاستماع لآراء الأهالي في الخدمات المقدمة لهم.
- الاتصال بأصحاب المصالح بالمجتمع لتحديد حاجات المواطنين.
- الحرص على الاستعانة بالخبراء والمتخصصين لدراسة حاجات المواطنين.
- مراجعة الإحصاءات الرسمية بصفة دورية لتحديد حاجات المواطنين.
- الحرص على تحقيق العدالة بين مراكز المحافظة عند توزيع الخدمات.

- محاولة الحد من اهتمام بعض الأعضاء بأمورهم الشخصية عن حاجات المواطنين.
- الدفاع عن حاجات المواطنين أمام الأجهزة التنفيذية بالمحافظة.
- اقتراح الحلول للمشكلات في ضوء الامكانات المتوفرة بالمحافظة.
- الاهتمام بتحديد الموارد المادية والبشرية اللازمة لإشباع حاجات المواطنين.
- الحرص على عقد لقاءات دورية مع أهالى دائرتهم لمناقشة حاجاتهم.
- التشاور مع باقى الأعضاء عند دراسة حاجات المواطنين.
- اقتراح حلول للمشكلات في ضوء ارتباطها بالمشكلات الأخرى بالمجتمع.
- الاهتمام بحضور الجلسات لزيادة فهم ومعرفة حاجات المواطنين.
- الاهتمام بعقد لقاءات دورية مع أهالى الدائرة الانتخابية لمناقشة حاجاتهم اليومية.

ثالثاً: النتائج العامة المرتبطة بالتساؤل الثاني للدراسة:

- ما أثر بناء القوة على مرحلة صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية؟

(٣٣) فقد كشفت نتائج الدراسة أن أثر بناء القوة في مرحلة صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية يتمثل فيما يلى :

- الاهتمام بترتيب حاجات المواطنين قبل اتخاذ القرارات.
- الحرص على المشاركة في صياغة القرارات بالمجلس .

- محاولة تقليل تحيز بعض الأعضاء لموطنهم الاصلى عند اتخاذ القرارات.
- الاهتمام بأن تتم صياغة القرارات بالمجلس بطريقة ديموقراطية.
- الحرص على الاتصال بالجهاز التنفيذي لاتخاذ قرارات قابلة للتنفيذ.
- الاتصال بأصحاب المصالح لتأييد القرارات التى تهم المواطنين.
- المبادرة بتقديم المقترحات عند صياغة القرارات.
- السعي لتكوين جبهة لإصدار قرارات تخدم مصالح أهالى الدائرة الانتخابية
- السعي إلى التوفيق بين الآراء المتعارضة عند صياغة القرارات.
- الاتصال بوسائل الإعلام لتكوين رأى عام إيجابى تجاه قرارات المجلس.
- الاهتمام بأن تكون قرارات المجلس قابلة للتعديل عند الضرورة.
- الاهتمام بأن تكون قرارات المجلس ملزمة للجهاز التنفيذي.
- الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات العلمية عند صياغة القرارات.

رابعاً : النتائج العامة المرتبطة بالتساؤل الثالث للدراسة

– ما أثر بناء القوة على مرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية؟

(٣٤) فقد كشفت نتائج الدراسة أن أثر بناء القوة على مرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية يتمثل فيما يلى:

– الاتصال بالأهالي لشرح مراحل تنفيذ الخدمات في دوائرهم الانتخابية.
– استخدام العلاقات الشخصية في تسهيل تنفيذ الخدمات.
– الاتصال بالمؤسسات الأهلية لتفعيل دورها في تنفيذ الخدمات.
– المساهمة في مواجهة الصعوبات التي تواجه تنفيذ الخدمات في دوائرهم الانتخابية.
– مناقشة مراحل تنفيذ الخدمات مع رؤساء المصالح الحكومية.
– الاتصال بأصحاب النفوذ خارج المجلس لتسهيل تنفيذ الخدمات في دوائرهم الانتخابية.
– الحرص على تشجيع الأهالي على المشاركة في تنفيذ الخدمات التى تهم المواطنين.
– الحرص على مراقبة أداء الجهاز التنفيذي بالمحافظة.
– محاولة تقليل التأثير السلبي لأصحاب المصالح عند تنفيذ الخدمات الاجتماعية بالمحافظة.
– الاهتمام بكتابة تقارير عن الخدمات الجاري تنفيذها.
– الحرص على متابعة تنفيذ الخدمات وفقاً للجدول الزمني لتخطيط هذه الخدمات.

خامساً: النتائج العامة المرتبطة بالتساؤل الرابع للدراسة.

– ما أثر بناء القوة على مرحلة متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية؟(٣٥) أوضحت نتائج الدراسة أن أثر بناء القوة على مرحلة متابعة وتقويم سياسية الرعاية الاجتماعية تتمثل فيما يلى :

– الحصول على رصد الصعوبات التى تواجه الخدمات بدوائرهم الانتخابية.
– التدخل في المواقف التى تتضمن مشكلات تواجه الخدمات.
– الاهتمام بتشكيل لجان لمتابعة تنفيذ الخدمات بالمحافظة.
– الحرص على الرجوع إلى البيانات الرسمية للتعرف على أوجه التصور في الخدمات.
– الاهتمام بالتعرف على موارد المجتمع التى يمكن استخدامها في التخطيط مستقبلاً.
– الحرص على وجود اتصال دائم مع الجهاز التنفيذي لمتابعة الخدمات بالمحافظة
– الاهتمام بإرسال تقارير لرؤساء المصالح الحكومية عن الحاجات المتجددة للأهالى.
– الحرص على متابعة الآراء التي تثيرها وسائل الإعلام وتمس حاجات المواطنين.
– الحرص على التعاون مع من يقوم بدراسات حول تقديم أداء الخدمات بدوائرهم الانتخابية.

- الاهتمام بأخذ رأى الأهالي في الخدمات التى يجب توفيرها في المستقبل.
- الاهتمام بوضع رؤية مستقبلية للنهوض بالخدمات في المحافظة.

تصور مقترح من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية لتفعيل دور بناء القوة على المستوى المحلى في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية .

انطلاقاً من الدراسة الميدانية التى قام بها الباحث، وتم تطبيقها على أعضاء المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الفيوم، وما أسفرت عنه من نتائج ومن تحليل الدراسات السابقة يمكن وضع تصور مقترح لزيادة فاعلية بناء القوة على المستوى المحلى في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

حيث يتضمن التصور المقترح ما يلى :

١- الهدف من التصور المقترح.

٢- المسلمات التي ينطلق منها التصور المقترح.

٣- الأسس والركائز التي يستند عليها التصور المقترح.

٤- متطلبات تحقيق التصور المقترح.

٥- عوامل نجاح التصور المقترح.

٦- مشتملات التصور المقترح.

ويمكن توضيح العناصر التى يتضمنها التصور المقترح كما يلى :

١- الهدف من التصور المقترح:

ينطلق هذا التصور من هدف رئيسي مؤداه تفعيل دور بناء القوة على المستوى المحلى (أعضاء المجلس الشعبي المحلى للمحافظة) في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

وينبثق من هذا الهدف الرئيسى مجموعة من الأهداف الفرعية هى:

١- تفعيل دور بناء القوة في مرحلة الإعداد لسياسة الرعاية الاجتماعية.

٢- تفعيل دور بناء القوة في مرحلة صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية.

٣- تفعيل دور بناء القوة في مرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية.

٤- تفعيل دور بناء القوة في مرحلة متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية.

٢- المسلمات التى ينطلق منها التصور المقترح .

١- أهمية الدور الذي يقوم به بناء القوة في توجيه برامج ومشروعات الخدمات الاجتماعية خاصة على المستوى المحلى مما يتطلب ضرورة تفعيل دوره لتحقيق الأهداف التى تخدم الصالح العام.

٢- أهمية التعاون بين القيادات الشعبية والقيادات الحكومية لتحمل مسئوليات برامج الخدمات الاجتماعية.

٣- ضرورة وجود شراكة بين قطاعات المجتمع الثلاث وهى الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

٤- أهمية تحديد دور الأخصائى الاجتماعي في المنظمات الاجتماعية حتى لا يمثل بناء القوة عامل معوق لنشاط ومهام الأخصائى الاجتماعي في هذه المنظمات.

٥- ضرورة التأكيد على أهمية العمل الفريقى داخل المنظمات الاجتماعية بما يؤدى إلى اتخاذ قرارات تخدم جميع فئات المجتمع.

٣- الأسس والركائز التى يستند عليها التصور المقترح:

- الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات السابقة التى أجريت عن بناء القوة وسياسة الرعاية الاجتماعية.

- الاستفادة من آراء الخبراء والمتخصصين الأكاديميين في مجال سياسة الرعاية الاجتماعية وبناء القوة.

- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في حدود خصوصية المجتمع المصري.

- نتائج الدراسة الحالية والإطار النظري الذي اعتمدت عليه والذي يتضمن نظريات ومداخل دراسة بناء القوة بالإضافة إلى النماذج المختلفة لصنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

٤- متطلبات تحقيق التصور المقترح:

لكى يتم تطبيق التصور المقترح في الواقع الميداني يجب توافر ما يلي :

١- **المعارف:** ويقصد بها الإلمام بالمعارف والمنطلقات النظرية التى تساعدنا في تحديد بناء القوة والآليات التي يمارس من خلالها التأثير على برامج وخدمات سياسة الرعاية الاجتماعية.

٢- الفهم: ويقصد به فهم طبيعة بناء القوة والتكتيكات التي يستخدمها لتحقيق أهدافه مثل التعاون والتفاوض والصراع.

٣- المهارات: وتتضمن المهارات التي يجب توافرها عن تعامل الاخصائى الاجتماعى مع بناء القوة بالمجلس الشعبى المحلى ولعل أهم هذه المهارات ما يلى:

١- المهارة في الملاحظة والتسجيل .

٢- المهارة في عقد الاجتماعات والندوات.

٣- المهارة في الإقناع.

٤- المهارة في التفاوض والمساومة والتحكم في الصراع.

٥- المهارة في إدارة الوقت.

٦- المهارة في تنظيم العمل الفريقى.

٧- المهارة في الاتصال.

٨- مهارة تكوين اللوبى.

٥- عوامل نجاح التصور المقترح

يـرى الباحـث ضـرورة أن تتـوافر مجموعـة مـن العوامـل التـي تساهم في نجاح التصور المقترح والتي تتضمن ما يلي :

١- عقد الاجتماعات مع القيادات الشعبية والتنفيذية لإيجاد نوع من التعاون المشاركة عند اتخاذ القرارات الهامة في المجتمع.

٢- ضـرورة تـوافر شـراكة فعالـة بـين قطاعـات المجتمـع الحكـومى والتطوعى والخاص مما يؤدى إلى تفعيل علمية صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

٣- إتاحـة الفرصـة لمشـاركة الفئـات المسـتهدفة مـن بـرامج الرعايـة الاجتماعيـة مـن خـلال التعـرف علـى حاجـاتهم ومقترحـاتهم فـي هـذه البرامج.

٤- العمل على إقناع بناء القوة الرسمى وغير الرسمى في المجتمع بدوره الهام في دعم وتفعيل خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع.

٧- مشتملات التصور المقترح:

أولاً: الاستراتيجيات التى يمكن استخدامها لتفعيل دور بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية .

أ- استراتيجيات التضامن.

١- استراتيجية الإقناع، حيث يتم التركيز على تأكيد وإبراز الأهداف والقيم المشتركة بين الجماعات المختلفة وعلى تغيير القيم والاتجاهات

التـى تعرقـل إحـداث التغييـر المطلـوب فـي المجتمـع[٣٩٩] ولتحقيـق استراتيجية الإقناع يجب العمل على توافر ما يلى:

– جمع البيانات والمعلومات والحقائق التى توضح أهمية التغير في دور بناءات القوة في المجتمع.

– تقريب وجهات النظر بين الجماعات التى تمتلك القوة في المجتمع.

– التأكيد على عدم وقوع أضرار لإحدى جماعات المصالح مع الاعتراف بمكانة كل جماعة وحاجات أعضائها.

٢– **استراتيجية الاتصال:** وتستخدم هذه الاستراتيجية لتسهيل اتصال جماعات معينة من أفراد المجتمع بمتخذى القرار لشرح وجهات نظرهم وما يحتاجون إليه من خدمات ومن خلال هذه النظرية يتم نقل الاتصالات بين المنظمات الاجتماعية سواء الأهلية أو الحكومية مما يتحقق معه أهداف تلك المنظمات[٤٠٠]، ولتحقيق استراتيجية الاتصال يجب اتباع ما يلى :

– تسهيل الاتصال بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات التطوعية والقطاع الخاص عند مناقشة قضايا سياسة الرعاية الاجتماعية.

–تسهيل الاتصال بين بناء القوة الرسمي وغير الرسمي عند اتخاذ القرارات المرتبطة بسياسة الرعاية الاجتماعية.

---

(٣٩٩) محمد رفعت قاسم: تنظيم المجتمع" الأسس والأجهزة" القاهرة، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩من ص ٣١٢ .

(٤٠٠) إقبال الأمير السمالوطى : مدخل التخطيط الاجتماعي ، القاهرة، مكتبة عين شمس ، ١٩٩٨مص ٤١٨ .

٣- **استراتيجية التعاون:** وتستخدم استراتيجية التعاون لتهيئة فرص التعاون بين أفراد المجتمع وقادته والخبراء، لتحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد والخدمات المتاحة ويتم هذا التعاون بين الجهود الأهلية والحكومية وأجهزتها المختلفة على المستويات المحلية والقومية وكذلك الفنيين والمهنيين والمخططين وسكان المجتمع لضمان نجاح الخطط في تحقيق أهدافها[٤٠١]، ولتحقيق استراتيجية التعاون يجب اتباع ما يلى :

- التعاون والتنسيق بين الجهاز الحكومى والجهاز الشعبى للوفاء بالحاجات الضرورية للمواطنين.

- التعاون بين الأهالي والحكومة عند تنفيذ برامج الخدمات الاجتماعية من خلال المشاركة الشعبية.

- التعاون بين بناء القوة داخل وخارج المجلس بما يحقق أهداف التنمية المجتمعية.

ب- استراتيجيات التنافس:

١- استراتيجية الضغط: ويقوم الأخصائى الاجتماعي من خلالها بدفع الأهالي إلى الضغط على الجماعات المعارضة لإحداث التغيير أو الضغط على متخذى القرار لإصدار قرار للصالح العام وكذلك

(٤٠١) عبد العزيز عبد الله مختار: التخطيط لتنمية المجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥ ص ١٤٤

الضغط على الجماعات الكبيرة في المجتمع لصالح الجماعات الصغيرة ولتحقيق هذه الاستراتيجية يجب إتباع ما يلى :

– ضرورة الضغط على بناء القوة للتنازل عن بعض امتيازاته لصالح الجماعات الصغيرة .

– ضرورة الضغط على متخذى القرار لإصدار قرارات في صالح المواطنين.

٢– استراتيجية القوة: وتستخدم هذه الاستراتيجية عندما يراد التغيير في موازين القوى الطبيعية في المجتمع وهذا التغيير دائماً ما يكون في صالح المجتمع ولتحقيق أهدافه، وبالتالي تكون هذه القوى عامل مساعد لتسهيل عملية صنع واتخاذ القرار للصالح العام للمجتمع[٤٠٢].

([٤٠٢]) عبد العزيز عبد الله مختار وأحمد شفيق السكرى: المدخل في التخطيط للتنمية ، الفيوم، دار المروة، ١٩٩٧م، ص ١٤١ .

ولتحقيق استراتيجية القوة يجب اتباع ما يلى :

– محاولة إعادة توزيع القوة بين جماعات المجتمع بما يحقق العدالة في توزيع عائد التنمية.

– محاولة التنظيم واستعراض القوة للضغط على الجماعات حائزى القوة بما يحقق أهداف التنمية.

٣– **استراتيجية الصراع:** حيث يوجه الأخصائى الاجتماعي نحو تحقيق التغيير المطلوب بدلاً من حدوث أخطاء أو أحداث تغيير سلبى، فيعمل الأخصائى الاجتماعي على إحداث تغير إيجابى مطلوب ومرغوب فيه، والعمل على تحقيق الأهداف المجتمعية وتحويل المجتمع من وضع معين إلى وضع أفضل.

ولتحقيق استراتيجية الصراع يجب اتباع ما يلى :

– ضرورة توجيه الصراع لتحقيق تغيير إيجابي في المجتمع.

– ضرورة البعد عن الصراع السلبى الذى يعوق الأهداف التنموية.

ثانياً: التكنيكات التى يمكن استخدامها لتفعيل دور بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية

١– تكنيك العمل من خلال بناء القوة المؤثرة في المجتمع.

٢– تكنيك العمل الجماهيرى الشعبى.

ثالثاً: الوسائل والأدوات المستخدمة في التصور المقترح :

يقوم المنظم الاجتماعي عند العمل بالمجلس الشعبى المحلى باستخدام مجموعة من الوسائل والأدوات والتى تساهم في نجاح التصور المقترح ومن أهمها:

١- الاجتماعات ٢- المؤتمرات ٣- الندوات

٤- المناقشات ٥- تبادل الزيارات ٦- تشكيل اللجان

٧- النشرات الدورية ٨- الجرائد المحلية ٩- المقاييس الاجتماعية

رابعاً: الأدوار المهنية التي يمكن استخدامها لتفعيل دور بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية:

١- دور الممكن. ٢- دور المنشط.

٢- دور الخبير. ٥- دور المدافع.

٣- دور الوسيط الاتصالى ٦- دور الفنى

القضايا التى تثيرها الدراسة الراهنة

يرى الباحث أن النتائج التى توصلت إليها الدراسة الراهنة قد تثير مجموعة من القضايا التي قد تفيد في إجراء بحوث ودراسات مستقبلية ترتبط ببناء القوة وصنع سياسة الرعاية الاجتماعية، ويمكن عرض أهم هذه القضايا كما يلى :

١- قضية الكيفية التى يتوزع بها بناء القوة في المؤسسات الاجتماعية والآليات التي يستخدمها بناء القوة في التأثير على

القرارات الهامة في هذه المؤسسات على أساس أن بناء القوة يؤثر على استراتيجيات التدخل المهني للأخصائى الاجتماعي عند التعامل مع هذه المؤسسات.

٢- قضية تحليل نشاط بناء القوة في المجتمع المحلى وتحديد مسئولياته ومحاولة استثمار قدرات بناء القوة في تدعيم العمليات والمراحل التخطيطية.

٣- قضايا المواطنة والمساواة والعدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي والتى تعد من أهم غايات سياسات الرعاية الاجتماعية في الوقت الراهن .

٤- الطريق الثالث أو الطريق الوسط كأيديولوجية جديدة للسياسة الاجتماعية تحاول التوفيق بين ايجابيات الرأسمالية والاشتراكية، ومما حققته هذه الأيديولوجية من نجاح اقتصادي في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية يدفعنا للاستفادة من تجارب الآخرين بما يتلاءم مع ظروف المجتمع المصري.

٥- قضية دور المجتمع المدنى في صنع وتنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية، حيث يشهد الوقت الراهن تنامي لدور منظمات المجتمع المدنى على المستوى المحلى والدولي وتبنيه لقضايا عالمية مثل الفقر والديموقراطية وحقوق الإنسان.

ملاحق الدراسة

ملحق (١) مقياس حول أثر بناء القوة على صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

ملحق (٢) دليل تحليل المحتوى لمضابط جلسات المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم .

ملحق (٣) دليل الملاحظة (بدون مشاركة) لاجتماعات المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم .

ملحق (٤) أسماء السادة المحكمين لأدوات الدراسة.

ملحق(٥) أسماء السادة أعضاء المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم .

ملحق (٦) خطابات الموافقة على إجراء الرسالة.

جامعة الفيوم

كلية الخدمة الاجتماعية

مقياس عن

أثر بناء القوة على صنع سياسة الرعاية الاجتماعية

دراسة مطبقة على المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الفيوم

ضمن مقتضيات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية

تخصص التنمية والتخطيط

إعـداد الباحث

أحمد عبد الحميد سليم عبد الغنى

مدرس مساعد بقسم التنمية والتخطيط

إشراف

أ.د/ محمود محمد محمود

أستاذ التنمية والتخطيط

وعميد كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

أ.م.د/ أحمد عبد الفتاح ناجى

أستاذ التنمية والتخطيط المساعد

ورئيس قسم التنمية والتخطيط كلية

الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم

ملحوظة: بيانات هذا المقياس سرية ولا تستخدم إلا في الأغراض العلمية فقط

أولاً : البيانات الأولية:

١- الاسـم: .....(

لمن يرغب)

٢- النوع :

أ- ذكر ( ) ب- أنثى ( )

٣- الديانة:

أ- مسلم ( ) ب- مسيحى ( )

٤- السن :

أ- أقـل مـن ٣٥ سنة ( ) ب-مـن ٣٥ سـنة – أقل من ٤٥ سنة ( )

ج- من ٤٥ أقل من ٥٥ سنة ( ) د- مـــن ٥٥ ســـنة فأكثر ( )

٥- **الحالة الاجتماعية:**

أ- أعزب ( ) ب- متزوج ( )

ج- مطلق ( ) د- أرمل ( )

٦- الحالة التعليمية:

أ- يجيد القراءة ( ) ب- حاصل على ( ) والكتابة الابتدائية

ج- حاصل على ( ) د- مؤهل متوسط ( ) الإعدادية

هـ- مؤهل فوق ( ) و- مؤهل جامعي ( ) المتوسط

ل- حاصل على ( ) دراسات عليا

٧- **المهنة (الحالة العملية) :**

أ- موظف حكومى ( ) ب- موظف بالقطاع ( ) الخاص

ج- مزارع ( ) د- تاجر ( )

هـ- بالمعاش ( ) و- أعمال حرة ( )

٨- الدخل الشهرى :

أ-أقل من ٣٠٠ جنيه ( ) ب-من ٣٠٠- أقل من ٥٠٠ج ( )

ج- من ٥٠٠ – أقل من ( ) د- من ٧٠٠ جنيه فأكثر ( )

٧٠٠ جنيه

٩- محل الإقامة الحالى:

أ- قرية ( ) ب- مدينة ( )

١٠- عدد مرات التمثيل بالمجلس الشعبى:

أ- دورة واحدة ( ) ب- دورتان ( )

ج- ثلاث دورات ( ) د- أربع دورات فأكثر ( )

١١- **العضوية في المؤسسات الاجتماعية الأخرى:**

أ- عضو في احد الأحزاب السياسية. ( )

ب- عضو في جمعية زراعية. ( )

ج- عضو في جمعية لتنمية المجتمع. ( )

د- عضو بأحد النقابات المهنية. ( )

هـ- عضو في مركز شباب. ( )

و- غير مشترك في عضوية أحد المؤسسات الاجتماعية. ( )

ز- أخرى تذكر ( )

١٢- ما هى أسباب ترشيحك لعضوية المجلس الشعبي المحلى؟

أ- حتى أتمكن من التعبير عن حاجات الأهالى. ( )

ب- لتنمية قدراتى على تحمل المسئولية. ( )

ج- حتى أشارك في صنع القرارات الهامة في المجتمع. ( )

د- لكى أعد نفسى لانتخابات مجلس الشعب. ( )

هـ- لإشباع اهتماماتى السياسية. (
و- لتكوين علاقات قوية مع المسئولين. (
ز- للمحافظة على التمثيل العائلى بالمجلس. (
ح- للحصول على نفوذ أعلى في المجتمع. (
ت- أخرى تذكر

١٣- هل هناك تأثير لبعض الأعضاء على قرارات المجلس :

أ- نعم (ب- لا (
))

١٤- في حالة الإجابة(بنعم)، ما هى الأسباب التى تجعلهم أكثر تأثيرا على قرارات المجلس؟

أ- مقدرتهم على إقناع الآخرين. (
ب- خبرتهم الطويلة في العمل الاجتماعي. (
ج- علاقاتهم الشخصية بالقيادات التنفيذية. (
د- مكانتهم العلمية في المجتمع. (
هـ- بحكم مناصبهم ونفوذهم. (
و- الإمكانيات المادية. (
ز- لاختيارهم التوقيت المناسب للتدخل. (
ح- تخوف الأعضاء الآخرين من معارضتهم. (
ت- لقدرتهم على تنفيذ ما يريدون بغض النظر عن آراء الآخرين (
ى- أخرى تذكر (

١٥- ما هى الأدوار التي تقوم بها أثناء الاجتماعات بالمجلس؟

أ- حث الأعضاء على الوصول إلى القرار الأفضل. (

ب- تشجيع الأعضاء على المشاركة نفى المناقشات . (

ج- العمل على وحدة وانسجام العمل بالمجلس. (

د- أساعد على تسوية الخلافات بين الآراء المتعارضة (

هـ- أسعى إلى تكوين جبهة لإصدار قرار معين . (

١٦- ما هى الصعوبات التى تواجه الأعضاء عند مناقشة القرارات في اجتماعات المجلس؟

أ- ضيق وقت الاجتماعات. (

ب- عدم وجود متخصصين لمساعدة الأعضاء على اتخاذ القرارات. (

ج- ارتباط الموضوعات بمصالح شخصية. (

د- وجود شللية داخل المجلس لتمرير القرارات. (

هـ- سيطرة بعض الأعضاء على الاجتماعات. (

و- كثرة الموضوعات المطروحة في الاجتماع الواحد. (

ز- عدم توافر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات. (

ح- عدم معرفة الأعضاء بجدول الاجتماعات مسبقاً. (

ط- ضعف التعاون بين الأعضاء خلال الاجتماعات. (

ثانياً: اثر بناء القوة على مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية

١- بناء القوة ومرحلة وضع إطار عام لسياسة الرعاية الاجتماعية

م	العبـــارة	نعم	إلى حد ما
١	أقترح حلول للمشكلات في ضوء الامكانات المتوفرة بالمحافظة		
٢	أدافع عن حاجات المواطنين أمام الأجهزة التنفيذية بالمحافظة		
٣	أهتم بعقد لقاءات دورية مع الأهالي لمناقشة حاجاتهم		
٤	أقترح حلول للمشكلات في ضوء ارتباطها بالمشكلات الأخرى		
٥	أحرص على تحقيق العدالة بين مراكز المحافظة عند تحديد الخدمات		
٦	اهتم بالتشاور مع أعضاء المجلس عند تحديد حاجات المواطنين		
٧	أحرص على مناقشة اهالى دائرتى في الخدمات المقدمة لهم من خلال لقاءات دورية		
٨	أحرص على الاتصال بأصحاب المصالح من خارج المجلس لتحديد حاجات المواطنين		
٩	أحاول الحد من اهتمام بعض الأعضاء بأمورهم الشخصية عن حاجات الاهالى		
١٠	انتظم في حضور جلسات المجلس مما يزيد فهمى لحاجات المواطنين بالمحافظة		
١١	أجد صعوبة في الحصول على البيانات الضرورية لتحديد حاجات الاهالى		
١٢	احرص على الاستماع لآراء الأهالي في الخدمات المقدمة لهم		
١٣	اهتم بتحديد الموارد المادية والبشرية اللازمة لإشباع حاجات الاهالى		
١٤	ارجع إلى الإحصاءات الرسمية بصفة دورية عند تحديد حاجات المواطنين		
١٥	اهتم بعقد لقاءات دورية مع اهالى دائرتى لمناقشة حاجاتهم اليومية		

٢- بناء القوة ومرحلة صياغة سياسية الرعاية الاجتماعية

م	العبـــارة	نعم	إلى حد ما
١	اتصل بأصحاب المصالح لتأييد القرارات التى تهم المواطنين		

٢	أسعى لتكوين جبهة لإصدار قرارات تخدم أهالى دائرتى		
٣	احرص على المشاركة في صياغة القرارات بالمجلس		
٤	أبادر بتقديم مقترحاتى عند صياغة القرارات بالمجلس		
٥	أسعى لتكوين جبهة لإصدار قرارات تخدم أهالى دائرتى		
٦	احرص على الاتصال بالجهاز التنفيذى لاتخاذ قرارات قابلة للتنفيذ		
٧	اهتم بأن تكون قرارات المجلس ملزمة للجهاز التنفيذى		
٨	أبادر بتقديم مقترحاتى عند صياغة القرارات بالمجلس		
٩	اهتم بأن تكون قرارات المجلس قابلة للتعديل عند الضرورة		
١٠	اتصل بوسائل الإعلام لتوفير رأى عام ايجابي تجاه قرارات المجلس		
١١	اهتم بترتيب حاجات المواطنين قبل اتخاذ القرارات		
١٢	أسعى إلى التوفيق بين الآراء المتعارضة عند صياغة القرارات		
١٣	اهتم بأن تتم صياغة القرارات بالمجلس بطريقة ديمقراطية		
١٤	استفيد من نتائج البحوث العلمية عند اتخاذ القرارات بالمجلس		
١٥	أحاول تقليل تحيز بعض الأعضاء لموطنهم الأصلي عند اتخاذ القرارات		

٣- بناء القوة ومرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية

م	العبـــارة	نعم	إلى حد ما
١	أقوم بزيارات ميدانية لتنفيذ الخدمات التى يتم تنفيذها بدائرتى		
٢	احرص على أن يتم تنفيذ الخدمات وفقاً للمعدل الزمنى للتخطيط		
٣	أساهم في حل الصعوبات التى تواجه تنفيذ الخدمات بدائرتى		

٤	أهتم بكتابة تقارير عن الخدمات يتم تنفيذها بدائرتى لعرضها على المجلس		
٥	أسعى إلى توفير بعض الموارد المادية أو البشرية الضرورية لتنفيذ الخدمات		
٦	احرص على مراقبة أداء الجهاز التنفيذي أثناء تنفيذ الخدمات		
٧	أناقش مراحل تنفيذ الخدمات مع رؤساء المصالح الحكومية بالمحافظة.		
٨	أحاول تقليل التأثير السلبى لأصحاب المصالح على تنفيذ الخدمات.		
٩	استخدم علاقاتى الشخصية في تسهيل تنفيذ الخدمات بدائرتى.		
١٠	اتصل بالأهالى لشرح مراحل تنفيذ الخدمات بدائرتى.		
١١	اتصل بأصحاب النفوذ من خارج المجلس لتسهيل تنفيذ الخدمات في دائرتى.		
١٢	أشجع الأهالي على المشاركة في تنفيذ الخدمات.		
١٣	اتصل بالمؤسسات الاهلية لتحديد دورها في تنفيذ الخدمات.		

٤- بنـــاء القـــوة ومرحلـــة متابعـــة وتقـــويم سياســـة الرعايـــة الاجتماعية

م	العبـــارة	نعم	إلى حد ما
١	أحرص على المشاركة في بحوث ودراسات حول تقويم الخدمات في دائرتى		
٢	احرص على متابعة الآراء التى تثيرها وسائل الإعلام عن الحاجات المتجددة للأهالى		
٣	أسعى لوضع رؤية مستقبلية للنهوض بالخدمات في المحافظة		
٤	اهتم بتشكيل لجان لمتابعة تنفيذ الخدمات بالمحافظة		
٥	أحرص على الرجوع إلى البيانات الرسمية للتعرف على اوجه القصور في الخدمات		
٦	اهتم بأخذ رأى الأهالي في الخدمات التي يجب توفيرها مستقبلاً		

٧	استعين بالخبراء والمتخصصين لتقويم أداء الخدمات بدائرتى		
٨	أتدخل في المواقف التي تتضمن مشكلات تواجه الخدمات بدائرتي		
٩	أحرص على وجود اتصال دائم مع الجهاز التنفيذي لمتابعة تنفيذ الخدمات		
١٠	اهتم بالتعرف على موارد المجتمع التي يمكن استخدامها في المستقبل لخدمة المواطنين		
١١	احرص على رصد الصعوبات التي تواجه الخدمات بدائرتى		
١٢	أهتم بإرسال تقارير لرؤساء المصالح الحكومية عن الحاجات المتجددة للأهالى		

جامعة الفيوم
كلية الخدمة الاجتماعية

دليل تحليل المضمون

لمضابط جلسات المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم للتعرف على أثر بناء القوة على صنع سياسة الرعاية الاجتماعية

ضمن مقتضيات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية

تخصص التنمية والتخطيط

إعـداد الباحث

أحمد عبد الحميد سليم عبد الغنى

مدرس مساعد بقسم التنمية والتخطيط

إشراف

أ.د/ محمود محمد أ.م.د/ أحمد عبد الفتاح

محمود
أستاذ التنمية والتخطيط
وعميد كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة الفيوم

ناجى
أستاذ التنمية والتخطيط المساعد
ورئيس قسم التنمية والتخطيط كلية
الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم

ملحوظة: بيانات هذا الدليل سرية ولا تستخدم إلا في الأغراض العلمية فقط

دليل تحليل المضمون لمضابط جلسات المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم

* رقم الجلسة (الاجتماع): ( )
* تاريخ الجلسة (الاجتماع): ( )
* دور الانعقاد (سنة الانعقاد): ( )
* عدد أعضاء المجلس : ( ) عضواً
* عدد الحاضرين ( ) عضواً * عدد الغائبين ( ) عضواً
* مدة الاجتماع ( ) دقيقة
* عدد القرارات التي تم اتخاذها ( ) قراراً
* عدد المقترحات والتوصيات ( ) اقتراحاً
* الحضور من القيادات التنفيذية

.....

* جدول الأعمال: ١- ٢-

.....

٣- ٤-

.....

*** أثر بناء القوة على مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية:**

١- اثر بناء القوة على خطوات وضع أجندة عامة لسياسة الرعاية الاجتماعية والتى تتضمن الخطوات التالية:

م	الخطوات	متوفر	متوفر إلى حد ما	غير متوفر
أ-	تحديد القضايا والحاجات المجتمعية			
ب-	دراسة البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية			
ج-	تحليل القضايا في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية			
د	دراسة الممارسات السابقة والراهنة.			

٢- اثر بناء القوة على خطوات صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية

م	الخطوات	متوفر	متوفر إلى حد ما	غير متوفر
أ-	معايير تحديد أولويات المشكلات			
ب-	عرض السياسة على الرأى			

	العام			
ج-	إصدار التشريعات			
د-	رصد التمويل اللازم للتنفيذ			

٣- أثر بناء القوة على خطوات تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية:

م	الخطوات	متوفر	متوفر إلى حد ما	غير متوفر
أ-	ترجمة السياسة إلى استراتيجيات وخطط متكاملة			
ب-	تنفيذ الخطط من خلال الجهات الحكومية والأهلية			
ج-	المتابعة المستمرة للتنفيذ			
د-	إجراء التعديلات المطلوبة			

٤- أثر بناء القوة على خطوات متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية :

م	الخطوات	متوفر	متوفر إلى حد ما	غير متوفر
أ-	تقدير وتقويم البرامج			

	والمشروعات			
ب-	التغذية العكسية			
ج-	التفكير في تعديل السياسات القائمة أو إعداد سياسات جديدة			

جامعة الفيوم
كلية الخدمة الاجتماعية

دليل ملاحظة بدون مشاركة عن

أثر بناء القوة على صنع الرعاية الاجتماعية

بالتطبيق على أعضاء المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم

ضمن مقتضيات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية

تخصص التنمية والتخطيط

إعـداد الباحث

أحمد عبد الحميد سليم عبد الغنى

مدرس مساعد بقسم التنمية والتخطيط

إشراف

أ.د/ محمود محمد أ.م.د/ أحمد عبد الفتاح

محمود

أستاذ التنمية والتخطيط

وعميد كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

ناجى

أستاذ التنمية والتخطيط المساعد

ورئيس قسم التنمية والتخطيط كلية

الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم

ملحوظة: بيانات هذا الدليل سرية ولا تستخدم إلا في الأغراض العلمية فقط

دليل الملاحظة (بدون مشاركة)

لجلسات المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم

أولاً: البيانات الأولية:

* رقم الجلسة: ( )

* تاريخ الجلسة: ( )

* دور الانعقاد: ( )

* نوع الاجتماع أ- ( ) ب- طارئ( )

* عدد أعضاء المجلس ( )عضواً .

* عدد الحاضرين ( ) * عدد المعتذرين ( )

* عدد الغائبين ( ) * مدة الاجتماع بالدقيقة ( ) دقيقة * عدد المتحدثين ( ) *عدد المقترحات المقدمة( ) اقتراحاً

* عدد القرارات التى تم اتخاذها ( ) قراراً

* نوعية القرارات المتخذة :

أ- قرار تنفيذي ( )

ب- قرار تخطيطي . ( )

ج- إحالة إلى لجنة للدراسة وإبداء الرأي ( )

ثانياً: أثر بناء القوة على مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية:

١- أثر بناء القوة على خطوات وضع أجندة عامة لسياسة الرعاية الاجتماعية.

م	الخطوات	متوفر	متوفر إلى حد ما	غير متوفر
أ-	تحديد القضايا والحاجات المجتمعية.			
ب-	دراسة البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية			
ج-	تحليل القضايا في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية			
د-	دراسة الممارسات السابقة والراهنة			

٢- اثر بناء القوة على خطوات صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية:

م	الخطوات	متوفر	متوفر إلى حد ما	غير متوفر
أ-	معايير تحديد أولويات المشكلات طبقاً للاحتياج أم			

	لأصحاب النفوذ.			
ب-	اختيار البدائل			
ج-	عرض السياسة على الرأي العام			
د-	إصدار التشريعات			
هـ-	رصد التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات			

٢- اثر بناء القوة على خطوات تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية:

م	الخطوات	متوفر	متوفر إلى حد ما	غير متوفر
أ-	ترجمة السياسات إلى استراتيجيات وخطط متكاملة			
ب-	تنفيذ الخطط من خلال الجهات الحكومية والأهلية			
ج-	المتابعة المستمرة للتنفيذ وإجراء التعديلات			

٤- أثر بناء القوة على خطوات متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية:

م	الخطوات	متوفر	متوفر	غير

		فر	إلى حد ما	متوفر
أ-	تقدير وتقويم البرامج والمشروعات			
ب-	التغذية العكسية والتذكير في تعديل السياسات القائمة			
ج-	إعداد سياسات جديدة			

ملحق رقم ( )

بيان بأسماء السادة المحكمين لأدوات الدراسة(أبجدياً)

م	الاســـم	الوظيفة(الصفة)
١	أ.د/ جمـــال شـــحاتة حبيـــــــــــــب	أستاذ بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان
٢	أ.د/ حمـــدى منصـــور	أستاذ ورئيس قسم خدمة الفرد – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان
٣	أ.م.د/ خليـــل عبـــد المقصـــــــــــود	أستاذ مساعد بقسم التنمية والتخطيط – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم
٤	أ.م . د/ زينب معوض البـــــــــــاهى	أستاذ مساعد ورئيس قسم مجالات الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم
٥	أ.د/ زيـــن العابـــدين محمـــــــــــد	أستاذ بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان
٦	أ.د/ ســـالم صـــديق	أستاذ متفرغ بقسم طرق الخدمة الاجتماعية – كلية الخدمة الاجتماعية– جامعة الفيوم
٧	أ.د/ طلعت مصطفى الســـــــــروجى	أستاذ وعميد كلية الخدمة الاجتماعية– جامعة حلوان

٨	أ.د/ عبد الناصر عوض	أستاذ بقسم خدمة الفرد – كلية الخدمة الاجتماعية– جامعة حلوان
٩	أ.د/ عرفات زيدان	أستاذ ووكيل كلية الخدمة الاجتماعية لشئون الطلاب بكلية الخدمة الاجتماعية– جامعة الفيوم
١٠	أ.د/ ماهر أبو المعاطى	أستاذ بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية– كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان
١١	أ.د/ مديحة مصطفى فتحى	أستاذ متفرغ بقسم خدمة الفرد، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان
١٢	أ.م.د/ فوزى الهادى	أستاذ مساعد بقسم طرق الخدمة الاجتماعية– كلية الخدمة الاجتماعية– جامعة الفيوم
١٣	أ.د/ نبيل محمد صادق	أستاذ متفرغ بقسم تنظيم المجتمع – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان
١٤	د/ نهلة عبد الرحيم	مدرس بقسم التنمية والتخطيط – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم
١٥	د/ هاشم مرعى هاشم	مدرس بقسم التنمية والتخطيط – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم
١٦	أ.م.د/ وفاء يسرى	أستاذ مساعد بقسم التنمية والتخطيط –

		كلية الخدمة الاجتماعية– جامعة الفيوم
١٧	د/ يوسف اسحق	مدرس بقسم طرق الخدمة الاجتماعية– كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم
١٨	د/ يوسف محمد عبد الحميد	مدرس بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية – كلية الخدمة الاجتماعية– جامعة الفيوم

ملحق رقم ( )

محافظة الفيوم

إدارة التنظيمات الشعبية والسياسية

بيان بأسماء السادة أعضاء المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم

م	الاســم	الصفة
١	وفاء محمود فهمى أحمد الحادقة	عاملة
٢	محمد عبد العزيز احمد الخولى	فئات
٣	محمود صلاح محمد حسين سليم	فئات
٤	سامى على محمد على محجوب	عامل
٥	حمدى سيد احمد حمزة	فئات
٦	عوض سليمان داوود	فئات
٧	عماد الدين محمد فرج محمد	فئات
٨	السيد احمد السيد الطيب	عامل
٩	سلامة السيد محمد صالح	فلاح
١٠	إبراهيم عبد الله عبد الرحمن	فئات
١١	على محمد محمد رمضان	فئات
١٢	رجائي خليل والى رشيد	عامل
١٣	عيد راشد إبراهيم	فئات

١٤	عيد عبد الفتاح حسان روبى	فئات
١٥	عاطف قطب محمد على	فلاح
١٦	أحمد محمود أحمد عبد القوى	فلاح
١٧	مصطفى متولى محمد	فئات
١٨	فايزة أحمد أحمد حمدى الحادقة	عاملة
١٩	توفيق أبو بكر محمد توفيق	عامل
٢٠	محمود السيد أحمد صاوى	فئات

تابع بيان بأسماء السادة أعضاء المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الفيوم

م	الاســم	الصفة
٢١	سيد عبد التواب عبد الحميد	فئات
٢٢	أحمد محمود جمعة حزين	فئات
٢٣	فايد عبد الله عبد القوى رضوان	فئات
٢٤	ميخائيل يوسف ميخائيل يوسف	فئات
٢٥	منصور محمد منصور احمد	فلاح
٢٦	أبو بكر محفوظ عبد الله عليوة	عامل
٢٧	السيد عبد القوى سليمان الشاهد	فلاح
٢٨	أحمد جمال الدين رمضان	فئات
٢٩	محمد المكاوى صالح مفتاح	فلاح

٣٠	هيكل على هيكل مبارك	فلاح
٣١	إلياس أبو القاسم زرق رماح	فلاح
٣٢	سلامه عبد المعطى احمد سعد	فلاح
٣٣	أبو بكر عبد الغنى شحات أبو بكر	فئات
٣٤	يوسف فؤاد محمود	فلاح
٣٥	كامل على كامل محمد ميزار	فئات
٣٦	عبد العظيم عيسى على الباسل	فئات
٣٧	سيد عبد الواحد عبد السلام	فئات
٣٨	على جمعة حسين أبو طالب	عامل
٣٩	حمادة احمد عبد القادر عطية	فئات
٤٠	حفتى عبد الرحمن عامر بنهاوى	فلاح
٤١	فهمى حلمى فهمى محمد	عامل
٤٢	سيد السيد محمد سيد	فات
٤٣	حسن محمد عبد الحفيظ	فلاح

بيان بأسماء السادة أعضاء المجلس الشعبي المحلى لمحافظة الفيوم

م	الاســم	الصفة
٤٤	محمود جودة على عقل	فئات
٤٥	جمال حلمى محمود صاوى	فئات

٤٦	محمد احمد عبد اللطيف مرزوق	فئات
٤٧	عمر أحمد عبد الرحمن بقية	فئات
٤٨	إسلام مصطفى السيد عثمان	عامل
٤٩	على عبد النبى على الجبلانى	فئات
٥٠	مجدى محمد عبد الغفار عبد الكريم	فئات
٥١	محمود السيد محمود جاب الله	فلاح
٥٢	محمود محمد توفيق مؤمن	فئات
٥٣	رياض درويش مصطفى معبد	فئات
٥٤	عادل روبى عبد المولى مهيوس	عامل
٥٥	محمد إبراهيم عبد القادر شعبان	عامل
٥٦	جمال محمد عبدالرحمن الهاين	فئات
٥٧	عزت لبيب غبريال برسوم	فئات
٥٨	فراج محمد جنيدى عبد العال	عامل
٥٩	على محمود خليفة غيث	فلاح
٦٠	صلاح محمد راغب محمود	فئات
٦١	محمد أدهم إبراهيم الأفندى	عامل
٦٢	نادية على حسن حسن	عاملة
٦٣	مصطفى محمود والى ميزار	فئات
٦٤	عبد الحميد محمد ربيع منصور	فئات

الأيات التي تحتوي علي كلمة (قوة) في القرآن الكريم وأرقامها

١- (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُواْ مَآ آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُواْ قَالُواْ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ)

سورة البقرة أية (٩٣)

٢- (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُواْ مَآ آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)

سورة البقرة أية (٦٣)

٣- (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللّهِ أَندَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللّهِ وَالَّذِينَ آمَنُواْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلّهِ جَمِيعاً وَأَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ)

سورة البقرة أية (١٦٥)

٤-(إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ)

سورة القصص أية (٧٦)

٥- (وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ)

سورة الأعراف أية (١٤٥)

٦- (وَإِذ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّواْ أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُواْ مَآ آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)

سورة الأعراف أية (١٧١)

٧- (وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ)

سورة الأنفال أية (٦٠)

٨- (كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُواْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالاً وَأَوْلاَدًا فَاسْتَمْتَعُواْ بِخَلاَقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُم بِخَلاَقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ بِخَلاَقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ أُوْلَـئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ)

سورة التوبة أية (٦٩)

٩- (وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاء عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلاَ تَتَوَلَّوْاْ مُجْرِمِينَ)

سورة هود أية (٥٢)

١٠- (قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ)

سورة هود أية (٨٠)

١١- (وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ)

سورة النحل أية (٩٢)

١٣- (قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا)

سورة الكهف أية (٩٥)

١٤- (يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا)

سورة مريم أية (١٢)

١٥- (قَالُوا نَحْنُ أُولُوا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ)

سورة النمل أية (٣٣)

١٦- (قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِندِي أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا وَلَا يُسْأَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ)

سورة القصص أية (٧٨)

١٧- (أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ)

سورة الروم أية (٩)

١٨- (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاء وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ)

سورة الروم أية (٥٤)

١٩- (أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَكَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا)

سورة فاطر أية (٤٤)

٢٠- (أَوَ لَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِن وَاقٍ)

سورة غافر أية (٢١)

٢١- (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَغْنَى عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ)

سورة غافر أية (٨٢)

٢٢- (فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ)

سورة فصلت أية (١٥)

٢٣- (وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ)

سورة محمد أية (١٣)

٢٤- (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ)

سورة الذاريات أية (٥٨)

ملخص الدراسة باللغة العربية

أصبحت سياسة الرعاية الاجتماعية ضرورة اجتماعية تفرضها المسئولية المجتمعية على الدولة لإشباع حاجات مواطنيها، إلا أن عملية صنع سياسة الرعاية الاجتماعية ليست قراراً فردياً، وإنما هى عمل جماعى يشترك فيه كافة تنظيمات المجتمع الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى وجماعات المصالح وبناء القوة الرسمي وغير الرسمي والمواطنون مما يتطلب من صانعي سياسة الرعاية الاجتماعية التوفيق بين المشاركين في صنع هذه السياسة وترجمتها إلى خطط تقوم الأجهزة الحكومية والمؤسسات الأهلية بتنفيذها.

والدراسة الراهنة تطرح أثر بناء القوة في المراحل المختلفة لصنع سياسة الرعاية الاجتماعية بداية من مرحلة الإعداد لسياسة الرعاية الاجتماعية مروراً بمرحلة صياغة هذه السياسة وصولاً إلى مرحلة تنفيذها وانتهاءاً بمرحله متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية بهدف تعديل السياسة القائمة أو تبنى سياسة رعاية اجتماعية جديدة .

أهداف الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من هدف رئيسى مؤداه: "تحديد أثر بناء القوة على صنع سياسة الرعاية الاجتماعية"،

وينبثق من هذا الهدف الرئيسى مجموعة من الأهداف الفرعية هى:

- تحديد أثر بناء القوة على مرحلة الإعداد لسياسة الرعاية الاجتماعية.
- تحديد أثر بناء القوة على مرحلة صياغة الرعاية الاجتماعية.
- تحديد أثر بناء القوة على مرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية.
- تحديد أثر بناء القوة على مرحلة متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية.
- محاولة التوصل إلى تصور مقترح لتفعيل أثر بناء القوة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

٢- تساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيسى مؤداه:

- ما أثر بناء القوة على صنع سياسة الرعاية الاجتماعية؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسى مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

- ما أثر بناء القوة على مرحلة الإعداد لسياسة الرعاية الاجتماعية ؟
- ما أثر بناء القوة على مرحلة صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية؟

-ما أثر بناء القوة على مرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية ؟

- ما أثر بناء القوة على مرحلة متابعة وتنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية ؟

٣- مفاهيم الدراسة:

عرض الباحث المفاهيم التالية:

١- مفهوم القوة والمفاهيم المرتبطة به (الهيبة – السيطرة- المكانة – السيادة)

٢- مفهوم بناء القوة.

٣- مفهوم السياسة العامة.

٤- مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية.

٤- الاستراتيجية المنهجية:

١- نوع الدراسة: تنتمى هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية.

٢- المنهج المستخدم: استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي الشامل لأعضاء المجلس الشعبى لمحافظة الفيوم.

٥- أدوات الدراسة:

(أ) أدوات جمع البيانات والتى تشمل .

- مقياس حول اثر بناء القوة عل مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية.

- دليل الملاحظة (بدون مشاركة) لاجتماعات المجلس المحلى لمحافظة الفيوم.

- دليل تحليل المحتوى لمضابط جلسات المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الفيوم.

(ب) أدوات تحليل البيانات، حيث استخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية تتفق مع أهداف دراسته مستخدماً برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS)

٦- مجالات الدراسة:

(أ) المجال البشرى وشمل أعضاء المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الفيوم وبلغ عددهم ٦٤ عضواً وقت إجراء الدراسة.

(ب) المجال المكانى: هو المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الفيوم.

(ج) المجال الزمنى: وهو وقت إجراء الدراسة.

أهم نتائج الدراسة:

١- كشفت نتائج الدراسة أن أثُر بناء القوة على مرحلة صنع سياسة الرعاية الاجتماعية يتضمن .

– الاتصال بأصحاب المصالح عند تحديد حاجات المواطنين.
– الرجوع للخبراء والمتخصصين لدراسة حاجات المواطنين.
– الحرص على تحقيق التعاون عند توزيع الخدمات بين مراكز المحافظة.
– الدفاع عن حاجات المواطنين أمام الأجهزة التنفيذية بالمحافظة.
– تقليل اهتمام بعض الأعضاء بأمورهم الشخصية على حساب حاجات المواطنين.
٢– أظهرت نتائج الدراسة فيما يرتبط بأثر بناء القوة على مرحلة صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية ما يلي:
– الاهتمام بترتيب (تحديد أولويات) حاجات المواطنين قبل اتخاذ القرارات.
– الاتصال بأصحاب المصالح قبل صياغة القرارات التى تهم المواطنين.
– تقليل تحيز بعض الأعضاء لموطنهم عند اتخاذ القرارات.
– الحرص على ان تكون قرارات المجلس ملزمة للجهاز التنفيذى.
٣– أوضحت نتائج الدراسة فيما يتعلق بأثر بناء القوة على مرحلة تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية ما يلي:
– استخدام العلاقات الشخصية في تسهيل تنفيذ الخدمات.
– مناقشة مراحل تنفيذ الخدمات مع رؤساء المصالح الحكومية.
– تشجيع أصحاب المصالح من خارج المجلس على تدعيم تنفيذ الخدمات التى تهم الأهالي.
– مراقبة الجهاز التنفيذى بالمحافظة.
– المساهمة في مواجهة الصعوبات التى تعترض تنفيذ الخدمات.
– تقليل التأثير السلبى لأصحاب المصالح عند تنفيذ الخدمات.
٤– أثبتت نتائج الدراسة فيما يرتبط بأثر بناء القوة على مرحلة متابعة وتقويم سياسة الرعاية الاجتماعية ما يلي:
– الحرص على معرفة الصعوبات التى تواجه الخدمات بدوائرهم الانتخابية.
– تقديم طلبات إحاطة تتناول أوجه القصور في الخدمات.
– السعى لتكوين جبهة لتعديل أو اتخاذ قرارات جديدة لإشباع حاجات الأهالي .
– الحرص على وجود اتصال دائم مع الجهاز التنفيذى عند متابعة تنفيذ الخدمات في دوائرهم الانتخابية.

Fayoum University
Faculty of social Work
Development and Social
Planning Department

Search on

The effect of power structure on making the social welfare policy

Applied study on local public council in Fayoum

Adissertation submitted for achievement of the PHD in social work

Prepared by
Ahmed Aabel – hamid silem
Assistant Lecturer in Faculty of Social work
Supervied by

Prof .Dr
Amohoud Mohamed Mahmoud
Prof . Development and social Planning and Dean Faculty of Social work Fayoum University

Prof .Dr
Ahmed Aabel Nagy
Assistant prof. Development an soial planning Dept Faculty of soc work fayoum university

The Sumary

The continuous development is related to the societ vesources and abilities in the best way, so, the developmtnt plans in Egypt try to achieve the best investment of the human reassures and abilites as amain element of development and the development and to guarantee the main rights of the citizens and to provide them with social welfare. In order to achieve these goals, the styles of the managerial organization should be development in away that allows the citizeus to take part in the services that are velated to them, especially on the local level.

Following this attitude, the Egyptian socaty started to search for the most suitable local prganize the citizens participation. So, the authorities of the local government paikd special attention to providing the services that the citizens need and facilitating their effective contribution in making the social welfare being anecessity imposed by the societal vesponsibility which aims at on the types of the social life and providing asuitable standard of living as aminimum to all the citizens.

The local public council is considered the most effective means of fulfilling the services in the local communities according to the available resources and facilities by following the planning technique least amount of waste in the human and material resources the least amount of waste in the human and material resources.

This was veinforced by the assurance of many sudres on the importance of the role played by the local public council in the comprehensive development of the local communities which should

be built on their abilities and the fair distribution of resources on the needs according to its priority, Bt the process of making the planning decision necessary for achieving the local development in these councils may be affected by the social powers that exist in the local community. These powers may affect the process of issuing decisions as they can through their positions direct and control the activities related to social welfare policy.

Social work began to pay attention to the aspects of the social powers as the power is considered a social fact that can't be denied in the social life because the individuals are not equal in their interests or in the degree of their participation in bearingk the social responsibilities, In addition to that, the decision markers are not equal in the degree of their sensitivity towards the citizens needs. This inequality is considered the basis of power, this requires the social work to study the structure of power and to recognize the elements that have authority and effect in society and to make use of them in all the processes and stages of the policy making of social welfare.

Consequently, the researcher in this study looks at the members of the local public councils as astructue of power being elected by the citizens and havingk their authority through their position in the council which is the local political organization in addition to their abilites to direct the services and activities related addition to planning the social welfare and the local development . The researched have tries to recognize the positive and negative effects of the structure of power inside the local public council beside

knowing the mechanisms used by the structures of power to have such effects.

Structure of power to provide the most suitable toincrease its effectiveness in the development efforts, especially the authorities of the local government(the researcher has chosen the local public council of El fayoum) in order to identify the positive and negative effects of the structure of power in these authorities on making the decisions related to social welfare policy and the mechanisms used by the structure of power to achieve these effects.

The issue of this study can be summed up in what follows: what is the effect of the structure of power on making the social welfare policy in the local public council?

What is the effect factors that affects making the social welfare policy in the local public council?

What are the mechanisms used by the strcture of power in directing the social welfare policy?

The aims of the study :

1- Defining the factors that affect the process of making the social welfare policy in the local public council?

2- Defining the aspects of structure of power inside and outside the local public council?

3- Defining the effect of the dynamics of the structure of power on the process of making the social welfare policy ?

4- Defining the mechanisms used by the structure of power in directing the social welfare policy?

The reasons of choosing the problem:

1- Social lpolicy is considered the guide in clarifying the fields of social walfare and its targeted groups. It also includes the principles, values and the work style that should be followed in preparing and excting the programs and plans. This requires peying attention to the study of the process of making social welfare and the factors that affect it.

2- The previous studies assures the role that the structure of power play in the process of making and excuting social welfare programs. This pushes us to study the structure of power in society and to revise the local techniques policies in order to provide the suitable environment and conditions to increase the posterity of this structure in the development process.

3- the social worker in the various social organization deals with the structure of power to achieve the goals of social work as an institutional profession what assures the importance of studying and anaylsing the structure of power and its role in social relation and developing the ability of other people as this is one of the main tasks of social work.

4- the scarcity of the studies that were done on the relation between the structure of power and the process of making the social welfare policy on the side op the researchers. We find that most of the studies of the structure of power and its role in sociely were done by practitioners in sociology.

The methodological procedures of the study:

1-The kind (type) of the study:

This study is & descriptive, analytic study . So, the recent study tries to determine the effect of the structure of power on making the social welfare policy and the mechanisms it uses to direct this policy, this was applied on the local public council in El Fayoum .

2- The methodology :

The concept refers to the way used by the researcher to explore the most suitable methodology to do this study as it pays attention to collecting the scientific data related to asocial unit" the local public council"

The tools of the study:

The researcher will try to vary his choice of the tools of his study so that they match the nature and type of the used methodological strategy and so that achieve the aims of his stady. Hence thek recent study will depend on the following

a) Collecting the date tools.

- Aquestionnaire from for all the members of the local public council.
- Analzing the content guide to analyze the of the session of the local public council to get the in formation related to the aims of the study.

B) Analyzing data tools.

The researcher will depend on agroup of statistic techniques that suits the field study data induding the arithmetic means, standard deviation in addition to what the researcher sees suitable to analyze the data get from applying the tools of the study.

The fields of the study

(a) the human field:

The human field refers to the research community choosing the research community depends on the type of study, its aims and its methodology. Consequently, the human field of this study includes 70 members of the local public council in El fayoum .

(B) the special field:

The research chose the local public council in El fayoum to be the special field of this study because of the following considerations:

1-Nearly, there will be acontinuous contact between the researcher and those who work in the council because the council in near to the researcher residence what will make the study easier.

2- the readiness of the responsible in the council to co- operete with the researcher what facilitates collecting the data and making sure of the results.

3-the local public council in El fayoum includes members from the different districts and villages of El fayoum what gives the researcher the chance to identify the different structures of power its effect on the decision making related to the social welfare services in El fayoum.

c) The time filed:

It refers to time needed to execute perform the study since the researcher thinks in the topic of the study until and reaches the results and writes the final report of the study .

(١) معاجم وقواميس

١- إبراهيم مدكور: معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م.

٢- أحمد زكى بدوى: معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، القاهرة، دار الكتاب المصري، ١٩٨٧م .

٣- احمد زكى بدوى: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٢م .

٤- أحمد شفيق السكرى: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م.

٥- حسين محمد الشافعى: قاموس الألفاظ القرآنية" دليل أبجدى لجميع ألفاظ القرآن الكريم، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٣م

٦- رزبودون وفزيوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، ب ن، ١٩٨٦م.

٧- سامى زيبان وآخرون: قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠م.

٨- عبد الهادى الجوهرى: قاموس علم الاجتماع، الجيزة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٣ م

٩- لسان العرب لابن منظور: بيروت، دار إحياء التراث، ١٩٩٩م.

١٠- محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م.

١١- محمد محمود ربيع، إسماعيل صبرى: موسوعة العلوم السياسية، الكويت، منشورات جامعة الكويت، ١٩٩٤م.

١٢- محمد مسعد أبو عامود: موسوعة الشباب السياسية" الدستور"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١م.

١٣- المعجم الوجيز، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩٢م.

١٤- معن خليل: معجم علم الاجتماع المعاصر، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع ،٢٠٠٠م.

١٥- يحيى حسن درويش: معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، القاهرة، الشركة المصرية للنشر" لونجمان"، ١٩٩٨م.

(٢) كتب ومراجع علمية

١- إبراهيم إبراشى: علم الاجتماع السياسي، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع ١٩٩٨م.

٢- إبراهيم عبد الرحمن رجب: مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والسلوكية، القاهرة، دار الصحابة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م.

٣- أبو النجا محمد الغمرى: الخطوات المنهجية في بحوث الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، ٢٠٠٠م.

٤- أحمد الرشيدى: حقوق الإنسان " دراسة مقارنة بين النظرية والتطبيق" ،القاهرة مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٣.

٥- أحمد حمزة: السياسة الاجتماعية في : نادية زغلول وآخرون: التخطيط الاجتماعي، القاهرة، مطبعة الموسكى، ١٩٩٧م.

٦- أحمد شفيق السكري: المدخل في تخطيط الخدمات الاجتماعية، الفيوم، مكتبة الصفوة، ١٩٩٨م.

٧- أحمد عبد السلام: دراسات في مصطلح السياسة عند العرب، قرطاج، الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٨٥م.

٨- أحمد كمال احمد: التخطيط الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤م.

٩- أحمد وفاء زيتون : تنظيم المجتمع " دراسات وقضايا وآراء"، الفيوم، دار المروة، ١٩٩٥م.

١٠- أحمد وفاء زيتون : دراسات في الفقر والتنمية، الفيوم، مكتبة الصفوة ٢٠٠٣م.

١١- أحمد وفاء زيتون، خليل عبد المقصود: مشكلات إدارة التنمية، الفيوم، دار المروة ١٩٩٦م.

١٢- إسماعيل على سعد : نظرية القوة" مبحث في علم الاجتماع السياسي"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م.

١٣- إسماعيل على سعد: الرأي العام بين القوة والأيديولوجية، بيروت، دار النهضة العربية ١٩٨٨م.
١٤- إقبال الأمير السمالوطى: التخطيط الاجتماعي، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٩٤م.
١٥- أمانى قنديل: تحليل السياسات العامة " كأحد مداخل دراسة النظم السياسية" ،القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧م.
١٦- أمانى قنديل: تطور المجتمع المدني، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٧، العدد الثالث، يناير / مارس، ١٩٩٩م.
١٧- انتونى جيدنز: الطريق الثالث" تجديد الديموقراطية الاجتماعية" ترجمة: أحمد زايد، محمد محيى الدين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩م.
١٨- أنور عطية العدل: التخطيط للتقدم الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧.
١٩- ايمن السيد عبد الوهاب: دليل الجمعيات الأهلية التنموية في محافظة القاهرة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٤م.
٢٠- إيهاب إبراهيم الدسوقى: التخصيصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية" مع دراسة التجربة المصرية"، القاهرة دار النهضة العربية، ١٩٩٥م.
٢١- بهى الدين حسن، محمد السيد سعيد: حقوقنا الآن وليس غداً " المواثيق الأساسية لحقوق الإنسان"، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٣م.
٢٢- بيت هس وآخرون: علم الاجتماع، ترجمة: محمد مصطفى الشعينى، الرياض، دار المريخ، ١٩٩٩م
٢٣- بيترغيل، جيفرى يونتون: مقدمة في علم السياسة، ترجمة: محمد المصالحة، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٩٧م.
٢٤- جميس أندرسون: صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسى: عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م.

٢٥- جى روشيه: علم الاجتماع الأمريكي " دراسة لأعمال فالكوت بارسونز" ترجمة : محمد الجوهرى، احمد زايد: الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨١م.
٢٦- حازم الببلاوى: النظام الاقتصادي الدولى المعاصر" من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة" الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠م.
٢٧- الحبيب الححانى: المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد ٢٧، العدد الثالث، يناير/ مارس، ١٩٩٩م
٢٨- حسن نافعة: مبادئ علم السياسة، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢م.
٢٩- راجى اسعد، ملك رشيدى: الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٩م
٣٠- رمزية الغريب: التقويم والقياس النفسى والتربوى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٢
٣١- سامية محمد جابر : علم الاجتماع المعاصر، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٩م.
٣٢- سامية محمد فهمى، سمير حسن منصور: الرعاية الاجتماعية " أساسيات ونماذج معاصرة"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤م.
٣٣- سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، القاهرة، دار قباء،٢٠٠٠م
٣٤- سعد عيد مرسى: التنظيم بين القوة والسلطة في علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١م.
٣٥- سمير عبد الحميد عريقات، فريد أحمد عبد العال: برنامج اللامركزية وقضايا المحليات، جامعة القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠٦م.
٣٦- سميرة كامل محمد: التخطيط الاجتماعي مدخل إلى القرن الواحد والعشرين، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٩٨م.

٣٧- سويم العزى: المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، الرباط، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١م.
٣٨- السيد حنفى عوض: السياسة والمجتمع، الإسكندرية، مطبعة خضر، ٢٠٠٠م.
٣٩- السيد عبد الحليم الزيات: التحديث السياسي في مصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٩٠م.
٤٠- السيد عبد الحليم الزيات: في سوسيولوجيا بناء السلطة (الطبقة- القوة- الصفوة) الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠م.
٤١- السيد عبد الفتاح عفيفى: علم الإنسان " الانثروبولوجيا" ،الفيوم، مكتبة الصفوة ٢٠٠٣م.
٤٢- السيد عليوة : صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م.
٤٣- شحاتة صيام: ما بعد الليبرالية" بنية العقل الرأسمالي في مصر" ،القاهرة، رمتان للنشر والتوزيع، ١٩٩٦م.
٤٤- شعبان الطاهر الأسود: علم الاجتماع السياسي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١م.
٤٥- صلاح مصطفى الفوال: علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٢
٤٦- طلعت إبراهيم لطفى، كمال عبد الحميد الزيات: النظرية الاجتماعية في علم الاجتماع، القاهرة، دار غريب، ١٩٩٩م.
٤٧- طلعت مصطفى السروجى وآخرون: التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، القاهرة، جامعة حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، ٢٠٠٠م.
٤٨- طلعت مصطفى السروجى وآخرون: السياسة الاجتماعية، القاهرة، جامعة حلوان مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، ٢٠٠٣م.
٤٩- طلعت مصطفى السروجى: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٤م.

٥٠- طلعت مصطفى السروجى، محمد عبد العزيز المدني: تصميم بحوث الخدمة الاجتماعية، القاهرة، جامعة حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، ٢٠٠٢م.
٥١- عاطف عبد الله قبرص: التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة، الأمم المتحدة، نيويورك ،٢٠٠٠م.
٥٢- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٨٢
٥٣- عبد الحليم رضا عبد العال: السياسة الاجتماعية" أيديولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية"، القاهرة، دار المهندس، ٢٠٠٢م.
٥٤- عبد الحميد زيد، شريف باشا:العالم الثالث والسياسة "رؤية سوسيولوجية"، القاهرة رمنتان للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م.
٥٥- عبد الحى محمود صالح: الرعاية الاجتماعية" تطورها – قضاياها"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م.
٥٦- عبد العزيز عبد الله مختار: التخطيط لتنمية المجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م.
٥٧- عبد العزيز عبد الله مختار: بحوث الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧م
٥٨- عبد الغفار الدويك: العسكريون والدولة، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٦م.
٥٩- عبد الفتاح حسنين العدوى: الحكم بين السياسة والإخلاص، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩٢م.
٦٠- عبد الله الحسين الدفعانى: الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٥م.
٦١- عبد الله محمد عبد الرحمن، محمد على البدوى: مناهج وطرق البحث الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٥م.
٦٢- عبد المحى محمود حسن وآخرون: مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٥م.

٦٣- عبد الهادي الجوهري: دراسات في علم الاجتماع السياسي، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥

٦٤- عبد الهادى الجوهرى: علم الاجتماع السياسي "مجاله وتطوره"، في دراسات في علم الاجتماع الانثروبولوجيا، فى: مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية،٢٠٠٢م.

٦٥- عبد الوهاب محمد الظفيرى: السياسة الاجتماعية في دولة الكويت، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمى، ٢٠٠٠م.

٦٦- على أحمد عبد القادر، كمال المنوفى: النظريات والنظم السياسية، الجيزة، نهضة الشرق، ١٩٩٤

٦٧- على الدين السيد: مقدمة في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٩٧م.

٦٨- عواطف عبد الرحمن وآخرون: تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، ١٩٩٦م.

٦٩- فاروق محمد شلبى، المدخل في العلوم السياسية، ب ن، ٢٠٠١م.

٧٠- فايز قنديل وآخرون: الأسس النظرية للتخطيط الاجتماعي في محيط الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مطبعة الموسكى، ١٩٩٦م.

٧١- فهمى خليفة الفهداوى: السياسة العامة" منظور كلى في البنية والتحليل"، عمان، دار المسيرة، ٢٠٠١م.

٧٢- ل.ر.جاى: مناهج البحث في عصر المعلومات الالكترونية، ترجمة: سمير جاد، فهمى غنايم: القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م.

٧٣- ماهر أبو المعاطى على : السياسة الاجتماعية" أسس نظرية ونماذج عالمية وعربية ومحلية"، الفيوم، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٤م.

٧٤- ماهر أبو المعاطى على : مقدمة في الرعاية الاجتماعية " أسس نظرية ونماذج عربية ومصرية" الفيوم، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٤م.

٧٥- ماهر أبو المعاطى على: التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية في المجتمع المصرى، الفيوم، مكتبة الصفوة، ١٩٩٩م.

٧٦- مجد الدين محمد يعقوب: بصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٢م.
٧٧- محروس محمود خليفة: السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦م.
٧٨- محمد أحمد بيومى: علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩م.
٧٩- محمد الجوهرى : المدخل إلى علم الاجتماع، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م.
٨٠- محمد الجوهرى وآخرون: التغير الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م.
٨١- محمد الجوهرى، عبد الله الخريجى: طرق البحث الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م.
٨٢- محمد الغريب عبد الكريم : البحث العلمى" التصميم والمنهج والإجراءات"، الإسكندرية، المكتبة الجامعى الحديث، ١٩٨٢م.
٨٣- محمد شفيق : البحث العلمي "الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية" الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٩٨م.
٨٤- محمد عبد الرحمن الشرنوبى، محمد كمال لطفى : الموسوعة المبسطة لدول العالم، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٧م
٨٥- محمد على محمد : أصول علم الاجتماع السياسى" السياسة والمجتمع في العالم الثالث"،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م
٨٦- محمد عمارة: الإسلام والسياسة، القاهرة، مطابع الأزهر الشريف، ١٩٩٢م.
٨٧- محمد محمد سكران: العولمة والثقافة العربية " رؤية نقدية" ،القاهرة، دار قباء، ٢٠٠٣ م.
٨٨- محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب: الحكم المحلى في الوطن العربي واتجاهات التطوير، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٥م

٨٩- محمد محمود مهدلى: ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط للتنمية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠١م،
٩٠- محمد نصر فهمى: علم السياسة، القاهرة، دار غريب، ٢٠٠٢م.
٩١- محمود عودة : تاريخ علم الاجتماع، بيروت، دار النهضة العربية،١٩٩٨م
٩٢- محمود عودة، مريم احمد مصطفى: دراسة في التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢م.
٩٣- محمود عوض عبد السلام: توزيع القوة الاجتماعية وأسسها وأساليب ممارستها، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢م.
٩٤- محمود محمد محمود، سلوى رمضان: مدخل في التخطيط لتنمية المجتمع، الفيوم، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٥م.
٩٥- مدحت فؤاد فتوح: تنظيم المجتمع السياسى، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦م.
٩٦- مصطفى الخشاب: المدخل إلى علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٨م.
٩٧- مصطفى بهجت عبد المتعال: الخصخصة " معايير ومحازير" في، سيد يس عامر : الإدارة وتحديات التغير، مركز وايد سيرفيس للاستشارات والتطوير الإداري، القاهرة، ٢٠٠١ م .
٩٨- مصطفى مرتضى على : المثقف والسلطة: القاهرة، دار قباء، ١٩٩٨م.
٩٩- منى عويس، عبلة الأفندي: التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٤م.
١٠٠- نجوى إبراهيم محمود : السياسات العامة والتغير السياسي في مصر، القاهرة، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣م.
١٠١- نجوى إبراهيم محمود: نحو نظام حزبي جديد، في ،عمرو هاشم ربيع : الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣م.

١٠٢- هشام سيد عبد المجيد: البحث في الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية" دليل الباحثين في إعداد البحوث الإكلينيكية في الخدمة الاجتماعية والتخصصات الأخرى"، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٦م.

١٠٣- هناء حافظ بدوى: التنمية الاجتماعية " رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية"، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م.

رسائل وبحوث علمية:

١. إبراهيم فؤاد الشيخ عبد المقصود: القيادة وبناء القوة في الريف، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩م.

٢. إبراهيم محمد أبو الحسن: دور اللجان النوعية في صنع القرارات التنموية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة،فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٥م .

٣. أحمد عبد الفتاح ناجى: دور الخدمة الاجتماعية في زيادة فعالية بناء القوة لتنشيط الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة،فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٦م.

٤. أحمد فتحى أبو الخير: الأبعاد السياسية لسياسة الرعاية الاجتماعية في ظل متغيرات العصر، بحث منشور في المؤتمر العلمي الحادي عشر، جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية .

٥. أحمد وفاء زيتون: تخصيصية الخدمات الاجتماعية، بحث منشور في المؤتمر العلمي الثامن، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، في الفترة من ١٧- ١٩ مايو ،١٩٩٥م.

٦. آمال ضيف بسيونى: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولي على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا، كلية التجارة، ١٩٩٥م.

٧. إيمان نور الدين: اثر الانشاق على الأداء السياسي لحزب العمل، بحث منشور في المؤتمر السنوى الأول للباحثين الشباب، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٧- ١٩ أكتوبر ١٩٩٣.

٨. بواب شاكر على: تقويم تجربة الإدارة المحلية في تنمية قرى محافظة الفيوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة،فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية ، ١٩٩٤م

٩. حسن مصطفى حسن: منظمات المجتمع المدني كشريك في صنع الرعاية الاجتماعية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٥م.

١٠. حسين أفندى: شركاء في التنمية الاجتماعية، بحث منشور في المؤتمر القومى للتنمية الاجتماعية،القاهرة، وزارة الشئون الاجتماعية، ١٧– ١٩ سبتمبر ٢٠٠٠م.

١١. خالد فياض: النخبة السياسية في تونس(١٩٨٧ – ١٩٩٥)، بحث منشور في المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١١ – ٣ نوفمبر ١٩٩٥ م .

١٢. رضا سلامة على : دراسة تقويمية لدور القيادات الشعبية في التخطيط لتنمية المجتمع المحلى الحضري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٦م.

١٣. طلعت مصطفى السروجى نماذج صنع سياسات الرعاية الاجتماعية "رعاية المسنين نموذجاً"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث عشر، جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٥ –١٦ مايو، ٢٠٠٢م.

١٤. طلعت مصطفى السروجى: تغير بناء القوة وتطور خدمات الرعاية الاجتماعية في الريف، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٨٨م.

١٥. عبد السلام نوير: النخبة السياسية في مصر"الثبات والتغير واحتمالات المستقبل"، بحث منشور في المؤتمر الثالث للباحثين الشباب، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١١ – ١٣ نوفمبر، ١٩٩٥م.

١٦. عبد العزيز عبد الله مختار: سياسة الرعاية الاجتماعية" قضايا للمناقشة"، بحث منشور في المؤتمر العلمي السابع، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، من ١١–١٣ مايو، ١٩٩٤م

١٧. عبد الوهاب الظفيرى: المجتمع المدني ورسم السياسة الاجتماعية في دولة الكويت نحو إطار شامل للنهوض بمؤسسات المجتمع المدني في ظل التحولات العالمية والإقليمية، بحث منشور في مجلة دراسات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العدد العاشر، ابريل ٢٠٠١م

١٨. عمرو الشويكى: الدولة والنظام الحزبي في مصر، بحث منشور في المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٧ – ١٩ أكتوبر، ١٩٩٣م.

١٩. فؤاد حسين حسن: السياسة الاجتماعية في مصر" دراسة حالة بالتطبيق على وزارة الشئون الاجتماعية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩١م.

٢٠. محروس محمود خليفة وبناء القوة والصفوة السياسية الاجتماعية في العالم الثالث، بحث منشور في المؤتمر الدولي حول الخدمة الاجتماعية والمستقبل في الدول النامية، القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ١٩ – ٢١ يناير، ١٩٩٢م.

٢١. محروس محمود خليفة: منظمات المجتمع المدني وتحسين نوعية الحياة، بحث منشور في المؤتمر العلمى الأول جامعة الدول العربية، الجمعية العربية للتنمية البشرية في الفترة من ٧ – ٩ أكتوبر ،٢٠٠٢م.

٢٢. محمد احمد الحمزاوى: سياسة الرعاية في مجال القوى العاملة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٦م.

٢٣. محمد على إبراهيم : دور الصفوة السياسية في تشكيل الوعى الجماهيرى في المجتمع المصري في الفترة ١٩٧٠ – ١٩٩٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٩٥م.

٢٤. محمد محمود سرحان: ديناميات صنع القرار بالأحزاب السياسية وعلاقتها بتنمية المجتمع، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة،فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية،١٩٩٦م.

٢٥. محمد نبيل سعد سالم : دراسة تحليلية لعملية صنع القرار على المستوى المحلى في التخطيط لمشروعات التنمية المحلية، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العدد الخامس، أكتوبر ١٩٩٨م.

٢٦. محمود مصطفى كمال: بناء القوة وتنمية المجتمع الريفى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٢م.

٢٧. مسعد رضوان عبد الحميد، عطية حسين أفندى: نحو منظومة متكاملة لتطوير أداء المنظمات غير الحكومية العربية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر " الاتجاهات المعاصرة في إدارة مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي"، القاهرة، ٦ – ٨ مارس، ٢٠٠٤م.

٢٨. نهلة عبد الرحيم عبد الرحمن: الآثار الاجتماعية لتخصيصية خدمات الرعاية الاجتماعية على إشباع حاجات الفقراء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٨م.

٢٩. هناء عبد التواب ربيع: تحليل سياسة وزارة الشئون الاجتماعية لرعاية المرأة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٢م.

٣٠. هناء عبد التواب ربيع: ديناميات صنع القرار في المجالس الشعبية المحلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٦م.

٣١. يوسف موسى يوسف: ممارسة تنظيم المجتمع للتغلب على معوقات مشاركة القيادات الشعبية في المجتمع الريفي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٢م

تقارير و دوريات

١- الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا: نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية " تحليل مفاهيمى"، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٤ م

٢- الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية للقرن الحادي والعشرين، الأمم المتحدة، نيويورك: ٢٠٠٢م

٣- الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا: قضايا محورية متصلة بالسياسات الاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٤م

٤- الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣م.

٥- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، عمان، الأردن، ٢٠٠٤م

٦- البنك الدولى: تقرير عن التنمية في العالم، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٤م

٧- التقرير الاستراتيجي العربي: القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣م

٨- التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٤م

٩- جمهورية مصر العربية: وزارة المالية، تقرير الميزانية السنوية للدولة، ١٩٩٤م

١٠- الحزب الوطني الديموقراطي: المؤتمر السنوي "الفكر الجديد – أولويات الإصلاح"، سبتمبر، ٢٠٠٤م.

١١- رئاسة الجمهورية: المجالس القومية المتخصصة، دراسات وتوصيات في مجالات العمل الوطني، ٢٠٠٢م

١٢- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العولمة وأثرها في المجتمع، الإمارات، ٢٠٠٢م.

١٣- معهد التخطيط القومي: العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ١٦٨ ،١٩٩٩

١٤- منظمة العمل العربى: الحماية الاجتماعية حق لكل مواطن، الدورة ٢٨، عمان ،الفترة ٢ – ٩ إبريل، ٢٠٠١م

١٥- وزارة التخطيط، معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية، القاهرة، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٤م .

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Agesha. Aparakka: Globalization: Sustainable development and environmental Problems in the third world, University of Maryland college park, PhD, 2005.
2. Alcock, Cliff, al. Introducing Social Pocial Policy , N.V. Prentic Hall , 2000.
3. Anthony Hall, James Midgley: Social policy for Development sage publications, London, 2004 .
4. Bill Jordan, Charlie Jordan: Social Work and the Third Way tough love as social Policy" SAGE Publication, London, 2000.
5. Carter Laverne Morrow. The impact of image and Uenues on Social Welfare Policy outcomes. Acase study of community health centers (1985 – 2002), PhD, Soint louis University 2005.
6. Catherine jones: Patterns of Social Policy. An introduction to comparative analysis" tauistock publications, London, 1995.
7. Charles H.zastrow: The Practive of Social Work, London Brooks cole publishing co. 1999.
8. Cloeson Bjorn: The system feeds on us An Ethnography of poor people and Elites in Anew England city, PND. The Johns Hopkins University, 1997.
9. David A.Gil: Unravelling Social Policy, New Tersey, schenkanon publishing company, 1973.

10. David B. Brinkerhoff, Lynnk. White: Sociology, West publishing company, New York.
11. David Dooley: Social Research Methods, Prentice Hall New jersey, 2001.
12. Diana Kendall: Sociology in Our Times, Wadswarth Thomson Learning. Mexico. 2001.
13. Diankendall: sociology in Our times, Wadsworth Thomson Learning. Mexico, 2001,
14. District Columbia: Agency for international Development Political Party Building and Civic Development. Washington reports Descriptive, 2001.
15. Duane R. Monette, and Ather: Applied Social Research. " Tool for the Human Services", Harcourt Brace collge publishers. London, 1998
16. Fermenga Douglas: Local Urban Development Stakeholders Governance and urban poverty in Harage Zimbabwe PHD. University of California 2003.
17. Gilbert N., & Specht H., Dimensions of Social Welfare Policy, New jersey. Prentice Hall. Inc., 1914.
18. Hahm Seinan: Idenfification of Social Problems which Underlie The teaching of undergraduate social welfare policy and their Relationship to contemporary social problems. West Virginia University, 1993.

19. Hardin Bristow: The Militarized Social Democracy and Raeism: the Relationships Between Militarism Racism and Social Welfare in the United states PND. University of California 1991.
20. Hill Michael, Understanding Social policy, Oxford Michael Hill, 1980,
21. Holz Christophe: Globalization, Business Interests and the Development of continental free irade agreements, University of Toronto Canada 2000.
22. Hwang Hokyu, Plenning Development: the State Globalization and Shifting locus of Planning, PHD Stanford university, 2003.
23. Hwang Hokyu: Planning Development: the state Globalization and shifting Locus of Planning PND Stanford University 2005.
24. James Alan: Interest Grops in America" Lobbying political Development" PhD. University of Virginia, 1999, P 373 .
25. James W. Russell: Introduction to Macrosciology prentice Hall, New jersey, 1996.
26. Joh L. Perce and Other: Management and Organizational Behavior an integrated perspective"
27. John E, Conklin: sociology " an Introduction" collier Macmillan publishers, London, 1984.

28. Kim Dong Sung, Social Welfare Policy in the East Asian and Latin American Nics: Acomparative study of social Welfare, University of Maryland, 1996.
29. Kim Sungchul : Social Welfare Policy in the American States, PND, Virginia University , 1995.
30. Leigh L.thompson: The Social Psychology of Organizational Behaviour, Psychology press, New York, 2003.
31. Lester Parrott: Social work and social care, Routledge, New York, 2002,
32. Lois Bryson, Welfare and the Stat, the Macmillan press Hong, Kong, 1992,
33. Micheal Hill: Understanding Social Policy, Black Well, New York, 1993.
34. Mike Douglass, John Friedmann: Cities for Citizens Planning and the Rise of Civil Society in a Global Age, Johnwiley sons Inc .New York, 1998.
35. Paul Spicker, Social policy" themes and Approaches" Prentice Happ, New York, 1995 .
36. Robert Adams, Lena Dominelli: Social work tremes, Issues and critical Debates, Macmillan Press LTD, 1998.
37. Robort Perrucci, Dean D. Knudsen, Sociology, West Publishing company, New York, 1983,
38. Ronald B. Dear: Social welfare Policy Encyclopedig of Social work

19th Edition. NASW press Washington, Dc. 1995.vols

39. Rond Philip, Elite Fragmentation and Structural Change in Health care, PHD, the Florida state University, 1990, P384.
40. Rond Philip: Elite Fragmentation and Structural Change in Health care, PHD, The florid state university, 1990
41. Rout ledge: Social Policy in Achanging society, Paul spicker London, 1998.
42. Shipp Stephaine: Returning welfare to the States and the pore of interest Groups, PhD. the George Washington University,, 2000.
43. South- Western, Thomson levrning Canada, 2004.
44. Sree Kumar thundiyil: State, Civil society and Development " Information and communication technologies and the making of arural network society in India, Hong Kong University., PhD, 2004
45. Streve Taylor: Sociology" Issues and Debates" London, Macmillan, 1999.
46. Turner Susan, Public Private Partnerships in Social Welfare Policy, PHD, University of Delaware 1990.
47. Vic George, Peter Tagor- Gooby: European Wellave policy sqyaring the welfare circle" Macmillan press LTD. London, 1996.

48. W. Richard Scott: Organization" Rational. Natural and Open system, Prentice Hall, New jersey.
49. Winfred Bell: Contemporary Social Welfare, Macmillan Publishing company, New York, 1994.
50. Winifred Bell: Contemporary Social Welfare, Collier Macmillan Pubishers, London, 1987.
51. Zeiser – Pamela: Influencing international Processes : The Role of NGOS in Global Social Welfare PHD, the Claremont Graduate University, 1998.
52. zeiser Pamela: influencing international processes" the- Role of NOGO in Global Social Welfare" PND. The Role of N.G.O in Global social welfare" PHD. The Claremont Graduate University 1998.